المكتبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد التنمية

338 a 29/62

بعنوان :

أثر التحرر التجاري على الإنفاق العام في دول المغرب العربي مع الإشارة إلى حالة الجزائر

إعداد الطالبة:
ياحوص خليدة

تحت إشراف الأستاذ المحترم:
الدكتور: بونوة شعيب

لجنة المناقشة

الدكتور: طويل أحمد	أستاذ محاضر.....جامعة تلمسان	رئيسا
الدكتور: بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي.....جامعة تلمسان	مشرفا و مقررا
الدكتور: كرزابي عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي.....جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور: بوهنة علي	أستاذ التعليم العالي.....جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الدراسية: 2007– 2008

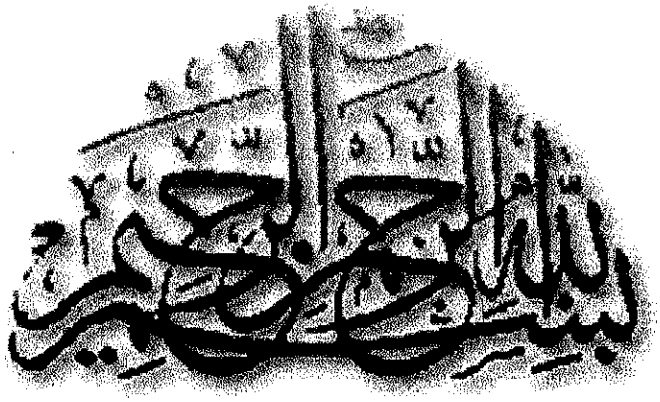
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

أبدأ بحمد الله تعالى، و الثناء على نعمه التي حبانا، و نشكره على ما وفقنا إليه

وبعد

أتوجه بخالص الشكر و العرفان إلى الأستاذ المحترم " الدكتور بونوة شعيب" المشرف على إنجاز هذا العمل المتواضع، و أقدر فيه صدره الرحب و أشكره على كل توجيهاته و إرشاداته و أطلب منه أن يعذرني على كل هفواتي و أخطائي التي لم تكن مقصودة.

كما لا أنسى أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة كل واحد باسمه.

و أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

المقدمة العامة

تحمل ظاهرة العولمة في طياتها تحولات في جميع المجالات: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، و لم تعد هذه الظاهرة مقتصرة على دول الشمال و إنما امتد تأثيرها إلى الدول النامية، و بذلك أصبحت هذه الدول تواجه تحديات حقيقية في كيفية الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، و البحث عن السبل التي تمكنها من تجنب المخاطر الناجمة عنها.

إن ظاهرة العولمة ليست حديثة العهد و إنما تمتد جذورها إلى أواخر القرن 18م، على إثر الثورة التي قام بها الفكر الكلاسيكي بقيادة آدم سميث ضد الفكر التجاري المبني على تقوية أنظمة الحماية بفرض رسوم جمركية مرتفعة، و أهم ما جاء به الفكر الكلاسيكي: تكريس مبدأ الحرية الاقتصادية و آليات السوق الحرة، و تقليص تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، و بذلك عرفت المجتمعات الغربية خاصة أوربا توجها متزايدا نحو تبني الأنظمة الاقتصادية المبنية على الفكر الكلاسيكي، و نظرا للتوترات التي شهدها العالم من خلال الحربين العالميتين الأولى و الثانية و ما نتج عنهما من تحطم للبنية التحتية لدول أوروبا.

و قد شهدت هذه الحقبة تدينا كبيرا في مستويات التجارة الدولية نتيجة العودة القوية لتبني نظم الحماية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية، و في ظل هذه الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد العالمي، فقد برزت محاولة الوم أ لكسر هذه القيود من خلال الدعوة لإقامة مؤتمر بريتون وودز عام 1944، و الذي كان من أهدافه تحرير التجارة العالمية، و إيجاد منافذ لتصريف منتجات الوم أ، و التي عرف اقتصادها في تلك الحقبة نموا كبيرا، و كان من أهم نتائج هذا المؤتمر صياغة المبادئ الأولية لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، كما تم إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بهدف مساعدة الدول الأوروبية على بناء اقتصادياتها المتضررة جراء الحرب العالمية الثانية، و في عام 1947م تم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة كبداية لولوج مرحلة جيدة في مسار التجارة الدولية، و يعتمد منطق هذه الاتفاقية على إقامة مفاوضات مع الدول الراغبة في العضوية، و قد عرفت هذه الاتفاقية ثماني جولات امتدت حتى سنوات التسعينات مع انعقاد آخر جولة(الاروغواي)، حيث تم الإعلان عن الخطوط العريضة لإنشاء منظمة التجارة العالمية نتيجة لظهور معارضة الدول النامية و عدم ثقتها في الجات و ازدياد المخاوف بشأن الانتشار الواسع للتكتلات الإقليمية خاصة إذا كان الهدف منها إقامة قلاع حمائية في وجه الدول غير الأعضاء مما يعني الإخلال بحرية حركة التجارة.

و لم تتوقف الأمور عند هذا الحد بل امتدت إلى حد الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى في العالم من أجل بسط النفوذ على أكبر قدر من الأسواق الدولية و خاصة أسواق الدول النامية، فمع بروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية موازية للوم أ فقد زاد الصراع بين هذين العملاقين من أجل بسط النفوذ على منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط، حيث سعت الوم أ إلى إقامة مشروع الشرق أوسطية الذي يتضمن تفتيت العالم العربي و إعطاء دور بارز لإسرائيل و تفعيل العلاقات بينها و بين الدول العربية، و بعد ما كانت الدول العربية خاصة منها المطلة على البحر الأبيض المتوسط ترتبط بدول أوربا من خلال اتفاقيات تجارية تفضيلية محدودة، فقد سارع الاتحاد الأوربي مع أوائل سنوات التسعينات لصياغة سياسة جديدة تستهدف إقامة اتفاقيات شراكة مع دول ضفتي المتوسط قاطعة بذلك الطريق على المشروع

الأمريكي، خاصة بعد الفراغ الذي عانت منه المنطقة نتيجة فشل محاولات التكامل بين دول جنوب المتوسط.

و هكذا فإن الاتجاهات الحديثة نحو التكامل الاقتصادي في إطار التجمعات الإقليمية كانت إحدى النتائج المباشرة لزحف العولمة، حيث كانت الدول المتقدمة السباقة في هذا المجال، لأنها رأت في العمل المشترك وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أن هذه الدول تولد لديها الإحساس بعدم قدرتها على إشباع متطلباتها المختلفة، و لذلك تولدت لديها الرغبة في التعاون على المستوى الاقتصادي، و حل مختلف المشاكل المرتبطة به وصولا إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، و لعل القرب الجغرافي كان له دور مهم في إطار تحقيق مصلحة العمل المشترك باتجاه توسيع حجم السوق و تنويع المبادلات الاقتصادية.

و يعتمد التوجه نحو إقامة التكامل الاقتصادي على توفر مجموعة من المقومات و الخصائص المشتركة بين مجموعة من الدول كالدول العربية مثلا، و من أبرز مظاهر التكامل الاقتصادي نذكر الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر نموذجا رائدا في هذا المجال.

الغرض من البحث:

بداية لا يمكن إن أجزم بأن اختياري لموضوع البحث كان نتيجة الرغبة الذاتية المحضة في دراسة موضوع دون غيره، إلا إذا كانت هذه الرغبة مبررة موضوعيا.

و إن مبررات اختيار هذا الموضوع، تعود أساسا إلى أهميته التي تنبع من عدة اعتبارات علمية و عملية.

أما الاعتبارات العلمية: فحسب إطلاعنا، فإنها قلة الدراسات التي تناولت الموضوع، حيث مثلا يتم التطرق لموضوع الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية و إغفال أهمية عنصر التكامل بين هذه الدول، و عليه أرجو أن تكون هذه المحاولة البحثية المتواضعة، في المستوى، و تكون بمثابة مرجع مفيد للطلبة.

أما الاعتبارات العملية: إن المبررات العملية لهذه الدراسة تنبع من كونها تعالج موضوعا حيويا يتمثل في احتدام ظاهرة التكتلات الاقتصادية في مختلف مناطق العالم، و التوجه المتزايد نحو تحرير التجارة هذا من جهة، و من جهة أخرى عجز دول جنوب المتوسط المتواجدة في موقع يربطها بدول أخرى تجمعها معها العديد من المقومات التي تسمح لها بإقامة تكامل اقتصادي حقيقي، إلا أنها تخلت عن تحقيق ذلك، و توجهت لإقامة اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي و بشكل فردي.

مشكلة الدراسة:

إن مشكلة البحث كما تبدو في صياغتها النهائية لم تكن كذلك في بداية البحث، بل إن تطويرها كان نتيجة الإطلاع على عدد لا بأس به من المصادر و المراجع ذات الصلة بالموضوع، و **لذلك فإن** الإشكالية التي تم طرحها نهدف من خلالها إلى تحقيق هدفين هما:

* هدف نظري، نتناول من خلاله المرجعيات النظرية التي تم اعتمادها لرسم مسار **التكامل الاقتصادي** العربي و المغاربي من جهة، و كذلك العلاقات التي تربط هذه الدول بالاتحاد الأوروبي.

* هدف عملي: نحاول من خلاله معرفة التناقض الذي تعيشه دول جنوب المتوسط، من حيث إهمالها للمشاريع التكاملية مع مثيلاتها من الدول و توجه أنظارها إلى المشروع المتوسطي بزعامة الاتحاد الأوروبي.

و بهدف الوصول لتحقيق هذين الهدفين قمنا بطرح سؤال محوري على الشكل التالي:

و في ظل التوجه الجديد الذي تعرفه منطقة حوض المتوسط **فهل بامكان دول الضفة الجنوبية تحقيق اندماج ايجابي في الفضاء الأورومتوسطي؟** رغم الفوارق الكبيرة في مستويات التنمية بينها و بين دول الاتحاد الأوروبي، و في ظل غياب شبه كلي للتكامل جنوب- جنوب، و اقتصاديات متخلفة تعتمد بشكل مفرط على تصدير الموارد الطاقوية في حالتها الطبيعية، إضافة إلى غياب استراتيجيات واضحة في تبني مشاريع انتاجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات.

و تدعيما لمجريات البحث سنتطرق إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية قصد الإلمام بجميع جوانب الإشكالية المطروحة:

1- هل بإمكان الدول النامية الاستفادة من التطورات التي يعرفها النظام التجاري الدولي؟

2- ما مدى أهمية التكامل بين دول جنوب حوض المتوسط في تحقيق اندماج ايجابي لهذه الدول في الفضاء الأورومتوسطي؟

3- ما هي التطورات التي عرفها مشروع الشراكة بعد مرور عشر سنوات على إقامته؟

4- هل دخول الجزائر في مشروع الشراكة الأورومتوسطي يعد خيار نابع من قناعات شخصية بمكاسب الانضمام أم أنه ضرورة حتمية فرضتها التحولات الاقتصادية العالمية؟

5- هل بامكان الشراكة الأورومتوسطية ضمان تدفقات معتبرة في مجال الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيات؟

6- هل بامكان المؤسسات الجزائرية الاستفادة من تجربة المؤسسات الأوروبية من خلال مشاريع مشتركة بين الجانبين، و القدرة على تطوير الكفاءات الإنتاجية و القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية؟

7- ما هي متطلبات الاندماج الإيجابي في الفضاء الأورومتوسطي؟

منهجية البحث:

من خلال طبيعة الموضوع الذي يتناول جانب التعاون الاقتصادي بين دول جنوب المتوسط من جهة و بينها و بين الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى و الانعكاسات التي تولدها مختلف التحولات الدولية.

و عليه فقد اعتمدنا من خلال هذه الدراسة على منهج تاريخي، وصفي، و تحليلي، و ذلك من خلال:

1- مسح الكتب التي تناولت جانب التحرير التجاري و التكامل الاقتصادي و الشراكة الأورومتوسطية.

2- تحليل البحوث و الدراسات الصادرة عن مراكز بحث معروفة كـ FEMISE و صندوق النقد العربي و المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي.

3- تحليل البيانات و الأرقام المتوفرة عن الدول العربية و تجمعاتها الفرعية أو في إطار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

و اعتمدنا على المزج بين مناهج الدراسة لاستعراض مسار التكامل الاقتصادي العربي و التطورات التي عرفها، إضافة إلى طبيعة العلاقات الأوروبية العربية و تطوراتها لتتحول إلى اتفاقيات شراكة، أما الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي فجاء في إطار التعريف بماهية و مضمون التحديات الدولية و الإقليمية التي تعيق اندماج دول جنوب المتوسط في الفضاء الأورومتوسطي و العالمي.

أهداف الدراسة:

بما أن معظم الدول تحاول تجنب أكبر قدر من الآثار السلبية الناتجة عن تحرير التجارة الدولية، حيث نجد أن معظمها إما تلجأ إلى إقامة تكتل اقتصادي يتمتع بقدرة تفاوضية عالية في مواجهة العالم الخارجي، و إما التوجه إلى الدخول في مشاريع مناطق التبادل الحر، كما هو الحال بالنسبة للشراكة الأورومتوسطية بين الإتحاد الأوروبي و دول جنوب حوض المتوسط، و لعل التطورات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، حيث تزداد سيطرة الدول المتقدمة على حجم التجارة العالمية، في حين تتقاسم الدول النامية نسبة ضعيفة، و عليه فإن الهدف من إنجاز هذه الدراسة التعرف على ما يلي:

1- التحولات التي عرفتها بنية التجارة الدولية.

2- تبيان أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول و دوره في تقليص الآثار السلبية لتحرير التجارة.

3- حيثية مشروع الشراكة و المكاسب التي يمكن جنيها منه بالنسبة لدول جنوب المتوسط من بينها الجزائر.

4- التعرف على المشاكل التي تعاني منها هذه الدول، و تقديم بعض الحلول.

الدراسات السابقة:

بصراحة لم أعثر سوى على رسالتين استعنت بهما في إنجاز بحثي و هما:

-بومدين لحسن "التعاون الأورومتوسطي" تحت إشراف الأستاذ باركة دفعة 2002-2003، و تناولت الدراسة مسار الشراكة الأورومتوسطية منذ اتفاقيات التعاون لسنوات السبعينات، و دراسة الاقتصاد الجزائري كحالة خاصة.

- خليفة موارد" التكامل الاقتصادي العربي تجارب و تحديات" تحت إشراف عمار رزيق دفعة 2005-2006، و تناولت الدراسة مختلف جوانب التكامل الاقتصادي العربي و أهم التحديات إلي واجهته من قبل مشروع الشراكة الأورومتوسطية و منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى الخلافات بين الدول العربية نفسها، و مستقبل هذا التكامل.

خطوات الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول كالآتي:

الفصل التمهيدي: خصصناه لدراسة تطورات النظام التجاري الدولي بدءا من النظريات **التقليدية و الحديثة** التي نادت بضرورة تحرير التجارة الدولية، و التي تناولناها ضمن المبحث الأول، **ثم تطرقنا إلى** السياسات التجارية المتبعة من طرف الدول و أهم مذاهبها، و أخيرا مختلف **الأدوات المستعملة لتقييد**

التجارة الخارجية، أما المبحث الأخير فعرضنا فيه كيفية ظهور منظمة التجارة العالمية و مبادئها و وظائفها و أهم اتفاقياتها.

الفصل الأول: فعرضنا فيه التكامل الاقتصادي كخيار استراتيجي لدول جنوب المتوسط، و عرضنا في المبحث الأول مفاهيم عن التكامل الاقتصادي و أهميته، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة التكامل الاقتصادي العربي، أما المبحث الثالث عرضنا فيه مسار التكامل الاقتصادي المغاربي، أما المبحث الأخير فقد خصصناه لدراسة تجربة الاتحاد الأوروبي الرائدة في مجال التكامل الاقتصادي.

الفصل الثاني: تناولنا فيه حيثيات الشراكة الأورومتوسطية، ففي المبحث الأول تناولنا الاتفاقيات الأولى للتعاون، و خصصنا المبحث الثاني لدراسة مشروع الشراكة و مجالاتها و أهدافها و عوائقها و شروط نجاحها، أما المبحث الأخير فقد خصصناه لدراسة تطورات الشراكة في عشرية كاملة، و انعكاساتها على دول جنوب المتوسط.

الفصل الثالث و الأخير: خصصناه لدراسة الشراكة الأوروجزائرية حيث أدرجنا في المبحث الأول لدراسة تطور هذه الشراكة منذ السبعينات إلى غاية التوقيع بالأحرف الأولى، أما المبحث الثاني خصصناه لدراسة وضعية التجارة الخارجية الجزائرية و التفكيك الجمركي و الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الأخير فقد عرضنا في عملية تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الفضاء الأورومتوسطي.

الفصل التمهيدي:

تطور النظام التجاري الدولي

مقدمة:

تشهد دول العالم اليوم توجها متزايدا نحو تحرير اقتصادياتها و الدخول في ترتيبات إقليمية و شبه إقليمية و حتى في إطار عالمي من خلال تحرير التجارة العالمية الذي يتم تحت غطاء منظمة التجارة العالمية، و إن هذا التوجه تتغير أهدافه تبعا لنوعية الدول، في حين تسعى الدول المتقدمة إلى اكتساح أسواق جديدة قصد زيادة صادراتها و بالتالي المحافظة على نموها الاقتصادي و تقليص معدلات البطالة التي لديها، فإن الدول النامية تبحث عن تطوير اقتصادياتها من خلال الاحتكاك بالدول المتقدمة و اكتساب الخبرات و المعرفة التكنولوجية و الفنية و بالتالي تحسين نوعية منتجاتها و مقدرتها على منافسة منتجات هذه الدول في الأسواق العالمية، و حتى على صعيد المنتجات الزراعية و التي ستتمكن الدول النامية من خلال تحرير التجارة الخاصة بها من اكتساب حصص في أسواق الدول المتقدمة و حتى منافسة المنتجات الأجنبية بالنظر إلى التكلفة و النوعية.

و لا شك أن التوسع الهائل للتحرير التجاري لم يأتي من فراغ، و إنما لديه جذور ضاربة في عمق التاريخ أساسها نظريات التجارة الدولية التي سادت خلال القرنين 18م و 19م، بعدما كان النظام الحمائي متفشيا بشكل واسع على يد المذهب التجاري خلال القرن 16م و حتى أواخر القرن 18م، حتى أن هناك من علماء الاقتصاد من أشار إلى أن العالم من خلال توجهه هذا فإنه يجسد مرحلة العودة إلى رأسمالية القرن 18م، و لكن وفق معطيات جديدة، نظرا للتطورات الحاصلة في جميع المجالات.

وبناءا على ما تم ذكره مسبقا، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى أبرز نظريات التجارة الدولية، و أهم ما جاءت به، ثم نتطرق بعد ذلك إلى السياسات التجارية للدول و بقاء سيطرة بعض أدوات السياسة التجارية في عصرنا هذا حتى مع بروز دلائل قوية على تحرير التجارة، ثم أخيرا نتطرق إلى دراسة كل ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية باعتبارها الجهاز المسئول عن تحرير التجارة على المستوى العالمي و تنظيمها ومحاولتها القضاء على كل الإجراءات التي تخل بحرية حركة التجارة بين مختلف دول العالم.

المبحث الأول: نظريات التّجارة الدّولية

مقدمة:

تميّزت العلاقات الاقتصادية الدّولية بتعدد المذاهب مما ساهم في ظهور العديد من النّظريات التّي كان لها وقع كبير على حركة التّجارة نظرا للتّأثير المباشر للتّجارة على الإنتاج، تخصيص الموارد و معدّلات النّمو، و تعدّ هذه العناصر بمثابة نقطة ارتكاز لظهور أفكار التّجاريين التّي ترتكز على ضرورة رفع الفائض في الميزان التّجاري و ذلك بزيادة الصّادرات و خفض الواردات.

كما يؤكد المذهب التّجاري على ضرورة تدخّل الدّولة في إدارة النّشاط الاقتصادي و التّحكم في حركة التّجارة قصد تحقيق أهداف قومية، و يؤيّد هذا المذهب فرض قيود على حركة التّجارة، و بالنّسبة للتّجاريين فإنّ زيادة الفائض التّجاري تساهم في زيادة كمية النّقود و المدخلات من المعدن النّفيس و ينعكس ذلك كلّه على ثروات الدّولة التي تنمو و تزداد معها قوّة الدّولة، وامتدّت هذه النّظرية من القرن 16م و حتّى أواخر القرن 18م و لكن سرعان ما بدأت تنهار هذه الأفكار أمام ظهور النّظرية التّقليدية.

و من خلال هذا المبحث سنعرض أهم نظريات التجارة الدولية التي نادت بضرورة تحرير التجارة و بداية سنتطرق إلى النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية.

المطلب الأوّل: النّظرية التقليدية

ظهرت النّظرية التقليدية في أواخر القرن 18م و من أبرز روّادها آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل.

و قد جاءت هذه النّظرية كرد فعل للمذهب التّجاري مثبتة بذلك أنّ قوّة الدّولة لا تكمن فيما تمتلكه من معادن نفيسة فحسب بل ترتكز قوّتها أيضا على ما تمتلكه من ثروات حقيقية ممثلة في الأراضي و المنازل و السّلع.

و تعتبر هذه النّظرية أنّ حرية التّجارة تعد السبيل الوحيد لزيادة ثروات البلاد و بالتالي زيادة قوّتها.

و فيما يلي نعرض الفروض التي تبنتها النظرية التقليدية و هي كالتالي:[1]

- افتراض أن التجارة تتم بين دولتين و تشمل سلعتين فقط.
- افتراض أن قيمة السلعة المتبادلة تتحدد بكميات العمل المبذولة في إنتاجها أي بالاعتماد على نظرية العمل و تحديد القيمة.
- افتراض أن كمية الموارد المتاحة معطاة و لا تتأثر بالتبادل الدولي.
- افتراض التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية.
- افتراض ثبات تكلفة العمل مهما تغير حجم الإنتاج و إهمال نفقات النقل و ما يتبعها.
- سيادة قانون المنافسة الكاملة داخليا و خارجيا.

الفرع الأوّل: نظرية كمية النّقود لدافيد هيوم

قدّم هيوم نظريته في كمية النقود من خلال كتابه المعنون ب:

"Political discoverses" عام 1752م[2]، و تعدّ هذه النّظرية إحدى الهجمات الشرسة التي شنها الفكر الكلاسيكي على المذهب التجاري.

و قبل التطرق إلى محتوى النّظرية نعرض الافتراضات التي وضعها هيوم كالتالي:

1. اعتماد نظرية كمية النّقود و ذلك بالرّبط بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار معتمدا القانون المعروف: $M.V=P.Y$

M: العرض النّقدي.

V: سرعة دوران النّقود و هو ثابت.

P: المستوى العام للأسعار.

Y: الدّخل الحقيقي.[3]

2. مرونة الطلب على السلع بالنّسبة للصادرات و الواردات على حد السواء أي أنّ التّغير النّسبي في أسعار الصادرات ينتج عنه تغير الكمية المطلوبة منها بنسبة أكبر، و نفس الشّيء بالنّسبة للواردات.

---

[1] مجدي محمود شهاب" الاقتصاد الدولي المعاصر" دار الجامعة الجديدة مصر إصدار 2007م ص 25.
[2] محمد السيد عابد " التجارة الدولية" مكتبة و مطابع الإشعاع الفنية بمصر سنة الإصدار 1999م ص 22.
[3] محمد السيد عابد مرجع سابق ص 23.

3. افتراض وجود المنافسة الكاملة في أسواق السلع و عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى افتراض مرونة كل من الأسعار و الأجور كلما زاد الطلب على العمل زاد مستوى الأجور.
4. اعتماد قاعدة الذهب على المستوى الدّولي، و ارتباط كل العملات بالذهب مباشرة.

* تفسير النّظرية:

يذهب هيوم إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لعزل تأثير العرض النقدي المحلي بالتدفق النقدي للذهب.[1]

و نجمل أهم ما جاء به هيوم فيما يلي:

إنّ استمرار الفائض في الميزان التجاري يؤدي إلى تراكم المعادن النّفيسة بالتّالي زيادة العرض النّقدي المحلي الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور و الأسعار الذي ينتج عنه تدني القدرة التنافسية للصادرات.

و يفترض هيوم وجود التّشغيل الكامل لعناصر الإنتاج عكس ما ذهب إليه الفكر التجاري الذي يستند إلى وجود موارد عاطلة و أنّ مستوى الدّخل أقل من العمالة الكاملة.[2]

و في حالة الدول التي تعاني من عجز في الميزان التجاري فإن انخفاض الذهب النقدي يتسبب في تقلص كمية النّقود المعروضة محليا بالتالي انخفاض مستوى الأسعار و الأجور و الذي ينعكس على القدرة التنافسية للصادرات التي تتجه نحو الارتفاع

و يعتبر هيوم أن استمرار الفائض في الميزان التجاري بعبارة أخرى تراكم الأرصدة الدولية لا يستمر بشكل دائم و السبب في ذلك أن العجز التجاري يزول تلقائيا، أي التغيرات التي تمس كمية النقود المعروضة و مستوى الأجور و الأسعار.

الفرع الثاني: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

يعد آدم سميث من الكلاسيكيين الأوائل الذين تصدّوا لما جاء به المذهب التجاري، كان ذلك من خلال كتابه المعروف بـ"ثروة الأمم" عام 1776م مؤكدا أن قوة الدولة تكمن فيما تمتلكه من قدرات على إنتاج السلع و الخدمات التي يتم تطويرها بالحرية الاقتصادية وحدها.

و حسب ما جاء في مقولة آدم سميث:" إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدّنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا"[3].

بالتالي فإنّه بمجرّد وجود اختلاف في نفقات الإنتاج بين بلدين فإن ذلك يكفي لقيام التجارة بينهما.

كما يرى سميث أنّه في ظل وجود المنافسة الكاملة يتم تقسيم العمل الذي يسمح بتحسين مستويات الإنتاجية بشكل كبير.

و يعارض سميث فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث أنّ آليات السوق تعمل على إصلاح الخلل ذاتيا دون تدخل من جانب الدولة التي يحصر دورها في ضبط نظام عمل السوق بصورة تنافسية و كفاءة عالية و القضاء على معوقات ذلك كالأساليب الاحتكارية.

---

[1] محمد السيد عابد مرجع سابق ص 25.
[2] المرجع نفسه ص 27.
[3] مجدي محمود شهاب" الاقتصاد الدولي المعاصر" دار الجامعة الجديدة مصر إصدار 2007م ص29.

و بحسب ما جاء به سميث أن الدول تتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة و تستورد السلع التي لا تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة. و في حال عدم تمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة فإنّ ذلك لا يمكنه من تحقيق مكاسب من التجارة الدولية.

الفرع الثالث: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو

قدّم ريكاردو نظريته المعروفة عن النفقات أو الميزة النسبية في كتابه" مبادىء الاقتصاد السياسي و الضرائب" الذي نشر عام 1817م و حسب ريكاردو فإنّه و إن كان البلد يتمتع بتفوق مطلق على بلد آخر في إنتاج السلعتين معا، فلا يخلو ذلك من وجود فائدة من التجارة و عليه فإن اختلافات النفقات المطلقة في إنتاج السلعة ليس سببا في التخصص الدولي و قيام التجارة بين بلدين إنما اختلاف النفقات النسبية.

و توضح ذلك من خلال المثال العددي الذي استخدمه ريكاردو في نموذجه و هو كالتالي:[1]

	الخمر	النسيج	تكلفة إنتاج:خمر/ نسيج
البرتغال	80 س ع	90 س ع	0.89
انجلترا	120س ع	100س ع	1.2

و المعنى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمر تعادل 0.89 من النسيج في البرتغال، أما تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمر تعادل 1.2 من النسيج في انجلترا.

حسب ريكاردو: إذا كان البرتغال ينتج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل من مثيلها في انجلترا بينما التكلفة النسبية لإنتاج الخمر في البرتغال أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النسيج، و إذا كانت انجلترا تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة أكبر من مثيلها في البرتغال، إلا أن التكلفة النسبية لإنتاج النسيج أقل من التكلفة النسبية لإنتاج الخمر، فإنه على البرتغال أن يتخصص في إنتاج الخمر و يستورد النسيج من انجلترا، و في المقابل تتخصص انجلترا في إنتاج النسيج و تستورد الخمر من البرتغال.

الفرع الرابع: نظرية الطلب المتبادل لجون ستيوارت ميل

حسب نظرية النفقات النسبية لريكاردو إذا توافرت المزايا النسبية لكل دولة فإنّ ذلك يكفي لقيام التبادل الدولي و الاستفادة من مزايا و منافع التجارة الدولية، لكنه لم يحدد معدل التبادل الدولي، و بعد ذلك جاءت محاولة جون ستيوارت ميل لحل مشكلة النسب الحقيقية من خلال نظريته الطلب المتبادل(القيم الدولية) عام 1948م.[2]

و قد أوضح ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتوقف على نفقة إنتاجها يعني شروط العرض كما ذهب إليه ريكاردو في نظريته عن النفقات النسبية و إنما تتحدد على أساس الطلب، و معنى ذلك التساوي بين طلب كل من البلدين على سلعة الآخر.

---

[1] عبد الرحمن يسري "الاقتصاديات الدولية الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع بمصر طبعة 2001م ص56.
[2] عادل أحمد حشيش أساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي بيروت طبعة 2003م ص84.

و في منطقة التبادل المفضلة التي أشار إليها ريكاردو هناك معدل وحيد يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وواردااته، و هذا المعدل نفسه يحقق التعادل بين قيمة صادرات وواردات البلد الآخر و أي معدل آخر ينتج عنه اختلال بين قيمة الصادرات و الواردات فيحدث فائض في أحد البلدين و عجز في البلد الآخر.

حسب ميل فإن توزيع مكاسب التجارة يتم على أساس عاملين أساسين هما:[1]

1- حجم الطلب لكل من البلدين على سلع الآخر، و بالتالي توصل ميل إلى نتيجة مفادها أن الدول الفقيرة هي المستفيد الأكبر من التجارة على عكس الدول الغنية.

2- مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع الدولة الأخرى، بالتالي تميل الكفة لصالح البلد ذو المرونة الأقل، كما أنّ تغيرات الأسعار لا تؤثر على حجم الطلب و يحدث العكس في حالة السلعة ذات الطلب المرن، و قد فسر ذلك بنظام الذهب.

و يعتقد ميل أن البلدان المتقدمة تحصل على مكاسب قليلة من التبادل لكون طلبها كبير على المواد الأولية، في حين أن الواقع يشير إلى العكس.

و خلاصة ما جاء به ميل أن توزيع المكاسب غالبا ما يكون غير متكافئ و حصول تكافؤ في توزيعها يعد حالة نادرة.

إن الدول ذات الميزة المقارنة في إنتاج المنتجات إضافة إلى وجود طلب كبير على منتجاتها تكون أكبر مستفيد من عملية التبادل بالتالي تكون وارداتها قليلة.

الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة للنظرية التقليدية

و نوجز هذه الانتقادات فيما يلي:

1- افتراضها أن التعامل يتم بين دولتين و يشمل سلعتين و عنصر واحد للإنتاج ممثلا في عنصر العمل، في حين أن الواقع معاكس تماما نظرا لوجود بلدان كثيرة تختلف من حيث التطور الاقتصادي و قدرات الإنتاج و وجود سلع كثيرة يتم تداولها في السوق العالمي و غيرها من العوامل الأخرى.

2- افتراض حرية التجارة و عدم وجود عوائق أو قيود عبر الحدود، بينما الواقع يعكس وجود عوائق طبيعية و صناعية اضافة إلى وجود الرسوم الجمركية و غيرها من القيود.

3- افتراض ظروف المنافسة الكاملة على مستوى جميع الأسواق و عدم وجود الأساليب الاحتكارية، و الواقع يشير إلى عكس ذلك.

افتراض وجود نظام اقتصاديات السوق، إضافة إلى افتراض حرية الانتقال داخل الاقتصاد و استحالة ذلك دوليا و افتراض حرية انتقال اليد العاملة، و ذلك يتعارض مع الواقع لأن الأسواق لا تخلو من مظاهر الاحتكار خاصة فيما يتعلق بالمعرفة الفنية و التكنولوجيا.

4- اعتبار المعرفة الفنية و الإدارة و التكنولوجيا متاحة للجميع بمعنى جميع الدول تتمتع بنفس المستوى في هذه المجالات غير أن ذلك ليس موجودا على أرض الواقع نظرا لوجود اختلافات في قدرات الإدارة و المعرفة الفنية و التكنولوجيا.

---

[1] المرجع نفسه ص 85.

5- تتميز النظرية بطابع ستاتيكي ساكن و ذلك بافتراض ثبات كميات عناصر الإنتاج لكل بلد و عليه ثبات القدرة الإنتاجية و بالتالي يكون التخصص أبديا لا يلحقه تعديل بمرور الزّمن.

6- تهمل النظرية عنصر نفقات النقل و التأمين و الذي يعد من أهم العناصر في تحديد الميزة التنافسية نظرا لتأثير هذا العنصر على مستوى التكاليف بالإضافة إلى توفر الوسائل و ما يطرأ عليها من تقدم.

7- اعتماد النظرية على قياس تكلفة الإنتاج بكمية العمل المبذول في إنتاج السلعة في حين أن هناك عوامل أخرى تدخل في إنتاج السلع إضافة إلى أن عنصر العمل غير متجانس نظرا لعدم تجانس وحداته، بالإضافة إلى إهمال الأسعار النقدية لأن الكلاسيك يعتبرون النقود حيادية.

8- إهمال عوامل القوة و السيطرة بين الدول على أرض الواقع مما يتسبب في تدهور نسب التبادل و ظهور التبعية بمختلف أنواعها.

المطلب الثاني:النظرية الحديثة في التجارة الدولية

ظهرت هذه النظرية على يد السويديان هكشر و أولين الذين حاولا تفسير قيام التجارة الدولية حسب الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج من بلد لآخر، حيث تتفق هذه النظرية مع النظرية التقليدية في أن اختلاف النفقات النسبية يكون سببا في قيام التجارة، غير أنهما كانت لها إضافة مفادها أن اختلاف النفقات النسبية سببه اختلاف وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، فهناك بلد لديه كثافة في رأس المال و آخر لديه وفرة في عنصر العمل كالهند بالتالي تنتج سلع كثيفة العمل.

الفرع الأول: فروض النظرية

تستبعد النظرية تحديد قيمة السلعة بكمية العمل المبذول في إنتاجها. و يضيف هكشر-أولين زيادة على الفرضيات التقليدية السابقة الفرضيات التالية:[1]

1- افتراض النظرية بأن دوال الإنتاج[2] تكون واحدة بالنسبة لكل سلعة في الدول المختلفة، بمعنى أن طريقة الإنتاج لا تختلف من بلد لآخر.

2- افتراض أن السلع المختلفة متفاوتة من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج، بمعنى أن نسبة العمل التي تدخل في إنتاج السلعة تكون أكبر بالنسبة لعوامل الإنتاج الأخرى مقارنة مع تلك السلع التي تكون كثيفة رأس المال أو كثيفة الأرض.

3- أي زيادة في عوامل الإنتاج بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة، و هو ما يعرف بثبات غلة الحجم.

4- افتراض أن أذواق المستهلكين معطاة لعزل تأثيرها على التجارة و اعتبارها ثابتة لا يلحقها تعديل و متقاربة بين البلدان، و افتراض أن نمط توزيع الدخل معروف في مختلف البلدان.

الفرع الثاني: نظرية هبات عناصر الإنتاج

---

[1] محمد السيد عابد مرجع سابق ص 28.

[2] دوال الإنتاج: تمثل العلاقة المادية بين المدخلات و المخرجات في إنتاج السلع بمختلف أنواعها في ظل مستوى معين من التكنولوجيا.

حسب هذه النظرية فإن كل بلد يتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تتطلب عنصر إنتاجي متوفر لديه بكثافة و الذي تكون أسعاره منخفضة، و في المقابل يستورد السلع ذات كثافة الاستخدام لعنصر الإنتاج النادر لديه.

فهناك بلدان لديها وفرة في عنصر العمل، فتتخصص جزئيا في إنتاج السلع التي تحتاج إلى هذا العنصر بكثافة، و هناك بلدان يتوفر لديها عنصر رأس المال بكثافة بالتالي تتخصص جزئيا في إنتاج السلع التي تتطلب توفر هذا العنصر بكثرة.

إن نظرية هكشر-أولين تفترض تماثل كل من الأذواق و هيكل توزيع الدخل اللذين يعدان من محددات الطلب على السلعتين و ذلك لعزل تأثيره على الطلب على عناصر الإنتاج(العمل ورأس المال).

كما تفترض النظرية أن التكنولوجيا متاحة للجميع، و بذلك لعزل تأثيرها هي الأخرى على أسعار عوامل الإنتاج و عليه يصبح العرض الكلي من عناصر الإنتاج المحدد الوحيد لأسعارها.

و هكذا فإن هكشر-أولين قدم تفسيرا للميزة النسبية و بالتالي التجارة الدولية على أساس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول.

الفرع الثالث: نظرية تساوي عوائد عناصر الإنتاج

حسب الفرضيات التي تم عرضها فإن هذه النظرية تنص على أن التجارة الدولية سوف تؤدي إلي تعادل العوائد النسبية و المطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم.[1] و معنى ذلك أنه بافتراض النظرية لثبات كمية عناصر الإنتاج بين البلدان اضافة إلى تخصص البلد في إنتاج السلع التي تتطلب عنصر الإنتاج المتوفر لديه بكثرة، و عليه يكون سعر عنصر الإنتاج المتوفر بكثافة منخفض، و سعر العنصر النادر مرتفع. و بالتالي فقيام التجارة الدولية ينتج عنه ارتفاع الطلب على عنصر الإنتاج المتوفر بكثرة و في المقابل يتجه الطلب على العنصر النادر نحو الانخفاض. و في المدى البعيد و نظرا لوجود ظروف ما يسود ثمن واحد لكلا السلعتين، و بالتالي تقليص الفوارق في مستوى الدخل بين البلدان المختلفة.

و لكن الواقع يشير إلى العكس تماما بمعنى أن العالم منقسم إلى قسمين: دول متقدمة رائدة في جميع المجالات و دول نامية مرتبطة بالأولى على جميع الأصعدة و لعل هذا ما يؤكد وجود توسع دائم في الفوارق بين الدخول بين الدول المختلفة.

الفرع الرابع: لغز ليونتييف

يعد هذا الاختبار من أبرز المحاولات لتفسير نظرية هكشير-أولين حيث قام بتطبيق ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية في تجارتها مع باقي الدول.

فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة رأس المال، أي أن هذا العنصر يتوفر بكثافة نسبة إلى عنصر العمل، و عليه تصدر هذه السلع و تستورد السلع كثيفة العمل طبقا لما جاء ت به نظرية هكشر-أولين.

---

[1] محمد السيد عابد مرجع سابق ص152.

و لكن ما جاء به ليونتييف أثبت خطأ ذلك حيث توصل هذا الأخير إلى نتيجة مفادها: أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلعا كثيفة العمل و ليس سلعا كثيفة رأس المال.[1]

الفرع الخامس: تقييم النظرية السويدية

بالرغم من أن ما قدمته هذه النظرية يعد خطوة هامة في مجال التجارة الدولية لكن ذلك لا يمنع من توجيه انتقادات لها و التي نجملها في النقاط التالية:

1) إهمال النظرية للفروق النوعية بين عناصر الإنتاج و التي تنعكس على الميزة النسبية، بالإضافة إلى الاعتماد على عنصرين هما العمل و رأس المال و بالنسبة للسلع الداخلة في التجارة الدولية من الصعب تحديد ما إن كانت كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال.
2) لا تأخذ النظرية نفقات النقل بعين الاعتبار رغم أنها تؤثر على توطن الإنتاج من بلد إلى بلد آخر.
3) تغفل النظرية أهمية الظروف التاريخية في جعل البلد يكتسب ميزة تنافسية، فمن الممكن أن ينجح بلد ما في إنتاج سلعة فهذا يعتبر سبقا تاريخيا يولد ميزة نسبية.
4) اعتماد النظرية على التحليل الساكن ذلك أن امتلاك بلد لميزة نسبية في إنتاج سلعة ما لا يكون أبديا بل يلحقه تغير مع مرور الوقت.
5) افتراض النظرية ثبات كمية و نوع الموارد في حين أن هذه الأخيرة تتأثر بقيام التجارة.
6) تتميز النظرية بطابع ستاتيكي مقارن يعتمد على مقارنة وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة مهملة بذلك ما يحدث في المرحلة الانتقالية من وضع لآخر.[2]
7) افتراض النظرية أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل البلدان دون الأخذ بعين الاعتبار وجود بلدان متقدمة و أخرى نامية، إضافة إلى أنها ليست قادرة على زيادة صادراتها و ضمان بقاء الأسعار ثابتة لأن هناك حالات نقص الطلب التي لا يمكنها التصدي لها.

و بذلك فإن هذه النظرية تتميز بابتعادها عن الواقع العملي، و قد ظهرت نظريات أخرى محاولة تفسير التجارة على أسس أكثر واقعية.

المطلب الثالث: التجارة الدولية القائمة على مستوى التكنولوجيا.

و تشمل هذه النظرية نموذجين الأول يفسر ما يسمى بالفجوة التكنولوجية و الثاني قياسا على الأول يوضح دورة حياة المنتوج.

الفرع الأول: نموذج الفجوة التكنولوجية

يعد كل من HUFBAWER و KRAVIS عام 1956، KAMATSU عام 1962م، VERNON عام 1966م أهم من ساهموا فيما يعرف بالميزة التكنولوجية كمحدد للتبادل الدولي.[3]

---

[1] مجدي محمود شهاب مرجع سابق ص 77.
[2] المرجع نفسه ص 35.
[3] ALAIN SAMUELSON Economie internationale contemporaine OPU ALGER 1993 page 111.

بينما جاء تعميم النموذج على يد POSNER عام 1961م و مفاده أن الميزة التكنولوجية هي أساس التبادل الدولي.[1]

و حسب هذا النموذج فإن البلد الذي يمتلك تقدما تكنولوجيا يمكنه من عرض منتجات جديدة يحقق له موقف احتكاري مؤقت في الإنتاج و التصدير، بمعنى أنه بإمكانه التحكم في الأسعار و الكميات و مرونة الطلب و يكون هذا الاحتكار مرتبطا بما تنفقه الشركة في مجال البحث و التطوير و كذلك إقبال المستهلك الأجنبي بفعل عامل التقليد إلى طلب المنتج قبل تمكن المنتجين المحليين من تلبية هذا الطلب، و بالتالي فإن "فترة الاحتكار هذه هي ما يعرف بالفجوة التكنولوجية و هي التي تحدد نمط التجارة".[2]

إن البلد الذي لديه ميزة في إنتاج و تصدير السلع ذات الكثافة العالية في نفقات البحث و التطوير يستورد من البلدان الأخرى السلع التقليدية التي لها ميزة في إنتاجها، و حتى تتمكن الدول الأخرى من تفادي هذه الفجوة بسرعة لابد من أن تتوفر لديها مستويات عالية من التكنولوجيا، إضافة إلى القدرة على تمويل مجال البحث و التطوير، اتساع حجم السوق، و توفر اليد العاملة ذات الكفاءة العالية.

الفرع الثاني: نموذج دورة حياة المنتوج

إن دورة حياة المنتوج تمثل في الحقيقة تغيرا من خلال الزمن، يحدث في نمط التبادل و المزايا النسبية.[3]

و يمر المنتوج من خلال دورة حياته بأربع مراحل نوجزها في يلي:

- ✧ المرحلة الأولى:

في هذه المرحلة يتم اختراع المنتوج الجديد و بيعه في السوق المحلي للبلد الأصل و ذلك لكون تكلفة إنتاج المنتج مرتفعة بالتالي فإن المستهلكين المحليين تكون لديهم القدرة على الشراء ذلك أن المنتج جاء نتيجة لتلبية احتياجات سكان البلد الأصل، و عليه فإن الطلب المحلي يعكس رغبة و قدرة المستهلكين الشرائية.

- ✧ المرحلة الثانية:

و في هذه المرحلة يدخل المنتج مرحلة التصدير لخارج البلد الأصل بداية إلى باقي البلدان المتطورة، و بسبب توجه سعر المنتوج نحو الانخفاض يحاول المنتجون في البلد الأصل تمديد فترة احتكار الإنتاج أطول مدة ممكنة و محاولة توسيع السوق و الاستفادة من ميزة نسبية تزول بزوال الاحتكار المؤقت.

- ✧ المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة تبدأ البلدان المتطورة الأخرى في إنتاج المنتج و عليه تتناقص صادرات البلد الأصل، و ينتج ذلك عن انخفاض تكلفة إنتاج المنتج و يستغل المنتجون في البلدان المتقدمة ذلك الانخفاض مستغلين وجود عناصر الإنتاج الرخيصة، بينما تتحول الشركات المنتجة في البلد الأصل لتطوير منتج جديد.

---

[1] مصطفى رشدي شيحة الأسواق المالية- المفاهيم و النظريات الأساسية دار الجامعية الجديدة مصر بدون سنة إصدار ص106.
[2] المرجع نفسه ص106.
[3] المرجع نفسه ص 108.

✧ المرحلة الرابعة:

و هي آخر مرحلة حيث تتحول البلدان المتطورة مع مرور الوقت إلى بلدان مستوردة نتيجة لتقادم المنتج و انخفاض أسعاره على مستوى الأسواق الدولية، و يصبح بذلك المنتج متقادما يتميز بكثافة اليد العاملة قليلة الكفاءة و عليه تصبح البلدان النامية مصدرة لهذا المنتج.

المطلب الرابع: نظرية ليندر

تعتمد نظرية ليندر على التحليل الديناميكي بحيث لا يكتفي ليندر بمقارنة و ضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة كما ذهبت إليه نظرية هكشر-أولين و إنما يركز على مسار الاقتصاد في انتقاله من الوضع الأول إلى الوضع الثاني.

كما أن ليندر يفرق بين الدول المتقدمة و الدول النامية و بالتالي بين أنه من الخطأ الاعتقاد بأن التجارة الدولية تتم بين دول متجانسة بل على العكس هناك دول تتميز اقتصادياتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد بين فروع الإنتاج على مستوي السوق المحلية و كذلك التصدير استجابة لأي تغير في هيكل الأثمان و فرص التجارة، و بلدان أخرى تتميز اقتصادياتها بعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد، و عليه فالنوع الأول يحقق مكاسب من التبادل الدولي أما النوع الثاني فقد يجني خسائر أكثر من المنافع.

يفترض ليندر أن البلد يصدر السلع التي تتميز بامتلاك أسواق كبيرة لها إضافة إلى كونها تلقى رواجا كبيرا في تلك الأسواق، و التبرير الذي جاء به ليندر لذلك أن هناك ضرورة لإنتاج كبير الحجم و إعطاء فرصة للشركات المحلية للوصول إلى وفورات حجم اقتصادية و تخفيض تكلفتها التي تنعكس على الأسعار التي بدورها تنخفض مما يسمح لها بغزو الأسواق الخارجية.

و في اعتقاد ليندر فإن الدول المتشابهة الدخل تكون متشابهة الذوق أيضا.

كما أن التجارة المحتملة تكون أكثر بين البلدان التي يتقارب فيها مستوى الدخل المتوسط. إضافة إلى أنه كلما تشابه هيكل الطلب في بلدين كلما كانت التجارة المحتملة بين هذين البلدين أكثر كثافة.[1]

و بذلك فإن التجارة تقوم بين البلدان المتشابهة من حيث مستوى الدخل و هيكل الطلب.

و يفرق ليندر بين السلع الأولية و السلع الصناعية، بالنسبة للنوع الأول يتم تبادلها على أساس الميزة النسبية التي تتحدد طبقا لنسب عناصر الإنتاج و بذلك فهو نفس تفسير هكشر-أولين.

أما بشأن السلع الصناعية فلها خصوصيتها نظرا لكونها تشمل أكبر جزء من التجارة الدولية، و بذلك فإن اتجاه و حجم التجارة يتوقف على نماذج الطلب.

و حسب ليندر فإن وجود الطلب المحلي يعد أساسيا لتطوير الصناعة الموجهة للتصدير و تمكنها من منافسة مثيلاتها من السلع في السوق الخارجي.

[1] مجدي محمود شهاب مرجع سابق ص89-90.

كما يذهب لينذر إلى أن دوال الإنتاج مختلفة من بلد لآخر و ذلك لأن دوال الإنتاج بالنسبة للسلع التي يكون الطلب عليها في السوق المحلية تتفرد بدرجة أكبر من الامتياز و الكفاءة مقارنة مع دوال الإنتاج للسلع التي ليست مطلوبة في تلك السوق.

*** تقييم نظرية لينذر:**

لا يمكن إنكار أن نظرية لينذر ساهمت في تطوير الفكر الاقتصادي إلا أن هذا لا يعني تعرضها للعديد من الانتقادات و ذلك راجع للأسباب التالية:

- ✧ اعتمد لينذر في تحليله الذي قدمه على الطلب لتحديد إمكانيات التخصص الدولي، في حين أن نظرية هكشر-أولين أهملت هذا الجانب.
- ✧ فرق لينذر بين نوعين من الدول منها المتخلفة و المتقدمة بناءا على اختلاف هيكل الاقتصادي.
- ✧ اعتماد النظرية للتحليل الديناميكي و الذي يعد أقرب للواقع، حيث تلقي النظرية الضوء على العلاقة الجدلية بين التجارة الدولية و كمية و نوع الموارد، و هي بذلك تدرس العلاقة بين التجارة الدولية و النمو الاقتصادي.
- ✧ تفسير لينذر أسباب التفاوت في الدخول بين دول العالم.
- ✧ التشكيك في مذهب حرية التجارة و اعتباره بأنه ليس أفضل من عدم تحرير التجارة.
- ✧ اعتبار لينذر أن التبادل الدولي يؤدي إلى توسيع الفجوة في الدخول بين الدول المتقدمة و النامية.[1]

[1] عادل أحمد حشيش مرجع سابق ص 142-143.

المبحث الثاني: السياسات التجارية و مذاهبها

مقدمة:

تشمل السياسات التجارية كل الإجراءات التي تتخذها الدولة ذات السيادة من أجل التأثير على قرارات الأفراد و الهيئات في مجال التصدير واستيراد السلع و الخدمات و التحكم في التدفقات بالعملة الصعبة أو الصرف الأجنبي.[1]

رغم انقسام دول العالم بين مؤيد لتحرير التجارة و معارض لها إلا أن ما نشهده حاليا أن جل الدول أصبحت مجبرة على تحرير تجارتها، سواء كان ذلك في إطار التكتلات الاقتصادية التي تشهد حاليا انتشارا واسعا أو في إطار منظمة التجارة العالمية.

و قد ارتأينا من خلال إدراج هذا المبحث التعرف على مختلف الحجج التي يعتمد عليها كلا المذهبين بمعنى المذهب الذي ينادي بضرورة تقييد التجارة و المذهب الذي ينادي بتحرير التجارة لما لها من آثار ايجابية تساعد على اكتساب القدرة على الإنتاج و المنافسة في الأسواق الدولية.

و لكن تحرير التجارة لا يمنع من استخدام بعض الأدوات التي تقيد التجارة في حالة الضرورة، و قبل التطرق لمختلف أدوات التجارة، سنعرض المذهب الذي يؤيد حماية الاقتصاد باستخدام الأدوات التقييدية و المذهب المؤيد للتحرير التجاري.

[1] مجدي محمود شهاب مرجع سابق ص120.

المطلب الأول: مذهب تقييد التجارة

يعد المركنتليون أو التجاريون أول من نادى بتقييد التجارة الخارجية بهدف جلب أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، و حسب هذا المذهب تكمن قوة الدولة فيما تمتلكه من ذهب.

و قد عرف مذهب تقييد التجارة تطورات كثيرة و هناك العديد من الحجج التي قدمها أنصاره و هذه الحجج تتمثل في الآتي:

- **حماية الصناعات الناشئة:**

تمتاز الصناعة الناشئة بعدم قدرتها على منافسة الصناعات الأجنبية، ذلك أنها لا تزال في مرحلة البداية، و لذلك لا بد من إعطائها فرصة لاستكمال نموها و بالتالي لابد من تدخل الدولة لفرض قيود جمركية لتمكين هذه الصناعة من النمو و منافسة مثيلاتها الأجنبية.

و يعد Frederic list أول من نادى بهذا التقييد[1]، غير أنه لابد من توفر شروط محددة لحماية الصناعة التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية مستقبلا و تحديد مدة دعمها و حمايتها من جهة أخرى لأن وجود الحماية بصفة مستمرة لا يؤدي إلى تطوير الصناعة الناشئة.

- **حجة التنوع الاقتصادي:**

إن تقييد التجارة يحفز المستثمرين المحليين على إنتاج ما هو مطلوب في السوق المحلية و بالتالي الوصول إلى التنوع الاقتصادي بدل الاعتماد على المواد الطبيعية و استنزافها، حيث نجد أن هناك العديد من الدول و خصوصا الدول النامية تلجأ إلى تصدير منتج استراتيجي أو الصادرات أحادية الجانب. بالتالي يصبح مستقبل البلد مرهونا بأسعار هذا المنتج و يعرض البلد لأزمات اقتصادية حادة كما حدث في الجزائر التي تعتمد في صادراتها على النفط الخام، حيث يصل إلى 95% من مجموع صادراتها.

- **تحسين مستوى العمالة:**

إن فرض قيود على التجارة يحفز المستثمرين المحليين على إنتاج ما هو مطلوب في السوق المحلية كما بينا سابقا، مما يؤدي بالضرورة إلى توفير مناصب شغل جديدة مع الحفاظ على مستوى العمالة الموجود مسبقا، كما لا يستبعد في هذه الظروف توفر أصحاب رؤوس الأموال و إلا فإن الأوضاع ستكون جد صعبة.

- **تحقيق موارد للخزينة العامة:**

و من أهداف تقييد التجارة الخارجية تحقيق موارد للخزينة العامة، حيث تشكل الرسوم الجمركية في الدول النامية خصوصا مورد مهم و تمثل حتى نسبة 50% من إيراداتها أو أكثر، على عكس الدول المتقدمة التي لا تمثل الرسوم الجمركية سوى 2% من مجموع إيراداتها.

و تجدر الاشارة إلى إن اعتماد الدول النامية على الجباية الجمركية بشكل واسع سيخلق لها العديد من الصعوبات عند انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

- **جلب رأس المال الأجنبي:**

[1] مجدي محمود شهاب مرجع سابق ص123.

يتجه أصحاب مذهب التقييد إلى ضرورة فرض رسوم جمركية عالية قصد جلب المستثمرين الأجانب للاستثمار داخل حدود البلد تجنبا للرسوم الجمركية المفروضة على صادراتهم من بلدهم الأصلي، و هذا ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر.

- تحسين معدل التبادل:

هناك حجة أخرى لمذهب تقييد التجارة مفادها أن فرض قيود جمركية من شأنه تحسين شروط التبادل لصالح الدولة التي تفرضها و حتى إلغاء بعض معدلات التبادل، و تحسين شروط التبادل معناه عدم تعرض البلد للمعاملة بالمثل من قبل باقي البلدان الأخرى.

- **حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق:**

ينقسم الإغراق إلى ثلاثة أنواع و هي:

1- **الإغراق الدائم:** أي بيع المنتج بسعر أقل من السعر الذي يباع به المنتج في السوق المحلية، و يتم هذا النوع من الإغراق على أساس السعر و يؤثر سلبا على المستهلك في بلد المنتج المحتكر و يتسبب بإضرار الصناعات الناشئة في البلدان الأخرى.[1]

2- **الإغراق العرضي أو المؤقت:** و يحدث عندما يقوم المنتج ببيع المخزون أو فائض الإنتاج من سلعة ما في السوق الخارجية دفعة واحدة أو على دفعات كبيرة بأسعار منخفضة، بحيث لا يؤثر ذلك على مستوى الأسعار في داخل بلده و لذلك يلجأ البلد إلى فرض رسوم جمركية قصد حماية منتجاته من هبوط الأسعار فجأة.[2]

3- **الإغراق المدمر:** و يحدث عندما يقوم المنتج ببيع سلعة ما بأسعار جد منخفضة بهدف القضاء على المنافسة في تلك الأسواق و الصناعات الناشئة التي من المتوقع أن تكون ندا له في المستقبل، و بمجرد تحقيق هدفه يقوم برفع السعر في السوق،[3] و لذلك لابد من تقييد التجارة الخارجية لمنع مثل هذه التصرفات التعسفية، و كذلك لحماية الصناعات الناشئة لأن مثل هذا النوع يتسبب في دمار كبير للقدرات الاقتصادية للبلد.

- **الظروف الطارئة:**

و تحدث عندما يتعرض البلد لوجود عجز في ميزان المدفوعات أو غياب إيرادات من العملة الصعبة، مثل ما حدث في الجزائر إثر الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986، و عليه انتهجت الجزائر ما يعرف بحضر الاستيراد على مجموعة من السلع نظرا لوجود عجز في ميزان المدفوعات.

و هناك حالة أخرى تتمثل في حالة الركود أو الكساد الاقتصادي بمعنى وجود تقهقر في النمو الاقتصادي بالتالي تلجأ الدولة إلى تقييد التجارة الخارجية و توجيه المستهلك لاستهلاك السلع المحلية نظرا لوجود تكدس للسلع مع تباطؤ في النمو.

---

[1] عبد الرحمن يسري مرجع سابق ص 180.
[2] المرجع نفسه ص180.
[3] المرجع نفسه ص 180.

المطلب الثاني: مذهب تحرير التجارة الخارجية

يعد آدم سميث من الأوائل الذين نادوا بحرية التجارة، و ركزوا على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و نشير إلى أن أهم الحجج التي اعتمد عليها أنصار هذا المذهب، قد تم استخلاصها أساسا من النظريات التي كانت تنادي بتحرير التجارة الدولية، و من أبرز هذه الحجج نذكر ما يلي:

- تحرير التجارة من شأنه القضاء على الاحتكارات و يقضي على إمكانية إنشاء احتكارات أخرى نظرا لوجود درجة عالية من المنافسة على مستوى الأسواق.
- تحرير التجارة يسمح بالحصول على مزايا التقسيم الدولي للعمل، وكذلك الامتيازات و تحقيق الأرباح التي تتيحها الميزات النسبية أو المقارنة، أي أن البلد يتخصص في إنتاج المنتج بأقل تكلفة ممكنة.
- تحرير التجارة يسمح بتطوير الأساليب التقنية للإنتاج لدى المنتجين المحليين و إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية.
- تحرير التجارة يسمح بوجود إنتاج هام على المستوى الدولي و بتكلفة منخفضة. و بالتالي فإن الأسعار تكون منخفضة هي الأخرى وسيستفيد المستهلك من ذلك و تكون له حرية الاختيار بين المنتجات.

المطلب الثالث: أدوات تقييد التجارة الخارجية

تنتهج الدول في وقتنا الحالي عدة أنظمة اقتصادية بعضها يميل إلى حماية التجارة و البعض الآخر يعارض ذلك و يذهب إلى ضرورة تحرير التجارة، غير أن ذلك لا يعني خلو جميع البلدان من نوع أو آخر من التدخل الحكومي و ما يصاحبه من تقييد لحرية التجارة، و ذلك لعدة أسباب تتنوع و تختلف من بلد لآخر.

تتدخل الدولة لتقييد التجارة على مستويين هما:[1]

* التجارة الداخلية: حيث تتدخل الدولة لتنظيم حركة التجارة و منع الاستغلال و الاحتكار، لما لها من آثار سلبية على رفاهية الأفراد و المجتمع ككل.

* التجارة الخارجية: فإن أهم ما تسعى إليه الدولة من خلال تدخلها حماية المنتج المحلي مما قد تسببه المنافسة الأجنبية من أضرار و كذلك لمساهمة ذلك في تحسين ميزان المدفوعات.

و التقييد قد يكون نتيجة عدة أسباب منها ما هو سياسي و بالتالي يكون الحظر كلي على التجارة.

يوجد نوعين من القيود تفرض على التبادل التجاري منها ما هو مباشر مثل: نظام الحصص و منها ما هو غير مباشر مثل:الرسوم الجمركية.

و من أهم أدوات تقييد التجارة الخارجية نذكر ما يلي:

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان التبادل التجاري دار الحامد للنشر و التوزيع عمان الأردن طبعة 2004 ص155.

الفرع الأول: نظام الحصص

و يعد أقوى وسيلة لتقييد التجارة الخارجية و وفقا لهذا النظام يتم تحديد الكميات المصدرة أو المستوردة من السلع. و يتم بطريقة مباشرة عن طريق فرض الرقابة على الصرف الأجنبي، و بطريقة غير مباشرة عن طريق منح تراخيص الاستيراد و التصدير.

و الهدف من هذا النظام هو حماية الإنتاج المحلي، نظرا لما له من آثار طيبة، حيث أن تحديد الكميات المستوردة يوجه المستهلك إلى الطلب على السلع المحلية.

و بالرغم من فوائد هذا النظام على الإنتاج المحلي و ميزان المدفوعات، إلا أنه لا يخلو من العيوب التي نذكر منها ما يلي:

- يؤثر هذا النظام سلبا على المستهلك و الرفاهية الاقتصادية.
- يؤدي إلى تقليص حجم التجارة الدولية و يفقد الدول ميزاتها.
- يتسبب هذا النظام في حصر التعامل مع دول معينة، رغم ارتفاع أسعار السلع فيها مقارنة مع دول أخرى.
- يؤدي النظام إلى إلغاء الصلة بين الأسعار الداخلية و الأسعار الخارجية للسلع في السوق المحلية.[1]
- يتسبب نظام الحصص في تكوين مركز احتكاري للمنتجين.
- انتشار ظاهرة الفساد و الرشوة للحصول على تراخيص الاستيراد.

الفرع الثاني: قيود التصدير

حيث تضع الحكومة قيودا على تصدير السلع لعدة أسباب منها:

- تقوم الدولة بمنع تصدير سلعة ما بسبب ارتفاع أسعارها داخليا نتيجة زيادة الطلب عليها في الخارج و ذلك لحماية المستهلك.
- تمنع الدولة تصدير سلعة ما لمدة معينة قصد تخفيض عرضها في السوق العالمية لترتفع أسعارها.
- تمنع الدولة تصدير سلعة ما إذا كانت تستعمل في صناعات محلية بهدف تفادي ندرتها في السوق المحلية.

الفرع الثالث: الإعانات

و يعد نوعا من التدخل في حرية التجارة و ينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: و يتمثل في الدعم الذي تقدمه الدولة للمنتج المحلي، و يشمل عدة أشكال منها الإعفاءات الضريبية.

النوع الثاني: يتمثل في دعم أسعار السلع المحلية الصنع قصد تشجيع الإنتاج المحلي أو تشجيع الاستهلاك.

[1] المرجع نفسه ص 160.

الفرع الرابع: نظام الضرائب الجمركية

و يعد نظام حماية غير مباشر يتمثل في فرض الضرائب على السلع المستوردة لدى دخولها حدود الدولة لحماية المنتج المحلي و كذلك توفير موارد مالية للدولة.

يستثنى من الضرائب الجمركية ما يلي:

– السلع التي تمر بالدولة و تبقى فيها فترة زمنية محدودة.

– البضائع المستوردة تحت نظام السماح الموقوت نظرا لإعادة تصديرها خلال الفترة المسموحة و إذا لم يعاد تصديرها تخضع للضريبة.[1]

* أنواع الضرائب الجمركية: و تنقسم إلى نوعين:

– الضرائب القيمية: و تتمثل في تحديد نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة.

ويمتاز هذا النوع من الضرائب بسهولة تطبيقه، غير أنه لا يخلو من العيوب نظرا لكون السلعة الواحدة تقدر بعدة قيم مثل القيمة السوقية أو تكلفة البيع أو الشراء مضافا إليه التأمين و الترحل.

– الضرائب النوعية: و يقصد بها فرض مبلغ معين على أساس كمية معينة من كل وحدة من الوحدات السلعية.[2]

رغم أن هذه الضريبة تحل مشاكل تقدير القيمة إلا أنه يعاب عليها عدم التمييز بين كميات السلع، فمثلا الضريبة على السيارات نفسها رغم اختلاف نوع السيارات، و يعاب عليها أيضا ثباتها رغم ارتفاع الأسعار بالتالي لا تشكل قيدا لحماية الإنتاج المحلي.

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان مرجع سابق ص162.
[2] المرجع نفسه ص162.

المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية و النظام التجاري العالمي

مقدمة:

لقد أحدثت الحرب العالمية الثانية دمارا كبيرا في أوربا باعتبارها أحد أطراف الحرب الرئيسيين و كانت بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة للنهوض باقتصادياتها، و في ظل هذه الظروف سارعت الولايات المتحدة الأمريكية لمد يد العون لدول أوربا بالنظر لامتلاكها أكبر حصة من الذهب في العالم و الوحيدة التي خرجت منتصرة في هذه الحرب.

لقد كان للحرب أثر سلبي على التجارة العالمية التي مرت بمرحلة جد حرجة حيث عرفت ركودا كبيرا بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على نظامي النقد و المال العالميين، و في ظل هذه الأوضاع المتردية انعقد مؤتمر بريتون وودز عام 1944م في الولايات المتحدة الأمريكية قصد إيجاد مخرج و إصلاح نظامي النقد و المال و تنشيط حركة التجارة الدولية، و يعد هذا المؤتمر القاعدة الرئيسية التي تبنى عليها أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الذين انشئا في نفس السنة التي انعقد فيها مؤتمر بريتون وودز بالإضافة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة المسئولة عن إدارة النظام التجاري العالمي.

و من خلال هذا المبحث سنتعرض للتطورات التي شهدها النظام التجاري العالمي مرورا بالاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة التي أنشأت عام 1947م و التي خاضت جولات تفاوضية كثيرة و لمدة طويلة، و لعدة أسباب تم تحويلها إلى منظمة التجارة العالمية، و أهم ما صاحبها من تحولات على مستوي الاقتصاد العالمي و حتى على الصعيد السياسي خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي.

المطلب الأول: النظام التجاري الدولي

تعد سنة 1995م محطة جديدة في مسيرة الاقتصاد العالمي بشكل عام و التجارة العالمية بشكل خاص، حيث تم التوجه نحو تحرير متزايد للتجارة العالمية بتأسيس منظمة التجارة العالمية و التي أصبح لها الدور الرائد في الإشراف على النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف، حيث اكتسبت فيما بعد حضورا قويا في مختلف المفاوضات حول تحرير التجارة.

الفرع الأول: مفهوم النظام التجاري الدولي

تقصد بالنظام التجاري الدولي مجموعة القواعد، و الاتفاقيات، و الإجراءات، و المؤتمرات، و القرارات، و المنظمات، التي تشرف على اتجاه و تدفق السلع و الخدمات بين دول العالم المختلفة، إضافة إلى توجيه و تقييم السياسات التجارية لهذه الدول، و بما يكفل تحقيق استقرار مناسب و نمو مقبول لحجم التجارة الدولية.[1]

و يمكن من خلال هذا التعريف استنتاج ما يحمله النظام التجاري الدولي في طياته من خلال النقاط التالية:

- يتم وضع مجموعة من القواعد بشكل متعدد الأطراف، قصد تحديد ماهية السياسات التجارية المتبناة من قبل الدول تجاه دول أخرى.
- يرتكز النظام التجاري الدولي على اتفاقيات أو معاهدات دولية بموجبها تكون الدول الموقعة ملزمة، و التفاوض بشأن تدفق السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.
- يتضمن النظام التجاري الدولي على إجراءات توضح كيفية تطبيق القواعد المتعلقة بالتجارة الدولية للدول المشتركة في وضع و صياغة القواعد العامة للنظام.
- يحتوى النظام التجاري الدولي على ضرورة عقد مؤتمرات دورية إما سنوية، أو لفترات، كل سنتين أو أكثر قصد الإطلاع على نتائج تطبيق القواعد و مناقشة المقترحات الجديدة.[2]

ومن خلال الشكل التالي نوضح أركان الاقتصاد العالمي:

---

[1] عادل مهدي عولمة النظام الاقتصادي العالمي و OMC الدار المصرية اللبنانية للنشر طبعة 2003 ص128.
[2] المرجع نفسه ص 129.

الشكل رقم 01: هيكل الاقتصاد الراهن للاقتصاد العالمي

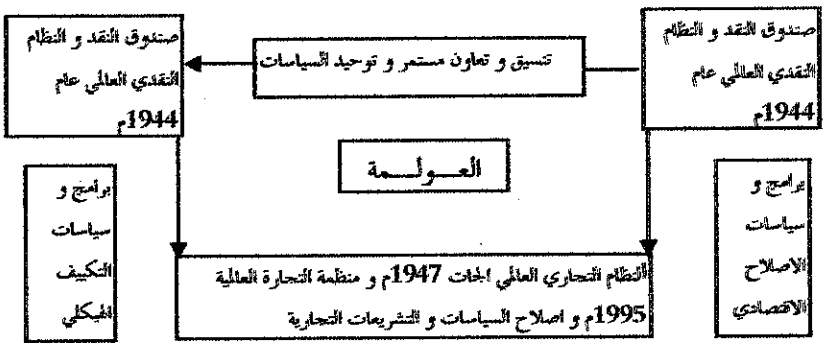

المصدر: عادل مهدي مرجع سابق ص79.

الفرع الثاني: الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة

1- تعريفها: هي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الكمية، و لعل الهدف الرئيسي لاتفاقية الجات:

* التزام الدول الأعضاء بالمباشرة في التخفيضات الجمركية.

* إلغاء كل أشكال الإجراءات التي تقيد حرية التجارة و نذكر منها: الحضر، الحصص الكمية، القيود الإدارية كالتراخيص...إلخ.

* يعد تاريخ 01-01-1948م نقطة الانطلاق للعمل بهذه الاتفاقية، حيث كان عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية آنذاك 23 دولة.

و تعتمد الجات كمنطلق لها أن التجارة الدولية هي محرك النمو.[1]

2- المفاوضات التجارية في إطار الجات:

لقد تم في إطار الجات إجراء عدة مفاوضات في صورة جولات متتالية، شاركت فيها الدول الأطراف في الجات بغية توسيع نطاق المشاركة و حجم التنازلات الجمركية المتبادلة، لذلك فإنه بعد مفاوضات جنيف عام 1947م جرت مفاوضات أخرى كان محور اهتمامها الحواجز الجمركية، و الحواجز غير الجمركية و كذا الإجراءات الوقائية، و أهم هذه الجولات نوجزها في الجدول التالي:

[1] عادل مهدي مرجع سابق ص17.

الجدول رقم 01: جولات الجات

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحررة بالمليار دولار	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريف
جنيف	1947	23	10			
أنسي	1949	23	غير متاح			
توركواي	1951	38	غير متاح		%63	
جنيف	1958	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		%32
ديلون	1960-1961	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية و تنسيق اتفاق التعريفة مع الإتحاد الأوروبي	%63	32%
كينيدي	1964-1967	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
طوكيو	1973-1979	102	155	تعريفات و إجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	%33	%34
الأروجواي	1985-1993	125 و عدد الدول الموقعة 117	755	تناولت زيادة عن ما سبق مواضيع جديدة كالتجارة و الاستثمار و غيرها	%40	-%24 %36

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد-الجات و آليات منظمة التجارة العالمية- الدار الجامعية الجديدة مصر 2005 ص 37.

تعد جولة الأروغواي من أهم الجولات التي خاضتها الجات، إضافة إلى كونها آخر جولة، لأنه تم في إطار هذه الجولة وضع الخطوط العريضة لإنشاء منظمة جديدة ذات طابع عالمي، و ذات صلاحيات

أوسع من الجات، و أكثر قدرة منها على حل المسائل التي كانت موضوع نزاع بين الدول المتقدمة من جهة، و بينها و بين الدول النامية من جهة أخرى.

إن انعقاد هذه الجولة جاء بناءا على رغبة الدول المتقدمة قصد تغيير الخريطة الاقتصادية دولية جديدة تتماشى مع متطلبات الدول الكبرى من حيث إلغاء القيود المفروضة على التجارة و كذلك إيجاد مناقذ جديدة لتصريف منتجاتها، بالإضافة إلى وضع قوانين تحكم حركة التجارة العالمية من منظور عالمي جديد، في إطار تحرير أكبر للتجارة و زيادة مستوي المنافسة بين مختلف الدول.

و من أهم المواضيع التي طرحت خلال جولة الأروغواي ما يلي:

- التجارة في المنتجات الزراعية.
- تجارة المنسوجات و الملابس.
- التجارة في السلع الصناعية.
- التجارة الدولية في الخدمات.
- إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة.
- حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.[1]

كما تطرقت المفاوضات إلى الإجراءات الوقائية بالتركيز على: سياستي الدعم و الإغراق، قواعد المنشأ، العوائق الفنية للتجارة، القيمة لدى الجمارك، رخص الاستيراد، التجمعات التجارية الإقليمية. و قد تمكنت هذه الجولة من التحضير بشكل فعلي لإنشاء منظمة التجارة العالمية.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه الجولات و المواضيع التي تناولتها أن التحرير التجاري عرف ثلاث مراحل نشير إليها من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم 02: مراحل تحرير التبادلات

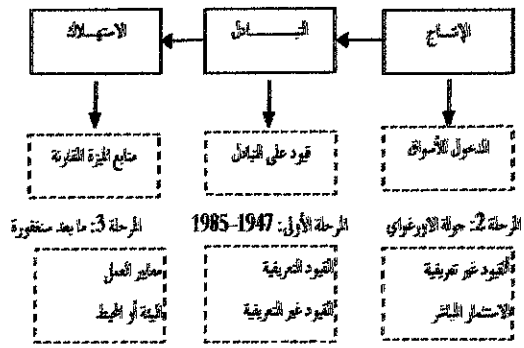

Source :DENIS PEGUIN l'intégration régionale une nouvelle voie pour l'organisation de l'économie mondiale DE BOECK ET LACIER 2001 p235.

الفرع الثالث: التحولات التي عجلت بتأسيس منظمة التجارة العالمية

[1] عبد المطلب عبد الحميد-الجات و آليات منظمة التجارة العالمية- الدار الجامعية الجديدة مصر 2005 ص35.

من جملة التحولات التي ساهمت بشكل كبير في تهيئة الظروف المناسبة لإنشاء جهاز جديد يحل محل الجات، و يعمل على تنظيم العلاقات التجارية الدولية و يوجه السياسات التجارية نذكر ما يلي:

- تصدع المعسكر الشيوعي و انحلاله، و بذلك أصبح الاقتصاد العالمي يخضع لمركز واحد هو المعسكر الرأسمالي.
- تدهور أوضاع البلدان النامية، خاصة مع أخذ مديونية هذه الدول منحا خطيرا نتيجة إخفاق مشروعات التنمية التي قامت بها. مما فرض عليها القبول بالتوجه الليبرالي، الذي اتخذته وسيلة لإصلاح أوضاعها الاقتصادية المتردية، حيث عملت على تسريع انفتاحها الاقتصادي و تحرير التجارة، مجبرة بذلك على الرضوخ لشروط الأطراف القوية.
- تعرض الدول المتقدمة نفسها لأزمات مما جعلها تبحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها و إعطاء دفع لحركية نشاطها الاقتصادي مستغلة بذلك الأوضاع المتردية لاقتصاديات الدول النامية. و الهدف من ذلك التقليل من الضغوط التي تعاني منها هذه الدول خاصة مشكل البطالة و لعل غزو أسواق جديدة يساهم في التخفيف من حدة هذا المشكل.

و وفق إحصائيات عن الدول السبع الأكثر تصنيعا في العالم، نجد أن الصادرات السلعية تضمن لوحدها 23 مليون منصب شغل، و أن كل مليار دولار من الصادرات يساهم في خلق حوالي 19000 وظيفة.[1]

- محدودية قدرة الجات على تحقيق أهدافها المرجوة، و ظهور معارضة كبيرة من قبل الدول النامية، الأمر الذي استدعى تعويضها بجهاز آخر أكثر فعالية، تكون له صلاحية واسعة تشمل مختلف ميادين التجارة، و التي تشكل محور اهتمام الدول المتقدمة.

مثل: التجارة في الخدمات، الاستثمار الأجنبي المرتبط بالتجارة، و حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة و التي تسيطر على أكثر من 76% من التجارة العالمية في الخدمات حاليا.[2]

- ظهور عدد كبير من التجمعات الإقليمية و ازدياد المخاوف من إمكانية تشكيل حصون حمائية تجاه باقي الدول و بذلك دعت الحاجة إلى استحداث جهاز مسئول عن تنظيم هذه التجمعات المتمثل في منظمة التجارة العالمية و التي تعمل على تحديد مدى التزام الدول الأعضاء في هذه التجمعات مع قوانين المنظمة هذا من جهة و من جهة أخرى إن كان هناك تقارب أو تعارض هذه التجمعات مع النظام التجاري المتعدد الأطراف و آثارها على الدول النامية.[3]
- عودة الفكر الليبرالي بمختلف توجهاته للظهور على مستوى الاقتصاد العالمي، من خلال الحرص على ضرورة الانفتاح الاقتصادي، و مزيد من تحرير التجارة العالمية، و تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، و النهوض بالقطاع الخاص، و التوجه نحو إعطاء الأولوية لقوى العرض الكلي على حساب الطلب الكلي الفعال، و غيرها من سياسات النظام الليبرالي، و ذلك كله يعني العودة إلى رأسمالية القرن 18م.

---

[1] صالح صالحي- الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية- مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف العدد 2001/01 ص 45.

[2] صالحي صالح مرجع سابق ص47.

[3] Le régionalisme et le système commercial multilatéral synthèse : décembre 2003.
http://www.oecd.org/dataoecd/55/34/36932901.pdf

و على أساس الفكر الليبرالي الجديد تم إنشاء منظمة التجارة العالمية و صياغة مبادئها و أحكامها.

المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية وظائفها و مبادئها

منظمة التجارة العالمية تمثل الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع، و يطور، و يشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة.[1] و من أبرز مهامها ضمان تحقيق التدفق الحر، و تسوية النزاعات التجارية بين أطراف المعاملات الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: مهام منظمة التجارة العالمية

بناءا على ما جاء في المادة (03) من الاتفاق خاص بالمنظمة أنها تتولى الوظائف التالية:

1) الإشراف على الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
2) إدارة و تنظيم مختلف المفاوضات المستقبلية التي ستجري بين الدول الأعضاء خاصة منها المسائل العالقة التي تم الاتفاق عليها في إطار جولة الأروغواي، فضلا عن تنظيم جولات أخرى هدفها تحقيق مزيد من تحرير التجارة على مستوى العالم.
3) الإشراف على تسوية النزاعات و الخلافات التجارية التي تحدث بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية، بناءا على ما تم التوصل إليه بهذا الموضوع في إطار جولة الأروغواي، و إيجاد صيغة لتجسيد القرارات المتخذة من قبل المنظمة.
4) الإشراف على متابعة و مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، و ذلك بتفعيل آلية لمراجعة هذه السياسات بما يضمن اتفاقها مع القواعد و الضوابط و الالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.
5) التعاون مع المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي لبلوغ مزيد من التنسيق و التوجيه في وضع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: مبادئ منظمة التجارة العالمية

حسب ما جاء في الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة فإن المبادىء أو القواعد الأساسية لمنظمة التجارة العالمية و التي تحكم سير النظام التجاري العالمي تتمثل فيما يلي:

1. مبدأ عدم التمييز: حيث تتساوى فيه جميع الدول الأعضاء من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتعلق بالتجارة الدولية، و التمييز يحدث فقط لصالح الدول النامية، أو الدول الأكثر فقرا في العالم.

و يتضمن هذا المبدأ جملة من الاستثناءات تتمثل فيما يلي:

- يسمح للدول الأعضاء بإنشاء تجمعات إقليمية وفق شروط تمييزية و عدم منح نفس المزايا لغير الأعضاء في التجمع.
- بامكان الدول الأعضاء منح مزايا لمنتجات الدول النامية دون منح نفس الإمتيازات لمنتجات مماثلة آتية من الدول المتقدمة.
- يمكن لأي دولة عضو وضع قيود على الواردات من دولة بذاتها، في حال لجأت هذه الأخيرة لممارسات تجارية غير عادلة لتصدير هذه المنتجات.[1]

[1] عادل مهدي مرجع سابق ص 184.

2. استعمال القواعد المتعددة الأطراف و التخلي عن القواعد الفردية بهدف إقامة نظام تجاري عالمي حر، و بلوغ الشفافية التامة في صياغة السياسات التجارية، و التزام الدول الأعضاء بالقواعد و الإجراءات المتعلقة بالتجارة الدولية.
3. اقتصار الحماية على استخدام التعريفة الجمركية و استبعاد وسائل الحضر و التقييد عن طريق الحصص الكمية و غيرها إلا في حالة محددة، و التزام الدول الأعضاء بالخفض التدريجي للرسوم التي تمس الواردات.

إضافة إلى ما سبق يتم وضع سقف للتعريفة لا يسمح بتجاوزه لتوفير جو ملائم من الاستقرار للمعاملات التجارية.[2]

4. قاعدة المعاملة الوطنية: بمعنى عدم ممارسة التمييز ضد المنتجات الأجنبية لصالح المنتجات الوطنية و خاصة في حال فرض الضرائب المحلية.
5. مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية: أقرت المنظمة بحق الدول النامية و الدول الأكثر فقرا في العالم في الحصول على المعاملة الخاصة، و تمييزها من حيث تطبيقها التعريفة الجمركية، إضافة إلى الإلتزام بالقواعد و الفترة الزمنية لتطبيقها.

حيث تمنح هذه الدول فترات زمنية طويلة تمكنها من التأقلم مع القواعد الجديدة

التزام الدول المتقدمة بمنح مساعدات و معونات فنية للدول النامية و توفير الأجهزة و الموارد البشرية اللازمة للإشراف على تنفيذ هذه القواعد، و تنقسم أحكام المعاملة الخاصة و التفضيلية للدول النامية و الأقل نموا إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:

1) المجموعة الأولى: أحكام تلتزم بمقتضاها الدول الأعضاء بتسهيل نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواقها.
2) المجموعة الثانية: أحكام تسمح للدول النامية و الأقل نموا بالمرونة في تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقيات المنظمة.
3) المجموعة الثالثة: أحكام متعلقة بتقديم الدعم الفني للدول النامية و الأقل نموا، من جانب الدول و المنظمات الدولية، وتطوير قدراتها عل الالتزام باتفاقيات المنظمة.[3]

الفرع الثالث: المؤسسات الدولية التي تتعاون معها المنظمة

و تتمثل هذه المؤسسات في كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و سنتطرق إليها فيما يلي:

1)- صندوق النقد الدولي:

يعد أول مؤسسة نقدية أنشأت في مؤتمر بريتون وودز، و كان الهدف من وراء إنشاء هذا الصندوق إصلاح النظام النقدي الدولي، و تشجيع التعاون النقدي بين دول العالم، و تحقيق الاستقرار في

[1] حسان الأخضر- منظمة التجارة العالمية الآليات و القواعد العامة و الاتفاقيات- صادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت أبريل 2005 ص15.
[2] المرجع نفسه ص22.
[3] حسان الأخضر مرجع سابق ص23.

معدلات الصرف، و يعمل الصندوق على تقديم برامج الإصلاح الاقتصادي لمختلف الدول، و ذلك من خلال التسهيلات و حقوق السحب التي يمنحها الصندوق لأعضائه.

1- مهام الصندوق:

بالإضافة إلى المهام التقليدية للصندوق المتمثلة في الإشراف على حسن سير النظام الاقتصادي العالمي، و استقرار أسعار الصرف. فقد تطور دور الصندوق و توسعت مهامه التي تشمل:

- الإشراف على برامج التعديل الهيكلي، حيث تنوعت التسهيلات التي يمنحها لأعضائه. بالرغم من أن هذه التسهيلات لا تستوفي الاحتياجات المالية للدول الأعضاء بسبب الاختلالات في موازين المدفوعات، إلا أنها تعد شارة انطلاق لبرامج الإصلاح الاقتصادي قصد كسب تأييد الصندوق و دعمه، مما يسمح بالدخول لأسواق المال، و تغطية الاحتياجات المالية لهذه الدول.

و تشمل برامج الإصلاح الاقتصادي مع الصندوق ما يلي: السياسات الاقتصادية الكلية(السياسات النقدية و المالية، سياسات سعر الصرف، و ميزان المدفوعات).

- مراجعة السياسات النقدية و المالية في الدول المستفيدة من التسهيلات التي يمنحها الصندوق، و تأييده لسياسات تعويم العملات.
- الدخول في مفاوضات مع الجهات المانحة على برنامج إعادة جدولة الديون الخارجية.
- ضمان أن الصندوق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

2- أهداف الصندوق:

يسعى الصندوق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تشجيع التعاون النقدي الدولي بين الدول الأعضاء عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة يجري فيها التشاور حول المشاكل النقدية الدولية.
- العمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، و من تم الحفاظ على مستويات الدخول، و العمالة و تنمية الموارد الإنتاجية.
- العمل على ثبات و استقرار أسعار الصرف، و تقليل حدة المنافسة بين الدول الأعضاء على تخفيض قيم عملاتها.
- إيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات يهدف إلى تغطية المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء و تخفيض القيود النقدية التي تعوق التجارة الدولية.[2]

2)- البنك العالمي:

يشرف البنك العالمي على إدارة النظام المالي العالمي، و يعد من أهم المؤسسات المالية التي تم إنشاؤها خلال مؤتمر بروتون وودز عام 1944م. وتهدف هذه المؤسسة إلى إصلاح النظام المالي العالمي و إيجاد آلية متعددة الأطراف لتمويل عملية التعمير بعد الحرب أو التنمية الاقتصادية.[3]

1- مهام البنك:

---

[1] عادل مهدي مرجع سابق ص 83
[2] المرجع نفسه ص84.
[3] المرجع نفسه ص371.

كانت مهمة البنك الأولى التي أنشأ لأجلها تتمثل في إعادة إعمار أوربا بعد نهاية الحرب، غير أنه فيما بعد توسعت عضويته لتشمل الدول المتقدمة و الدول النامية على حد السواء، و بذلك توسعت مهام البنك لتشمل ما يلي:

- يعمل البنك على منح قروض يمتد استحقاقها لفترات زمنية طويلة لكل الدول على أساس معيار اقتصادي دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، باستثناء تقديم بعض الاستشارات، و المعونات الفنية في مختلف المجالات، كما يعمل على ضمان تدفقات الاستثمار الأجنبي، و تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار.
- مساعدة الدول النامية عل بلوغ معدلات نمو مقبولة، و تحسين المستوى المعيشي، و التقليل من معدلات الفقر، و النهوض بمجالات الاستثمار الخاص.
- يضم البنك خمس مؤسسات تنموية تماشيا مع توسع مهامه و لضمان تحكم أفضل و تتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:[1]
  - البنك الدولي للإنشاء و التعمير.
  - مؤسسة التنمية الدولية.
  - هيئة التمويل الدولية.
  - وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف.
  - المركز الدولي لتسوية المنازعات الخاصة بالاستثمار.
- الإشراف على سياسات الاقتصاد الكلي، و إعادة جدولة الديون الخارجية.
- تمويل الهياكل القاعدية مثل الطرق و السكك الحديدية.. إلخ.
- منح قروض التعديل الهيكلي، حيث يتم عقد جلسات نقاش بين الدولة المعنية و مندوبي البنك حول السياسات الاقتصادية التي ستخضع للتعديل بما يوفر أفضل محيط لتحقيق النمو المنشود.

2- أهداف البنك:

و يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تقديم الدعم لإعادة إعمار الدول الأعضاء، و تسريع وتيرة التقدم الاقتصادي، و القضاء على آثار الحرب بتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لذلك قصد النهوض بالقطاعات الإنتاجية لمختلف الدول.
- النهوض بالاستثمار الخارجي المباشر بضمانه، و في حالة وجود نقص في التمويل اللازم للاستثمارات و تعذر تغطيته، يقوم البنك بتوفيره إما من رأسماله و إما من مصادر أخرى.
- تشجيع الاستثمارات من طرف البنك قصد تحقيق نمو متوزان في التجارة الدولية في المدى الطويل، و الذي يرفع من مستوى الطاقة الإنتاجية للدولة و يحقق لها الاكتفاء المالي الذي يغطي احتياجاتها المالية.

[1] المرجع نفسه ص 116.

- مراعاة الأسبقية فيما يتعلق بالمشروعات المقترح تمويلها في الدولة العضو لمنع حدوث خلل في تنظيم و تنسيق القروض التي يقدمها البنك.
- توفير البيئة التجارية الملائمة في الدول الأعضاء و تجنب الصراعات و الصدمات.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة و اتفاقياتها

و في البداية نتطرق للهيكل التنظيمي للمنظمة، ثم أهم اتفاقياتها في مختلف المجالات.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة

يضم الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية المكونات الرئيسية التالية:[1]

1. المجلس الوزاري: يجتمع مرة على الأقل كل سنتين، ويضم ممثلين عن الدول الأعضاء، و من مهامه تنفيذ وظائف المنظمة، و اتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة لذلك، كما من شأنه أيضا اتخاذ القرارات الخاصة بأي موضوع يمس الاتفاقيات المتعددة الأطراف، بالتوازي مع طلب الدول الأعضاء.
2. المجلس العام: يترأس هذا المجلس الفترات الزمنية الفاصلة بين المجالس الوزارية، و يجتمع بصفة دورية و كلما دعت الضرورة لذلك، و يضم ممثلين عن كل الدول الأعضاء، و من مهامه مراجعة السياسات التجارية لكل دولة عضو على حدى.

و يتفرع عن هذا المجلس مجالس فرعية أخرى تتمثل فيما يلي:

- مجلس التجارة في السلع.
- مجلس التجارة في الخدمات.
- مجلس حماية حقوق الملكية الفكرية.

3. اللجان الفرعية: و يتم تكوينها باستشارة المجلس الوزاري، و تضم اللجان التالية:
   - لجنة التجارة و التنمية.
   - لجنة ميزان المدفوعات.
   - لجنة الميزانية.
   - اللجنة الإدارية و المالية.
4. السكرتارية: و يتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يرأسها سكرتير عام يعينه المجلس الوزاري و يحدد صلاحياته و شروط خدمته، و يعين المدير العام موظفي السكرتارية و يحدد واجباتهم و صلاحياتهم و شروط خدمتهم طبقا للقواعد العامة التي يحددها المجلس الوزاري.

و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

[1] حسان الأخضر مرجع سابق ص 34.

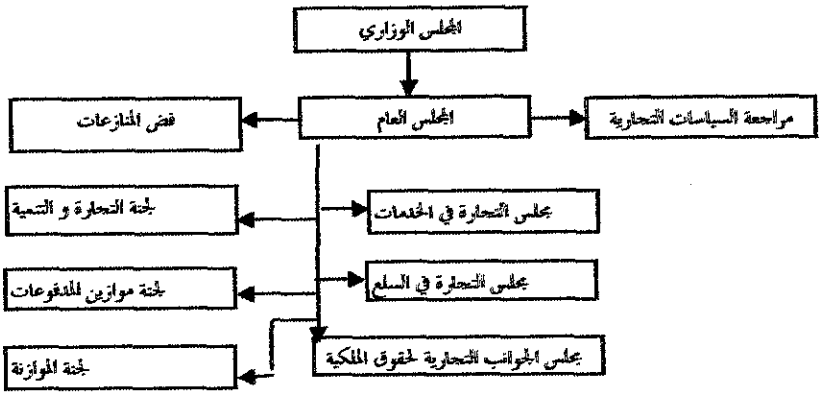

المصدر: خليفة موارد- التكامل الاقتصادي العربي تجارب و تحديات- رسالة ماجستير تحت إشراف: عمار رزيق جامعة باتنة 2005-2006. ص 189.

***عضوية المنظمة:**

أما بخصوص العضوية فقد وضعت المنظمة شروطا لذلك:

- أن يتم الانضمام عن طريق التفاوض.
- موافقة الدول على الالتزام بتعديل تشريعاتها الوطنية بما يتناسب مع قواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف.
- الالتزام بتخفيض التعريفة الجمركية و تعديل أنظمتها لتسهيل دخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى أسواقها.[1]

الفرع الثاني: أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

I. اتفاق مراكش المنشأ للمنظمة.

II. أهم الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة في السلع.

1- الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارة لعام 1994م(الجات).

- القواعد التي تحكم التجارة في السلع.
- أسس استخدام التعريفة الجمركية في حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

2- الاتفاق بشأن الزراعة:

- يشمل اتفاق الزراعة برنامجا للإصلاح التدريجي في تجارة السلع الزراعية.

- استخدام الإجراءات الحدودية:

تضمنت قواعدا لاتفاق قيام الدول بالتخلص من القيود غير التعريفية ووضعها في شكل تعريفة أو ما يعرف باسم (Tarification).

- الدعم المحلي: يوجد نوعين من الدعم المقدم للسلع الزراعية و هما:

✧ الدعم الأخضر: يشمل جميع أنواع الدعم و التي يكون أثرها على التجارة محدودا إضافة إلى أنها لا تسهم في دعم أسعار المنتجين و من أمثلتها: الدعم المقدم للمزارعين بطريقة غير مباشرة.

[1] حسان الأخضر مرجع سابق ص 30.

✧ الدعم الأصفر: و يضم جميع برامج الدعم المحلي و لكن يتم تحديد مستوى لهذا الدعم لا يمكن تجاوزه و يقاس هذا الدعم بمقياس الدعم الكلي، و نسبة التخفيض الخاصة بالدول المتقدمة 20% على مدى 6 سنوات، أما بالنسبة للدول النامية يكون ب 13.33% على مدى 10 سنوات.[1]

- دعم التصدير:

يضع الاتفاق سقفا لكل من قيمة و حجم الصادرات المدعومة من الحاصلات الزراعية.

3- الاتفاق بشأن تدابير الصحة و الصحة النباتية:

يحدد الاتفاق تطبيق إجراءات الصحة و الصحة النباتية المبادىء و الأحكام التي يجب أن تلتزم بها الدول الأعضاء لتنظيم استيراد المنتجات و ذلك بهدف حماية حياة و صحة الإنسان و الحيوان.

4- الاتفاق بشأن المنسوجات و الملابس.

5- الاتفاق بشأن العوائق الفنية على التجارة.

6- الاتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.

7- الاتفاق بشأن تطبيق المادة 06 من الجات 1994(مكافحة الإغراق).

8- الاتفاق بشأن تطبيق المادة السابقة من اتفاقية الجات 1994(التقييم الجمركي).

9- الاتفاق بشأن المعاينة قبل الشحن.

10- الاتفاق بشأن قواعد المنشأ.

11- الاتفاق بشأن إجراءات تراخيص الاستيراد.

12- الاتفاق بشأن الدعم و الرسوم التعويضية.

13- الاتفاق بشأن إجراءات الوقاية.

III. الاتفاق العام لتجارة الخدمات.

IV. الاتفاق العام للجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.[2]

المطلب الرابع: المؤتمرات الوزارية الأخيرة للمنظمة

إن الاتفاق المنشأ لمنظمة التجارة العالمية أشار إلى أنه سيتم عقد مؤتمرات وزارية مرة في كل سنتين على الأقل، تناقش فيها القضايا متعلقة بتحرير التجارة العالمية بالإضافة إلى إدراج قضايا أخرى جديدة تعد محل نزاع بين مختلف الدول، و في هذا الصدد تم عقد العديد من المؤتمرات الوزارية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية. و فيما يلي سنتطرق لهذه المؤتمرات و النتائج التي تمخضت عنها.

الفرع الأول: مؤتمر ساتغفورة

انعقد هذا المؤتمر في سبتمبر عام 1996 بحضور 120 دولة عضو، و دول أخرى بصدد الانضمام، و قد تم في هذا المؤتمر طرح قضايا جديدة للنقاش، اضافة إلى الإطلاع على ما وصلت إليه اتفاقيات المنظمة من حيث تنفيذها من قبل الدول الأعضاء.

و من أهم القضايا التي طرحت في هذا المؤتمر:

---

[1] حسان الأخضر مرجع سابق ص32

[2] حسان الأخضر مرجع سابق ص 33-34.

- التجارة البيئة.
- العلاقة بين التجارة و سياسات المنافسة.
- إجراءات تسهيل التجارة.
- العلاقة بين التجارة و الاستثمار
- التجارة و معايير العمل
- الشفافية في المشتريات الحكومية.[1]

و من أهم نتائج هذا المؤتمر:

- التعاون بي المنظمة و الوكالات الأخرى لمساعدة الدول التي تعاني من التهميش على المستوى النظام التجاري الدولي، و زيادة حجم المساعدات الفنية لهذه الدول.
- ضرورة الالتزام بفتح الأسواق و القضاء على عوائق التجارة سواء تعلق الأمر بالحواجز التعريفية أو غير التعريفية، و تحقيق التطور في مجال تحرير تجارة الخدمات.
- ضرورة التوافق بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية مع النظام التجاري المتعدد الأطراف، بالنظر إلى أن هذه الاتفاقيات هدفها هي الأخرى تحرير التجارة.
- ضرورة اعتماد نظام لتسوية المنازعات التجارية بين الدول.[2]
- تقييم تنفيذ التزامات المنظمة.
- توسيع المبادلات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات.[3]

الفرع الثاني: مؤتمر جنيف

انعقد هذا المؤتمر في ماي عام 1998 بجنيف، و يعد ثاني مؤتمر يعد مؤتمر سانغفورة. و قد كان من أهداف هذا المؤتمر تقييم مدي تنفيذ الالتزامات من قبل الدول الأعضاء و البحث عن حلو ل للمشاكل التي تواجه تطبيق الالتزامات، بالإضافة إلى إدراج موضوعات جديدة للنقاش.

و من أهم القضايا التي طرحت في هذا المؤتمر:

- التجارة الالكترونية.
- محاولة التنسيق بين المنظمة و المؤسسات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي، و البنك العالمي.
- بحث الشفافية في عمل المنظمة.
- التجارة و المديونية.
- نقل التكنولوجيا.
- التجارة و التمويل.
- خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية.[4]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد- الجات و آليات منظمة التجارة العالمية- الدار الجامعية الجديدة مصر إصدار 2005 ص343-348.
[2] المرجع نفسه ص349.
[3] عواش قويدر و ابراهيمي عبد الله- آثار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف العدد 2 ماي 2005ص 59.
[4] عادل المهدى مرجع سابق ص 320.

و من أهم نتائج هذا المؤتمر:

- ✓ الالتزام الدول الأعضاء بمواصلة تحرير التجارة و تسوية المواضيع المرتبطة بها و توفير الأجواء الملائمة لبلوغ الأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها.
- ✓ إدراج موضوع التجارة الالكترونية و ضرورة تبنيها خاصة بالنسبة للدول النامية قصد تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة و توفير الموارد المالية.

الفرع الثالث: مؤتمر سياتل

تم عقد هذا المؤتمر في أواخر عام 1999م بالولايات المتحدة الأمريكية و قد عرف خلافات كبيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و اليابان و الدول النامية بسبب التعارض الكبير بين مصالح الأطراف التي تم ذكرها.

و من أهم القضايا التي طرحت في هذا المؤتمر:[1]

- قطاع الزراعة و استكمال تحريره.
- قطاع الخدمات و تحريره.
- قضايا دعاوى الإغراق.
- قضية المنسوجات و الملابس الجاهزة.
- قضية ربط التجارة بمعايير العمل و البيئة.
- التجارة الالكترونية.
- المسائل الخاصة بمشاكل تنفيذ نتائج جولة الأروغواي.
- الوصول إلى الأسواق.

و من أبرز نتائج المؤتمر:

- ✓ ظهور خلافات حادة بين الوم أ و الاتحاد الأوروبي بسبب السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد، و رفضه التخلي عن دعم القطاع الزراعي. و بين الوم أ و اليابان من جهة أخرى، بسبب الخلافات حول سياسات الوم أ في مجال الإغراق.
- ✓ شهد المؤتمر فشلا ذريعا كان من الممكن أن يسبب ضررا كبيرا للنظام التجاري المتعدد الأطراف. و قد تظاهر العديد من الجهات المعارضة للعولمة و التي أغلبها من جانب منظمات غير حكومية من مختلف دول العالم و بذلك تم اختتام هذا المؤتمر دون التوصل إلى قرارات محددة. بحيث أصبح من الضرورة التوفيق بين الدول المتقدمة و النامية.

الفرع الرابع: مؤتمر الدوحة

تم انعقاد هذا المؤتمر في مدينة الدوحة القطرية في سنة 2001م و قد تميز هذا المؤتمر بنوع من الخصوصية عن ما سبقه من مؤتمرات لكونه انعقد في ظروف دولية متوترة خاصة بعد فشل مؤتمر

[1] المرجع نفسه ص 321.

سياتل و أحداث 11 سبتمبر 2001م في الوم أو أصبحت الدعوات لإنشاء نظام اقتصادي عالمي تكون من ضمن أولوياته القضاء على الإرهاب و الفقر.

و من أهم القضايا التي طرحت في هذا المؤتمر:[1]

- تجارة السلع الزراعية.
- قضايا البيئة.
- تجارة المنسوجات.
- الصحة العامة و حقوق الملكية الفكرية.
- علاقة التجارة الدولية بالاستثمار و المنافسة و المشتريات الحكومية.

و من أهم نتائج هذا المؤتمر:

- نجاح الدول النامية في إدراج اتفاقيتي الدعم و الإغراق للتفاوض و موافقة الوم أ على القيام بتعديلات في هذا المجال لكن ضمن حدود ضيقة.
- حصول الدول الأقل نموا على بعض المرونة في حماية الصحة العامة من خلال إعلان حقوق الملكية الفكرية و الصحة الذي صدر بالدوحة.[2] و الذي يقر بمشكلات الصحة العامة في تلك الدول خاصة فيما يتعلق بالأمراض المستعصية.
- تمكن دول اتفاقية لومي الواقعة في أفريقيا و الباسيفيكي و الكاريبي من الحصول على تخفيضات جمركية لصادراتها تجاه الاتحاد الأوروبي خاصة بعد الدخول معه في شراكة.[3]

[1] عادل مهدي مرجع سابق ص 322.
[2] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 445.
[3] المرجع نفسه ص446.

خاتمة الفصل:

إن نظريات التجارة الدولية و بشكل خاص النظريات التقليدية، كان أصحابها من الأوائل الذين نادوا بضرورة تحرير التجارة، مستندين في ذلك على التخصص، و تقسيم العمل، و ضرورة اكتساب ميزة في إنتاج و تصدير سلع معينة، و قد تمكنت هذه النظريات من اكتساب تأييد كبير، بدليل أن الدول الغربية إبان تلك الحقبة تبنت الأنظمة الرأسمالية اللبيرالية.

و قد ساعد على استمرارية هذه النظريات امتلاك الدول الغربية مستعمرات في مختلف مناطق العالم، حيث كانت الدول الغربية تعتمد على مستعمراتها في توفير المواد الأولية التي تمكنها من إنتاج السلع الصناعية، بالإضافة إلى المواد الفلاحية التي كانت تنتجها المستعمرات .

و بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت معظم الدول التي تبنت النظام اللبيرالي عودة قوية إلى تبني النظم الحمائية، و بالخصوص الدول الأوروبية التي كانت الحرب تدور على أراضيها، و قد عرفت التجارة الدولية في تلك الفترة التي أعقبت الحرب تراجعا كبيرا و قد استدعى ذلك ضرورة كسر تلك القيود و تحرير التجارة الدولية والتي دعا إليها مؤتمر بريتون وودز عام 1944م من خلال الإعلان عن ميلاد الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة ومؤسسات دولية أخرى كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و التي كانت مهمتهما في البداية مساعد بلدان أوروبا على بناء اقتصادياتها التي حطمتها الحرب إلا أنها توسعت مهامها فيما بعد لتشمل مساعدة الدول النامية على النهوض باقتصادياتها من خلال تقديم القروض و الاستشارات و المساعدات الفنية و التقنية لتلك الدول.

و قد حاولت الجات من خلال مسيرتها و في إطار عقد جولات امتدت لفترات زمنية طويلة تحقيق تحرير التجارة على المستوى العالمي، لكنها عرفت مشاكل كبيرة في مشوارها ذاك، كان من بينها تخوف الدول النامية و تشكيكها في مصداقية الجات بالإضافة إلى التطورات التي عرفتها أوائل سنوات التسعينات، و التي شهدت توجها كبيرا من قبل مختلف دول العالم للدخول في تجمعات اقتصادية ذات طابع إقليمي بهدف حماية اقتصادياتها و اكتساب الخبرة في مجال التكنولوجيا و الإنتاج، و قد استدعى الأمر خلق منظمة عالمية جديدة أكثر قدرة على مواجهة التحديات الجديدة هدفها خلق نظام تجاري عالمي جديد أساسه التحرير التجاري و يضم جميع الدول بما في ذلك الدول النامية.

الفصل الأول:

دول جنوب المتوسط و خيار التكامل

مقدمة:

قامت بلدان جنوب و شرق حوض المتوسط بعقد اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية على ضوء إعلان برشلونة سنة 1995م تمهيدا لإنشاء منطقة التجارة الحرة خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة في حدود 2010م. و ما ميز الدول الواقعة جنوب و شرق حوض المتوسط أن أغلبها دول عربية و هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، سوريا، الأردن، لبنان.

و يتميز مشروع الشراكة هذا بفارق كبير يفصل بين اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط خاصة و الانفتاح يتم من جانب الدول جنوب المتوسط فقط بالتالي فإن هذه الدول ستتحمل تبعات هذا المشروع بدرجة أكبر من الاتحاد الأوروبي، و رغم ما تتمتع به هذه الدول(أي الدول العربية) من ميزات وخصائص مشتركة و تقارب بين مستوياتها الاقتصادية يسمح لها بإقامة تكتل اقتصادي يقوي مركزها التفاوضي، و يمكنها من منافسة مجموعات اقتصادية أخرى، و مجابهة الامتداد الأوروبي، و التفاوض معه كطرف واحد، خاصة مع سعي الاتحاد الأوروبي لتوسيع الشراكة المتوسطية من خلال عقد اتفاقيات للتبادل الحر مع دول الخليج العربي و إيران و العراق و غيرها من الدول في إطار التصدي لمشروع الشرق أوسطية الذي تنادي به الولايات المتحدة الأمريكية، بالتالي أليس من الأولى لهذه الدول السعي لإقامة تكامل اقتصادي حقيقي فيما بينها لمجابهة هذه التحديات التي لا يمكنها التصدي لها بشكل منفرد بسبب صغر اقتصادياتها.

وفي إطار المشروع العربي الجديد لإقامة منطقة للتجارة الحرة تضم كل الدول العربية، ارتأينا من خلال هذا الفصل أن نبرز مفهوم التكامل الاقتصادي، و أسبابه، و مزاياه، و مناهجه، و أشكاله، و شروط نجاحه، ثم نتطرق إلى عدة أمثلة عن التكاملات التي عرفتها الدول العربية بدءا بالتكامل الاقتصادي العربي، ثم التكامل الاقتصادي المغاربي كمجموعة جزئية تضم دول المغرب العربي، و مقومات نجاح كل منهما، و نختم هذا الفصل بالتجربة الرائدة للاتحاد الأوروبي كنموذج يحتذي به.

المبحث الأول:عموميات عن التكامل الاقتصادي و مختلف أشكاله

أصبح للعولمة تأثير بالغ على الاقتصاد العالمي، خاصة مع التوجه الكبير للدول المتقدمة و النامية على حد السواء لإقامة مختلف التكتلات الاقتصادية بهدف تجنب بعض الآثار الجانبية للنظام التجاري المتعدد الأطراف الذي تقوده منظمة التجارة العالمية، و في هذا المجال ظهرت مصطلحات عديدة، اختلف الاقتصاديون في تحديد تعريف لها خاصة مع التوجه الكبير لإقامة علاقات تضم بين الشمال و الجنوب، أي بين دول متقدمة و دول نامية.

و لذلك قبل الخوض في دراستنا ارتأينا أن نزيل الغبار عن بعض تلك المصطلحات المتعلقة بعملية التكامل الاقتصادي و مختلف وجهات النظر و الآراء المتعلقة بتحديد هذا المفهوم و تمييزه عن مصطلح التعاون الاقتصادي، ثم نتطرق إلى أهم الأسباب التي تودي إلى تكوين تكامل اقتصادي إقليمي و بعض وجهات النظر حول دوافع التكامل في الدول النامية بالدرجة الأولى، كما تناولنا كذلك شروط نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي و مزاياه، و قد أشرنا من خلال هذه الدراسة إلى مناهج التكامل الاقتصادي، و في الأخير عرضنا مختلف أشكال التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي و أسبابه

و في البداية نتطرق إلى مفهوم التكامل الإقليمي

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

أول مصطلح نتعرف عليه من خلال هذه الدراسة معنى كلمة إقليم.

- ✓ الإقليم: هو مصطلح وسط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة معينة، و هو وسيط يتخذ موقفا وسيطا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية، و التعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى.[1]

أما بخصوص كلمة"تكامل" فنتعرف عليها كما يلي:

- ✓ إن كلمة تكامل في المعنى الدارج ذات دلالة واضحة على ربط أجزاء بعضها ببعض ليتكون منها كل واحد.[2] بينما في الأدبيات الاقتصادية نجد أن مصطلح التكامل الاقتصادي لا يتضمن هذا المعنى، حيث يتوجه عدد من علماء الاقتصاد إلى إدراج صيغ مختلفة من التعاون الدولي تحت هذا العنوان، و بالنسبة لعدد أخر فإن مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة ينطوي في واقع الأمر على التكامل اقتصادي يربط هذه الاقتصاديات.[3]

و يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في تعريفه:

- ❋ الاتجاه الأول: يتميز بكونه عام و يعرف التكامل كما يلي:

أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منهما.[4]

يتميز هذا التعريف باتساعه بحيث لا نفرق بين التكامل من جهة و التعاون أو التنسيق من جهة أخرى، و يضفي معنى التكامل على كل العلاقات التي تأخذ شكل التعاون و لذلك فإن هذا التعريف يعد محل انتقاد.

- ❋ الاتجاه الثاني: و يعتبر أكثر تحديدا من الاتجاه الأول حيث يعرف التكامل بأنه"عملية لتطوير العلاقات بين دول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات و التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة".[5]

بمعنى أن هناك اختصاصات و اتخاذ القرارات في مجالات معينة تنتقل مسؤوليتها من الدولة إلى هيئات أو مؤسسات إقليمية.

و قد قدم العديد من علماء الاقتصاد تعاريف متنوعة للتكامل الاقتصادي و في البداية نتناول التعريف الذي قدمه B.BLASSA حيث يعرفه هذا الأخير"بأنه عملية و حالة، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة،[6] أما إذا

---

[1] إكرام عبد الرحيم -التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي- دراسة للنشر و التوزيع بمصر اصدار سنة 2002 ص41.
[2] عمر حسين- التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر دار الفكر العربي القاهرة طبعة 1998- ص9.
[3] المرجع نفسه ص 09.
[4] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص41.
[5] المرجع نفسه ص 42.
[6] عبد المطلب عبد الحميد-السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة- مجموعة النيل العربية للطباعة بمصر الطبعة الأولى سنة 2003 ص14.

أخذنا الجانب الثاني بوصفه حالة فإنه في الامكان أن يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.[1]

أما بالنسبة لMACHLUP فقد أشار" بأن مصطلح التكامل الاقتصادي قد استخدم بداية في التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجمعات المشروعات الصناعية المتكاملة".[2] كما يذهب MACHLUP إلى مناقشة فكرة التكامل الاقتصادي فيقول: إن فكرة التكامل الكامل ينطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، و يضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج و السلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، و بصفة أكثر تحديدا، دون تمييز و تحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.[3]

أما بالنسبة لTINBERGEN 1965 فيفرق بين نوعين من التكامل" التكامل السلبي" أو الضحل و الذي يقتصر فيه التكامل على إزالة العوائق المعيقة للتجارة.[4] كالتعريفة الجمركية و القيود الكمية، أما التكامل الايجابي: فيقصد به التوجه نحو تحقيق أهداف مشتركة و مرفقة بإنشاء مؤسسات مشتركة.[5] ضمن مضمون التكامل العميق الذي يذهب إلى أبعد من مجرد إزالة الحواجز الرسمية أمام التجارة ليشمل وسائل مختلفة لتقليص العبء الدولي المترتب على التباين بين التنظيمات الوطنية، مثل: قيام بلد بقبول شهادة مقدمة من دولة أخرى توفر مستوى من مرض على صعيد استيفاء معايير الأداء و الصحة و السلامة و غيرها.[6]

و في الأخير يمكن إعطاء تعريف شامل للتكامل الاقتصادي، و يمكن تعريفه كما يلي:

التكامل الاقتصادي: هو اتفاق يتم بين مجموعة من الدول، يتم من خلاله إزالة مختلف الإجراءات المقيدة لحركة التجارة بين هذه الدول، كالرسوم الجمركية و نظام الحصص و غيرها، كما يتم تنسيق السياسات الاقتصادية بين هذه الدول و تقسيم كفء للعمل فيما بينها وفق أهداف مشتركة تعظم مكاسب المجموعة بشكل متكافىء.

و بعد التعرف على مفهوم التكامل الاقتصادي يجدر بنا الإشارة إلى مفهوم التعاون الإقليمي، و ذلك لإزالة الغبار عن وجود خلط بين مفهومي التكامل الإقليمي و التعاون الإقليمي.

و مما لا شك فيه أن التعاون الاقتصادي لديه جذور ضاربة في عمق التاريخ، ذلك أنه ضرورة حتمية تسلكها الدول حيث أنه من المستحيل على أي دولة أن تحيا في عزلة عن باقي الدول، خاصة مع الحاجة للتعاون في المسائل ذات الطبيعة الإنسانية، و هذا ما يدفع أغلب الدول لإقامة روابط و علاقات تحمل صفة التعاون الدولي.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص14.
[2] المرجع نفسه ص 14.
[3] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص43.
[4] CHRISTIAN DEBLOCK « Régionalisme économique et mondialisation -que nous apprennent les théories » cahier de recherche n 05-07 CEIM CANADA page 13.
[5] Ibid.
[6] ناصر سعيدي مداخلة بعنوان" التكامل الاقتصادي الإقليمي: يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار" ملتقى بعنوان"التكامل الاقتصادي العربي التحديات و الآفاق" صندوق النقد العربي معهد الدراسات الاقتصادية عقد أيام 23-24 فبراير 2005 بأبو ظبي الإمارات ص 28.

و يعرف التعاون:"بأنه مجموعة مكثفة من التفاعلات و الاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء و تحقيق التقدم و تعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا، أو جغرافيا، أو منتمين إلى دين واحد، أو ذو أصول عرقية واحدة".[1]

أما فيما يتعلق بتعريف التعاون الإقليمي: فإنه يتوسط بين التعاون الدولي و التعاون الثنائي. و ما يميز هذا المفهوم هو تهيئة الأرضية المناسبة لتسوية النزاعات و التقريب بين وجهات النظر للدول التي تقع في إقليم معين و ذلك قصد خلق نوع من التآقلم بين دول المنطقة بعيدا عن الأحقاد و العدائية و بلوغ أعلى مستوى من التقدم الإنساني.

أما بخصوص مفهوم التعاون الاقتصادي: فيعرفه البعض على أساس"أنه محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي، بطريقة لا تؤدي- كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي- حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي، فالغرض هنا هو تحقيق اتفاق في الميدان الاقتصادي، و ذلك لبلوغ أهداف اقتصادية محددة و ليست بالضرورة مشتركة، دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى".[2]

وأما بخصوص الفرق بين التكامل و التعاون: فبينما يتضمن"التعاون الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز مثل: الاتفاقيات الدولية بشأن السياسات التجارية".[3] أما التكامل فيشتمل على" التدابير المؤدية إلى القضاء على قدر من التمييز مثل: إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة".[4]

الفرع الثاني: أسباب التكامل الاقتصادي الإقليمي

يشهد العالم اليوم توجها متزايدا نحو إقامة مشروعات تكاملية تجري في إطار إقليمي، و خصوصا الدول النامية التي تزداد مخاوفها يوما بعد يوم من النتائج السلبية لتحرير التجارة، و لعل محاولة هذه الدول الدخول في مشروعات تكاملية ذات طابع إقليمي له أسبابه التي تبرره و هذه الأسباب تتمثل فيما يلي:

1-العوامل المشتركة

إن تميز مجموعة من الدول بروابط تاريخية قوية إضافة إلى القرب الجغرافي و الأنماط السلوكية المتشابهة، و الروابط القومية، و الثقافية، لها دورها في إقامة المشروعات التكاملية الاقتصادية.

إن واقعية الجوار يفترض فيها أن تضمن حدا من التقاء المصالح و اتفاق الأهداف.[5] و رغم أهمية العوامل التي تم ذكرها سابقا، إلا أنها يغلب عليها الطابع العام لأن هناك العديد من الدول التي تتوافر لها هذه العوامل المشتركة لكنها لم تنجح في الوصول إلى تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، ونذكر في هذا الصدد التكامل الاقتصادي العربي الذي ظل حلما يراود أذهان الشعوب العربية، و في المقابل نجد أمثلة أخرى نجحت في تحقيق التكامل إلى أبعد الحدود مثل: الاتحاد الأوروبي.

بغض النظر عن العوامل المذكورة سابقا لابد من توفر عوامل أخرى تكون دافعا لقيام المشروعات التكاملية الإقليمية، و نذكر منها العامل السياسي.

---

[1] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 46.
[2] خليفة موارد مرجع سابق ص 43.
[3] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 46.
[4] المرجع نفسه ص 46.
[5] المرجع نفسه ص49.

2- العامل السياسي

أصبح العامل السياسي هدفا تحاول المشروعات التكاملية الإقليمية تحقيقه، و خصوصا الدول النامية، قصد الحفاظ على استقلالها السياسي، ودعم مقدرتها التفاوضية لمواجهة التحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الذي يتميز بسرعة انتقال الأزمات الاقتصادية بين الدول زد على ذلك تقليص الآثار الناجمة عن تدهور معدلات التبادل الحقيقية.

و في هذا الصدد نذكر التجربة الرائدة التي قامت بها الدول الأوروبية لتأسيس الاتحاد الأوروبي و الذي تمكن من كسر حاجز الهيمنة الأمريكية، و بذلك" تمكنت هذه الدول من ضمان استمراريتها و الحفاظ على مركزها من خلال التوحد في تكتل اقتصادي يدعم استقلال كل منها و يضمن لها الحفاظ على مستويات الرفاهية لشعوبها".[1] رغم أن هناك أهداف أخرى لتوحد أوروبا تتعلق بالاستقرار و الأمن و تسوية النزاعات لتفادي الحروب.

أما بخصوص الدول النامية، فإنها تحاول تأسيس تجمعات اقتصادية تكاملية للتخفيف من حدة الضغوطات الخارجية، و خاصة الضغط الذي تمارسه منظمة التجارة العالمية مدعومة من طرف الدول المتقدمة.

3- العوامل الاقتصادية

من بين العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية إشكالية التصنيع التي أصبحت هدفا تحاول الدول بلوغه[2]، و خصوصا الدول النامية، و السبيل الوحيد لذلك هو المشروعات التكاملية الإقليمية، حيث يوفر التصنيع مزايا عديدة خاصة مع إزالة القيود الجمركية التي تعيق حرية حركة المنتوجات و السلع، و ما ينتج عن ذلك من توسيع للسوق أمام منتجات كل دولة نظرا لتميز البلدان النامية بضعف الأسواق المحلية و غياب القدرات المالية و عدم القدرة على إنشاء مشروعات حديثة نظرا لضعف مجال البحث و التطوير في هذه الدول بسبب نقص التمويل و الخبرة، بينما يكون ذلك ممكنا في إطار تكامل اقتصادي إقليمي، مما يسمح بقيام المشروعات الحديثة بنوعيها:

- المشروعات القابلة للتجزئة: مثل: صناعات المنتجات المعدنية الأساسية و البتروكيماوية من الناحية الفنية أو الاقتصادية.
- المشروعات القابلة للتجزئة مثل: صناعة السيارات و أجهزة الحاسب الآلي و تتطلب نفقات كبيرة في مجال البحث و التطوير.[3]

إضافة إلى ما تم ذكره لابد من وجود تقارب في مستوى التنمية بين البلدان قيد التكامل.

4- بعض وجهات نظر حول دوافع التكامل في البلدان النامية

هناك مجموعة من الدراسات الحديثة تختص بدراسة التكامل بين الدول النامية من أمثالها:

- ✓ دراسة KHANET و آخرون تنظر إلى ظاهرة التكامل على أنها مسار أو عملية يتم بمقتضاها السير قدما في إزالة عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر.[4]

---

[1] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 50.
[2] المرجع نفسه ص 50.
[3] المرجع نفسه ص 50.
[4] خليفة موارد مرجع سابق ص 46.

- ✓ و يضيف JOHN PINDER –إلى ما تقدم– تنسيق السياسات في البدايات الأولى لمسار التكامل في بعده الاقتصادي، لأنه يشمل إزالة العراقيل من أمام العوامل الاقتصادية للدول النامية، بالإضافة إلى تبني سياسات اقتصادية تنطوي على قدر من التنظيم و التنسيق لضمان الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المسطرة، و تحقيق التنمية و الرفاهية المرجوة.[1]
- ✓ و فيما يتعلق بأهمية التكامل الاقتصادي للدول النامية فإن السويسريان جيرار و فكتوريا كرزون يقولان في هذا الصدد:" يبدو أن الترتيبات الإقليمية هي الحل الملائم للاقتصاديات النامية، لأن أغلبها من الصغر على نحو لا يسمح لها بأن تنغمس في أبسط صور السياسة الاقتصادية، التي تعتمد على الاعتبارات الوطنية و السوق الوطنية وحدها، و من عدم اكتمال النمو الاقتصادي على نحو لا يمكنها معه الثقة في إقامة اقتصاد منفتح نسبيا على الخارج[2]"، و بناءا على ما قدمه العالمان السويسريان، فإنه حتى تتمكن الدول النامية من التغلب على المشاكل التي تم ذكرها، فإن السبيل الوحيد أمامها هو التكامل الاقتصادي الإقليمي، لأنه يتميز بتحقيق هدفين هامين بالنسبة لهذا النوع من الدول من جهة الوصول إلى أقصى درجة في مجال تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في التكامل، و من جهة أخرى حماية اقتصاديات هذه الدول ضمن إطار إقليمي في مواجهة باقي التكتلات الاقتصادية.

و هكذا فإن الأهداف التي تطمح إليها الدول النامية من خلال إقامة التكاملات الاقتصادية الإقليمية تختلف عن أهداف الدول المتقدمة نظرا لخصوصية اقتصاديات هذه الدول، ذلك أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يعد ضرورة حتمية لهذه الدول للنهوض باقتصادياتها و تحقيق التنمية المنشودة، و يتوقف نجاح هذا النوع من التكامل على موافقة الدول قيد التكامل بإيجاد نوع من التنسيق بين مختلف المجالات الاقتصادية و غير الاقتصادية لتحقيق التنمية و التطور المراد بلوغهما.

المطلب الثاني: شروط نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي و مزاياه

وسنتطرق في البداية إلى شروط نجاح التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: شروط نجاح التكامل الاقتصادي

إن إقامة تكامل اقتصادي ناجح لا يمكن أن يتحقق إذا لم تتحقق جملة أو مجموعة من الشروط أو المتطلبات، و التي تعد ضرورية لتوفير مناخ ملائم لتحقيق تنمية اقتصادية تعود بالنفع على كل الدول الأعضاء في التكامل، و عليه يمكن تلخيص هذه الشروط في العناصر التالية:

1- الشروط الاقتصادية

لابد من توفر مجموعة من الشروط الاقتصادية لنجاح التكامل الإقليمي و هذه الشروط ممثلة في توافر البنية الأساسية الملائمة، العمالة الماهرة و غيرها من الشروط و التي سنتطرق إليها فيما يلي:

- توافر البنية الأساسية الملائمة: تحتل البنية الأساسية ممثلة في الطرق و المواصلات و الاتصالات مكانة متميزة ضمن أولوية الأولويات لقيام أي تكامل اقتصادي، كما أنها تعكس مدى التقدم الاقتصادي

[1] خليفة موارد مرجع سابق ص 46.
[2] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 51.

لأي بلد، بالتالي فإن توفر شبكات النقل و المواصلات و الاتصالات يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم و الوفورات الخارجية و التقدم الاقتصادي.[1]

بالتالي فإن إحدى الخطوات التي ينبغي على الدول التي تخطط للتكامل فيما بينها تتمثل في التوجه نحو الاستثمار في البنى التحتية التي تساهم في تنمية المبادلات التجارية بين الدول أعضاء التكامل بشكل كبير.

كما يجب متابعة التطورات المتعلقة بوسائل النقل و ما يشملها من نفقات أخرى كالتأمين، كما تلعب البنى التحتية دورا هاما في تقوية مركز الجماعة المتكاملة على الصعيد الدولي، و القدرة على مواجهة الجماعات المتكاملة الأخرى المتواجدة على مستوى العالم.

- توفر العمالة الماهرة:

يعد توفر هذا الشرط ضروريا لتثبيت دعائم أي تكامل اقتصادي، و يمكن الدول الأعضاء من استغلال مواردها الإنتاجية بشكل فعال و مستمر، و إمكانية تطويرها و زيادة حجمها، و ينعكس ذلك إيجابيا على مستويات الإنتاج الكلي، و المستوى المعيشي في الدول الأعضاء في التكامل، كما تنمي التعاون الاقتصادي بين هذه الدول.

- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:

إن استمرارية التكامل الإقليمي و فعاليته مرهونة بتخصيص مشاريع إنتاجية على أساس إقليمي و التي تجعل اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل متكاملة مع بعضها البعض، بالشكل الذي يسمح بنمو التبادلات التجارية فيما بينها.

كما لا يجب إغفال أهمية وجود التنوع الإنتاجي في الدول أعضاء التكامل لأن ذلك يمكنها من الحصول على ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجاتها.[2]

كما أن التخصص الإنتاجي يدعم التكامل بين الدول التي تريد التكامل في حين أن غيابه يضعف من قدرة الدول على التكامل، و يجعلها في إطار منافسة فيما بينها بالخصوص إذا تشابهت هياكل الإنتاج و المنتجات.

- الاهتمام بالقطاع الخاص و القطاع العام:

إن القطاع الخاص يلعب دورا هاما في بناء اقتصاد قوي على مستوى الدولة كما على مستوى التكامل الاقتصادي نظرا لقدرة هذا القطاع على التطوير و الإبداع، و خاصة بناء قطاع تصدير قوي يتمكن من مجابهة و منافسة المنتجات الأجنبية في السوق المحلية كما على مستوى السوق العالمية، بالتالي يجب توفير مناخ ملائم لهذا القطاع و دعمه و تطويره، نظرا لمساهمته في ظهور مؤسسات أكثر قدرة على المنافسة، و يوطد دعائم اقتصاد السوق الحر، "و يكون بمثابة قوة دافعة و مشجعة على التكامل بشرط عقد معاهدات بهذا الشأن على أساس إقليمي".[3]

---

[1] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 56.
[2] المرجع نفسه ص 57.
[3] ناصر سعيدي مرجع سابق ص30.

إن الاهتمام بالقطاع الخاص لا يعني التخلي عن القطاع العام، و إنما لابد من إقامة شراكة بين القطاعين للنهوض بالقطاع العام و إعطائه القدرة على أن يكون فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية، و يكون بذلك عاملا إيجابيا بدلا من أن يكون عبئا ثقيلا على عاتق التنمية الاقتصادية. بالتالي من الواجب توفير المعلومات الضرورية عن الاقتصاد لأن ذلك يساعد بشكل كبير على بلوغ أهداف التنمية على المستوى المحلي(للدولة)، كما على المستوى الإقليمي في إطار التكامل.

- انسجام السياسات الاقتصادية:

يعد التنسيق بين السياسات الاقتصادية أمرا مهما بل ضروريا لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، و خصوصا السياسات التجارية و النقدية و الضريبية، إضافة إلى تنسيق سياسات الاستثمار على أساس إقليمي، و خاصة إذا ما اقترن ذلك بالتخصص بحيث يتم التوصل إلى توزيع النشاطات السياسية الصناعية بشكل متوازن بين الدول أعضاء التكامل، و من ثم فإن تنسيق السياسات الاقتصادية يكون له أثر إيجابي في تحقيق توزيع عادل لمكاسب التكامل.

- توزيع مكاسب التكامل:

لابد من الإشارة إلى أنه من المستحيل أن يتحقق توزيع عادل لكل المزايا الناتجة عن التكامل الاقتصادي، و لكن لابد من وضع سياسات مشتركة حتى لا يكون هناك تحيز في السيطرة على عوامل الإنتاج و الكفاءات على حساب البلدان التي تحتاج للموارد للاستثمار، و تنسيق السياسات المشتركة فيما يتعلق بهياكل الإنتاج، بمعنى أوسع لابد من اتخاذ إجراءات مختلفة لحماية البلدان الأضعف في المجموعة المتكاملة.

و مثال ذلك: الآثار السلبية الناتجة عن إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة من الدول أعضاء التكامل بسعر أعلى من سعرها في السوق العالمي، و بذلك فإن تحرير التبادل يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات و لتفادي هذه الاختلالات لابد من تعويض خسائرها بتحويل الموارد لصالحها.

لابد من استحداث آليات للتعويض تسمح بالتغلب على مقاومة الانفتاح و التكامل الاقتصادي[1]، حيث يتم إنشاء مؤسسات تمويلية ذات طابع إقليمي تتركز مهمتها في تمويل المشاريع على المستوى الإقليمي، و مساعدة الدول الأقل نموا على تنمية اقتصادياتها و تعويض الدول التي تتعرض لخسائر كبيرة ناجمة عن تحرير تجارتها على المستوى الإقليمي لخلق التوازن بين الدول الأعضاء في التكامل.

- تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي:

بمعنى الانتقال من التكامل السطحي الذي يقصد به تحرير تجارة السلع، كما هو الحال بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى التكامل العميق الذي يتطلب تنسيق السياسات و القوانين و خلق مؤسسات و مشاريع مشتركة على أساس إقليمي، و تجاوز الخلافات و التقريب بين سياسات الدول الراغبة في التكامل فيما بينها و قواعدها و قوانينها و أنظمتها و إزالة الحواجز المعيقة لحركة العمالة و رؤوس الأموال، و يساهم ذلك بشكل هام في زيادة حجم المبادلات التجارية و توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول المتكاملة.

[1] ناصر سعيدي مرجع سابق ص30.

2- الشروط السياسية

إن الشروط السياسية ممثلة بالخصوص في الظروف السياسية التي تعد عاملا مهما في نجاح أي تكتل يقوم على أساس إقليمي، و تفرض هذه الظروف أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في طرفي أو أطراف التكامل المتعددة و التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق و التجانس وفقا لمقتضيات الحاجة.[1]

لابد أيضا من توفر الموافقة و الرغبة لدى أطراف التكامل في تحقيق مصلحة الجماعة المتكاملة غير أن ذلك يتطلب ضرورة توافق السياسات و التجانس في سرعة تنفيذها، كما يجب أيضا تسوية المنازعات خاصة فيما يتعلق بمعايير العمل و الخلافات في المراحل الأول لعملية التكامل.

و من الواجب زيادة عما سبق ذكره تبني سياسات مشتركة أو على الأقل تقارب في الآراء" لتبني سياسة تنظم التدخلات الحكومية التي تمس بالدرجة الأولى التجارة في السلع و الخدمات و المعاملات المالية".[2]

كما أن المركز التفاوضي يلعب دورا مهما على مستوى التكامل من جهة، كما على المستوى الدولي من جهة أخرى، و خاصة إذا كانت الدول صغيرة الحجم، و في حال غيابه فإن التكامل سيكون مصيره الفشل.

الفرع الثاني: مزايا التكامل الاقتصادي

يتمتع التكامل الاقتصادي بالعديد من المزايا نذكر منها:

1) انفتاح الأسواق و زيادة حجمها:

يوفر اتساع حجم السوق في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية مكاسب عديدة خاصة بالنسبة للدول الصغيرة لتصريف منتجاتها لكونها غير قادرة على منافسة البلدان الكبرى في الأسواق العالمية، كما يسمح بإقامة منشآت ذات طابع إقليمي لتلبية الطلب الداخلي المتزايد.

و هناك جملة من المكاسب تنتج عن اتساع السوق:

- زيادة إنتاج كل دولة عضو في التكامل لتغطية الطلب المتزايد على منتجاتها.
- تحقيق وفورات الحجم الكبير: حيث تنقسم إلى نوعين:

* وفورات داخلية ناتجة عن كبر حجم الإنتاج لكبر حجم المشروع، و التخصص في الإنتاج على أساس الميزة النسبية و التنافسية.
* وفورات خارجية تنشأ من عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.[3] بمعنى توطين مشروعات في أمكنة تتيح لها الاستفادة من العمالة و وسائل النقل و الأسواق، بالإضافة إلى وفورات البحث و التطوير.

- تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية تفوق مثيلاتها من الدول الأعضاء في التكتل.

2) رفع رفاهية المواطنين:

---

[1] أسامة المجذوب العولمة و الإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية الطبعة الأولى 2000 الدار المصرية اللبنانية ص205.
[2] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 58.
[3] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 23.

إن اتساع السوق يكون له أثر إيجابي على زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج، و بالتالي إمكانية الحصول على السلع بأقل الأسعار، كما أن حرية انتقال عوامل الإنتاج و استغلالها بشكل فعال يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج في منطقة التكامل.

3) تنويع فرص استغلال الموارد و زيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة:

فامتداد حدود الدولة-اقتصاديا- و زيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه و تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع و من عوامل الإنتاج. [1]

4) الاستفادة من العمالة الماهرة على نطاق أوسع:

ذلك أن تطبيق مبادىء تقسيم العمل ضمن التكتل يساعد على إبراز المهارات و الكفاءات، و العمل على تنميتها و استغلالها بشكل أمثل بما يضمن إمكانية التخصص بين البلدان أعضاء التكتل.

5) تغيير و تحسين التبادل الدولي لصالح دول التكامل:

و يقصد بمعدل التبادل الدولي: ناتج قسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات.[2] حيث يتيح التكامل للدول الأعضاء فيه بتحسين معدل التبادل بالتالي تحسين مركز هذه الدول في مجال التجارة الدولية بإتباعها بشكل التكامل و يمكنها من مواجهة تكتلات أخرى على مستوى السوق العالمية و إملاء شروطها بما يحقق لها مصلحتها الخاصة.

6) زيادة معدل النمو الاقتصادي:

لا شك أنه من ضمن المزايا التي يحققها التكامل الاقتصادي، زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي ينتج عن زيادة الحافز على الاستثمار الناتج عن اتساع حجم السوق و تزايد الطلب و عليه فإن البحث عن الربح سيدفع بالمستثمرين إلى توظيف رؤوس أموالهم في مختلف الدول أعضاء التكامل للإنتاج لتغطية حجم الطلب المتزايد.

إضافة إلى ما سبق فإن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، و ما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات و المناطق و يزيد من تكامل الاستثمارات و المشاريع الإنتاجية.[3]

كما نشير إلى أن قيام التكامل و ما ينتج عنه من حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال داخل حدوده بالتالي التحول من المناطق المتطورة إلى المناطق المتخلفة بالتالي النهوض بقطاعات هذه الأخيرة و بذلك يتحقق ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في البلدان المتكاملة و إن لم يكن بنفس النسبة.

7) بناء اقتصاد قوى يقلل من التبعية للخارج:

إن التكامل الاقتصادي إذا تم بناءه على أسس سليمة قصد استمراريته بفعالية و إمكانية مجابهة بقية التكتلات المتواجدة على مستوى العالم، و هكذا فإنه يقلل من انعكاس التأثيرات الخارجية و خاصة التغيرات الاقتصادية و السياسية التي تحدث في البلدان غير الأعضاء في التكامل مما يعني تقليل التبعية للخارج.

---

[1] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 60.
[2] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 24.
[3] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 62.

و مع تطور التكامل نحو مراحل متقدمة يزداد معدل التبادل بين أعضائه بشكل كبير، الأمر الذي يسمح بتقليل الاعتماد على الدول الأخرى غير الأعضاء في التكامل، و هذا بالطبع يقلل من تأثر المنطقة بغيرها من المناطق الأخرى.[1]

8) الاستقرار الاقتصادي في مستوى الإنتاج و التوظيف و الأسعار:

إن توسع الحجم الاقتصادي ينتج عنه الاستقرار و أيضا تضاؤل الاختلالات التي تمس مستوى الإنتاج و التوظيف و الأسعار، و هذه الاختلالات ناجمة عن اعتماد اقتصاد البلد على بلدان أخرى لا تربطها معها أي سياسات اقتصادية، فعلى سبيل المثال : التغير في طلب الدول الأخرى على صادرات هذه الدولة بفعل الركود الاقتصادي لتلك الدول[2]، و بالتالي فإن ذلك يؤثر سلبا على هذا البلد، إضافة إلى التضخم المستورد الناجم عن حدوث تضخم في بلدان أخرى.

و لكن في إطار التكامل الاقتصادي و بفعل التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول أعضاء التكامل يقلل من هذه الآثار السلبية بما يحقق المنفعة المشتركة لجميع الدول أعضاء التكامل.

المطلب الثالث: مناهج التكامل الاقتصادي

لابد من الإشارة إلى أنه يوجد منهجين للتكامل الاقتصادي متمثلين في المنهج التقليدي و المنهج البديل للتكامل.

الفرع الأول: المنهج التقليدي للتكامل

هذا المنهج منبثق عن نظرية التكامل منذ بدايات VINER و BLASSA و قبل قيام منظمة التجارة العالمية.[3] حيث تشير هذه النظرية إلى أن التكامل الاقتصادي يتم على مراحل: بدءا بمنطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، و أخيرا الاندماج الاقتصادي. و يتميز هذا المنهج بتعميقه لما يسمى بالإقليمية.[4]

الفرع الثاني: المنهج البديل للتكامل

يجمع هذا المنهج بين الإقليمية و العالمية أو العولمة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تجمع NAFTA الذي يضم كلا من الوم أ و كندا و مكسيك، لكون هذا التجمع لم يعتمد في تأسيسه على النظرية البديلة للتكامل، و إنما على رغبة الوم أ في تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية، و تم على أساس تبني أبحاث لتحقيق تلك الأهداف، حيث عمدت الوم أ إلى إبرام الاتفاقية التجارية مع كندا عام 1988م قصد الحد من الهجرة المتزايدة من المكسيك، و هكذا ظهر اتجاه إبرام الاتفاقيات مع الدول النامية و أصبح أسلوبا رائدا في تحقيق مزيد من التوسع على مستوى الأسواق الخارجية و اكتساب القدرات اللازمة لذلك.

و نوضح الاختلافات بين المنهجين من خلال الجدول التالي:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص25.
[2] المرجع نفسه ص 25.
[3] المرجع نفسه ص 16.
[4] المرجع نفسه ص 16.

الجدول رقم 01: الاختلافات بين المنهج التقليدي و المنهج البديل للتكامل.

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	المنهج البديل للتكامل
- النطاق الجغرافي -الخصائص الإقليمية	إقليم يضم دولا متجاورة. التجانس و تقارب المستويات الاقتصادية.	إقليم أو أكثر متجاورين. التباين و تولي عضو متقدم القيادة.
- الاجتماعية و الثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي.	السماح بالخصوصيات و تبادل التفاهم.
- الدوافع السياسية	تحقيق الأمن و السلام و إيقاف الحروب.	دعم الاستقرار السياسي و تحجيم الأصولية
- التوجه الاقتصادي	داخلي لتفادي ضغوط الانفتاح على العالم.	خارجي بحثا عن اندماج مأمون في العالم.
- تحرير التجارة	ترتيبات تفضيلية بإتباع المراحل المعروفة للوصول للاندماج التام.	منطقة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
- عدم المعاملة بالمثل	مسموح به لصالح الدول الأقل تقدما.	غير مسموح مع تعويض الأقل تقدما.
- نطاق التجارة	أساسا السلع الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	السلع و الخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير.
- العناصر/ رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي.	يفرض من البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما.
- العناصر/العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة و يستكمل عند الاتحاد.	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما.
- تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي.	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات و الأعضاء الأكثر تقدما.
- المرحلة النهائية	الوحدة الاقتصادية على أمل أن تقود إلى الوحدة السياسية.	أساسا مرحلة واحدة تقتصر على تحرير التجارة و حركة رأس المال.
- النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد و قيود على حركة الاستثمار الأجنبي.	الالتزام بحرية قوى السوق و وضع حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.
الدعوة و التوجيه	السلطات الرسمية	رجال الأعمال و عابرات القوميات.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 17.

إن أغلب ما يحدث في الاقتصاد العالمي حاليا حيث تتدخل الدول المتقدمة لمساعدة الدول الأقل تقدما على إصلاح سياساتها بمعنى التوجه نحو المنهج البديل للتكامل، و يمكن الاستدلال في هذا الشأن بتدخل الوم أ لحماية الاقتصاد المكسيكي من الانهيار إثر الأزمة التي أصابته عام 1995.

و كما في حالة الاتحاد الأوروبي إثر تحوله إلى الوحدة، كما أن هناك بعض الآراء تنادي بأنه بالامكان الأخذ بما يسمى بالتكامل المرن، أي تعميقه بالتحرك نحو مراحل متقدمة، و التوسع الأفقي ليشمل عدد أكبر من الدول أو المحافظة على كامل العضوية فيه رغم عدم تقبل بعض الدول الانتقال إلى مراحل متقدمة.

لكن الصيغة البديلة للتكامل تمثل اتجاها خاصا و حسب الحالة، و بالتالي فإن المنهج التقليدي هو الأصلح للتطبيق بشيء من التطوير و المرونة.[1]

إن الدول النامية تحاول جاهدة الوصول إلى الأسواق العالمية بالرغم من خصوصيات اقتصادياتها لكنها تحاول الأخذ بمنهج التصدير، و كان على هذه البلدان إجراء إصلاحات هيكلية كمدخل لتحقيق التنمية و بالتالي الاستفادة من التكامل بدلا من تحمل نتائج سلبية حتى تتمكن من تطوير قدراتها التنافسية، حيث توجهت هذه الدول إلى البحث عم إنشاء علاقات مع دول متقدمة تساعدها على تنمية قدراتها لولوج الأسواق العالمية، و هو ما يعني الجمع بين الإقليمية و العالمية، و أفضل مثال نسوقه في هذا المجال الشراكة الأوروبية مع دول جنوب حوض المتوسط، و كذلك تجمع NAFTA، و إن كان هدف الدول المتقدمة من خلال هذه التجمعات يختلف عن الهدف الذي تسعى إليه الدول النامية حيث تسعى البلدان المتقدمة من خلال هذه الاتفاقيات إلى تحقيق الأمن و الاستقرار، إضافة إلى الحد من العمالة المهاجرة التي تؤدي إلى اختلالات في سوق العمل و ارتفاع معدلات البطالة، غير أنه لا يتوقع أن تتطور هذه التجمعات نظرا للتباينات الكبيرة بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية.

غير أن ما يميّز الاتفاقيات الإقليمية الحديثة عن الاتفاقيات الإقليمية القديمة وجود اختلافات جذرية، و من المثير للدهشة أن نجد أن الاتفاقيات الإقليمية الحديثة تحظي بدعم وتأييد رؤساء الشركات، ففي أوربا –على سبيل المثال- قامت الشركات الأوربية بتأييد المبادرات الأولي لإنشاء سوق أوروبية موحدة، وذلك بهدف الاستفادة بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير وزيادة القدرة التنافسية للشركات. وبالمثل تم تعزيز اتفاقيات التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية "نافتا"بواسطة الشركات - الكبيرة والصغيرة- في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

جدول رقم (2): الاتفاقيات الإقليمية قديما وحديثا

الاتفاقيات الاقليمية قديما	الاتفاقيات الاقليمية حديثا
تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات للعزلة عن الاقتصاد العالمي	تطبيق سياسة تحفيز الصادرات لزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي.
توجيه الموارد وفقا للناحية السياسية والتخطيط المركزي	توجيه الموارد وفقا لآليات وقوي السوق.
يتم التوجيه بواسطة الحكومة.	يتم التوجيه بواسطة القطاع الخاص.
الاهتمام بالمنتجات الصناعية .	الاهتمام بالسلع والخدمات والاستثمارات المختلفة.
تتم التجارة في ظل قيود وحواجز.	تعمق مبدأ التكامل الأقتصادى.
الاتفاقيات التفضيلية للدول الأقل تقدما.	قواعد متساوية لكل الدول مع اختلاف مراحل و فترات توفيق الأوضاع لكل دولة وفقا لظروفها الخاصة.

المصدر: طوسون محمد نبيل سليمان دعبس مرجع سابق ص5.

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 18.
[2] طوسون محمد نبيل سليمان دعبس"أثار اتفاقات التجارة التفضيلية بين أوروبا و دول البحر الأبيض المتوسط على منطقة الشرق الأوسط" ص 4.
http://www.ulum.nl/c50.html

المطلب الرابع: أشكال التكامل الاقتصادي

تمتاز أنواع التكامل الاقتصادي بالتنوع و التعدد، و أغلب الاقتصاديين يشيرون إلى وجود خمس مراحل للتكامل الاقتصادي ممثلة في أبسط شكل هو: منطقة التجارة الحرة، و التي تمثل المرحلة الأولى في عملية التكامل الاقتصادي إلى أعلى درجة ممثلة في التكامل الاقتصادي، و جميع أشكال التكامل الاقتصادي يحكمها إطار للتعاون الاقتصادي ينشأ علاقة مستمرة بين الأعضاء في التكامل، "وعليه لا تنتج اتفاقيات التجارة و الدفع تحت هذه الأشكال بحكم أنها موقوتة عادة بفترة زمنية محددة".[1]

و يمكن التمييز بين خمسة أشكال للتكامل الاقتصادي فيما يلي:

الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة:

تتميز منطقة التجارة الحرة بإلغاء القيود المفروضة على التجارة بين دولها، و لكن ذلك لا يستدعي فرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية و الإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة، بل تحتفظ كل دولة من الدول المنظمة للمنطقة بتعريفتها الجمركية و حرية تقرير سياساتها التجارية و تعديلها.[2]

كما تعرف منطقة التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص، و الاختلاف الوحيد هو احتفاظ كل دولة عضو في التكامل برسومها الخاصة.[3]

و تعرف أيضا بأنها تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء دول العالم الخارجي، قصد تحقيق مكاسب اقتصادية بين دول المنطقة.[4]

في هذه المرحلة فإن التحرير التجاري يشمل السلع.[5] و بنهاية هذه المرحلة تنعدم الرسوم الجمركية. و من أمثلة منطقة التجارة الحرة نذكر NAFTA.

غير أن ما يميز هذه المرحلة ظهور مشاكل متعلقة بانحراف التجارة و الإنتاج و ما يصحبه من انحراف الاستثمار و نبينها فيما يلي:

1) انحراف التجارة:

و يقصد به السلع التي يعاد استيرادها من خلال الدول الأعضاء ذات التعريفة الجمركية المنخفضة بغرض استغلال فروق التعريفة.[6] و بذلك فإن انحراف التجارة ينتج عن التحايل الذي يحدث على مستوى الحواجز الجمركية للدول الأعضاء في المنطقة.

2) انحراف الإنتاج:

و ينتج في حال وجود منتجات تعتمد في صناعتها إلى حد بعيد على مواد غير متوفرة في الدول الأعضاء في المنطقة، و يتطلب ذلك استيرادها من دول خارج المنطقة، و يتسبب ذلك في انحراف

---

[1] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 62.
[2] عمر حسين مرجع سابق ص 29.
[3] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 63.
[4] عمر حسين مرجع سابق ص 29.
[5] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 27.
[6] المرجع نفسه ص27.

صناعة هذه المنتجات من الدول التي تطبق رسوما جمركية مرتفعة إلى دول تفرض رسوما جمركية منخفضة ضمن المنطقة.

3) انحراف الاستثمار:

و ينتج هذا الأخير عن انحراف الإنتاج و تكون له نتائج سلبية على اقتصاديات منطقة التجارة الحرة.

فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يعمد المستثمرون إلى تحويل مواردهم المالية تجاه الدول التي تطبق رسوما جمركية منخفضة على المواد الأولية و السلع النصف مصنعة، حيث يضمن هؤلاء المستثمرين تقليص تكاليف الإنتاج، و بالتالي أسعار المنتجات تكون منخفضة، و يسمح ذلك ببيع كميات كبيرة و تحصيل عائد أكبر، و يؤدي ذلك إلى الإضرار باقتصاديات الدول ذات الرسوم الجمركية المرتفعة في منطقة التجارة الحرة.

الفرع الثاني:الاتحاد الجمركي

تتميز هذه المرحلة عن سابقتها بتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية.[1]

و يتطلب قيام الاتحاد الجمركي نوعين من الإجراءات:

1) أن يتم إزالة جميع التعريفات الجمركية و غيرها من القيود المفروضة على التجارة فيما بين الدول الأعضاء، و ذلك في المرحلة السابقة، الممثلة في إقامة منطقة التجارة الحرة.

2) وضع تعريفات جمركية على السلع بصورة متجانسة، و ذلك فيما يتعلق بالتجارة الخارجية مع الدول غير المشاركة في الاتحاد الجمركي.[2]

و في حال نجاح هذه المرحلة يمكن المرور إلى مرحلة أخرى أكثر تطور تتمثل في السوق المشتركة.

الفرع الثالث: السوق المشتركة

تعد هذه المرحلة أكثر تطورا من سابقتها، فزيادة على الإجراءات السابقة يتم إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج فيما بين الدول أعضاء السوق،[3] و على ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال بحرية تامة.[4]

و يتطلب تحقيق السوق المشتركة اتفاق الدول الأعضاء في السوق على ترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية ليس فقط السياسات الجمركية و المالية.[5]

إن تحقيق هذه المرحلة بنجاح من شأنه أن يؤدي إلى الانتقال إلى خطوة أخرى أكثر أهمية ممثلة في الاتحاد الاقتصادي.

---

[1] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 64.
[2] عمر حسين مرجع سابق ص 43.
[3] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص65.
[4] خليفة موارد مرجع سابق ص 48.
[5] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 65.

الفرع الرابع: الاتحاد الاقتصادي

تعتبر هذه المرحلة جد حاسمة، حيث تتضمن زيادة على حرية انتقال عوامل الإنتاج و توحيد التعريفة الجمركية، فإنه في ظل هذه المرحلة "يتم إدماج اقتصاديات الدول المتقدمة في اتحاد واحد، و ذلك عن طريق تجميع الموارد و العوامل الإنتاجية المادية و البشرية، و توجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد، و توفير حرية الانتقال و العمل بين دول الاتحاد المختلفة، و تيسير انتقال رؤوس الأموال و السلع و المنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة، و ذلك قصد زيادة الإنتاج و تنمية الاستثمارات و تكامل العمليات الاقتصادية".[1]

و في حال حققت هذه المرحلة نجاحا باهرا يتم التوجه نحو المرحلة النهائية المتمثلة في التكامل الاقتصادي التام.

الفرع الخامس: مرحلة التكامل الاقتصادي الكلي(الاندماج الاقتصادي)

و تعكس هذه المرحلة أرقى صور التكامل، و تمتاز بعمقها، و تتطلب زيادة على ما تنص عليه المراحل السابقة، " بناء مؤسسات اقتصادية و إنشاء سلطة عليا فوق قومية يكون لها الحق في اتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء"،[2] كما يتم توحيد السياسات النقدية و المالية و السياسات لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية، إضافة إلى توحيد السياسات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية[3]، كما يتم في هذه المرحلة توحيد العملة النقدية بحيث تصبح الدول الأعضاء تتعامل بعملة نقدية موحدة تحل محل العملات المحلية لكل دولة عضو.

[1] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 66.
[2] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 29.
[3] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 66.

المبحث الثاني: تطور مسار التكامل الاقتصادي العربي

مقدمة:

يحتل العالم العربي موقعا استراتيجيا مهما على مستوى العالم، فامتداده من الشمال الغربي لقارة أفريقيا حتى الشرق الأوسط في آسيا، و امتلاكه الموارد الطبيعية المتنوعة، و خاصة منها الطاقوية الممثلة في النفط و الغاز الطبيعي، و قربه من الاتحاد الأوروبي أحد القوى الاقتصادية البارزة في العالم. كل هذه الميزات لها انعكاساتها السلبية و الايجابية، لذا توجب على العالم العربي تسخير جهوده لاستغلال الجوانب الايجابية، و تفادي التأثيرات السلبية، و ذلك لا يمكن أن يتم بفعالية بدون وجود تكتل اقتصادي حقيقي بين الدول العربية.

لقد عرف العالم العربي محاولات عديدة هدفها بناء تكامل اقتصادي له وزنه على مستوى العالم، و أولى هذه المحاولات ظهرت إبان الحقبة الاستعمارية بتأسيس جامعة الدول العربية عام 1945م، و لا زالت حتى يومنا هذا تظهر العديد من المحاولات دون جدوى، و عليه سنتطرق لدراسة هذه المحاولات مع أبرز الأسباب التي أدت إلى فشلها.

المطلب الأول:المحاولات الأولى للتكامل الاقتصادي العربي

عرفت المحاولات الأولى إنشاء العديد من الاتفاقيات، لكنها لم تحظى بالموافقة الجماعية بغض النظر عن موافقة بعض الدول العربية على سبيل المجاملة لا أكثر و لا أقل، و فيما يلي سنتطرق لهذه المحاولات.

الفرع الأول: معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي

برزت أول محاولة لجامعة الدول العربية لإنشاء علاقات تعاونية بين الدول العربية، و قد تمثلت في المصادقة على معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي، كان ذلك في عام 1950م، غير أننا سنركز في دراستنا لهذه المعاهدة على الجوانب الاقتصادية دون سواها، و قد تضمنت هذه المعاهدة محورين هامين في المجال الاقتصادي هما:

I. أنها كررت من جديد المبدأ الذي تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية المتمثل في تعاون الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية.

II. أنها نصت في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الأقطار المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم، ليقترح على حكومات البلدان العربية ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي.[1]

و كانت هذه المعاهدة متبوعة بإنشاء المجلس الاقتصادي العربي في عام 1952م. و أول اتفاقية أقرها هذا المجلس تجسدت في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و الترانزيت عام 1953م، و ضمت ثمانية دول عربية هي: الأردن، سوريا، العراق، السعودية، لبنان، مصر، ليبيا، اليمن.[2] و كان الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية الخفض التدريجي للحواجز الجمركية بين الدول العربية و القضاء عليها بمرور الزمن.

و كانت هذه الاتفاقية خطوة حاسمة في تاريخ التعاون العربي، و اللبنة الأولى للتوجه نحو إقامة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

الفرع الثاني: مشروع الوحدة الاقتصادية العربية

لعب عامل الحماسة دورا مهما في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، حيث سارعت جامعة الدول العربية إلى تبني مشروع الوحدة الاقتصادية العربية، و ما ميز هذا المشروع تجاوزه للمراحل المتعارف عليها للتكامل الاقتصادي بالمرور مباشرة من منطقة التجارة الحرة إلى الوحدة الاقتصادية، " و تم المصادقة على مشروع الوحدة من قبل المجلس الاقتصادي للجامعة و كان ذلك في عام 1957م، و كان الهدف من هذه الاتفاقية هو تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية بصورة تدريجية".[3]

كان قرار تبني مشروع الوحدة الاقتصادية العربية طموحا للغاية و جد متسرع، و رغم إبداء تفاؤل كبير بشأن تطبيقه إلا أنه عرف صعوبات كثيرة نشير إليها فيما يلي:

- ✓ تعارض الأنظمة السياسية، و تباين الأنظمة الاقتصادية.

---

[1] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 83.
[2] سليمان المنذري- السوق العربية المشتركة في عصر العولمة- مكتبة المديولي للنشر بمصر الطبعة الأولى عام 1999م ص 75.
[3] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 72.

- ✓ تفاوت الدخول بين مختلف البلدان العربية.
- ✓ تنوع و تباين الهياكل الاقتصادية[1]، اختلاف البنيات النقدية، حيث أن بعض العملات ارتبطت بالدولار، و أخرى بالجنيه الإسترليني.[2]

إن السرعة في تبني اتفاقية الوحدة الاقتصادية لم تنبع من الفراغ، بل جاءت نتيجة طبيعية للتقليد و المحاكاة للغرب، حيث عرفت تلك الفترة توجه بلدان غرب أوروبا إلى أولى محاولات التكامل فيما بينها، فرغم التباين بين ظروف بلدان أوروبا و البلدان العربية فإن هذه الأخيرة سارعت دون مراعاة جانب الظروف إلى تطبيق مشروع الوحدة.

و رغم التفاؤل الكبير لدى جامعة الدول العربية، إلا أن الغريب في الأمر عدم إقبال الدول العربية على مشروع الوحدة، "و لم يتم التوقيع على هذه الاتفاقية إلا بعد مرور 6 سنوات حيث كان ذلك سنة 1963م، و من قبل عدد محدود من الدول العربية ممثلة في: مصر، سوريا، العراق، الأردن، الكويت، المغرب".[3] نظرا لعدم اهتمام الدول العربية بالانضمام لهذه الاتفاقية، ثم إهمالها و التوجه نحو مشروع جديد متمثل في السوق العربية المشتركة.

الفرع الثالث: السوق العربية المشتركة

بعد فشل مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين 1957-1962م حيث أقبل عليه عدد قليل من الدول العربية، و بعد مرور عامين تم إصدار قرار جديد كان هدفه إنشاء سوق عربية مشتركة.

اعتبر المحللون آنذاك هذا القرار طريقا وسطا بين الاتفاق العربي حول التجارة و المرور عام 1953م، - و يبدو أنه يكمله- و بين اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي أنشأت فيما بعد.[4] و الحقيقة أن قيام السوق العربية المشتركة تعتبر خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية، لأنه اقتصر على إنشاء منطقة تبادل حر، و محاولة تكوين منطقة جمركية.[5]

كان الهدف من إنشاء سوق عربية مشتركة إزالة كافة العوائق الجمركية و غير الجمركية، التي تقيد حركة السلع بين الدول الأعضاء في السوق، و صاحب إنشاء هذه السوق صدور قرارين يعتبران حجر الأساس لهذه السوق هما القرار رقم 17 و القرار رقم 19.

ففي حين أن القرار الأول كان الهدف منه إنشاء أولى مراحل التكامل الاقتصادي بمعنى تأسيس منطقة تجارة حرة كمرحلة تمهيدية للوصول إلى اتحاد جمركي، ركز القرار الثاني على ضرورة توحيد الرسوم الجمركية للدول الأعضاء في السوق تجاه العالم الخارجي.

جاء قرار إنشاء سوق مشتركة بناءا على رغبة مجلس الوحدة الاقتصادي الذي كان يسعى للوصول إلى تحقيق تكامل اقتصادي يضم جميع الدول العربية.[6]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 72.
[2] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 85.
[3] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 73.
[4] المرجع نفسه ص73.
[5] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 86.
[6] المرجع نفسه ص 86.

رغم الطموحات الكبيرة التي كانت مبنية على إنشاء سوق مشتركة، فإن هذا المشروع سرعان ما ضعف و تلاشى، و لعل أهم العراقيل التي واجهت إنشاء هذه السوق نوجزها فيما يلي:

- ✓ خلو قرار إنشاء السوق من أية ترتيبات بخصوص الأجهزة الإدارية للسوق، و اعتبار هذا الأخير تابعا لمجلس الوحدة الاقتصادية.
- ✓ غياب أي نوع من أنواع التنسيق بين الخطط الاقتصادية للدول الأعضاء في السوق.
- ✓ تضمنت اتفاقية إنشاء السوق على إمكانية الحصول على استثناء بعض السلع من التعريفة الجمركية، و عدم الالتزام بالقيود الكمية، مما أدى إلى ضعف قواعد التعامل مع دول السوق.
- ✓ وجود تباين كبير بخصوص التشريعات النقدية و المالية و التجارية بين دول السوق، حيث أدى ذلك إلى عرقلة قيام منطقة تجارة حرة.
- ✓ محدودية السوق في مجال تحرير المنتجات بشكل كامل من مختلف القيود سواء القيود الجمركية أو النقدية، أو الإدارية، أو الكمية.

و ما يعاب على الدول الأعضاء في السوق استمرار استعمالها مختلف القيود المعيقة لحركة السلع، و أيضا غياب تام للتنسيق بين سياسات الإنتاج و سياسات التبادل داخل دول السوق.[1]

و تميزت اتفاقية السوق المشتركة بتوقيع عدد قليل من الدول عليها حتى أنه أقل من عدد الدول التي وقعت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية، حيث بلغ عدد الدول التي وقعت أربع دول عربية فقط، و لعل في هذا الجانب فإن العامل السياسي لعب الدور الرائد في فشل هذه الاتفاقية و سرعان ما تلاشت، خصوصا مع عدم وفاء أو احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها تجاه بعضها البعض و محدودية أعضائها.

الفرع الرابع: اتفاقية تسيير التجارة و منطقة التجارة الحرة

رغم ما مرت به محاولات التكامل الاقتصادي السابقة من فشل ذريع يدل على خيبة أمل كبيرة، ظل حلم تحقيق التكامل الاقتصادي قائما، و تجلى ذلك من خلال ميلاد اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين مختلف الدول العربية كان ذلك عام 1981م. كانت هذه الاتفاقية مبعثا للأمل و التقدم و لو قليلا في مجال تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، و لعل ما دل على ذلك تميز هذه الاتفاقية عن سابقاتها بتوقيع عدد كبير من الدول العربية، حيث وقعت عليها 21 دولة عربية.

إن هذه الاتفاقية كغيرها من الاتفاقيات السابقة حاولت بلوغ جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- ✓ الإعفاء الكامل من القيود و الرسوم على السلع الزراعية و الحيوانية و المواد الخام المعدنية و غير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية.[2]
- ✓ حماية السلع العربية من منافسة السلع المماثلة الأجنبية و مكافحة الإغراق و سياسات الدعم التي تمارسها الدول غير العربية المصدرة للأسواق العربية.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص78.
[2] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص 87.
[3] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 79.

و في مفاوضات دعت إليها قمة الرياض سنة 1987م تم الاتفاق على تحرير 52 مجموعة سلعية من الرسوم الجمركية، غير أن هذه الاتفاقية لا تعد نهائية نظرا لتتابع المحاولات بعد ذلك، و حيث تم العودة إلى تبني منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و لكن بثوب جديد.

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

عرفت مرحلة الثمانينات انتشارا حادا لموجة العولمة، حيث توجهت مختلف دول العالم نحو إقامة تكتلات اقتصادية قصد تقليص السلبيات الناجمة عن صغر حجم اقتصادياتها، هذه التطورات جعلت الدول العربية تدرك و لو بشكل متأخر أهمية خوضها تجربة تكاملية جديدة و خصوصا بعد فشل المحاولات السابقة، و لا شك أن التكامل بين الدول العربية من شأنه تقليص الآثار السلبية التي تحملها العولمة في طياتها، و برزت محاولة أكثر جدّية في المضي قدما لتحقيق التكامل تمثلت في محاولة إنشاء منطقة للتجارة الحرة بدعم من مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، و تم الإعلان رسميا بقبول المشروع بالتزامن مع انعقاد القمة العربية الاستثنائية بالقاهرة بتاريخ 21-1996/06/22م.

و فيما يلي سنتطرق لهذا المشروع بالتفصيل من خلال برنامجه التنفيذي و الالتزامات الناتجة عن العضوية فيه.

الفرع الأول: إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تجدر الاشارة في البداية إلى أن منطقة التجارة الحرة تتمثل في قيام مجموعة من الدول بتحرير تبادلاتها التجارية فيما بينها، بالاعتماد على الحواجز الجمركية تجاه العالم الخارجي مع احتفاظ كل دولة برسومها الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء، بمعنى أنها لا تتطلب توحيد الرسوم الجمركية بين أعضائها.

و كما شهدنا في موضوع التجربة العربية في هذا المجال، و التي عرفت خيبات أمل متكررة، و أخيرا و في أواخر التسعينات ظهرت محاولة جديدة لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية تم الإعلان عن قيامها مع مطلع عام 1998م.

لاشك أن قرارا كهذا نابع من رغبة الدول العربية في تحقيق المكاسب التي يتيحها إنشاء هذا النوع من التجمعات الاقتصادية، خاصة مع وجود خصائص مشتركة بين اقتصادياتها، و لعل هذا القرار نابع أيضا من مخاوف الدول العربية من تزايد حدّة التكتلات الاقتصادية و التي لا تترك مجالا للاقتصاديات الصغيرة المهددة بالزوال. بالتالي فإن تشكيل منطقة تجارة حرة أصبح ضرورة حتمية و ليس اختيارية.

إن قيام منطقة تجارة حرة و استمرارها و نجاحها يرتكز على مجموعة من العوامل و التي تتمثل فيما يلي:

1. تنوع الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي.
2. حرية تدفق السلع و الخدمات و انتقال الملكية الفكرية.
3. تحرير خدمات النقل الترانزيت و حرية استخدام الموانئ و المطارات.
4. توافر آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة و نظام متكامل للمقاصة و تسوية المدفوعات.
5. كفالة تعويض الدول الأقل تقدما في التكتل الاقتصادي.

6. وجود شبكة متكاملة للمعلومات بين دول التكتل الاقتصادي.
7. تحول العلاقات السياسية لتخدم اقتصاديات التكتل الاقتصادي.[1]

إن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي باعتباره أحد أهم الأجهزة التابعة لجامعة الدول العربية، فقد تم تكليفه بمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و الإشراف على البرنامج التنفيذي لها، و الذي تم إقراره من قبل المجلس في فبراير 1997 وفق جدول زمني يمتد لـــ 10 سنوات بدءا من تاريخ الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و ما ميز هذا البرنامج إنه امتداد لاتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981م، رغم أن هذه الاتفاقية لم تشر في أي من بنودها بعبارة صريحة لإنشاء منطقة تجارة حرة.

و ما يمكن إضافته أن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية يتم وفق ما نصت عليه منظمة التجارة العالمية في قواعدها، أما البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة يتضمن العناصر التالية:

1) إلغاء القيود غير الجمركية على حركة التجارة بين الدول العربية.
2) تبادل المعلومات و البيانات الخاصة بالتجارة.
3) وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية.
4) منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا.
5) التشاور بين الدول العربية الأعضاء حول الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالتجارة.[2]
6) التحرير التدريجي للسلع المتبادلة بين الدول الأطراف، و قد حدد التخفيض بنسبة 10% سنويا لمدة 10 سنوات، مع إمكانية اللجوء إلى التحرير الفوري للسلع في حالة وجود اتفاق بين الدول الأطراف حول ذلك أثناء التنفيذ.
7) مراعاة الأحكام و القواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية و الدعم و الإغراق و الخلل في ميزان المدفوعات الناتج عن ذلك.[3]

الفرع الثاني: العضوية التزاماتها

*** العضوية:**

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية تم على أساس اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981م، حيث أن البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جاء وفقا لبنود هذه الاتفاقية، و عليه لابد من توفر عاملين أساسيين للدول التي ترغب في أن تكون عضوا في المنطقة، و يتمثلان فيما يلي:

1. يشترط في البداية المصادقة على اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
2. المصادقة على البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 142.
[2] يوسف مسعداوي و رفيق بلشوندة- واقع و آفاق الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية- مجلة الاقتصاد و المناجمنت الصادرة عن جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان العدد 04 مارس 2005م ص414.
[3] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 146.

و تجدر الإشارة إلى أنه مع التحضير للإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية بلغ عدد الدول المنظمة 18 دولة عربية.[1] و تعتبر هذه الدول متوفرة على الشرط الأول أما الدول غير الأعضاء بلغ عددهم 4 دول و هي: الجزائر، موريتانيا، جيبوتي، و جزر القمر، أما الدول العربية التي استوفت الشرطين معا حتى عام 2003 بلغ عددها 14 دولة ممثلة في: دول مجلس التعاون الخليجي الستة، مصر، المغرب، العراق، سوريا، الأردن، تونس، لبنان، و ليبيا.[2]

أما الدول غير الأعضاء بلغ عددهم 8 دول من بينها الجزائر التي أبدت رغبتها مؤخرا في الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية، و هي بصدد استكمال برنامجها الخاص بالإصلاحات الاقتصادية.

* أهم التزامات العضوية:

تضم التزامات العضوية في منطقة التجارة الحرة العربية بداية التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، و يبلغ هذا التخفيض 10% سنويا على كافة الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل و المفروضة على استيراد جميع السلع ذات المنشأ الوطني.[3] إلا أنه تم تقديم موعد انتهاء التخفيضات من 2007/01/01م إلى 2005/01/01م، إثر اجتماع المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بتاريخ سبتمبر 2001م.

أما التخفيضات الباقية ستكون بنسبة أكبر من 10%، و تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التخفيضات بلغت حتى مطلع عام 2002م 50% في الدول الأعضاء.[4]

إن الرسوم غير التعريفية تشكل عائقا كبيرا يقيد حركة التبادل التجاري، و عليه تم الاتفاق على إزالتها بشكل تدريجي، و هذا النوع من الرسوم يتناقض مع مبدأ الجات المتمثل في المعاملة الوطنية.

و يستثنى من هذه الالتزامات الدول العربية الأقل نموا و التي تحضى بمعاملة تفضيلية، بشرط توفير برنامج يساعدها على إلغاء كافة الرسوم بمساعدة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و بالاتفاق مع الدول الأعضاء الأخرى.

الفرع الثالث: العوامل المساعدة على قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

هناك مجموعة من العوامل، التي لها أثر كبير في إمكانية نجاح مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و نشير إليها فيما يلي:

1. اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري سنة 1981م، و استكمال الجزء الثاني عام 1997م بإقرار البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2. تنامي مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك، نذكر منها صندوق النقد العربي الذي أنشأ عام 1976م.
3. تكوين تجمعات اقتصادية عربية، حيث تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981م، الاتحاد المغاربي عام 1989م، رغم تعرض هذه التجمعات للجمود و الركود من حين لآخر.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 143.
[2] خليفة موارد مرجع سابق ص 92.
[3] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 145.
[4] خليفة موارد مرجع سابق ص 93.

4. الاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة العربية.
5. تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة.[1]

كما لا يجب في أي حال من الأحوال إغفال الشروط الاقتصادية التي تعد ضرورية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية و استمرارها و نجاحها و نوجزها فيما يلي:

1) توافر نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق و الحرية الاقتصادية.
2) توفر إنتاج سلعي قابل للتداول و التجارة البينية.
3) البدأ بمستوى تبادل مرتفع بين الدول الأعضاء
4) تقارب مستويات التطور الاقتصادي.[2]

المطلب الثالث: معوقات و مقومات التكامل الاقتصادي العربي

إن التكامل العربي لديه الكثير من المقومات التي تمكنه من النجاح، غير أن ذلك لا يعني أبدا غياب الصعوبات و العراقيل، التي من شأنها إفشال التكامل بين الدول العربية، و في البداية سنتطرق إلى معوقات التكامل الاقتصادي العربي.

الفرع الأول: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

تنتمي الدول العربية إلى مصاف الدول النامية، و معنى هذا أنها تعاني من نفس الصعوبات و العراقيل التي تعاني منها الدول النامية، و من بين هذه العراقيل نذكر:

- تميزت فترة الثمانينات و التسعينات بانتشار موجة العولمة، التي كان لها دور رائد في نمو التجمعات الإقليمية، غير أن الدول العربية كانت غائبة في هذه الفترة، و لم ترد أي استجابة لذلك سوى مؤخرا، و هناك دراسة صنفت الدول العربية ضمن الدول الأقل عولمة، حيث تحتل تونس أحسن مرتبة(35 من أصل 62 بلدا).[3]
- التفاوت في الدخول و المستوى المعيشي و النمو الاقتصادي، إضافة إلى اختلاف التشريعات و النظم التجارية، و ما ترتب على ذلك من تعارض للسياسات الاقتصادية، كلها عوامل تعرقل بشكل كبير اتخاذ قرارات مشتركة، و كذلك اختلاف الأنظمة السياسية بين مؤيد للحرية الاقتصادية و معارض لها، إضافة إلى اختلاف تقييم العملات العربية فمنها من تعتمد على الدولار و منها من تعتمد على الجنيه الإسترليني، و ذلك نتيجة التبعية للقوى الاستعمارية السابقة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 150-151.
[2] المرجع نفسه ص 158-159.
[3] ناصر سعيدي مرجع سابق ص35.

الجدول رقم03: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي العربي بالأسعار الجارية

فئة متوسط الدخل السنوي	الدولة	المتوسط السنوي		المتوسط اليومي	
		1995	2000	1995	2000
أكثر من 21000	قطر	14532	29278	39.8	80.2
	الإمارات	17755	21273	48.6	58.2
6000 إلى أقل من 21000	الكويت	14736	16957	40.4	46.5
	البحرين	10120	11568	27.7	31.7
	عمان	6477	8376	17.7	22.9
2000 الى أقل من 6000	السعودية	6798	7865	18.6	21.5
	ليبيا	6108	6312	16.7	17.3
	لبنان	3178	4380	8.7	12.0
1000 إلى أقل من 2000	تونس	2015	2033	5.5	5.6
	الجزائر	1470	1751	4.0	4.5
	الأردن	1569	1655	4.3	4.5
	مصر	1046	1513	2.9	4.1
	سوريا	1171	1150	3.2	3.2
	المغرب	1150	1145	3.4	3.1
أقل من 1000	جيبوتي	846	807	2.3	2.2
	اليمن	333	467	0.9	1.3
	السودان	351	413	1.0	1.1
	موريتانيا	463	373	1.3	1.0

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد السوق العربية المشتركة مجموعة النيل للطباعة طبعة 2003 ص 48.

و يتضح من خلال هذا الجدول التفاوت الكبير في متوسط نصيب الفرد حيث يحقق هذا المتوسط ارتفاعا مذهلا في دول الخليج العربي و يسجل مستوى أدنى في كل من موريتانيا و السودان.

و ما يلاحظ أيضا أن الجزائر تندرج ضمن المجموعة التي يقل فيها متوسط الدخل السنوي عن 2000 دولار و يقل المتوسط اليومي عن 5 دولارات كما يندرج المغرب أيضا ضمن هذه المجموعة.

في حين أن تونس و ليبيا تندرجان ضمن المجموعة التي يزيد فيها المتوسط السنوي للفرد عن 2000 دولار.

غير أن نصيب الفرد لا يعكس توزيع الدخل حسب مختلف فئات المجتمع و كذلك التوزيع الجغرافي بين الريف و المدن، حيث تقدر نسبة السكان الذين يقتاتون بأقل من 1 دولار في اليوم حوالي 22% من مجموع السكان في العالم العربي، و تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ب23% في كل من مصر و الجزائر، و 14% في المغرب، و 6% في تونس.[1]

قدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2003م بالأسعار الجارية في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004م بحوالي 723 مليار دولار، و عليه فمتوسط الدخل للفرد العربي يقدر بحوالي 2492 دولار في السنة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص49.

أما فيما يخص العمالة في العالم العربي فتشير إحصائيات سنة 1999م بأن قطاع الزراعة يضم 35.4% من إجمالي القوى العاملة العربية، أما قطاع الصناعة فيضم 21.5%، في حين أن قطاع الخدمات يضم 43.6%.[1]

باعتبار أن أغلب البلدان العربية تعتمد في صادراتها بالدرجة الأولى على النفط كمنتج استراتيجي و هذا يعني أن حجم الناتج المحلي العربي يعتمد أساسا على عائدات النفط و يتأثر حجمه بشكل كبير بأسعار النفط في الأسواق العالمية و التي تعرف تذبذبا كبيرا من دون استقرار.

بالتالي فإن معدل نمو الاقتصاد العربي بشكل عام مرتبط بأسعار النفط و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تطور الأسعار الحقيقية و معدلات النمو الاقتصادي العربي خلال الربع الأخير من القرن الماضي

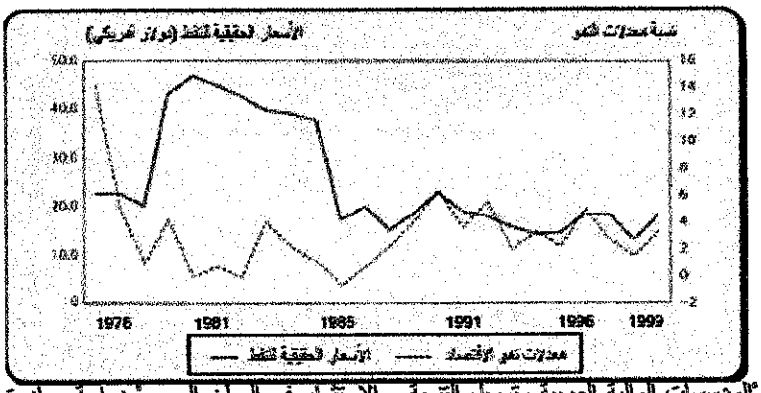

المصدر:حازم الببلاوي "المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية و الاستثمار في الوطن العربي" دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي سنة 2005 أبو ظبي الإمارات ص 27.

إن اعتماد الاقتصاد العربي بشكل كبير على تصدير المحروقات و الغاز الطبيعي ما هو في حقيقة الأمر إلا استنزاف للموارد الطبيعية، و أكبر دليل على تخلف هياكل الإنتاج لدى الدول العربية مما يجعل اقتصادياتها تصنف ضمن ما يعرف بالاقتصاد الريعي نظرا لاعتماده الكبير على موارده الطبيعية.

أما باقي الدول العربي غير النفطية كمصر و الأردن و بدرجة أقل المغرب تعتمد على تحويلات العاملين في الخارج التي تتميز بكونها موارد مؤقتة و لا تعكس القدرات الإنتاجية المحلية.

و لا شك أنه لا يمكن الاكتفاء بالاعتماد على نتائج سنة واحدة في وصف وضعية الاقتصاد العربي عموما، و عليه من الواجب أن نعرف تطور الناتج المحلي العربي من خلال فترات زمنية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص45.

الشكل رقم02: تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية(بالأسعار الجارية) خلال الفترة1972 -2003

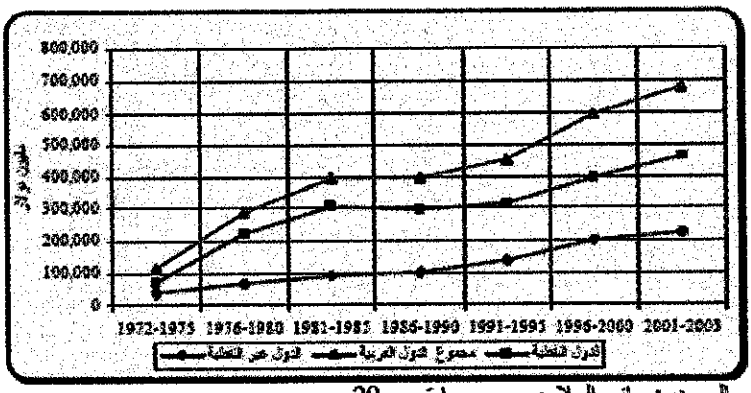

المصدر: حازم الببلاوي مرجع سابق ص29.

يمكن من خلال البيان التالي ملاحظة مدى الفرق الواسع الموجود بين حجم الناتج المحلي للدول العربية غير النفطية و الدول العربية النفطية، و الذي قدر بحوالي ثلث و نصف، في حين أن عدد سكان الدول غير النفطية يعادل ضعفي عدد سكان الدول النفطية.

و من خلال البيان يتضح أن حجم الناتج المحلي للدول العربية النفطية مرتبط إلى حد كبير بتقلبات أسعار النفط على سبيل المثال الأزمة التي حدثت نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة 1986م، في حين أن تأثيره على حجم الناتج المحلي للدول غير النفطية كان محدودا رغم أن قيمته بقيت على مدى الفترات الموضحة في البيان أقل من نظيره لدى الدول النفطية.

و في دراسة حديثة قام بها صندوق النقد العربي كان موضوعها دراسة التقلبات الاقتصادية الكلية في 14 دولة عربية[1] خلال الفترة 1979-2001م، و قد كانت نتيجة هذه الدراسة أن الاقتصاد العربي لـ14 دولة عرف تراجعا بالأسعار الحقيقية في الأداء الاقتصادي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، و نفس النتيجة بخصوص مستوى الناتج المحلي الحقيقي، إضافة إلى تراجع نصيب الفرد من هذا الناتج، و حسب الدراسة فإن هذه النتائج تضع المنطقة العربية مع إفريقيا جنوب الصحراء في أسوء الأوضاع بالنسبة لمختلف مناطق العالم.[2]

- ارتفاع تكلفة القيام بالمشروعات، كما تعاني الدول العربية من ضعف الهياكل الإنتاجية، و اعتماد هيكل الصادرات في غالبية هذه الدول على تصدير منتج استراتيجي واحد، مثل الدول المصدرة للنفط، و يعكس ذلك غياب التنوع في الإنتاج الناتج عن محدودية وفورات الحجم و النطاق، و استيراد السلع المصنعة بشكل كبير و عدم التخصص و عدم إنتاج السلع الوسيطة، و ذلك يعني الغياب عن التجارة العالمية في هذا النوع من السلع.
- ضعف البنية التحتية و تخلفها و عدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية، و ما نتج عن ذلك من آثار سلبية، من حيث ارتفاع تكاليف النقل و تأثيره على المنافسة الدولية، حيث أشار كل من

[1] الدول هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب.
[2] حازم الببلاوي مرجع سابق ص 33.

SCHIFF et CARRERE سنة2004 بأن مؤشر مسافة التجارة الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عرف ارتفاعا خلال العقود الماضية (57% للصادرات و 21% للواردات).[1]

- كذلك غياب التنسيق في السياسيات الاقتصادية بين الدول العربية، و تشابه هياكل الإنتاج بين هذه الدول، مما يجعلها في إطار منافسة فيما بينها بدلا من التكامل، وهو ما يوضح سبب تدني معدلات التجارة العربية البينية، "و التي لا تتجاوز 2.7% من التجارة العالمية هي نسبة مماثلة لنصيبها من الدخل العالمي"[2]، عدم إعطاء الأولوية و كذلك تبني استراتيجيات لتطوير الصادرات خارج المحروقات و المساهمة في التجارة العالمية، حيث تشير إحصائيات عام 2003 إلى أن إجمالي الصادرات خارج المحروقات لم يتعدى 80 بليون دولار.[3]

رغم الجهود المبذولة من خلال محاولات التكامل الاقتصادي التي عرفتها الدول العربية، و حتى الاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية بشكل ثنائي أو متعدد فإن ذلك لم يؤثر في معدلات التجارة العربية البينية و التي تظل متدنية " و لم تتجاوز 10% من حجم المبادلات التجارية للدول العربية، في حين أنها تبلغ 40% في مجموعة الدول الآسيوية و أكثر من 20% في دول أمريكا اللاتينية و أكثر من 60% لدى السوق الأوروبية"[4].

و قد عرفت تحسنا في السنوات الأخيرة، و من الممكن أن يرتفع معدل التجارة العربية البينية خاصة مع الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و قد بادرت الجزائر بدورها لطلب الانضمام إلى منطقة التجارة العربية.

أما من جانب الصادرات البينية لعام 2003 فتحتل السعودية المركز الأول بنسبة30%من مجموع الصادرات العربية البينية متبوعة بالإمارات ب17% نفس البلدين يعتبران من أكبر المستوردين من الدول العربية بالإضافة لعمان.

الجدول رقم 04: أداء التجارة العربية البينية

	القيمة(مليار دولار)					معدل التغير السنوي(%)			
	1999	2000	2001	2002	2003	2000	2001	2002	2003
التجارة البينية العربية	27.2	31.9	34.1	37.5	41.2	17.3	6.9	10.0	9.8
الصادرات العربية البينية (فوب)	13.5	16.1	17.3	19.5	21.2	18.4	7.5	12.7	8.5
الواردات البينية(سيف)	13.6	15.8	16.8	18.0	20.0	16.2	6.3	13.2	11.1

المصدر: حازم الببلاوي مرجع سابق ص41.

و تمثل التجارة البينية الإقليمية 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى أنها تمثل 11% من واردات المنطقة و 8% من صادراتها[5].

[1] ناصر سعيدي مرجع سابق ص 51.
[2] المرجع نفسه ص 36.
[3] المرجع نفسه ص36.
[4] حازم الببلاوي مرجع سابق ص41.
[5] ناصر سعيدي مرجع سابق ص40.

الشكل رقم03: نسبة التجارة البينية الإقليمية من الناتج المحلي الإجمالي للمناطق في العالم لسنة 2002.

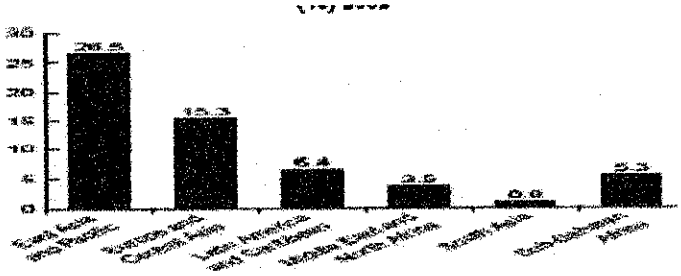

المصدر: حازم الببلاوي مرجع سابق ص 40.

أما بخصوص نصيب الدول العربية في التجارة العالمية فهو الآخر يتميز بضعفه، حيث تشمل صادرات الدول العربية النفطية في صادرات الطاقة و التي تساهم ب96% من إجمالي الصادرات تجاه العالم و باستثناء المواد الطاقوية فإن مساهمة البلدان العربية في التجارة العالمية لا تكاد تذكر.

الجدول رقم05: نسب التجارة للبلدان العربية من التجارة العالمية

البلد	نسبة التجارة الخارجية الى التجارة العالمية			نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية		
	2000	2001	2002	1999	2000	2001
الجزائر	1.57	1.61	1.59	1.87	2.00	2.17
البحرين	0.57	0.60	0.61	6.08	5.94	6.02
مصر	1.44	0.86	1.26	5.95	6.58	5.62
الأردن	0.30	0.37	0.39	5.53	5.58	7.21
الكويت	1.34	1.22	1.19	5.77	6.03	5.65
لبنان	0.35	0.37	0.35	3.47	3.69	3.66
ليبيا	0.86	0.79	0.75	3.56	3.45	3.15
موريتانيا	0.06	0.06	0.07	0.13	0.12	0.20
المغرب	1.05	0.92	1.06	3.40	3.23	5.29
عمان	0.80	0.82	0.74	10.79	10.76	9.99
قطر	0.76	0.86	0.79	3.06	4.29	4.04
السعودية	5.41	5.70	5.66	29.47	27.08	25.76
الصومال	0.02	0.02	0.02	0.55	0.36	0.36
السودان	0.16	0.19	0.20	1.75	1.54	1.66
سورية	0.52	0.61	0.63	4.25	3.98	4.12
تونس	0.75	0.83	0.80	3.84	3.87	3.88
الإمارات	4.14	4.25	4.28	20.85	22.50	21.47
اليمن	0.33	0.34	0.36	3.59	3.51	3.56

المصدر: ناصر سعيدي مرجع سابق ص 43.

تأخر عدد من الدول العربية عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم06: دول المنطقة الأعضاء في المنظمة و تواريخ انتسابها

الأعضاء في منظمة التجارة العالمية و تواريخ انتسابها			
البحرين	1 يناير 1995	تونس	29 مارس 1995
جيبوتي	31 ماي 1995	قطر	13 يناير 1996
الكويت	1 يناير 1995	الإمارات	10 أبريل 1996
موريتانيا	31 ماي 1995	الأردن	11 أبريل 2000
المغرب	1 يناير 1995	عمان	9 نوفمبر 2000
مصر	30 يونيو 1995		
الدول بصفة مراقب			
الجزائر	3 يونيو 1987	اليمن	14 أبريل 2000
السعودية	13 يونيو 1993	ليبيا	20 يونيو 2004
لبنان	30 يناير 1999	العراق	/

المصدر: ناصر سعيدي مرجع سابق ص42.

- تأثير القرار السياسي على القرارات الاقتصادية.
- التبعية المالية و الاقتصادية للقوى الاستعمارية، خاصة في مجال السلع ذات الطابع الاستهلاكي و التكنولوجي، و هو ما يدفع الدول العربية إلى تفضيل مصالحها الخاصة على حساب المصالح الجماعية، مما سهل على الدول المتقدمة السيطرة على اقتصاديات هذه الدول و استنزاف خيراتها، أما بخصوص التبعية المالية فتظهر جليا من خلال ارتباط النظام النقدي و المالي العربي منذ بداية تأسيسه بالنظام الرأسمالي، الذي تتبناه الدول المتقدمة، و التي هي في الأصل القوى الاستعمارية سابقا.[1]
- تتعامل الدول العربية بشكل كبير مع الاتحاد الأوروبي في مجال الواردات، في حين أن إيراداتها محصلة بالدولار، مما يجعلها عرضة لمخاطر سعر الصرف، و من الممكن أن يتسبب ذلك في خسارة كبيرة للدول العربية.
- تتوجه البلدان العربية إلى الاندماج بشكل فردي في الاقتصاد العالمي، و ما ينتج عنه من خسائر، نتيجة الضعف الذي تعاني منه هذه الدول، و يعني ذلك استمرار اعتماد هذه الدول على البلدان المتقدمة لتغطية احتياجاتها من المواد.
- تتميز البلدان العربية بانتقال اليد العاملة من المناطق ذات الموارد العالية من اليد العاملة إلى المناطق التي تعاني نقصا حادا في اليد العاملة، غير أن ذلك أصبح مهددا من قبل العمالة الآسيوية، التي تتوافد على بلدان الخليج العربي بشكل كبير.
- عدم إعطاء أهمية قصوى لقطاع الخدمات، بالرغم من أن هذا القطاع يشهد أعلى معدلات للنمو في التجارة العالمية.
- ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية، و التي قدرت ب2 بليون دولار من 135 بليون دولار واردة للدول النامية.[2]

[1] إكرام عبد الرحيم مرجع سابق ص98.
[2] ناصر سعيدي مرجع سابق ص41.

إن الدول العربية تتميز بعدم قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و طبقا لتقرير الاستثمار الدولي (انتكاد2004) فإن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية عام 2003 قدر ب172 مليار دولار بنسبة 30.7% و قدر نصيب الدول العربية منها بنحو5%.

و قد عرفت الفترة الممتدة من 1995-2003 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية قدرت ب 46.7 مليار دولار أي ما يعادل أقل من 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، حيث حصل المغرب على أعلى نسبة قدرت ب19.2% من هذه التدفقات متبوعا بمصر ب14.8%، ثم الجزائر ب15.5%.[1]

- رغم امتلاك الدول العربية النفطية لموارد طبيعية هامة ممثلة في البترول و الغاز الطبيعي، حيث ارتفعت احتياطيات النفط لمنطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط بحوالي 79% خلال الفترة (1975-2001) في حين أن إنتاج المنطقة لم يرتفع سوى ب15%.[2]
- تأخر عدد من الدول العربية عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

يمكن أن نجمل مقومات التكامل الاقتصادي العربي في الروابط التاريخية و اللغة المشتركة و العادات و التقاليد و القرب الجغرافي و غيرها، و لكن إضافة إلى هذه العناصر توجد عناصر أخرى نذكر منها:

- يمتع العالم العربي بوفرة الموارد الطبيعية ممثلة في الأراضي الفلاحية، و إن كان توزيعها غير متوازن، بالتالي لابد من استغلالها بفعالية لتقليص الفجوة الغذائية، التي تعاني منها الدول العربية، و الناجمة عن ارتفاع فاتورة المواد الغذائية، كذلك غنى العديد من الدول العربية باحتياطي كبير من البترول و الغاز، كما تتمتع الدول العربية بضفاف على البحار و هذا يعني وجود ثروة سمكية معتبرة، توفر الثروات الحيوانية و المعدنية و غيرها من الموارد، و التي يمكن أن تكون دافعا للتكامل، و عليه يجب تنسيق الجهود بين الدول العربية للنهوض بالقطاعات الإنتاجية التي تعتمد على هذه الثروات.
- توفر موارد بشرية معتبرة خاصة و أن المجتمعات العربية تتميز بكونها فتية، حيث ترتفع نسبة الشباب، و هذا يعني إعطاء الأهمية لهذه الفئة و تكوينها و تأطيرها للحصول على عمالة ماهرة و ذات كفاءة عالية، و بالتالي ضمان نجاح المشاريع الاستثمارية التي تتطلب الموارد البشرية كفئة.
- سعة حجم السوق العربي عموما، و وجود عدد لا يستهان به من المستهلكين، بالتالي يمكن القيام بمشاريع ضخمة لتلبية الطلب المتزايد للمستهلكين.

و كل هذه المقومات تلعب دورا مهما في نجاح التكامل الاقتصادي، و لابد من توفر الرغبة السياسية لذلك و تفادي حالات الفشل السابقة، و هذا ما يطمح إليه مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

---

[1] حازم الببلاوي مرجع سابق ص 47.

[2] Bright E.Okogu « Le Moyen-Orient restera maître de l'Or Noir » Finances et développement mars 2003 page34.

المبحث الثالث: واقع التكامل الاقتصادي المغاربي

مقدمة:

يمتد المغرب العربي على طول شمال القارة الأفريقية، و بفضل واجهته المطلة على البحر المتوسط، فإنه يحتل موقعا استراتيجيا مهمّا في منطقة حوض المتوسط، و يضم المغرب العربي كلا من: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا.

و بالنظر لما يتمتع به المغرب العربي من موارد و إمكانيات، فإنه كان محط اهتمام القارة الأوروبية منذ العقود الأولى من القرن20م، و أولى بوادر هذا الاهتمام ظهرت من خلال المساعي الأوروبية المجسدة في إطار بروتوكولات مالية لصالح دول المغرب العربي الممثلة في الجزائر و المغرب و تونس باستثناء ليبيا، في حين أن موريتانيا نظرا لعدم امتلاكها لواجهة على حوض البحر المتوسط، ارتبطت مع الجانب الأوروبي بعد توقيع اتفاقية لومي.

يمتاز المغرب العربي بالعديد من المؤهلات و الخصائص التي تمكنه من إنشاء تكامل اقتصادي فعال، و من خلال هذا المبحث سنتطرق لمحاولات التكامل التي عرفها تاريخ المغرب العربي، ثم نتطرق للأسباب التي أدت إلى فشل محاولات التكامل المغاربي، و أخيرا نتطرق إلى دراسة وضعية التبادلات التجارية بين بلدان المغرب العربي الثلاثة: تونس و الجزائر و المغرب، أما بخصوص كل من ليبيا و موريتانيا فلم تتوفر لنا إحصائيات عن مبادلاتهم مع البلدان الثلاثة المذكورة في البداية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمحاولات التكامل بين بلدان المغرب العربي

عرفت الدول المغاربية فترات استعمارية متفاوتة، و إن أهم ما ميز الحقبة الاستعمارية انتشار فكرة القومية العربية التي سادت في جميع البلدان العربية بما فيها بلدان المغرب العربي، و ذلك إن دلّ على شيء إنما يدل على أن فكرة إنشاء إتحاد مغاربي يرجع تاريخها إلى الفترة الاستعمارية، حيث كان أحد الأهداف الأساسية للحركات التحررية في المغرب العربي في تلك الحقبة.

و تجسدت أولى محاولات التكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية ضمن المفكرة السياسية للمنطقة سنة 1964م، حيث شهدت نهاية هذه السنة تأسيس اللجنة المغاربية الاستشارية الدائمة على يد وزراء الاقتصاد و المالية لكل من: الجزائر و المغرب و تونس و ليبيا.[1]

قامت هذه اللجنة غداة تأسيسها بإعداد برنامج يتم من خلاله إعطاء دفع نحو تحقيق مزيد من التعاون في المجال التجاري، من خلال تحرير المبادلات بين البلدان المغاربية و الرقي بها إلى أعلى المستويات، في إطار تحقيق مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي.

رغم أن هذه اللجنة لم تمتلك سلطة اتخاذ القرار، إلا أنها قدمت ثلاث اختيارات للقادة السياسيين، و تمثلت هذه الاختيارات فيما يلي:

1) الاختيار الأدنى: و شمل الإنشاء التدريجي لاتحاد اقتصادي من خلال تعاون يضم تصريحات النية و خطوات محتشمة، و وصف هذا الخيار بكونه غير كافي، تنقصه الحركية، و يشكل خطرا على عملية التكامل.
2) الاختيار الأقصى: هدف هذا الأخير إلى تأسيس مجموعة اقتصادية حقيقية على غرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لكن هذا الاختيار كان من الصعب تطبيقه بسبب تباين السياسات الاقتصادية للبلدان المغاربية، في حين أن التكامل الاقتصادي يتطلب تجانس السياسات الاقتصادية بين البلدان قيد التكامل.
3) الاختيار الوسط: ارتكز على منهجية براغماتية قائمة على تجميع مجمل المبادلات و تحريرها حسب طريقة خطية خلال 5 سنوات، و يقترن ذلك مع تخفيف تدريجي للقيود التعريفية و غير التعريفية.[2]

و قد أوصت اللجنة بتبني الخيار الوسطي لكونه يشترط تحرير التجارة بالموازاة مع تنسيق السياسات الصناعية و الاقتصادية.[3]

كما تم إنشاء منظمتين أخريين هما: مركز الدراسات الصناعية و الوكالة المغاربية للحلف بالإضافة إلى 13 لجنة قطاعية.

---

[1] Mohamed BOUSSETTA « Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb » rapport de FEMISE August 2004. Page 53. http://www.femise.org/PDF/a021/fem2143-ces-rabat.pdf

[2] محمد عباس محرزي" التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي" مجلة اقتصاد شمال أفريقيا التي تصدرها جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر العدد 02 ماي 2004ص15..

[3] Mohamed BOUSSETTA «Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb » rapport de FEMISE August 2004. Page 54.

شهدت سنة 1970م أولى محطة تعثر في طريق التكامل الاقتصادي المغاربي، ظهرت بوادرها مع انسحاب ليبيا من اللجنة المغاربية، إضافة إلى معارضة الجزائر التحرير الجمركي، الذي جاء ضمن برنامج تحرير المبادلات المغاربية.

و في عام 1976م تم تجميد نشاط اللجنة بشكل تام بسبب الخلافات التي ظهرت بين الجزائر و المغرب في تلك الفترة.

بعد التوتر الكبير الذي عرفته سنوات السبعينات في مسار التكامل الاقتصادي المغاربي، الذي تجمد لسنوات حتى أوائل سنة 1989م و كان ذلك في شهر فيفري، حيث تم توقيع الاتفاقية المنشأة للإتحاد المغاربي في مدينة مراكش المغربية، و من تم تكوين هياكله المتمثلة فيما يلي:

1) المجلس الرئاسي: و هو الجهاز الأعلى في الاتحاد، و يضم قادة دول الاتحاد.
2) مجلس وزراء الخارجية و لجنة المتابعة: أما المجلس فيقوم بدور الوساطة بين المجلس الرئاسي و المؤسسات الأخرى، أما اللجنة المتابعة: فتضم ممثلين عن الدول الأعضاء و مهمتها متابعة شؤون الاتحاد.
3) المجلس الاستشاري: يتكون من 30 نائبا عن كل دولة و من مهامه إبداء الرأي في مشاريع القرارات التي يحيلها عليه مجلس الرئاسة، إضافة إلى تقديم توصيات للمجلس الأعلى.
4) إضافة إلى مجموعة أخرى من المؤسسات نذكر منها، عدة لجان وزارية مختصة، الأمانة العامة، و محكمة عدل مغاربية.[1]

شهدت سنة 1990م محاولة جادة لوضع أولى دعائم تكامل حقيقي بين الدول المغاربية للتوصل إلى إقامة تكامل اقتصادي مغاربي، و شملت ثلاثة مراحل:

1. المرحلة الأولى: (1992-1995) كانت هذه المرحلة تهدف لإقامة منطقة تبادل حر و ذلك بإزالة الحواجز الجمركية و الإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية.[2]
2. المرحلة الثانية: (1996-1999): إنشاء اتحاد جمركي بتوحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي لحماية المنتجات المحلية.
3. المرحلة الثالثة:ابتداءا من سنة 2000م: إنشاء الاتحاد المغاربي الذي يمثل آخر مرحلة في عملية التكامل الاقتصادي، و الذي لا يمكن أن يتجسد إلا بتوحيد و تنسيق السياسات الاقتصادية و برامج التنمية للبلدان الأعضاء.[3]

و رغم الخطوات الجديرة بالاهتمام التي قطعها المغرب العربي في مساره التكاملي ما بين 1989-1994م، حيث عرفت هذه الفترة انعقاد المجلس الرئاسي 6 مرات إضافة إلى جملة من المشاريع التي تم إعدادها مثل: الاتفاقية التجارية و التعريفية، اتفاقية بنك مغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية، اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية، غير أن هذه الاتفاقيات لم تجسد أي منها على أرض الواقع.

---

[1] بومدين لحسن" آفاق التعاون في ظل الشراكة الأورومتوسطية" رسالة ماجستير 2002-2003 جامعة تلمسان ص 18.
[2] محمد عباس محرزي مرجع سابق ص 17.
[3] Mohamed BOUSSETTA «Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb » Rapport de FEMISE August 2004. Page 55.

و في سنة 1995م عرف مسار التكامل الاقتصادي تعثرا جديدا بسبب تجميد المغرب لعضويته في المجلس لأسباب سياسية.[1]

لا شك من أن التوتر الذي طغى على الفضاء المغاربي كان سببا رئيسيا في فشل مشروع التكامل بين هذه الدول، و هذا ما يفسر بشكل واضح تدني معدلات التبادل بين البلدان المغاربية و الذي لم يتعدى 3% من حجم تجارتها الخارجية مقابل 70% لصالح الاتحاد الأوروبي.

شهدت سنوات التسعينات ظهور العديد من المشاريع الإقليمية خاصة في منطقة حوض المتوسط، و لعل من أبرز تلك المشاريع نذكر: مشروع الشرق أوسطية و مشروع المتوسطية، كما عرفت تلك الفترة أيضا إقامة اتحاد المغرب العربي، الذي تم تجميده بفعل اهتمام أعضائه بالمشاريع الإقليمية المذكورة سالفا، و في إطار ما عرف بالشرق أوسطية تزايدت أطماع كل من المغرب و تونس و بلدان عربية أخرى، حيث سعت المغرب خلال فترة وجيزة الاستفادة من قروض بنك الشرق الأوسط للتنمية، و لكن انحسر هذا المشروع على خلفية تطورات عمليات السلام العربية الإسرائيلية و قمة مؤتمر الدوحة عام 1997م.[2]

و هكذا توجهت أنظار بلدان المغرب العربي إلى مشروع المتوسطية برعاية الاتحاد الأوروبي أملا في الحصول على أكبر قدر من المساعدات المالية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و محاولة رفع صادراتها تجاه الاتحاد الأوروبي، لكن هذا الأخير لم يكن عادلا في توزيع المساعدات المالية، حيث حضيت بلدان أوروبا الشرقية بحصة الأسد من هذه المساعدات في حين أن الدول المغاربية لم تتلقى سوى نسبة ضئيلة، إضافة إلى فرض الاتحاد الأوروبي لسياسة حمائية عالية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية، مما يشكل عائقا كبيرا في وجه دول المغرب العربي و بالخصوص تونس و المغرب حيث تستحوذ المنتجات الزراعية على نسبة كبيرة من صادراتهما تجاه الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص ليبيا فقد تبنت التوجه الإفريقي و سعت إلى تعزيز علاقات التعاون بينها و بين العديد من البلدان الإفريقية، كما أنها دعت إلى إقامة اتحاد دول الساحل و الصحراء 97-98 و الذي يضم 16 دولة.[3]

إن التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي و تزايد التحرير التجاري و ارتفاع عدد التكتلات الإقليمية و إقامة اتفاقيات التبادل الحر سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف فرضت على دول المغرب العربي إعادة النظر في أوضاعها.

و في إطار مبادرة إحياء مشروع الاتحاد المغاربي فقد اتفق وزراء الاقتصاد و المالية لدول الاتحاد في مارس 2002 على إحياء مشروع تأسيس المصرف المغاربي للتجارة و الاستثمار برأس مال قدره 500 مليون دولار[4]، و ذلك بمثابة تمهيد لإقامة منطقة للتجارة الحرة المغاربية و تأسيس بنية

---

[1] محمد عباس محرزي مرجع سابق ص 18.
[2] بن عيشي بشير و محمد الأمين" مبررات اقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية" ملتقى دولي بعنوان: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأورو-عربية. ص 02 بتاريخ 8-9 ماي 2004 بجامعة فرحات عباس ولاية سطيف.
[3] المرجع نفسه ص 3.
[4] المرجع نفسه ص 5.

اقتصادية مغاربية حقيقية، و بذلك أصبحت الدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة مجبرة على إحياء مشروع الاتحاد المغاربي كخطوة ايجابية لمواجهة الضغوطات الخارجية.

كما أن الاتحاد الأوروبي هو الآخر يطالب دول المغرب العربي بتحرير التجارة فيما بينها و عقد اتفاقيات مشابهة لاتفاقية الشراكة التي تم عقدها مع كل دولة من دول جنوب المتوسط معه، و في هذا الإطار فقد قام الاتحاد الأوروبي بدعم مشروع الطريق الساحلي المغرب الجزائر و تونس،[1] كمبادرة تحفيزية لحث هذه الدول على تحرير المبادلات التجارية فيما بينها.

و بتاريخ 12 ديسمبر 2007 اجتمع وزراء الاقتصاد لدول الاتحاد المغاربي في مدينة طرابلس الليبية لبحث سبل تعزيز العلاقات التجارية بين البلدان المغاربية و التوجه نحو إقامة منطقة للتبادل الحر.[2]

المطلب الثاني: عوامل و عوائق التكامل المغاربي

إن قيام أي تكامل اقتصادي ذو طابع إقليمي يتمتع بمجموعة من الخصائص تكون بمثابة نقاط قوة يمكن استغلالها لتعزيز قوة التكامل الاقتصادي في مواجهة باقي التكتلات، كما لا يمكن إغفال وجود عوائق تكون بمثابة نقاط ضعف في مسيرة التكامل الإقليمي، و الاتحاد المغاربي تتوفر له مجموعة من العوامل إضافة إلى مجموعة من المعوقات و التي تعد حقيقة حجر عثرة في مسيرته التكاملية:

الفرع الأول: عوامل التكامل المغاربي

يمتاز المغرب العربي بالعديد من العوامل التي يمكن استغلالها بشكل جيد لإقامة تكامل اقتصادي له وزنه على مستوى العالم و من هذه العوامل نذكر:

1. العامل الجغرافي:

يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في إقامة أي تكامل اقتصادي، حيث يعمل على توطيد العلاقات بين البلدان المتواجدة في المنطقة قيد التكامل، و نظرا لتوفر هذا العامل لدى البلدان المغاربية بالنظر إلى طبيعة هذه البلدان التي لا تتوفر على حدود كالجبال و الأنهار و التي من شأنها أن تعيق التكامل الإقليمي بين هذه الدول.

تشكل مساحة البلدان المغاربية أيضا عاملا لا يستهان به إضافة إلى عدد السكان المقدر ب 80 مليون نسمة، مما يجعل من بلدانه سوقا معتبرا يسمح بالعمل على إنشاء مشروعات تلبي حاجيات هذا السوق.

تبلغ المساحة الإجمالية للمغرب العربي حوالي 5.785.591 كلم مربع، و تحتل الجزائر المرتبة الأولى بمساحة تقدر بـــ2.381.741 كلم مربع.

2. العامل التاريخي:

يتمتع المغرب العربي بروابط تاريخية قوية و خاصة الحضارة الإسلامية إضافة إلى وجود العديد من الخصائص المشتركة مثل اللغة و الدين و العادات و الثقافة و أنماط استهلاكية متشابهة إضافة إلى مخلفات الاستعمار المتمثلة في الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية.

3. العامل الاقتصادي:

[1] ين عيشي بشير و محمد الامين مرجع سابق ص7.
[2] نشرة أخبار المغرب العربي التي تبثها قناة الجزيرة بتاريخ 2007/12/12.

إن وجود المنافسة بين بلدان المغرب العربي و خاصة بين المغرب و تونس، يمكن أن يكون عاملا مفيدا لصالح التكامل و يظهر ذلك من خلال العديد من المجالات مثل: الزراعة و الطاقة.

فإذا أخذنا المجال الزراعي على سبيل المثال فإن الاتحاد المغاربي لديه إمكانيات هائلة في هذا المجال خاصة مع توفر الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة إضافة إلى مورد آخر مهم ممثل في الثروة الحيوانية.

و عموما فإن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر ب03.7% من مساحة الاتحاد و يحتل المغرب المرتبة الأولى من حيث مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، و التي تقدر ب 43% من مساحة الاتحاد الصالحة للزراعة.[1]

و لكن رغم هذه الإمكانيات المتوفرة في المجال الزراعي فإن هذا المجال يعاني من التخلف و عدم تخصيص استثمارات كافية لاستيعاب الأراضي الصالحة للزراعة، و حتى استصلاح أراضي جديدة، و أيضا عدم الاهتمام بتطوير الأساليب الإنتاجية الحديثة و الآلات، حيث أن معظم السكان في الريف يعتمدون على وسائل تقليدية في الفلاحة، و هذا ما جعل هذه البلدان تعتمد بشكل كبير على غيرها في تلبية احتياجاتها من الغذاء و تسبب ذلك في تفاقم الفجوة الغذائية.

إضافة إلى الإمكانيات المتوفرة في المجال الطاقوى(الغاز و البترول و المعادن) كل هذه الإمكانيات إذا تم استغلالها بشكل فعال بالإضافة إلى تحديث القطاع الفلاحي و دعمه لتدارك مشكل التبعية الغذائية نحو الخارج، فإنه بإمكان المغرب العربي أن يحقق نتائجا جد إيجابية و بالتالي يتدارك الفارق بينه و بين بلدان نامية أخرى تمكنت من فرض تواجدها في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: عوائق التكامل الاقتصادي المغاربي

واجه التكامل المغاربي في مسيرته منذ 1989م العديد من العوائق التي أدت إلى نشوب صراعات بين دوله و بالتالي الوقوع في حالة ركود تام حيث تجمد مشروع التكامل المغاربي في سنة 1995م، و نوجز هذه العوائق فيما يلي:

1) تعاني الدول المغاربية من ضعف التكامل بين اقتصادياتها ناتج عن المنافسة الحادة بين البلدان المغاربية و خاصة بين المغرب و تونس إضافة إلى ضعف هياكل الإنتاج و تقادمها بحيث أن" بلدان المغرب العربي الثلاثة ممثلة في الجزائر و المغرب و تونس تتميز بعدم قدرتها على تلبية الطلبات ذات التكنولوجيات العالية بشكل متبادل على عكس بلدان تجمع ميركوسور، حيث تمكنت عدة أقطاب برازيلية من بلوغ مستوى معتبر من التقدم التكنولوجي.[2]

و هذا ما يؤكد عدم مسايرة قطاعات الإنتاج المغاربية للتكنولوجيات الحديثة.

2) غياب التخصص في الإنتاج و الذي يعد ضروريا لاكتساب ميزة تنافسية تمكنه من اختراق الأسواق الدولية و اكتساب حصص فيها، و رغم أن المغرب و تونس يعتبران رائدان في مجال قطاع النسيج و الملابس إلا أنه يعاني من مزاحمة الجانب الآسيوي و بلدان أوروبا الشرقية في السوق الأوروبي

---

[1] خليفة سوارد مرجع سابق ص 121.

[2] Mohamed BOUSSETTA «Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb » Rapport de FEMISE August 2004. Page60.

على اعتبار أن المغرب و تونس يتعاملان في معظم مبادلاتهم التجارية مع الاتحاد الأوروبي فإنهم معرضين لخسارة حصتهم في السوق الأوروبية بسبب توسع الاتحاد الأوروبي ليشمل بلدان أوروبا الشرقية، و أيضا بروز الدول الآسيوية كمنافس قوي من حيث انخفاض تكلفة اليد العاملة و ارتفاع إنتاجية العمل.

و حسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية لعام 2001م فقد بلغت صادرات كل من تركيا ب 6.6 مليار دولار، التشيك 2.8 مليار دولار، رومانيا:2.7 مليار دولار مقابل 2.6 مليار دولار لتونس، و 2.3 مليار دولار للمغرب[1].

أما فيما يتعلق بالجزائر فإنها تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، تبقى الصادرات خارج المحروقات دون المستوى المطلوب و هذا ما يعني غياب التنوع في الإنتاج و الاعتماد على الاتحاد الأوروبي للتزود بالمواد الاستهلاكية و التكنولوجيات.

كما تعاني بلدان المغرب العربي من التبعية الغذائية للخارج، ولكن بدرجات متفاوتة، ففي حين تقترب تونس من تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن المغرب عرف أزمة غذائية بسبب تعرضه للجفاف و ندرة الأمطار، و قد تسبب ذلك في ارتفاع وارداته من القمح، أما فيما يتعلق بالجزائر فيصل عجزها الغذائي إلى نسبة 80%، و تعد أول مستورد للقمح على مستوى العالم.

3) تعاني بلدان المغرب العربي من تزايد معدلات البطالة و تدهور المستويات الاجتماعية، و تشير الإحصائيات الخاصة بمؤشرات التنمية البشرية بأن ترتيب الدول المغاربية تراجع بشكل كبير في هذا المجال.

الجدول رقم07: دليل التنمية البشرية في بلدان الاتحاد المغاربي لسنة 2001م.

الدولة	قيمة الدليل	الترتيب العالمي
تونس	0.714	89
الجزائر	0.693	100
المغرب	0.596	112
موريتانيا	0.437	139
ليبيا	/	/

المصدر: صالحي صالح التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس بسطيف العدد03/2002 ص 54.

و يتطلب تحسين هذا المؤشر و تقليص معدلات البطالة و تحسين المستوى الاجتماعي مضاعفة الجهود لتحويل هذه العقبات إلى عوامل دافعة للنمو الاقتصادي.

4) يتميز المغرب العربي بضعف البنية التحتية من غياب للسكة الحديدية و طرق النقل المباشرة التي تربط بين البلدان المغاربية، إضافة إلى ضعف الموانئ و عدم مواكبة التطورات الحاصلة في مجال وسائل النقل، و من المعروف أن وسائل النقل تلعب دورا هاما من حيث ترقية المبادلات التجارية و تقليص تكاليف و مدة النقل التي تؤثر على أسعار السلع المتبادلة بين بلدان المغرب العربي و بالتالي يحد من القدرة التنافسية لهذه البلدان.

[1] FETHI AYACHI stratégies des FMN déterminants des IDE et intégration euromed page 158. http://www.fsegt.rnu.ta/fr/data/publication-collogue -annale /articles publies sur les IDE en 2005.pdf .

5) غياب آلية فعالة لتمويل المبادلات المغاربية بسبب عدم القابلية لتحويل العملات الوطنية، حتى أن اتفاقية إنشاء بنك مغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية لم يتم المصادقة عليها من قبل البلدان المغاربية.

6) عدم وجود احتكاك بين المتعاملين الاقتصاديين للدول المغاربية و ممثلي الغرف التجارية،[1] إضافة إلى الإجراءات الإدارية التعسفية و انتشار ظاهرة الفساد و الرشوة، و عدم وجود تسهيلات إدارية كلها عوامل تعرقل التجارة بين الدول المغاربية.

7) تفاقم الخلافات السياسية بين بلدان المغرب العربي و التي تنعكس سلبا على العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول، و نذكر في هذا الصدد النزاع بين الجزائر و المغرب حول ملف الصحراء الغربية، مما أدى إلى فشل التكامل الاقتصادي، في حين أنه يجب الفصل بين الجانب السياسي و الجانب الاقتصادي فيما يتعلق بالمصالح المشتركة، و إن ظهور مثل هذه الخلافات و تطورها بشكل خطير تبرز مدى ضعف الاتحاد المغاربي و عجزه سياسيا و اقتصاديا، في حين أن الهدف من إنشاء الاتحاد المغاربي هو التعاون الإقليمي لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم من حيث ظهور و تزايد عدد التكتلات الإقليمية و مواجهة الاتحاد الأوروبي، " إلا أن هذه الهواجس لاسيما الأساسية منها أي العامل الاقتصادي(العلاقة مع أوروبا) تبدو غير كافية لضمان السير العادي لمؤسسات الاتحاد المغاربي، و بالتالي فإن موقف الدول الكبرى و على رأسها الدول الأوروبية لا تحبذ هذا الاتحاد."[2]

إن الاتحاد الأوروبي يفضل إقامة اتفاقيات ثنائية مع كل دولة من دول المغرب العربي كل واحدة على حدا، و تبقى الغلبة للاتحاد الأوروبي لأنه تكتل يضم مجموعة من الدول المتقدمة و من جهة دول المغرب العربي تعاني من التخلف.

8) المعوقات المؤسساتية: إن الدول المغاربية حالها حال الدول العربية تعاني من عقدة السيادة و عدم إعطاء الأولوية للتعاون الإقليمي لصالح الجماعة على حساب المصلحة الخاصة، نظرا لقلة الخبرة و المعرفة بأهمية هذا النوع من التعاون، و يمكن تمييز المعوقات المؤسساتية من خلال المعاهدة المؤسسة للاتحاد و التي تنص على تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات، و شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح أو تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة 18).

كما أن أحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة و توقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار الاتحاد المغاربي صادقت الجزائر على 29 و صادقت تونس على 27 و صادقت ليبيا على أقل من ذلك فيما لم يصادق المغرب سوى على 5 اتفاقيات، و بالتالي لم تدخل حيز التنفيذ سوى الاتفاقيات الخمس.[3]

9) الاستقطاب التجاري الأوروبي: تتميز الاقتصاديات المغاربية بانجذابها الشديد نحو الاتحاد الأوروبي، و ذلك يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، فمن الممكن أن يقوم الاتحاد الأوروبي باستخدام حجم المبادلات لأغراض سياسية خاصة إذا تعلق الأمر بالمواد الاستراتيجية كالمواد الغذائية، فعلى سبيل

---

[1] محمد عباس محرزي مرجع سابق ص 20.
[2] بن عيشي بشير و غربي محمد الأمين مرجع سابق ص 12.
[3] المرجع نفسه ص 13.

المثال تعاني الجزائر من تبعية غذائية للخارج، و تعد من الأوائل على المستوى العالم في مجال استيراد القمح.

و يمكن توضيح الارتباط القوي لدول المغرب العربي بالاتحاد الأوروبي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم08: مكانة العلاقات التشاركية التجارية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي.

البلدان المغاربية	الصادرات		الواردات	
	الاتحاد لأوروبي%	باقي الدول%	الاتحاد الأوروبي%	باقي الدول%
الجزائر	67	23	59	41
تونس	80	20	72	28
المغرب	60	40	59	41
ليبيا	82	18	65	35
موريتانيا	63	27	60	40
المتوسط المغاربي	70	30	63	33
نسبة التجارة المغرب العربي في تجارة UE	4.1		4.4	

المصدر :صالحي صالح مرجع سابق ص50

نلاحظ من خلال الجدول أن جل تعاملات بلدان المغرب العربي تتم مع الاتحاد الأوروبي في حين أن تعاملات هذه الدول فيما بينها تمثل نسبة ضئيلة.

و ما يمكن استخلاصه من النتائج المبينة في الجدول أن الاقتصاديات المغاربية تتميز بكونها "اقتصاديات تبادل" أي أنها مبنية على الاستيراد و التصدير، و بذلك فهي مرهونة بتطورات التجارة الخارجية.

فمثلا: في سنة 1995 قام الاتحاد الأوروبي باستخدام الورقة الاقتصادية ضد المغرب حيث تم تخفيض كمية الطماطم المغربية المسموح بدخولها للسوق الأوروبي بسبب الخلافات حول الصيد، كما أنه في سنة 1996 فرض الاتحاد الأوروبي حضرا على الواردات السمكية من موريتانيا(40% من صادرات موريتانيا من السمك مسها هذا الحضر بدعوى عدم ملائمة وسائل الإنتاج للمعايير الأوروبية.[1]

المطلب الثالث: وضعية المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية

تتميز المبادلات المغاربية البينية بضعف كبير فحسب إحصائيات سنة 2003 فقد بلغت التجارة البينية لدول المغرب العربي(الجزائر و تونس و المغرب) أقل من 3%، و تعد هذه النسبة الأضعف على مستوى العالم فبالمقارنة مع باقي مناطق العالم فإن نسبة المبادلات البينية تمثل 60.2% من مجموع المبادلات بالنسبة للاتحاد الأوروبي، 22.3% لتجمع ASEAN، 10.6%PECO،19.9% لبلدان مركوسور.[2]

[1] لين عيشي بشير و غربي محمد الأمين مرجع سابق ص 14.

[2] LUIS MARTINEZ « l'Algerie ,l'Union du maghreb arabe et l'integration regionale » octobre 2006 page 5. http://www.ceri_sciences_po.org/archive/mai07/art_lin.pdf

الجدول رقم09: مختصر المبادلات المغرب- الجزائر(بمليون دولار)

2002	2001	2000	1999	1998	
2357.1	2183.7	2023.7	1364.2	723.3	الواردات
1.7	1.8	1.7	1.3	0.7	الحصة بالنسبة المئوية
103.8	97.6	78.0	81.0	102.7	الصادرات
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الحصة بالنسبة المئوية
2533.3	2085.8	1945.7	1283.2	620.6	الميزان التجاري
4.6	4.5	3.9	5.9	14.2	معدل التغطية%
0.2	0.2	0.2	/	/	الاستثمارات بالنسبة المئوية

SOURCE : Mohamed BOUSSETTA «Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb » Rapport de FEMISE August 2004. Page60.

يتبين من خلال الجدول ضعف التبادلات بين المغرب و الجزائر وهذا ما توضحه قيمة الصادرات الضعيفة، أما الميزان التجاري فيعاني من عجز على مدى الفترة

الجدول رقم 10: مختصر المبادلات المغرب- تونس.

2002	2001	2000	1999	1998	
513.6	509.1	358.2	375.6	433.9	الواردات
1.5	1.4	1.3	1.4	0.4	الحصة بالنسبة المئوية
631.7	589.5	614.2	383.9	411.9	الصادرات
0.7	0.7	0.8	0.5	0.6	الحصة بالنسبة المئوية
118.1	80.4+	256.0+	8.3+	22.0-	الميزان التجاري
117.3	115.8	171.5	102.2	94.9	معدل التغطية%
0.2	0.2	/	0.1	0.1	الاستثمارات بالنسبة المئوية

SOURCE : Mohamed BOUSSETTA «Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb » Rapport de FEMISE August 2004. Page 61.

تتميز التبادلات بين المغرب و تونس بأنها جد متواضعة إضافة إلى ضعف الاستثمارات التي لم تتجاوز 0.2% من مجموع الاستثمارات المغربية

الجدول رقم11: مختصر المبادلات التونسية الجزائرية

2002	2001	2000	1999	1998	
126.5	109.0	84.3	50.0	30.7	الصادرات التونسية إلى الجزائر
0.12	0.11	0.1	0.073	0.21	حصة %
128.1	119.1	119.9	63.1	57.0	الواردات التونسية من الجزائر
0.09	0.08	0.1	0.06	0.1	حصة%

SOURCE : Mohamed BOUSSETTA «Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb » Rapport de FEMISE August 2004. Page 62.

تتميز المبادلات التونسية الجزائرية هي الأخرى بضعف كبير رغم أنها عرفت تطورا خلال الفترة 98-2002 إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب و نفس الملاحظة بشأن الواردات.

و في ما يلي نعرض تركيبات هيكل الواردات و الصادرات لكل بلد تجاه الأخر

الشكل رقم04: هيكل الواردات المغربية من الجزائر

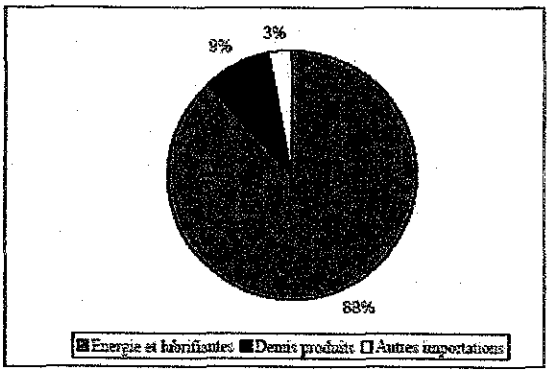

SOURCE : Mohamed BOUSSETTA «Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb » Rapport de FEMISE August 2004. Page 64

من خلال الشكل يتضح لنا بأن هيكل الواردات المغربية من الجزائر ينحصر في ثلاث أنواع من السلع ممثلة في الطاقة و الزيوت بنسبة تقدر ب 88% يليها المنتجات النصف مصنعة بنسبة 9% و صادرات أخرى تقدر نسبتها ب 3%، و عليه فإن هيكل الواردات المغربية من الجزائر يفتقر إلى التنوع.

الشكل رقم05: هيكل الصادرات المغربية نحو الجزائر

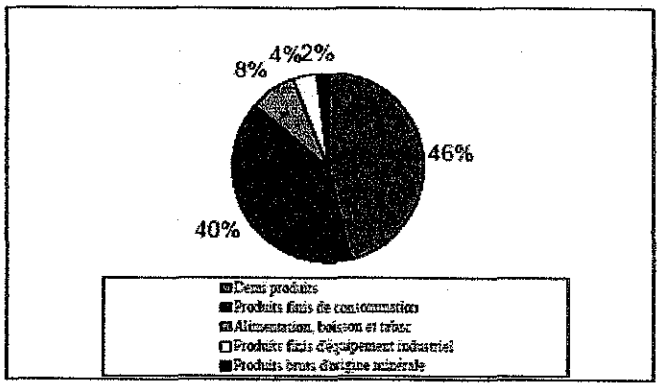

Source : « Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb » Rapport de FEMISE August 2004. Page64.

من خلال الشكل يتضح لنا أن هيكل الصادرات المغربية نحو الجزائر يتميز بالتنوع أكثر من هيكل الواردات، حيث يتكون من المنتجات النصف مصنعة ب 48% و المنتجات النهائية للاستهلاك بنسبة 40% و المواد الغذائية، المشروبات و التبغ بنسبة 8% و معدات العتاد الصناعي بنسبة 4% و أخيرا مواد معدنية بنسبة 8%.

الشكل رقم06: هيكل الصادرات المغربية نحو تونس

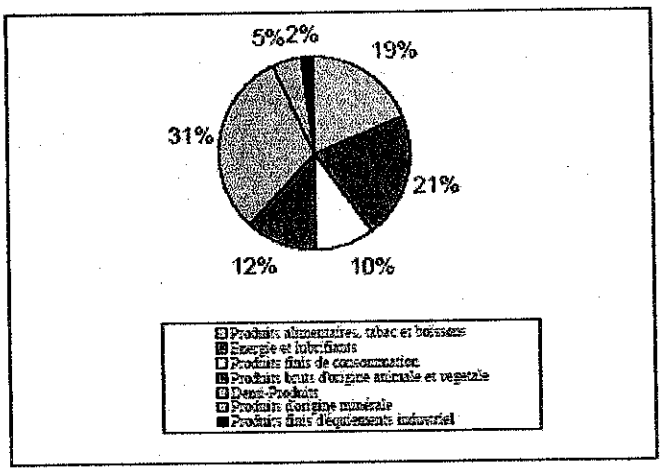

Source : « Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb » Rapport de femise August 2004. Page65.

يتبين لنا من خلال الشكل أن هيكل الصادرات المغربية يتكون من :

* الطاقة و الزيوت بنسبة 21%.
* المنتجات النهائية للاستهلاك بنسبة10%.
* مواد ذات أصل حيواني و نباتي بنسبة 12%.
* منتجات نصف مصنعة بنسبة 31%.
* مواد معدنية بنسبة 5%.
* معدات التجهيز الصناعي بنسبة 2%.

و إذا ما تم مقارنة هيكل الصادرات المغربية نحو تونس مع هيكل الصادرات نحو الجزائر فإن الأول يعد أكثر تنوعا مقارنة بالثاني.

الشكل رقم07: هيكل الواردات المغربية من تونس

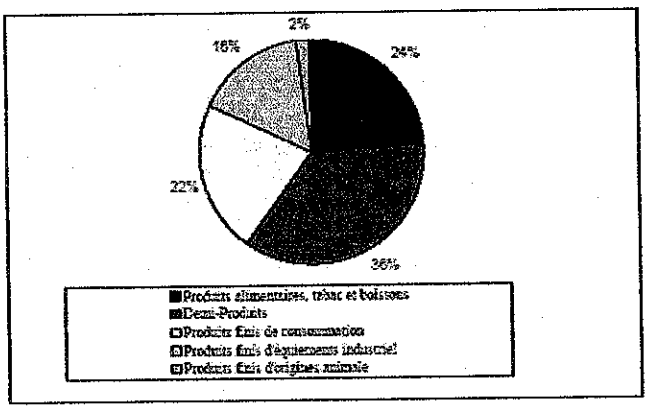

Source : « Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb » Rapport de femise August 2004. Page65.

يوضح لنا الشكل هيكل الواردات المغربية من تونس يتكون من المواد التالية:

* المواد التبغ و المشروبات بنسبة 24%.
* المنتجات النصف مصنعة بنسبة 38%.
* المنتجات النهائية للاستهلاك بنسبة 22%.
* معدات التجهيز الصناعي بنسبة 18%.
* مواد ذات أصل حيواني بنسبة 2%.

و يمكن استخلاص أن هيكل الواردات المغربية تونس يعد أكثر تنوعا بالمقارنة مع هيكل الواردات المغربية من الجزائر، و بالتالي فإن المبادلات المغربية التونسية أكثر تنوعا من المبادلات المغربية الجزائرية.

و من أسباب ضعف التجارة البينية بين دول الاتحاد المغاربي نذكر ما يلي:[1]

1) تخلف هياكل الإنتاج لهذه الدول و تركزها في غالبية الأحيان على تصدير الموارد الطبيعية، في حين أنها تستورد السلع الصناعية و الآلات و المعدات.

2) ارتباط الاقتصاد بالسياسة، حيث تؤثر النزاعات السياسية بين البلدان المغاربية على العلاقات الاقتصادية فيما بينها و يمتد الأمر إلى غلق الحدود كليا و بالتالي إعاقة حركة التجارة البينية.

3) عدم كفاية أجهزة و مؤسسات تمويل التجارة الخارجية بين الدول المغاربية.

4) عدم احترام الاتفاقيات الاقتصادية المغاربية المنظمة للتجارة الخارجية بين دول الاتحاد الموقعة على هذه الاتفاقيات.

و حسب محمد بوسة فإن تنشيط المبادلات البينية لدول الاتحاد المغاربي يكمن في التفكيك الجمركي و بالنسبة للجزائر فإن خفض الرسوم الجمركية من 50% إلى 10% على الواردات الزراعية من المغرب و تونس ترفع معدلات التبادل مع هذه الدول إلى 20% و 47.9% على التوالي، و أما بخصوص المبادلات الصناعية فإنها تتوسع لتبلغ 34.4% و 84.5% على التوالي.[2]

أما فيما يتعلق بصادرات الاتحاد المغاربي فقد بلغت سنة 2001م 47.53 مليار دولار بما يعادل 17.8% من صادرات العالم العربي، و تحتل الجزائر المرتبة الأولى بنسبة 41% من صادرات دول الاتحاد المغاربي.[3]

إن امتلاك المغرب العربي لإمكانيات كبيرة في المجال الاقتصادي يمكن أن يكون عاملا إيجابيا في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دوله.

---

[1] بن عيشي بشير و غربي محمد مرجع سابق ص8.

[2] LUIS MARTINEZ « l'Algerie ,l'Union du maghreb arabe et l'integration regionale » octobre 2006 page.11

[3] خليفة موارد مرجع سابق ص 121.

المبحث الرابع: الاتحاد الأوروبي النموذج الرائد في التكامل

مقدمة:

يضم الاتحاد الأوروبي في عضويته 25 دولة من غرب و وسط و شرق أوروبا في أكبر عملية توسعية له، و لذلك قصد تعزيز السلام و توفير الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي لكل دول قارة أوروبا.

و من الواضح أن مسار التكامل بين دول أوروبا ضمن استمراريته على مر الزمن و يبدو ذلك جليا من خلال تتبع خطوات مساره التكاملي على مر السنين فبالرغم من الصعوبات و العثرات التي صادفها الاتحاد الأوروبي في مراحله الأولى إلا أنه استطاع تحقيق نجاح كبير و الظهور كقوة اقتصادية، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل عمل الاتحاد الأوروبي على إصدار عملة موحدة اليورو لتحل محل العملات الخاصة بكل دولة عضو و أدى ذلك إلى زيادة أهميته على مستوى العالم و أصبح ينافس الوم أ على جميع الأصعدة، و لم يكتف الاتحاد الأوروبي بتحقيق التكامل بل سارع إلى عقد اتفاقيات التجارة الحرة مع بلدان العالم خاصة منها الدول النامية قصد إيجاد أسواق كبيرة لتصريف منتجاته، و لا يمكن إغفال وجود دوافع كثيرة وراء تشكل الاتحاد الأوروبي فرضتها عليه ظروف معينة نتيجة مخلفات الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: دوافع أوروبا للتكامل

يمكن أن نفرق بين دافعين أساسيين لتوحد دول غرب أوروبا أحدهما متعلق بالجانب الاقتصادي و الآخر بالجانب السياسي، و مرتبطان إلى حد بعيد بوضعية دول أوروبا المتدهورة بفعل الحرب العالمية الثانية.

و مما لا شك فيه أن رغبة بلدان أوروبا من جهة في الحفاظ على مستوى رفاهيتها التي تضررت بفعل الحرب، و من جهة أخرى معدلات التضخم المفرط التي عرقلت تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي بحيث" جعل هذا الدافع المزدوج بلدانا كثيرة تقيم نظما سخية بصورة متزايدة للتأمينات الاجتماعية قائمة على أساس الخصم من المنبع– نظم ترعى الإنفاق الاجتماعي في أطار التمويل الذاتي المنضبط".[1]

و دائما في ظل الخروج من الأزمة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك من حل أمام الدول الأوروبية سوى العمل مع بعضها للخروج من الأزمة حيث" وفر التضامن قوة دفع لإزالة الحواجز و رفع مستوى المعيشة من خلال التقارب في دخول الأفراد أو ما يطلق عليه التقارب الحقيقي".[2]

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التوجه المتزايد لوضع قيود على حركة التجارة مما تسبب في انخفاض التجارة البينية لدول أوروبا لأدنى مستوى لها، إضافة إلى " الاتساع المضطرد لنطاق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و ما نتج عنه من تفكك في الاقتصاد الأوروبي".[3] كما أن خروج أوروبا من أزمة الحرب بديون طائلة نتيجة تمويل الحرب الذي استنزف كل ثرواتها إضافة إلى الدمار الذي أصاب البينية التحتية و الذي كان سببا في ظهور نوع من التبعية للوم أ التي حققت مكاسب كبيرة من الحرب العالمية الثانية، فأصبح نفوذها كبيرا في المنطقة، هذه العوامل كلها شكلت قوة دفع حقيقية لتحقيق التكامل" حتى تستطيع أن توفر الشروط اللازمة لاستثماراتها الصناعية، و لتخفف و لو نسبيا من أزمتها الاقتصادية و من سيطرة رؤوس الأموال الأمريكية، و ذلك عن طريق زيادة إمكانيات المشاريع المحلية بواسطة التجميع و الضم لمختلف الشركات في السوق الأوروبية المشتركة آنذاك".[4]

محاولة التخفيف من وطأة التقلبات الدورية التي تنتشر من خلال علاقات التجارة الخارجية، كما حدث في أزمة الكساد في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين.[5]

و قد حاولت الدول الأوروبية إيجاد صيغة من الحوار فيما بينها، و لا يتحقق ذلك إلا من خلال مسار التكامل الاقتصادي. بالتالي القضاء على الصراعات و العدائيات التي أفرزتها الحرب خاصة بين فرنسا و ألمانيا، و خلق فضاء من الأمن و السلام، إضافة إلى رغبة أوروبا في الارتقاء إلى مصاف الأقطاب السياسية التي كانت مسيطرة على العالم آنذاك ممثلة في الاتحاد السوفياتي و الوم أ، و يدل ذلك على وجود أهداف سياسية وراء التكامل الاقتصادي، حيث شهدت أوروبا" على المستوى الداخلي ظهور

---

[1] مايكل ديبلر- أوروبا ما بعد التكامل- مجلة التمويل و التنمية عدد خاص يونيو 2004 ص 09.
[2] المرجع نفسه ص09.
[3] عمر حسين مرجع سابق ص 12.
[4] يومدين لحسن مرجع سابق ص 53.
[5] عمر حسين مرجع سابق ص 12.

النزعة-EUROPEANISME – أما على المستوى الخارجي ظهرت الرغبة في إيجاد صيغة لضمان الأمن الأوروبي".[1]

و يظهر من تجربة الاتحاد الأوروبي وجود ارتباط قوي بين الجانب السياسي و الجانب الاقتصادي فكل منهما يعد مكملا للآخر في إطار تحقيق تكامل ناجح على الصعيد الداخلي بين الدول الأعضاء و على الصعيد الخارجي لمواجهة التكتلات الأخرى.

المطلب الثاني: مراحل تشكل الاتحاد الأوروبي و أهم أجهزته و مؤسساته

غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الدول الأوروبية محطمة بشكل شبه كامل نتيجة الأضرار التي أصابت البنية التحتية، و قد تسبب ذلك في تردي الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

و في ظل هذه الأوضاع الصعبة بدأت بوادر التوجه نحو تبني خيار التكامل كطريق لتجاوزها، حسب ما أشار إليه بعض المؤرخين، غير أن العمل على أرض الواقع بدأ مع مطلع عام 1947م، حيث تم إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، و التي انحصرت مسئوليتها في توزيع المساعدات المالية المقدمة في إطار مشروع مارشال، كما تم توقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي(الجمركي) لدول البينولوكس، و قد شمل كلا من: هولندا، بلجيكا، و لوكسمبورغ.

الفرع الأول: التطور التاريخي لنشأة الإتحاد الأوروبي

في عام 1950م تقدم وزير الخارجية الفرنسي"روبير شومان" باقتراح مفاده تكامل صناعات الفحم و الصلب في أوروبا الغربية،[2] و كان الغرض من ذلك التمهيد لتأسيس سوق أوروبية مشتركة لكل من الفحم و الصلب، و التنسيق بين الصناعات الأوروبية، و تنظيم المنافسة بينها.

كما شهدت سنة 1952م تجسيد الاقتراح المقدم فيما مضى من قبل "روبير شومان"، حيث تم إنشاء جماعة الفحم و الصلب الأوروبية، و التي ضمت 06 أعضاء هم كالآتي: هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا الغربية.[3]

كما وقعت نفس الدول المذكورة معاهدة أخرى سميت بمعاهدة روما، كان ذلك في عام 1957م، و كان من أبرز أهدافها" إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE)التي تعدت مجرد تحرير التجارة بين الدول الأعضاء لتلزمهم بتحقيق مزيد من التعاون و التكامل الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، و ذلك بإنشاء سوق أوروبية مشتركة و تطبيق سياسات موحدة".[4]

كما شهدت نفس السنة توقيع نفس الدول الأعضاء على اتفاقية إنشاء جماعة للطاقة الذرية (EURA TOM).[5]

نظرا لصعوبة تحقيق الوحدة السياسية، فقد تم تقديم اقتراح آخر بمساهمة كل من: هولندا، بلجيكا، و لوكسمبورغ تهدف إلى توسيع تجربة مجمع الفحم و الصلب ليضم مجالات اقتصادية أخرى، و بذلك تم إنشاء سوق مشتركة عام 1957م، و قد عارضت بريطانيا هذا المشروع بشدة، و في المقابل قامت

[1] بومدين لحسن مرجع سابق ص54.
[2] مايكل دينار "ما بعد التكامل تدعيم خيارات أوروبا الاجتماعية بالنمو القوي" مجلة التمويل و التنمية العدد يونيو 2004 ص 08.
[3] المرجع نفسه ص 09.
[4] أسامة المجذوب مرجع سابق ص 58.
[5] مايكل دينار مرجع سابق ص 09.

بالترويج لمبادرة أخرى تهدف إلى إنشاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA)، كان ذلك أيضا في عام 1957م، حيث ضمت كلا من: النرويج، السويد، الدانمرك، النمسا، و سويسرا، و بذلك شهدت أوروبا ميلاد تكتلين اقتصاديين متعارضين من حيث الأهداف.

ففي الوقت الذي تسعى فيه مجموعة البينولوكس(هولندا، بلجيكا، و لوكسمبورغ) إلى إقامة تكتل اقتصادي حقيقي و عميق، فإن بريطانيا تكتفي بإنشاء منطقة تجارة حرة صناعية، و قد أرادت بذلك الاحتفاظ بالعلاقات التي فرضتها مع مستعمراتها السابقة ضمن الكومنولث، بحيث تكتسب من جهة سهولة الحصول على المواد الأولية بأسعار رخيصة و من جهة أخرى اكتساب منفذ لمنتجاتها تجاه أسواق هذه الدول، في ظل عدم الالتزام بفرض رسوم جمركية مشتركة تفقدها هذه المزايا.[1]

و في سنة 1968م عرفت الجماعة الاقتصادية مرحلة جديدة في مسارها التكاملي تمثلت في السياسات الزراعية الموحدة.

إن التطور الذي عرفته أوروبا في مجال التعاون الاقتصادي استمر في التطور على مر السنين، حيث توسع هذا التعاون ليشمل المجال النقدي بهدف التصدي للأزمات الاقتصادية المتخلفة كالاختلال في موازين المدفوعات، و تفاقم معدلات البطالة، و التضخم، الركود الاقتصادي..الخ، و كل ذلك تمهيدا لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية.

و في إطار التعاون النقدي فقد تم إنشاء نظام الثعبان النقدي في عام 1972م، و قد أصبح هذا النظام فيما بعد غير مجدي بسبب تعميم فكرة حرية التعويم و لذلك تم إلغاؤه عام 1973م،[2] كما عرفت سنة 1973م انضمام كل من الدنمرك، ايرلندا، المملكة المتحدة للجماعة الاقتصادية الأوروبية.[3]

في سنة 1979م تم إطلاق النظام النقدي الأوروبي بقيادة كل من فرنسا و ألمانيا بأسعار صرف مرتبطة بوحدة النقد الأوروبية،[4] ليعوض نظام الثعبان النقدي الذي فشل في تحقيق أهدافه.

و قد توالت عمليات توسع الجماعة الاقتصادية الأوروبية لتضم اليونان سنة 1981م، وفي سنة 1985م تم الاتفاق على سن القانون الأوروبي الموحد لإنشاء سوق موحدة بحلول عام 1992م.[5]

و قد انضمت كل من اسبانيا و البرتغال إلى الجماعة بحلول عام 1986م، و تم اصدار المرسوم الأوروبي الموحد خلال نفس السنة، و الذي يلزم جميع الأعضاء بتحقيق سوق واحدة في السلع و الخدمات و رأس المال و العمل.

1) معاهدة ماستريخيت المنشأة للاتحاد الأوروبي

تشكل هذه المعاهدة منعرجا حاسما في مسار أوروبا التكاملي، و التي أضحت ضرورة خاصة بعد فشل آلية سعر الصرف المتبناة طبقا للنظام النقدي المعتمد في أواخر السبعينات، و قد جاءت هذه المعاهدة

---

[1] جدو سامية" التكامل الاقتصادي العربي و معوقاته: دراسة مقارنة بينه و بين الاتحاد الأوروبي" ملتقى بعنوان: " التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأورو عربية" جامعة فرحات عباس بولاية سطيف ماي 2004 ص 96.

[2] سعيدوني محمد"السياسات النقدية المشتركة في الاتحاد النقدي و الاقتصادي الأوروبي، نظام اليورو محاوره و سياساته". http://www.ulum.nl/b69.html

[3] عابد شريط" تقييم استخدام العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد الدولي و العربي" http://www.ulum.nl/b139.html

[4] المرجع نفسه.

[5] مايكل ديبلر مرجع سابق ص 09.

في إطار إدخال التعديلات النهائية لمعاهدة روما، و من تم توقيع اتفاقية جديدة تهدف إلى إنشاء الاتحاد النقدي و الاقتصادي الأوروبي.

و من بين أهداف هذه الاتفاقية حسب ما جاء في المادة 02: أن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة و اتحاد نقدي اقتصادي، و ذلك من خلال توحيد السياسات و الأنشطة التي تشكل الأرضية الصلبة لتدعيم النمو الاقتصادي، إلى جانب توسيع نطاق العمالة و الحماية الاجتماعية و تتضمن كذلك تنظيم كافة نواحي الحياة تشريعيا و اجتماعيا، إذ أنها تعتبر وثيقة عمل أوروبية.

– أما بخصوص السياسة النقدية تشير المادة 105 من اتفاقية ماستريخت إلى أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية هو العمل على استقرار الأسعار و تدعيم السياسة الاقتصادي لدول الجماعة الاقتصادية) و منحته الاتفاقية بذلك الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية.

– أما من الناحية السياسة المالية تهد الاتفاقية إلى تأمين التنسيق الجيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء وصولا إلى تحقيق التجانس بين السياسات الاقتصادية، و الذي يعد أساسيا من وجهة نظر السياسة النقدية، و نظرا لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة و التنسيق بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول الأعضاء.[1]

*** معايير معاهدة ماستريخت:**

اشتملت هذه المعاهدة على معايير تستوجب احترامها من قبل كل دولة ترغب في الانتقال إلى العملة الموحدة، و تسمى هذه المعايير بمعايير التقارب الاسمي، و تشمل أربعة شروط ينبغي الوفاء بها خلال سنة واحدة للتقييم، و هي:[2]

- معدل التضخم السنوي لا يزيد عن 1.5% على معدلات البلدان الأعضاء الثلاث الأفضل أداء فيما يتعلق باستقرار الأسعار.
- متوسط سعر الفائدة الاسمي السنوي على السندات المعيارية الحكومية لمدة 10 سنوات لا يزيد بأكثر من 2% على المتوسط في نفس البلدان الثلاثة.
- عجز الموازنة العامة يقل عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي، و دين عام يقل عن 60% من الناتج الداخلي الخام.
- إبقاء قيمة لتبادل العملة مقابل اليورو في نطاق"هوامش التقلب العادية" لآلية سعر الصرف الثابتة بدون أي توترات شديدة لمدة سنتين على الأقل.

*** مراحل الوحدة النقدية:**

إن العملية التي أدت إلى قيام الاتحاد الاقتصادي و النقدي باصدار اليورو كعملة له، تدرجت وفق ثلاثة مراحل:[3]

1. المرحلة الأولى: إلغاء جميع القيود على حركة رؤوس الأموال ما بين الدول الأعضاء، كان ذلك في جوان من عام 1990، و بذلك أصبح للسوق الأوروبية بعدا ماليا أعمق.

---

[1] سعيدوني محمد مرجع سابق.
[2] سوزان شادلار" رسم طريق النجاح في استخدام عملة اليورو" مجلة التمويل و التنمية عدد خاص العدد يونيو 2004 ص32.
[3] حامد فاروقي" اليورو يبلغ الخامسة من العمر" مجلة التمويل و التنمية العدد الخاص ب يونيو 2004 ص 14.

2. المرحلة الثانية: و التي بدأت سنة 1994م و التي تمت بعد إنشاء اتفاقية ماستريخت المنشأة للإتحاد الأوروبي، حيث تم وضع برنامج عمل لبنيان مؤسسي جديد لتشكيل و تشغيل منطقة العملة، يتضمن إنشاء المعهد المالي الأوروبي كما تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي.

3. المرحلة الثالثة: و التي بدأت في يناير 1999م عندما تبنت 11 دولة سعر الصرف إلى اليورو. حيث تم اختيار الدول المؤهلة لاعتماد العملة الموحدة و هي: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، أسبانيا، فنلندا، هولندا، النمسا، بلجيكا، لوكسمبورغ، البرتغال، ايرلندا.[1]

و قد عرفت سنة 2001م قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بداية شهر يناير باستبدال عملاتهم الوطنية بعملة اليورو، أما في سنة 2003م دخلت معاهدة نيس حيز التنفيذ، و التي اشتملت على القواعد التي سيتبعها الاتحاد الأوروبي بعد عملية توسعه[2]، و بتاريخ 2004/05/01م عرف الاتحاد الأوروبي أكبر عملية توسع في تاريخه حيث تم انضمام 10 أعضاء جدد هم: قبرص، التشيك، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، و سلوفينيا ليصبح بذلك عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 25 دولة.[3]

الفرع الثاني:أجهزة و مؤسسات الاتحاد الأوروبي

1) المجلس الأوروبي: و يضم رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد، يجتمع مرتين في السنة، و يعمل هذا المجلس على تحديد السياسات العامة، و يعتبر أعلى هيئة في الاتحاد.

2) مجلس الاتحاد الأوروبي: و يضم ممثلي الحكومات للدول الأعضاء في الاتحاد(وزراء الدول)، و يتم التداول على رئاسته مرة كل 6 أشهر.

3) الوكالة الأوروبية: تتكون من 20 عضو، تتمتع بسلطات واسعة و تعتبر الجهاز التنفيذي للاتحاد.

4) مجلس القضاء الأوروبي: يتكون من 13 قاضيا و 6 محاميين لمدة 6 سنوات و من مهامه إيجاد الضمانات القانونية لضمان احترام القانون و يراقب تطبيق المعاهدات.

5) البنك المركزي الأوروبي: يقوم بتحديد و تنفيذ السياسات النقدية لبلدان الاتحاد و خصوصا الدول التي تبنت اليورو.

6) البنك الأوروبي للاستثمار: يقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية بهدف تحقيق تنمية منسجمة على المستوى الإقليمي.[4]

7) الاتحادات النوعية داخل الاتحاد الأوروبي: و من أمثلتها:

* اتحادات شركات الفحم و الصلب.
* المجتمع الاقتصادي الأوروبي.
* المجتمع الأوروبي للطاقة الذرية الذي أنشأ عام 1967م.

8) منظمات أخرى:

---

[1] جدو سامية مداخلة بعنوان" التكامل الاقتصادي العربي و معوقاته: دراسة مقارنة بالإتحاد الأوروبي" ملتقى بعنوان" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية" 8-9 ماي 2004 بجامعة فرحات عباس بسطيف ص 132.

[2] عايد شريط مرجع سابق ص 6.

[3] مايكل ديبلر مرجع سابق ص 10.

[4] J.PAVEAU-FDUPHIL « Pratique du commerce international » Edition foucher /UBI France 2005 PAGE 24-25

* اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية: هيئة استشارية حول القضايا الاقتصادية و الاجتماعية.
* لجنة الجهات للاتحاد الأوروبي: و هي مؤسسة استشارية تسعى إلى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية.
* مجلس الحسابات الأوروبي: يمثل الخاضعين للضريبة، و يقوم بمراقبة نفقات الاتحاد لكي تتماشى مع التنظيمات المالية وفقا لأهدافه.[1]

المطلب الرابع: الدروس المستقاة من تجربة الاتحاد الأوروبي

1. يرى كل من HOEKMAN & MESSERBIN عام 2002 بأن الظروف الأصلية السابقة لتكامل البلدان الأوروبية تختلف عن ظروف البلدان العربية و لو كانت البواعث متشابهة، إلا و هي الرغبة في تحقيق الوحدة السياسية و التكامل.

كما يشير إلى أن سمات مؤسسية محورية ساعدت في دفع عجلة التكامل:

– كوجود دعم سياسي قوي مكن جهازا تنفيذيا مركزيا في إدارة و قيادة العملية.
– وجود آليات مالية و غيرها لإعادة التوزيع لمواصلة التكامل و التعاون و ربما لم تكن هذه العوامل المساعدة قوية لدى الدول العربية.[2]

2. بالرغم من أهمية العوامل التي تم ذكرها إلا أنه في حالة العالم العربي فهناك سمات أخرى كثيرة من شأنها تعزيز التكامل و ضمان استمراريته و من أهمها القرب الجغرافي و التقارب الاقتصادي و اللغة المشتركة و غيرها.

و قد أشار WEI 1996م بأن اللغة المشتركة تشكل محددا بالغ الأهمية في مجال التجارة، حيث تسجل البلدان المتمتعة بهذا الرابط عادة حجم تجارة بزيادة قدرها 80% عما يمكنها تحقيقه دونه.[3]

3. يرتبط عائق التكامل في العالم العربي بالسياسات المتبعة من طرف هذه الدول خاصة من حيث سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام الذي يتميز بعجزه و عدم قدرته على المنافسة مما يشكل حملا ثقيلا على كاهل الاقتصاد، إضافة إلى الاعتماد بشكل كبير على تصدير الموارد الطاقوية في حالتها الخام بنسب كبيرة تصل إلى أكثر من 95% من إجمالي الصادرات.

4. إن الإتحاد الأوروبي اعتمد منهج التدرج و الاستمرارية في وصوله إلى تشكيل اتحاد نقدي و اقتصادي، و عليه فإن التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ساهم إلى حد كبير في تعميق المصالح المشتركة بين أعضائه، مما سهل التوجه نحو الوحدة السياسية في إطار تعميق الاندماج بين دوله الأعضاء.[4]

5. اعتراف الدول بحدود بعضها، و توقف الأطماع عند الحدود التي رسمتها نتائج الحرب العالمية الثانية، على عكس الدول العربية، مثل: الخلاف الذي نشأ بين الجزائر و المغرب في مجال ترسيم الحدود.

---

[1] فريد راغب النجار - اليورو: الحقائق- الآثار التجارية و المصرفية- التوقعات،مؤسسة شباب الجامعة بمصر إصدار 1999 ص27
[2] ناصر سعيدي مرجع سابق ص52.
[3] المرجع نفسه ص 53
[4] جدو سامية مرجع سابق ص13.

6. وضع برامج تأهيل لاقتصاديات الدول الأعضاء الجدد، و ذلك بهدف القضاء على الفوارق الاقتصادية.

7. عدم وجود تعارض بين التجمعات الاقتصادية الموجودة و مبدأ التكامل.[1]

8. الاعتراف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر من إتباع سياسة جديدة موحدة، و اعتماد مبدأ التدرج وصولا إلى التكيف مع السياسات الجديدة.[2]

9. اعتماد سياسة زراعية موحدة، حيث تتدخل الدولة لتحديد السعر الأدنى و السعر الأقصى لكل منتج، و تقديم الدعم و المساعدات المالية للمستثمرات الفلاحية الأكثر إنتاجا.[3]

10. نجاح الاتحاد الأوروبي مرتبط أساسا باستحداث مؤسسات ساعدت بشكل كبير على تفعيل التكامل بين دوله و نذكر منها: المؤسسات التشريعية كالبرلمان الأوروبي، و القضائية كمحكمة العدل، و المحكمة الابتدائية و التنفيذية: كالمفوضية و المجلس، و الاقتصادية، كالبنك الأوروبي للاستثمار و النظام الأوروبي للبنوك المركزية...إلخ[4]. و لا شك أن هذه المؤسسات لم تكن لتأسس سوى بقبول الدول قيد التكامل التخلي عن جزء من سيادتها لصالح الجماعة: و هذا ما يعكس نجاح هذه المؤسسات على المستوى الإقليمي. و عدم تواني الدول الأوروبية عن توقيع العديد من الاتفاقيات الهدف منها إعطاء مزيد من الدفع لهذه المؤسسات.

بينما لا نجد ذلك لدى الدول العربية و التي يرفض صناع القرار السياسي فيها التخلي عن جزء من سيادتهم لصالح الجماعة إضافة إلى أن الاتفاقيات التي تم توقيعها كانت مجرد حبر على ورق، بالتالي وجب على الدول العربية تطوير المؤسسات الإقليمية التي تم إنشاؤها في الماضي مثل صندوق النقد العربي، و المعهد العربي للتخطيط و غيرها من المؤسسات و عدم اللجوء إلى خلق مؤسسات جديدة حتى لا يحدث تداخل بين مهامها.

11. يتطلب نجاح التكامل الإقليمي وجود قيادة بارزة تتولى رئاسة أعضاء التكامل كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث تلعب كل من فرنسا و ألمانيا الدور الرائد في التكامل الاقتصادي الأوروبي،[5] خاصة وجود مشاركة فعالة بين هذين البلدين أعطا دفعا كبيرا للاتحاد الأوروبي.

و لا يمكن لأي دولة كانت تولي قيادة جماعة متكاملة بل لابد من أن تتوفر دولة ما على معايير القيادة و التي تشمل الحجم الاقتصادي الإقليمي و التجارة و الترابطات الاقتصادية،[6] و قد تجني الدولة التي تتولى منصب القيادة فوائد أكبر من بقية الأعضاء.

---

[1] جدو سامية مرجع سابق ص 15.
[2] المرجع نفسه ص 15.
[3] المرجع نفسه ص 16.
[4] المرجع نفسه ص53.
[5] التكامل الاقتصادي العربي التحديات و الآفاق معهد الدراسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي إصدار فبراير 2005 أبو ظبي ص55.
[6] المرجع نفسه ص55.

خاتمة:

تطرقنا من خلال هذه الدراسة لكل ما يتعلق بموضوع التكامل الاقتصادي، و ذلك لتمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى كالتعاون.

و تبرز أهمية التكامل الاقتصادي بالنظر إلى المزايا التي يحققها و المكاسب التي تجنيها الدول التي تقرر إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، رغم وجود صعوبات وعراقيل ينبغي حسمها قبل بلوغ مراحل متقدمة من عملية التكامل الاقتصادي، و بينا أيضا مختلف مناهجه، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية تضم دولا متباينة فيما بينها في جميع المجالات، بمعنى أوسع تضم دولا متقدمة و أخرى نامية، هدفها إقامة منطقة تجارة حرة دون التوسع نحو مراحل متقدمة من عملية التكامل.

و ترى الدول النامية في هذا النوع من التكامل مع الدول المتقدمة فرصة كبيرة للاحتكاك بالتكنولوجيا و المؤسسات ذات القدرة العالية على المنافسة.

ثم تطرقنا إلى بعض أوجه التكامل الاقتصادي من جانب الدول النامية و بالخصوص دول جنوب و شرق المتوسط و التي تضم 08 دول عربية من خلال التجارب التي عرفتها هذه الدول في محاولاتها التكامل مع مثيلاتها من الدول العربية من خلال التكامل الاقتصادي العربي ثم بينا التجربة التي خاضتها الدول المغاربية في مجال التكامل الاقتصادي و أسباب فشلها و في الأخير أدرجنا التجربة الرائدة للاتحاد الأوربي باعتباره الشريك الاستراتيجي للدول العربية خاصة منها المطلة على البحر الأبيض المتوسط، و أبرزنا بعض الجوانب في مسيرته التكاملية و التي يمكن أن تبعث التكامل المغاربي و العربي من جديد خاصة و أن التكامل جنوب–جنوب مهم لهذه الدول لتتمكن من تحقيق مكاسب في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني:

مسار الشراكة الأورومتوسطية

مقدمة:

إن امتداد العلاقات الأوروبية العربية ضاربة في عمق التاريخ، حيث أنه بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية و استقلال معظم الدول المتوسطية، سارعت أوروبا إلى إقامة اتفاقيات تجارية تفضيلية مع الدول المتوسطية للحفاظ على العلاقة التقليدية بينها و بين مستعمراتها السابقة، و مع بداية سنوات السبعينات و إثر التوسع الذي عرفته الجماعة الأوروبية فقد عملت هذه الأخيرة من خلال سياستها المتوسطية الشاملة خلال سنوات السبعينات على عقد اتفاقيات تعاون مع دول المتوسط تشمل مجالات عديدة إلى جانب المجال التجاري و تتضمن دعما ماليا من قبل الجماعة الأوروبية في شكل بروتوكولات مالية لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد.

و ظلت هذه الاتفاقيات قائمة حتى مطلع التسعينات حيث تم تأسيس الاتحاد الأوروبي في سنة 1992، و في إطار رغبة الاتحاد تبوء مكانة مميزة على الصعيد الإقليمي و الدولي، و البروز كقوة اقتصادية موازية للوم أ عرض الاتحاد الأوروبي على الدول المتوسطية اتفاقيات شراكة جديدة تحل محل الاتفاقيات السابقة لسنوات السبعينات و تكون ذات فاعلية أكبر، حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلى ملء الفراغ الذي عرفته المنطقة خاصة بعد فشل محاولات التكامل بين الدول العربية و ظهور صراعات في منطقة حوض المتوسط تهدد استقرار و أمن الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى.

و من خلال هذا الفصل سنتطرق لمختلف جوانب الشراكة الأورومتوسطية و تطوراتها و انعكاساتها على الدول المتوسطية.

المبحث الأول: امتداد العلاقات الاقتصادية الأوروبية

مقدمة:

تحتل منطقة حوض المتوسط موقعا استراتيجيا يميزها عن باقي مناطق العالم الأخرى لكونها تربط ثلاث قارات: أوروبا، أفريقيا و أسيا، و قد تميزت هذه المنطقة منذ القدم بتنوع ثقافي و ديني و لغوي و حضاري و ذلك جعل منها بؤرة توتر دائم، حيث شهدت المنطقة صراعات كثيرة مرورا بالعهد الاستعماري لدول جنوب حوض المتوسط وصولا إلى الصراع العربي الإسرائيلي و حرب الخليج الأولى و الثانية و غيرها من الصراعات.

تتميز المنطقة بضمها لدول متقدمة رائدة ممثلة في بلدان غرب أوروبا و دول أخرى نامية تضم دول جنوب و شرق المتوسط، و لطالما ارتبطت هذه الدول ببعضها البعض منذ سنين باعتبار دول جنوب المتوسط مستعمرات سابقة لدول غرب أوروبا و استمر هذا الارتباط حتى بعد استقلال هذه الدول حيث اتخذ شكل اتفاقيات تعاون ظهرت خلال الستينات و السبعينات.

و من خلال هذا المبحث سنتعرف على محتوى اتفاقيات التعاون الأولى خلال الستينات بين أوروبا و كل دولة من دول المغرب العربي، ثم نتطرق إلى دراسة اتفاقيات التعاون الثانية خلال فترة السبعينات و التي استمرت إلى أوائل التسعينات، و في الأخير نبين دوافع تغيير السياسة الأورومتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية على المستوى العالمي، على المستوى الأوروبي، و على مستوى دول جنوب المتوسط.

المطلب الأول: اتفاقيات التعاون الأولى خلال الستينات

شهدت أواخر الخمسينيات و مطلع الستينات استقلال جل الدول الواقعة جنوب المتوسط و لا شك أن ذلك لم يعني في ذلك الوقت قطع صلتها بالدول التي استعمرتها، فأوروبا الغربية تبنت في تلك الحقبة مجموعة من الخطط و السياسات تضمنتها معاهدة روما سنة 1957م و الرامية إلى توطيد نفوذها في المنطقة، و تجسد ذلك في عقد اتفاقيات تجارية مع البلدان المتوسطية منها: اليونان، تركيا، لبنان، إسرائيل، أسبانيا و غيرها من الدول.

*** اتفاقيات التعاون مع تونس و المغرب:**

وجدت البلدان المغاربية نفسها غداة الاستقلال تتخبط في الكثير من المشاكل الناتجة عن الدمار الذي خلفه الاستعمار الفرنسي في بنيتها التحتية، فقد قادها ذلك إلى المسارعة بالإبداء في رغبتها في إقامة علاقات مع الجماعة الأوروبية، و قد تجسد ذلك فعلا في سنة 1969م رغم أن تونس و المغرب طلبتا فتح مفاوضات مع مطلع الستينات، و ما ميز هذا الاتفاق أنه تم بشكل فردي أي كل دولة على حدا و اقتصر مضمونه على الجانب التجاري فقط.

أما الجزائر فقد تمكنت في إطار معاهدة روما سنة 1957م من الحصول على امتيازات مشابهة للامتيازات التي خولتها المعاهدة للدول الأعضاء.[1] حيث كانت الجزائر في ذلك الوقت جزء لا يتجزأ من فرنسا و بالتالي ما ينطبق على فرنسا ينطبق عليها و بذلك كانت الجزائر البلد المغاربي الوحيد الذي تمكن من الحصول على تفضيلات لصادراته حتى بعد استقلاله، غير أن توجه الجزائر بعد استقلالها إلى الاعتماد على الصناعات الثقيلة بفضل ثروة النفط و الغاز على حساب القطاع الفلاحي الذي عرف تراجعا كبيرا فقد دخلت الجزائر في مفاوضات مع الجماعة الأوروبية و لكنها لم تسفر عن أي نتائج تذكر.

أما بخصوص اتفاقيات التعاون التي تم عقدها مع كل من تونس و المغرب في أواخر الستينات جاءت في وقت كانت فيه الجماعة الأوروبية تشهد توسعات لتشمل انضمام بلدان أخرى، فقد عانت هذه الدول من مشاكل و صعوبات نتيجة النمو الذي شهدته اقتصادياتها، كما أن مرحلة التوسع لعام 1973م شهدت انضمام كل من بريطانيا و ايرلندا و الدانمارك

كل هذه الأحداث ساهمت بشكل أو بآخر في التأثير على اتفاقيات التعاون مع كل من تونس و المغرب حيث أن التنازلات التي منحتها الجماعة الأوروبية لدول العالم الثالث المرتبطة تقليديا ببريطانيا من خلال اتفاقيات لومي و توسيع دائرة الشراكة يضر بكل تأكيد صادرات البلدان الشريكة منذ الستينات.

و هكذا فإن صادرات كل من تونس و المغرب لو تتمكن من الصمود في وجه المنافسة الكبيرة للدول التي وقعت اتفاقيات مع الجماعة الأوروبية، و كان من بينها أسبانيا و إسرائيل، ذلك أن هذه الأخيرة حصلت على امتيازات أفضل من تلك المقدمة لصادرات تونس و المغرب، و كانت مرشحة للانضمام للجماعة و أثر ذلك بشكل كبير على صادرات البلدان المغاربية التي سرعان ما بدأت تتراجع في مقابل ارتفاع صادرات البلدان المنافسة.

---

[1] بومدين لحسن مرجع سابق ص60.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد أن الفارق الكبير بين اقتصاد الجماعة الأوروبية التي تضم مجموعة من الدول المتقدمة و البلدان المغاربية التي سارعت إلي عقد اتفاقيات أخرى مع دول أخرى و كان بعضها مرشحا للانضمام للجماعة كأسبانيا و البرتغال و غيرها فإن ذلك ساهم إلى حد كبير في خلق صعوبات كبيرة أمام البلدان المغاربية، حيث لم تستطع أن تواكب التطور الذي عرفته الجماعة الأوروبية و لا حتى منافسة صادرات البلدان الأخرى.

المطلب الثاني: اتفاقيات التعاون الثنائية خلال السبعينات(السياسة المتوسطية الشاملة)

إن التوسع الذي عرفته الجماعة الأوروبية ضمن مسارها التكاملي في هذه المرحلة خاصة مع انضمام كل من بريطانيا و ايرلندا و الدانمرك، دفع الجماعة الأوروبية إلى عقد اتفاقيات تعاون مع معظم الدول المتوسطية، و في هذا الصدد تم عقد قمة باريس عام 1972م التي تمخض عنها ما يعرف بالسياسة المتوسطية الشاملة و التي كان هدفها عقد اتفاقيات مع بلدان حوض المتوسط، خاصة بعد محدودية الاتفاقيات المبرمة في الستينات كتلك الموقعة مع كل من تونس و المغرب و التي لم تتعدى المجال التجاري إضافة إلى أنها لم تتضمن تقديم أي نوع من المساعدات أو المعونات المالية.

و هكذا تم إبرام اتفاقيات مع كل دولة من دول حوض المتوسط على حدا، حيث انتهت المفاوضات بشأن اتفاقيات التعاون الجديدة في الفترة ما بين 1976-1977م، و حسب ما ورد في تلك الاتفاقيات فإن البلدان المتوسطية تحصل على امتيازات لصادراتها من أصل زراعي و المنتجات الصناعية و المواد الأولية فبخصوص المواد الزراعية فإنها حصلت على نظام دخول تفضيلي على شكل تخفيض جمركي يتغير حسب المنتجات من 20% إلى 80% و يتحدد حسب ما تفرضه السياسة الزراعية الموحدة للجماعة الأوروبية.

أما بخصوص المنتجات الصناعية فقد حصلت على نظام الدخول الحر بدون قيود كمية و بإعفاءات جمركية.[1] باستثناء بعض المنتجات النسيجية التي تتعاقد بشأنها كل من تونس و المغرب من خلال اتفاقيات للتحديد الذاتي قابلة للمراجعة السنوية.

غير أن جديد هذه الاتفاقية تمثل في منح معونات مالية و ذلك بعد توقيع بروتوكولات مالية من قبل الدول المغاربية سنة 1978م لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

و جزء من هذه المعونات يقدم في شكل قروض من بنك الاستثمار الأوروبي أما الجزء الباقي فيقدم على شكل هبات و إعانات. و يمكن تبيان المبالغ الممنوحة في إطار بروتوكولات مالية.

[1] GELBERT BENHAYOUN NATHALIE GAUSSIER «ECONOMIE DES REGIONS MEDITERRANEENES ET EVELOPPEMENT DURABLE »L'HARMATTAN 1999 PAGE 182.

الجدول رقم 01: المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية(1978-1996م) الخاصة بالدول المغاربية

الوحدة: مليون ايكو

البروتوكولات	الجزائر	المغرب	تونس	المجموع
1) 1978-1982	95	130	114	339
2) 1982-1986	139	199	151	489
3) 1986-1991	224	324	239	787
4) 1991-1996	284	438	350	1072
المجموع	742	1091	854	2687

المصدر: جمال عمورة "آثار و انعكاسات منطقة التبادل الحر على دول جنوب المتوسط"

http://www.ulum.nl/b12.html

و وفق ما يوضحه الجدول، فإن المساعدات المالية عرفت تزايدا ملحوظا من بروتوكول لآخر، إضافة إلى اختلاف مقدار الزيادة من بلد لآخر، حيث بقي المغرب مستحوذا على المركز الأول، أما بالنسبة للدول العربية الأخرى: مصر و الأردن و سوريا و لبنان، فقد حصلت على ما يعادل 1482 مليون ايكو، و إذا ما تم مقارنته مع المبلغ المخصص للبلدان المغاربية(الجزائر و المغرب و تونس) المقدر ب 2687 مليون ايكو، فهناك فارق كبير، و نظرا للتفضيل الذي حظيت به الدول المغربية، فقد قوبل ذلك باستياء و انتقاد لاذع من قبل الدول العربية الأخرى.

و تجدر الملاحظة بأن الاعتمادات التي منحتها الجماعة الأوروبية تمحورت في حدود 80% تم توزيعها حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 01: التوزيع النسبي للبروتوكولات المالية حسب القطاعات المعنية

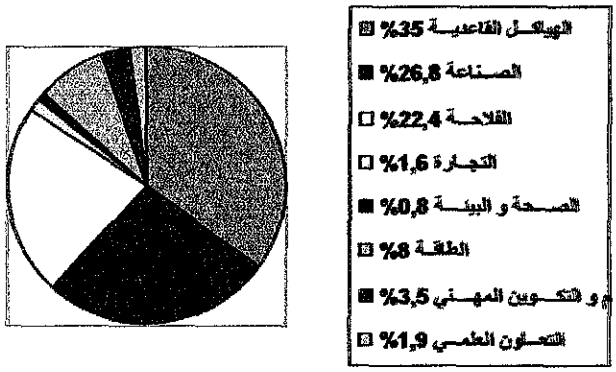

المصدر: الشكل منجز بناءا على معطيات جمال عمورة مرجع سابق ص7.

و أما بخصوص التعاون التقني و العلمي للجماعة الأوروبية مع البلدان المغاربية فيتمثل في شكل منح للدراسة و التكوين و التدريب و تمويل أنشطة تكوين التقنيين خاصة في مجالات الصيد بالنسبة للمغرب و موريتانيا، و النفط و الغاز بالنسبة للجزائر و تونس.[1]

[1] جمال عمورة مرجع سابق ص7.

المطلب الثالث: دوافع تغيير السياسة الأورومتوسطية

إن التغير الذي طرأ على سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه حوض المتوسط كان نتيجة ظهور معطيات جديدة على المستوى العالمي، كما على المستوى الأوروبي دفعته لإعادة ترتيب أوضاعه على المستوى الداخلي و الخارجي على حد سواء و من أهم هذه المتغيرات نذكر ما يلي:

الفرع الأول:المتغيرات على المستوى العالمي

- انهيار نظام القطبية الثنائية: بعد انهيار المعسكر الشيوعي أصبحت الو.م.أ المتحكم الوحيد بلا منازع في الاقتصاد العالمي و تزايد التوجه نحو أنظمة الرأسمالية التي تستند إلى مبدأ الحرية الاقتصادية و تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تزايد توجه الدول نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية و شبه إقليمية. " حيث بلغ تعداد التجمعات و التكتلات الاقتصادية حوالي200 تجمع منها 29 تجمعا ظهروا منذ عام 1992 فقط، و 33 تجمع ظهر سنة 2004 لوحدها و أن هذه التجمعات تستحوذ على 40% من المبادلات التجارية و من المتوقع أن يرتفع عدد هذه التجمعات إلى 300 تجمع بحلول عام 2008،[1] و يلاحظ أن غالبية أعضاء منظمة التجارة العالمية (131 عضوا) ينتمي إلى واحد أو أكثر من هذه التجمعات".[2]

و يمكن الاستدلال على ذلك بمنحنى تطور عددها:

الشكل رقم02: تطور عدد التجمعات الإقليمية

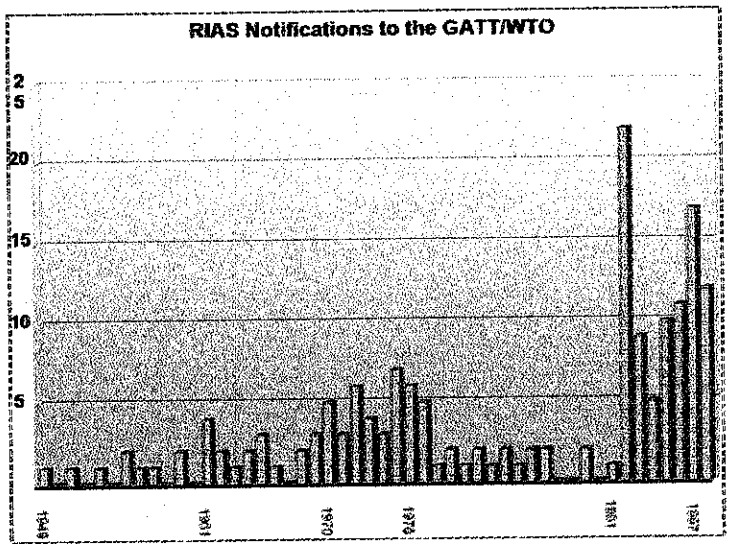

Source : « l'évolution récente des accords régionaux » http://www.dauphine.fr/siroen/acr.pdf

و نشير إلى عدد من هذه التكتلات :

- التجمع الذي ضم كلا من اليابان و دول شرق آسيا و التي عرفت بالدول الحديثة التصنيع.[3]
- توجه العملاق الأمريكي لإقامة تكتل مع كندا و انضمام المكسيك لاحقا. و ما يميز هذا التكتل أنه يضم دولا متقدمة و دولا نامية الممثلة في المكسيك.

[1] « Dispositions relatives a la concurrence contenues dans les accords commerciaux régionaux » synthèse de OCDE décembre 2006. http://webdomino1.oecd.org/olis/2005doc.nsf/jt03206069.pdf

[2] - أسامة المجذوب مرجع سابق ص 50.

[3] - المرجع نفسه ص50

كما سعت الو.م.أ إلى تحقيق" مشروع نصف الكرة الغربي الذي يضم الأمريكتين و التجمع الاقتصادي في آسيا APEC".[1]

- تحول منظمة الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، نظرا للمعارضة الشديدة التي تلقتها الجات من جانب الدول النامية، إضافة إلى النزاعات التي دارت بين الو.م.أ و الاتحاد الأوروبي و اليابان، و لذلك تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتغطي النقص الذي عانت منه الجات، إضافة إلى تنظيم التكتلات الاقتصادية المتزايدة بما يتناسب مع قواعد الإطار المتعدد الأطراف.

الفرع الثاني: المتغيرات على المستوى الأوروبي

لا شك أن توسع الهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي في فترة التسعينات أثار تخوفا كبيرا لدى المجموعة الأوروبية، و أجبرها ذلك على إعادة ترتيب أوضاعها على المستوى الداخلي و الخارجي.

و في هذا الصدد تم توقيع معاهدة ماستريخت في نهاية سنة 1991 من قبل المجلس الأوروبي، و التي دخلت حيز التنفيذ بدأ من نوفمبر 1992، و كان الهدف الرئيسي لهذه المعاهدة إنشاء سوق مشتركة و التوجه إلى مراحل متقدمة و صولا إلى الوحدة الاقتصادية، و يتم ذلك بتنسيق و توحيد السياسات الاقتصادية بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي التي عرفت تدهورا كبيرا فيما مضى. و كل ذلك في إطار مسايرة قانون اقتصاد السوق و المنافسة الحرة و قد تركزت الإصلاحات في أربع نقاط أساسية هي:

1) تحديث مؤسسات الاتحاد الأوروبي لمواكبة التطورات خاصة مع توسع الجماعة الأوروبية لتشمل أعضاء جدد.
2) مراجعة سياسات الاتحاد الأوروبي خاصة منها السياسات الزراعية و الهيكلية و المالية قصد تحقيق تكافؤ في توزيع المكاسب بين الدول الأعضاء.
3) إيجاد آلية تسوية لتعويض الدول الأعضاء المتضررة جراء التكامل و تقديم معونات مالية للدول التي هي بصدد الانضمام للجماعة.

إضافة إلى معالجة جملة من المشاكل التي عانت منها المجموعة، و حاولت حلها و نذكر منها:

- الأزمة الدفاعية، حيث كانت أوروبا تحاول خلق نوع من الدفاع الذاتي بعيدا عن السيطرة الأمريكية.[2]
- تباين التوجهات السياسية خاصة في مجال دعم المنتجين الفلاحيين و رفضه التخلي عن ذلك.
- توسع الاتحاد الأوروبي ليضم دولا من أوربا الشرقية، حيث بلغ عدد أعضائه 15 دولة في عام 1995م إضافة إلى توجه الاتحاد الأوروبي نحو توحيد العملة" اليورو" لتحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء من الاتحاد، و كان الهدف من ذلك تشكيل قوة اقتصادية موازية للقوة الأمريكية و منافسة الدولار الذي يتم التعامل به على مستوى السوق العالمي. كما عرفت هذه الفترة قيام الاتحاد الأوروبي بإعادة ترتيب علاقاته مع دول حوض المتوسط بشكل أكثر جدية من العلاقات التي سادت خلال العقود الماضية.

---

[1] ـ أسامة المجذوب مرجع سابق ص51.
[2] يومدين لحسن مرجع سابق ص56.

و قد تجسد هذا المشروع فعلا في مسار برشلونة 1995، و الذي ركز على توطيد دعائم الأمن و الاستقرار في المنطقة، ذلك أن وجود نزاع في المنقطة يشكل تهديدا للاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: المتغيرات على مستوى دول جنوب المتوسط

1. تعثر المشروع العربي و تجميده منذ مطلع الثمانينات[1]، و عليه تدخل الاتحاد الأوروبي لاستغلال الوضع لصالحه.
2. اتفاق السلام بين الإسرائيليين و الفلسطينيين بأوسلو في سبتمبر 1993م، حيث تخلت إسرائيل عن جزء من الأراضي المحتلة مقابل التعاون و التكامل الاقتصادي معها من قبل عدد من الدول العربية، و قد شكل ذلك دافعا قويا للاتحاد الأوروبي لتجديد مسار التعاون مع دول جنوب المتوسط من خلال الشراكة الأورومتوسطية.
3. إن الصراعات التي دارت في المنطقة المتوسطية فرضت على أوروبا واقعا سياسيا لإبراز مشروع الشراكة الأورومتوسطية كضرورة حتمية" السلام و الاستقرار في المنطقة تعد من الأولويات بالنسبة لأوروبا".[2]
4. وجود مشاكل عديدة تتخبط فيها الدول جنوب المتوسط منها:

- وجود فارق كبير في المستوى الاقتصادي بين هذه الدول و دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تخليها عن الأنظمة المرتكزة على التدخل المطلق للدولة في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى انفجار أزمة المديونية في جل الدول النامية بما فيها الدول جنوب المتوسط نتيجة أزمة البترول التي حدثت عام 1986م و ما خلفته من تبعات، مما فرض على هذه الدول اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها و تطبيق برامج الإصلاحات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهت هذه الدول في مجال تحرير اقتصادياتها، و تطبيق برامج الخوصصة، و التوجه نحو اقتصاد السوق.
- ضعف التجارة البينية للدول المتوسطية نظرا لضعف هياكلها الإنتاجية و تشابهها، و غياب التنوع و التخصص في الإنتاج، و غيرها من نقاط الضعف و اعتمادها بدرجة كبيرة على الاتحاد الأوروبي في تزويدها بالتكنولوجيات و المواد الاستهلاكية.
- تدني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول نتيجة التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الموجه نحو تحرير الاقتصاد، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الاقتصادية من غياب شبكات الطرق و السكك الحديدية، ضعف الموانئ، انتشار الفساد و الرشوة و ضعف القطاع المصرفي و تقادمه.

---

[1] محمد يعقوبي- لخضر عزي" الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على المؤسسة الاقتصادية". http://www.ulum.nl/c13.htm.

[2] Gilbert Benhayoun/ Nathalie Gaussier/ Bernard Planque « Economies des régions méditerranéennes et de développement durable » L'HARMATTAN 1999 page 186.

- وجود صراعات داخلية في عدد من دول جنوب المتوسط، كالأزمة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات، إضافة إلى الصراع الموجود في الصحراء الغربية، و ارتفاع معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال، و جاءت مبادرة برشلونة لإيجاد حل لهذه المشاكل.

المبحث الثاني:السياسة الأرومتوسطية المتجددة

مقدمة:

عرفت فترة التسعينات في بدايتها نهاية الحرب الباردة التي انهار معها المعسكر الشيوعي، و بذلك وجدت المجموعة الأوروبية نفسها مجبرة على تغيير سياستها و تحديث أجهزتها للتكيف مع الوضع الدولي الجديد بزعامة الوم أ.

لا شك أن المجموعة الأوروبية أرادت أن يكون لها دور رائد على المستوى الدولي بشكل عام و على المستوى المتوسطي بشكل خاص، خاصة بعد سريان اتفاقية ماستريخت التي تمخض عنها إنشاء الاتحاد الأوربي في نوفمبر 1993م، وبحكم أن منطقة حوض المتوسط تعد بمثابة البيئة الطبيعية التي نشأ فيها الاتحاد الأوروبي، و خاصة مع تجمد مشروع التكامل العربي بسبب الخلافات السياسية فإن الاتحاد الأوروبي بحكم قربه من دول حوض المتوسط و الروابط التاريخية التي تربطه بدول المنطقة بالإضافة إلى الحاجة لترسيخ قواعد الأمن و السلام في المنطقة المتوسطية لأن تأزم الوضع يؤثر على مكانة الاتحاد الأوروبي، و أن أهم ما ميز السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي تجاه دول المتوسط تلك الاتفاقيات الموقعة خلال الستينات و السبعينات، فقد توسع حقل التعاون ليشمل موضوع البيئة و التعاون الجهوي إضافة لتغطية كافة الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية، و أيضا تكييف الأجهزة العليا للاتحاد الأوروبي مع المعطيات الدولية الجديدة.

و مع انعقاد قمة آسن للاتحاد الأوروبي بألمانيا في 1994/12/10م تم الإعلان عن جيل جديد من العلاقات بين الاتحاد الأوربي و الدول المتوسطية يشمل المجال السياسي و الأمني، المجال الاجتماعي(حقوق الإنسان، الإرهاب)، زد على ذلك التعاون في عدة مجالات أخرى منها: الثقافية و الإعلامية و الصحة و الشباب.

المطلب الأول: مجالات الشراكة

بناءا على السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي تم عقد مؤتمر برشلونة بين يومي 27-28 نوفمبر 1995م، و الذي استهدف بناء شراكة تجمع 27 دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط و التي يمكن اعتبارها مرحلة جديدة لتدعيم التعاون العربي- الأوروبي، حيث أن هناك ثماني دول عربية حضرت قمة برشلونة و هي: مصر، سوريا، الأردن، لبنان، الجزائر، المغرب، تونس، فلسطين. و يمكن إرجاع سبب الانقطاع في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و الدول العربية الذي كان يحدث بين الحين و الأخر إلى الصراع العربي- الإسرائيلي، "لكن البيان الذي أصدرته قمة المجلس الأوروبي التي انعقدت في لشبونة سنة 1992م أكد على أن الضفتين الجنوبية و الشرقية للبحر المتوسط تشكلان مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح هامة تتمثل في الحفاظ على الأمن و الاستقرار في تلك المناطق".[1]

و بانعقاد المؤتمر بأسن الألمانية تم المصادقة على ورقة العمل التي أعدتها اللجنة الأوروبية و التي تضمنت الخطوط العريضة للسياسة الأوروبية المتوسطية و قد تم صياغتها في بيان مؤتمر برشلونة.

و ترمي اتفاقيات الشراكة التي تم توقيعها بين الجانب الأوروبي و كل دولة من دول الجنوب إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر على مدى 12 سنة كفترة انتقالية وصولا إلى عام 2010م.

ففي حين تميزت اتفاقيات التعاون الموقعة في سنوات الستينات بمحدوديتها و اقتصرت على الجانب التجاري، إضافة إلى ضعف المساعدات من الجانب الأوروبي من خلال اتفاقيات التعاون لسنوات السبعينات، غير أنه بعد مرور سنوات على تلك الاتفاقيات و لأول مرة في تاريخ المنطقة المتوسطية بدأت ملامح جيل جديد من الاتفاقيات المجسدة في إطار مسار برشلونة و الذي تركز على ثلاث مجالات حيوية تمثلت فيما يلي:

الفرع الأول: الشراكة السياسية و الأمنية: إقامة منطقة مشتركة من السلام و الاستقرار

تحت هذا العنوان أعرب المشاركون في مؤتمر برشلونة عن قناعتهم بأن تحقيق السلام و الاستقرار و الأمن في حوض المتوسط يعد هدفا مشتركا يسعى إليه الجميع و يلتزمون بتطويره و دعمه بكل الوسائل المتوفرة لديهم.

و دائما في إطار تحقيق السلام و الأمن في المنطقة تم الاتفاق على إجراء سلسلة من الحوارات السياسية و على فترات زمنية منتظمة بالاعتماد على تطبيق المبادئ الأساسية للقانون الدولي و التأكيد مرة أخرى على مجموعة من الأهداف تتعلق بالاستقرار الداخلي و الخارجي.

و قرر المجتمعون إعلان مبادئ للعمل تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان الدولي لحقوق الإنسان و منها:

[1] جمال عسورة مرجع سابق ص 6.

- إقامة دولة القانون و العمل على تطوير أسس و مبادئ الديمقراطية في النظم السياسية [1] و الإقرار بحق كل دولة في حرية اختيار و تطوير نظامها السياسي و الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي و القضائي.
- الالتزام باحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية من حرية التفكير و العقيدة و الدين و عدم التعرض لأي تمييز على أساس العرق أو اللغة أو الجنس، احترام الخصوصيات الثقافية لكل دولة من دول المنطقة.
- التأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو بشكل مباشر أو غير مباشر و احترام وحدة الأراضي و وحدة كل شريك لآخر.
- تدعيم التعاون بين الدول الأعضاء في مجال محاربة الإرهاب و القضاء عليه، بالإضافة لمحاربة الجريمة المنظمة و منع انتشارها. و محاربة تجارة المخدرات و تبييض الأموال.
- التسوية بالوسائل السلمية للخلافات بين الشركاء دون اللجوء إلى استعمال القوة.[2]
- تدعيم قواعد الاستقرار و الأمن في المنطقة بالحد من انتشار الأسلحة النووية و الكيماوية و البيولوجية، و التقليل من خطر الأسلحة التقليدية. "و الانضمام إلى المنظمات الدولية و الإقليمية المهتمة بهذه الشؤون كالوكالة الدولية للطاقة الذرية"[3].
- التزام الدول المشاركة بتحسين الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار بينها و تقديم الدعم الكامل لكل العمليات التي تضع ضمن أولوياتها تحقيق الأمن و الرخاء و التعاون الإقليمي.
- بحث كل الإجراءات لبناء الثقة و الأمن بين الأعضاء بهدف"إقامة منطقة للسلام في المنطقة المتوسطية تتضمن على المدى الطويل إنشاء ميثاق أورومتوسطي يحقق هذا الهدف.

و لتوضيح المجال المشترك للسلم و الاستقرار جاء في إطار العمل الملحق بإعلان برشلونة "من أجل العمل بهدف الإقامة بصفة تدريجية لمنطقة سلم و استقرار و أمن بحوض المتوسط، سيجمع سامي الموظفين بصفة دورية"..[4]

الفرع الثاني: الشراكة في الشؤون الاجتماعية و الثقافية

ومن جملة الاهتمامات التي تعتبر أهدافا في هذا المجال:

- تطوير الموارد الإنسانية و ذلك بتطوير قطاع التربية و التكوين و إعطائه الدعم اللازم وزيادة التفاهم و الرقي بمستوى الحوارات بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية.
- ترقية مفهوم التضامن بين شعوب هذه منطقة حوض المتوسط.
- احترام حقوق الإنسان و ترقيتها إضافة إلى احترام التوجهات الديمقراطية لدى الشركاء بحوض المتوسط.

---

[1] ـ جمال عمورة مرجع سابق ص 6.
[2] ـ المرجع نفسه ص 7.
[3] ـ المرجع نفسه
[4] ـ يومدين لحسن مرجع سابق ص67.

- التأكيد على احترام الثقافات و الأديان و إيجاد سبل للحوار و التقارب بين شعوب المنطقة. و الإضافة إلى الدور الحساس لوسائل الإعلام في هذا المجال.
- ضرورة الاهتمام بقطاع الصحة و دعمه و تطويره و التنمية الاجتماعية.
- السيطرة على التدفق المتزايد للمهاجرين و تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في الدول الأوروبية، و توفير التكوين المهني و إتباع حلول ناجحة لتوفير مناصب الشغل على المستوى المحلي و بالتالي الحد من ضغوط الهجرة بالإضافة إلى محاربة الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات.

الفرع الثالث: الشراكة الاقتصادية و المالية

أما بخصوص المجال الاقتصادي فقد أجمعت الدول على أهمية بناء اقتصاد متوازن أساسه التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستديمة.

كما اتفق المجتمعون على الآثار السلبية للمديونية على التنمية الاقتصادية لدول المنطقة.

و خلال المؤتمر و دائما في أطار المجال الاقتصادي تم تحديد الأهداف البعيدة المدى التالية:

- ✓ تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستديمة.
- ✓ تحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة، و تحسين مستوى العمل، و تقليص الفوارق التنموية التي تفصل الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب حوض المتوسط.
- ✓ تشجيع التعاون و التكامل الإقليمي بإقامة شراكة اقتصادية و مالية.[1]

و طبقا لما جاء في إعلان برشلونة تم الاتفاق على إقامة شراكة اقتصادية و مالية و جاء على الأسس التالية:

أ) إنشاء منطقة تبادل حر:

إن السياسة المتوسطية الجديدة التي بادر بها الاتحاد الأوروبي جاءت في سياق بلوغ إقامة منطقة تبادل حر في آفاق 2010بشكل تدريجي، و التي ستغطي معظم مجالات التجارة بالتوازي مع الالتزامات التي تعرضها المنظمة العالمية للتجارة. حيث سيجري تخفيض العوائق التعريفية و غير التعريفية على التجارة في المنتجات المصنعة بشكل تدريجي و وفق جداول زمنية يتم التفاوض بشأنها.

- ✓ أما بخصوص الجانب الزراعي فيكون تحريره بصفة محدودة تدريجيا بالنظر إلى التدفقات التقليدية و السياسات الزراعية المتباينة[2] خاصة مع تبني الاتحاد الأوروبي لسياسة زراعية موحدة و التي تستبعد المنتجات المماثلة التي تشكل خطرا على حصص الدول الأعضاء في السوق.
- ✓ كما تم الإجماع على منح التسهيلات الخاصة بالتأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة من خلال تبني إجراءات مناسبة فيما يتعلق بأحكام(قواعد) المنشأ و حماية الملكية الفكرية و الصناعية و الحقوق المتعلقة بالمنافسة.

[1]- محمد يعقوبي و لخضر عزي" الشراكة الأورومتوسطية و آثارها على المؤسسة الاقتصادية". www.ulum.ml/c13.html

[2]- يومدين لحسن مرجع سابق ص:68.

- ✓ تطبيق و تطوير السياسات التي تعتمد أساسا على نهج الاقتصاد الحر و التكامل بين اقتصاديات دول منطقة حوض المتوسط.
- ✓ مباشرة إصلاحات اقتصادية و اجتماعية واسعة مع تطوير الهياكل الاقتصادية و دعم القطاع الخاص و تطويره و تطوير الهياكل الإنتاجية و اعتماد إطار قانوني و تنظيمي يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الحر.
- ✓ العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن إتباع الإصلاحات و الهيكلة و ذلك عن طريق توفير برامج دعم اجتماعية لصالح الفئات الأكثر تضررا.
- ✓ تطوير الآليات و السبل اللازمة لتعزيز نقل التكنولوجيا و الاستفادة منها.

ب) <u>التعاون الاقتصادي:</u>

و يشمل المجالات التالية:

- ✓ تأكيد الشركاء على تطوير التعاون المتبادل على أساس اختياري.
- ✓ ضرورة دعم التنمية الاقتصادية و الرقي بها من خلال تعبئة المدخرات الوطنية.

لتحفيز القاعدة الاستثمارية المحلية و النهوض بقطاع التصدير. بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ✓ توفير مناخ ملائم للاستثمار و القضاء على العقبات التي تعيق تدفقات الاستثمارات التي يصحبها نقل التكنولوجيا و زيادة الإنتاج و التصدير و تطوير الأنظمة القانونية تماشيا مع المعطيات الدولية الجديدة. و لخدمة التنمية الاقتصادية.
- ✓ أهمية التعاون الإقليمي و تنمية التجارة بين الدول الأعضاء الشركاء بالشكل الذي يعطي دفعا لجهود إقامة منطقة تجارة حرة.
- ✓ تشجيع الشركات المتواجدة في دول حوض المتوسط على الدخول في اتفاقيات فيما بينها دائما في إطار الرقي بالتعاون على المستوى الإقليمي.
- ✓ تطوير قطاع الصناعة و هيكلة قطاع الزراعة و توفير الدعم اللازم لذلك بالإضافة إلى دعم التنمية الريفية.
- ✓ الحفاظ على البيئة و الالتزام بخطة عمل المتوسط.[1] و تفادي التنمية الاقتصادية على حساب حماية البيئة، كما تم وضع خطة عمل على المدى القصير و المتوسط لمكافحة التصحر و توفير الدعم المالي و التقني اللازم لها.
- ✓ الاهتمام بالبنية التحتية و تطويرها و تحديثها من خلال تطوير نظام مواصلات فعال و تطوير تكنولوجيا المعلومات و تطوير قطاع الاتصالات بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة لتقليص معدلات البطالة.
- ✓ تطوير برامج البحث العلمي و التنمية المساهمة في تدريب و تكوين إطارات علمية كفوءة.

[1]- أسامة المجذوب مرجع سابق ص 70.

✓ "تنشيط الحوار فيما يتعلق بسلبيات الطاقة".[1]

ج) التعاون المالي:

تم الاتفاق من خلال مؤتمر برشلونة أن إنشاء منطقة تبادل حر و نجاح الشراكة الأورومتوسطية في مسعاها يتوقف بالدرجة الأولى على زيادة المبالغ المقدمة من الاتحاد الأوروبي في شكل مساعدات مالية، و التي يجب استغلالها في تحقيق التنمية المستديمة و توفير البيئة المناسبة لتنشيط و تحفيز المتعاملين الاقتصاديين المحليين.

و في هذا الصدد أعلن المجلس الأوروبي أثناء اجتماع له بمدينة كان الفرنسية عن تخصيص مبلغ 4685 مليون وحدة نقدية أوروبية كمساعدات مالية عن طريق إنشاء صندوق يحول إليه مبلغ خصما من ميزانيات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-1999 على أن يدعم ذلك بزيادة القروض من الاتحاد الأوروبي و المساهمات المالية الثنائية من جانب الدول الأعضاء و تم التأكيد على أن التعاون المالي الفعال يمكن أن ينجح في إطار برنامج متعدد الأطراف يضمن تنفيذ ما اتفق عليه و الرقي بكل أوجه التعاون المذكورة.

المطلب الثاني: أهداف و عوائق الشراكة الأورومتوسطية

و سنتطرق في البداية إلى الأهداف.

الفرع الأول: أهداف الشراكة

تتمتع الدول الأوروبية بقدرة تفاوضية كبيرة إلى جانب أنها دول متقدمة، في حين أن الدول العربية المطلة على حوض المتوسط دول نامية فضلت انتهاج المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشكل فردي أي كل واحدة على حدا بدلا من التفاوض بشكل جماعي، و هو ما يعطي لأوروبا فرصة أكبر لإملاء شروطها، و في المقابل رضوخ الدول العربية لها.

إن سعي أوروبا لتفضيل اتفاقية الشراكة مع دول جنوب حوض المتوسط جاء بهدف إيجاد مجال أوسع من خلال توسيع حجم الأسواق لاستيعاب صادرات الاتحاد الأوروبي، و بالتالي ضمان الاستقرار الاقتصادي للدولة، و ذلك لا يعني غياب الأهداف الأساسية المتمثلة أساسا في تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة و مكافحة الإرهاب و الحد من تزايد تدفقات الهجرة من دول الضفة الجنوبية نحو دول الاتحاد الأوروبي، و لذلك جاء إعلان برشلونة شاملا لكل الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و إقامة تعاون إقليمي عميق في جميع المجالات التي ذكرت.

إن الهدف الرئيسي من مشروع الشراكة الأورومتوسطية خلق منطقة أورومتوسطية مبنية على الحوار و التعاون و التبادل قصد تحقيق السلم و الأمن من جهة، و الازدهار لجميع دول المنطقة من جهة أخرى، و يمكن الإشارة إلى أهداف كلا الجانبين أي الطرفين في مشروع الشراكة: الاتحاد الأوروبي و الدول العربية.

1) أهداف الشراكة من منظور الدول الأوروبية:

و تتمثل فيما يلي:

[1] السلامة المجذوب مرجع سابق ص: 70.

- توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل الحوض المتوسط في جنوبه و دول الشرق الأوسط.[1]
- التخلص من السيطرة المفروضة من قبل الوم أ و منافسة مشروعها المعروف بالشرق أوسطية.
- التصدي لمعدلات الهجرة المتزايدة التي أصبحت تهدد اقتصاديات الدول الأوروبية، و التي يأتي جزء كبير منها من دول جنوب حوض المتوسط و يتسبب في أزمات اجتماعية خاصة فيما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة و التخوف من قيام شعوب الدول الأوروبية بأعمال عنف و شغب لمناهضة الإرهاب و التطرف الديني التي حسب الاتحاد الأوروبي مصدرها دول الجنوب و مناهضة التسلح النووي و أسلحة الدمار الشامل.
- محاولة الحصول على أكبر حصة في أسواق دول جنوب المتوسط.
- مواجهة التحديات التي يفرضها النمو الديمغرافي المتزايد في دول الجنوب و الذي من المتوقع أن يبلغ 400 مليون نسمة بحلول عام 2030م.[2] و هذا يعني زيادة معدلات الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي مما دفع هذا الأخير إلى تشجيع و دعم برامج الإصلاحات و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لدول جنوب المتوسط و توفير مناصب الشغل للحد من معدلات البطالة و التقليل من الهجرة.
- دعم برامج الإصلاح السياسي، و احترام حقوق الإنسان، و حرية التعبير، و دعم سبل التعاون من جانب دول الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط في مجالات البيئة و الطاقة و الاستثمار.

2) أهداف الشراكة من منظور الدول العربية:

تحاول الدول المتوسطية عموما و العربية خاصة الاحتكاك بالجانب الأوروبي بإعتباره أحد القوى الاقتصادية الكبرى في العالم قصد تحقيق اندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي و تلافي و لو جزء بسيط من الجوانب السلبية خاصة مع التوجه المتزايد للدول نحو إقامة تكتلات اقتصادية. و بالطبع فإن ذلك يستدعي وجود دعم أوروبي لتقليص الفجوة بينه و بين دول جنوب المتوسط، و من بين الأهداف التي تسعى الدول العربية لتحقيقها من خلال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ما يلي:

- إمكانية اختراق الأسواق الأوروبية سواء بالنسبة للسلع الصناعية أو السلع الزراعية من خلال تخفيض القيود المفروضة في إطار السياسة الزراعية الموحدة للاتحاد الأوروبي.
- الحصول على تدفقات مالية هامة سواء في شكل مساعدات أو استثمار أجنبي المباشر، قصد النهوض بالقطاعات الإنتاجية و البنى التحتية و في هذا الصدد يلعب البنك الأوروبي للاستثمار دورا أساسيا.
- الاستفادة من المزايا التي تحملها الاستثمارات الأوروبية للدول العربية من أهمها نقل التكنولوجيا.
- جلب الاستثمار الأجنبي الذي يتطلب: استقرار الاقتصاد الكلي، تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية، تخفيف عبأ الدين الخارجي، و درجة عالية من الانفتاح.[3]

---

[1] عمورة جمال مرجع سابق ص 8.
[2] المرجع نفسه ص8.
[3] المرجع نفسه ص9.

- الإسراع في توقيع اتفاقيات الشراكة مع أوروبا كان نتيجة التوسع المرتقب للاتحاد الأوروبي ليشمل دول شرق و وسط أوروبا و تأثيراته السلبية على الدول العربية التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. ستحتكر دول وسط و شرق أوروبا النصيب الأكبر من المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي على حساب نصيب دول جنوب حوض المتوسط.
2. نظرا لكون الاتحاد الأوروبي في مراحله التكاملية المتقدمة فإن ذلك يعني حرية انتقال العمالة بين أعضائه من دون قيود فإن ذلك يقلل فرص العمل أمام العمالة القادمة من دول جنوب المتوسط لصالح العمالة القادمة من وسط و شرق أوروبا.
3. تبني مستويات الاستثمارات الأوروبية في دول جنوب المتوسط لتنتقل لدول وسط و شرق أوروبا بالإضافة إلى المنافسة الحادة التي تتلقاها منتجات دول جنوب المتوسط من المنتجات القادمة من دول وسط وشرق أوروبا خاصة فيما يتعلق بصناعة النسيج و الملابس.

الفرع الثاني: العراقيل

توجد هناك العديد من العراقيل التي حالت دون تحقيق بنود إعلان برشلونة على أرض الواقع منها:

- وجود فوارق كبيرة بين الضفتين على جميع المستويات.
- قلة حجم الاستثمارات في دول الجنوب، و تراجع الدخل الفردي فيها.[1]
- تتوفر دول أوروبا على قطاعات اقتصادية متطورة في حين تعاني القطاعات الاقتصادية في دول جنوب المتوسط من التخلف و سوء التسيير و ضعف الإمكانيات.
- تعثر برامج الإصلاحات الاقتصادية في دول جنوب المتوسط نظرا لضعف الإمكانيات المالية و المادية إضافة إلى تقلص تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد و إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.
- وجود تناقض بين اتفاقية ماستريخت و إعلان برشلونة فيما يخص السلع الزراعية و التزام دول الاتحاد الأوروبي بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي[2]. في حين أن بنود برشلونة تشير إلى التحرير التجاري في جميع أنواع السلع.

المطلب الثالث: مقومات نجاح مشروع منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي

أشارت العديد من الدراسات و البحوث في مجال إقامة مناطق التجارة الحرة إلى العديد من النتائج المحققة تم من خلالها استقراء مقومات و شروط نجاح هذا النوع من المشاريع.

و من أهم الشروط التي يجب توفرها لإنجاح منطقة التبادل الحر ما يلي:

الفرع الأول: الاستقرار الاقتصادي و السياسي

1) الاستقرار السياسي:

يعد الاستقرار السياسي عامل مهم و أساسي في استقرار الوضع الاقتصادي على المستوى الداخلي و الخارجي، حيث أن البلد الذي يعاني من وجود صراعات على السلطة و خلافات سياسية **إضافة**

[1] عمورة جمال مرجع سابق ص9.
[2] المرجع نفسه ص 10.

إلى الانقلابات العسكرية و تدني المستوى الأمني كما يحدث حاليا في العديد من دول العالم و بالخصوص الدول النامية، فإن ذلك يكون سببا في تدهور الوضع الاقتصادي و المناخ الاستثماري و بالتالي فقدان أحد أهم شروط جذب المتعاملين الاقتصاديين و ربما يعرض البلد حتى لمخاطر تهريب رؤوس الأموال المحلية.

كما أن وجود نظام قانوني و قضائي فعال و مستقر و لا يتعرض لضغط القوى السياسية و إنما يكون جهازا مستقلا و غير موال لأي جهة بما يوفر الحماية لرجال الأعمال من أي إجراءات تعسفية و يمكنهم من استرداد حقوقهم بسهولة و بسرعة،[1] و هذا يعني بالطبع جلب رؤوس أموال أجنبية.

2) الاستقرار الاقتصادي:

إن الاستقرار الاقتصادي يشمل استقرار القوانين و القرارات التي تحكم سير النشاط الاقتصادي و الإطار العام للسياسة الاقتصادية الدولية، كما يجب تطوير نظام قانوني يتماشى مع متطلبات الانفتاح على الاقتصاد العالمي، خاصة مع معاناة الدول جنوب المتوسط من تقادم منظوماتها القانونية و التي تعتبر في مجملها مستنبطة من أنظمة قانونية للدول التي استعمرتها.

إن تطوير نظام قانوني من شأنه تنمية القطاع الخاص و تنظيمه إضافة إلى عدم ممارسة الأساليب التعسفية و التمييزية بحق المستثمرين الأجانب لصالح المستثمرين المحليين.

بالإضافة إلى توفير فرص استثمارية أكثر ملائمة و قطاعات خدماتية ذات كفاءة عالية و بالخصوص القطاع المصرفي و وجود نظام ضريبي محفز و تمكين المستثمرين الأجانب من حرية تملك العقارات و تسهيل الإجراءات المرتبطة بها.

فضلا عن تأمينهم ضد مختلف المخاطر مثل المصادرة و تمكينهم من تحويل الأرباح و رأس المال إلى الخارج في حالة التصفية.[2]

الفرع الثاني: الحوافز المادية

1. الموقع المناسب:

يعد الموقع الجغرافي المناسب أحد أهم المقومات التي تساهم في نجاح مشروع مناطق التبادل الحر و يقصد بالموقع المناسب القرب من الموانئ البرية و البحرية إضافة إلى توفر شبكات طرق ذات كفاءة عالية لتسهيل التبادلات التجارية و تنميتها.

إضافة إلى القرب من المناطق الغنية بالعمالة الماهرة و بأسعار منخفضة، و بذلك فإن الموقع المناسب يساهم بشكل كبير في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بما يحقق تطوير اقتصاد البلد المعني داخليا و تسهيل اندماجه سواء في إطار إقليمي أو عالمي.

2. درجة تطور البنية التحتية:

إن البنية التحتية مفهوم واسع يشمل شبكات النقل و الموانئ و المطارات و وسائل النقل و شبكات و وسائل الاتصال....إلخ.

---

[1] محمد يعقوبي و لخضر عزي مرجع سابق ص8.
[2] المرجع نفسه ص 09.

و من الضروري الاهتمام بالبنية التحتية و تحديثها بشكل دائم و متابعة التطورات العالمية بشأنها لأن وجود بنية تحتية متطورة يشكل عامل جذب مهم للاستثمارات الأجنبية و تنمية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، حيث أن تطور البنية التحتية يساهم بشكل كبير في تقليص مدة و تكاليف النقل التي تؤثر على أسعار البضائع المنقولة و سلامتها خاصة في حال وجود سلع حساسة كالتكنولوجيات.

3. توفر العمالة الماهرة:

و التي تعد مطلبا ملحا بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال و الذين يبحثون عن إقامة مشاريع استثمارية في البلدان التي تتوفر لديها عمالة ماهرة و بأثمان رخيصة خاصة قلة الدورات التكوينية للعديد من المؤسسات الصناعية، و لذلك فإن أهمية توفر العمالة الماهرة و الرخيصة توازي المتطلبات الأخرى لأي مشروع المتمثلة في رأس المال و التنظيم و الإدارة الكفوءة.

الفرع الثالث: التحفيزات الجبائية و المالية

يلعب هذا العنصر دورا مهما في نجاح مناطق التبادل الحر إلا أن أهميته لا توازي أهمية العوامل الأخرى(الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الحوافز المادية).

1. الحوافز الجبائية:

تختلف الحوافز الجبائية الممنوحة حسب طبيعة البلد الذي يمنحها، فهناك من يقدم حوافز جبائية على شكل إعفاءات جبائية تمتد لفترات زمنية معينة، كما تأخذ الحوافز الجبائية شكل تخفيض جبائي عند استثمار الأرباح الناتجة عن المشروع و نجمل هذه الإعفاءات فيما يلي:[1]

- إعفاء ضريبي على مداخيل المؤسسة لمدة تمتد من خمس سنوات إلى عشر سنوات و قد تمتد إلى 15 عاما و ربما أطول من ذلك في حال تهديد المؤسسة بالرحيل.
- إعفاء من الحقوق الجمركية، الرسوم و الضرائب المختلفة و المتعلقة باستيراد تجهيزات الإنتاج التي تكون غالبا مرتبطة بسلسلة الإنتاج المستعملة من طرف المؤسسة خلال عملية الإنتاج.

2. الحوافز المالية:

و يمكن إيجازها في النقاط التالية:[2]

- أمكانية الحصول على قروض بمعدل فائدة متواضع قصد إنجاز المخطط الاستثماري.
- معدلات تفضيلية خاصة بالنسبة للمواقع المستأجرة للمستثمرين.
- تقديم مساهمات مالية لتكوين اليد العاملة اللازمة لعملية الإنتاج.

الفرع الرابع: جلب رؤوس الأموال الأجنبية

و التي تشكل هدفا رئيسيا لدول جنوب المتوسط تسعى لبلوغه في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية نظرا لدورها في تنمية الاقتصاديات و تخفيض معدلات البطالة و التي يتطلب جلبها توفر شروط معنية متمثلة فيما يلي:

1. استقرار الاقتصاد الكلي:

---

[1] محمد يعقوبي و لخضر عزي مرجع سابق ص10.
[2] المرجع نفسه ص10.

حيث يدخل ضمن هذا المجال الحفاظ على التوازنات الكبرى و التي تشمل كافة المجالات الاقتصادية و التي تعد محصلة مجموعة من التعديلات المؤثرة على جميع المجالات و خاصة الاجتماعية و نذكر منها:

- إتباع سياسة تعديل اقتصادي توسعية، و تطوير الاقتصاد ليصبح أكثر قدرة على المنافسة، و جلب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و دعم النمو الاقتصادي و الذي يعد دافعا قويا لعملية تحرير الاقتصاد.

فمثلا إذا أخذنا البطالة و التضخم فإن كل واحد منهما يتأثر بالآخر و بالتالي يجب التنسيق بينهما بحيث أن تقليص البطالة لا تؤدي إلى ارتفاع التضخم و بالتالي تدهور قيمة العملة المحلية.

2. تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية:

من المعروف أن غالبية الدول النامية و منها دول جنوب حوض المتوسط تعتبر الضرائب و الرسم الجمركية مصدرا رئيسيا لخزينة الدولة، و بالتالي يجب تقليل الاعتماد على الضرائب كمورد رئيسي لتجنب حدوث عجز في ميزانية الدولة و الذي يستوجب جهودا مضنية لإزالته، و خاصة مع قرب الدخول في منطقة التجارة الحرة لعام 2010م و التي من شروطها الأساسية التحرير التجاري التام الذي يتطلب إلغاء التعريفات و الحواجز الجمركية، و التي يمكن التغلب على تأثيراتها السلبية بالتحكم في سعر الصرف و تنمية قدرات الصناعات الموجهة للتصدير في مجال المنافسة.

3. تخفيف عبأ الدين الخارجي:

و الذي أصبح يشكل هاجسا لدى الدول النامية نظرا لضغطه الكبير على الاقتصاد من جهة و استحواذه على الجزء الأكبر من إيرادات الدولة من جهة أخرى، في حين أن الجزء الأقل يوجه لتصدير المستلزمات الضرورية و تسيير الاقتصاد. بالتالي فإن تزايد حجم المديونية يقلص من قدرة الاقتصاد على النمو و يحد من إمكانيته على جلب الاستثمارات الأجنبية و قد لا يستفيد من دخوله في مناطق التبادل الحر.

4. درجة عالية من الانفتاح:

و يشمل هذا العنصر بالدرجة الأولى تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و اكتفائها بدور المنظم و إعطاء الريادة للقطاع الخاص وفق آليات السوق الحرة، بالإضافة إلى الانفتاح على العالم و ما يصاحبه من إزالة لعوائق التجارة بمختلف أنواعها (الرسوم التعريفية و غير التعريفية)، اعتماد برامج الخوصصة و تصفية المؤسسات العامة عديمة الكفاءة و بناء نسيج من المؤسسات ذات كفاءة عالية و قدرة على منافسة المنتجات الأجنبية، و الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: تطورات الشراكة الاورومتوسطية منذ إعلان برشلونة

مقدمة:

مضى على مؤتمر برشلونة الذي انعقد في نوفمبر من عام 1995 أكثر من عشر سنوات، عرفت تطورات عديدة سواء على الصعيد الأوروبي أو على صعيد منطقة حوض المتوسط، حيث انتهجت الدول المتوسطية طريق الإصلاحات الاقتصادية بمساعدة الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج الدعم المقدم في إطار ميدا على مرحلتين الأولى (1996–1999) و الثاني من (2000–2006)، و ذلك بهدف تأهيل اقتصاديات هذه الدول تمهيدا لإنشاء منطقة التجارة الحرة المرتقبة بحلول عام 2010م، حيث ظهرت العديد من المستجدات منها عملية التوسع الأكبر من نوعها التي عرفها الإتحاد الأوروبي، حيث انضمت بلدان أوروبا الشرقية إلى الاتحاد ليصبح عدد أعضائه 25 دولة، و قد يتمخض عن هذا التوسع انعكاسات سلبية على دول جنوب حوض المتوسط، كما أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة تسمى" سياسة الجوار الأوروبي" بهدف توطيد صلتها بجيرانها في حوض المتوسط، و هي بصدد توسيع هذا المشروع ليشمل دول كثيرة أخرى كالدول العربية الغير مطلة على البحر المتوسط منها دول الخليج العربي و غيرها من الدول.

و على هذا الأساس سنتطرق بشكل مفصل لتطورات وضعية الدول المتوسطية خلال هذه العشرية، حيث سنتعرف على وضعية النمو الاقتصادي لدول جنوب المتوسط، و كذا المبادلات التجارية بين هذه الدول و الاتحاد الأوروبي، كما سنبين مجالات تخصص هذه الدول، و لا يمكن كذلك أن نغفل تطور الرسوم الجمركية في المنطقة، كما لا نستثني دراسة مضمون المبادرة الجديدة للاتحاد الأوروبي و ما مدى ما تحمله من مكاسب لدول جنوب المتوسط، و سنشير كذلك إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تعرفه المنطقة، و التحولات التي طرأت على خريطة توزيع الاستثمارات، و أخيرا سنشير إلى وضعية سوق العمل و موقعه ضمن الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي و خصوصا مبادرة سياسة الجوار.

المطلب الأول: وضعية النمو الاقتصادي و المبادلات التجارية في المنطقة المتوسطية

و في البداية نتطرق إلى وضعية النمو الاقتصادي في دول جنوب حوض المتوسط.

الفرع الأول: وضعية النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط

إن مشروع الشراكة الاورومتوسطية برز إلى الوجود نتيجة مبادرة فردية من جانب الاتحاد الأوروبي، بهدف ملء الفراغ الذي ساد في منطقة حوض المتوسط خلال فترة التسعينات، خاصة مع فشل معظم محاولات التكامل بين دول جنوب المتوسط، و يرى الاتحاد الأوروبي في تردي الأوضاع الأمنية و الاقتصادية للمنطقة تهديدا لأمنه و سلامته، و لهذا الغرض بادر الاتحاد الأوروبي إلى عرض اتفاقيات شراكة مع كل دولة من دول جنوب المتوسط.

و في هذا الصدد فإنه من بين الأهداف الأساسية التي يسعى مشروع الشراكة الاورومتوسطية إلى تجسيدها على أرض الواقع رفع معدلات النمو الاقتصادي لدول جنوب المتوسط، و بالتالي تقليص الفوارق الكبيرة بين مستويات الدخول في ضفتي المتوسط، غير أنه بالرغم من سلسلة الإصلاحات التي أجرتها دول جنوب المتوسط، و قطعت في إنجازها أشواطا كبيرة، نذكر منها على سبيل المثال: تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل، الانفتاح الاقتصادي و التحرير التجاري...الخ، إلا أن ذلك لم يكن له دور حاسم في القضاء على فجوة الدخول بين ضفتي المتوسط، " حيث استمر الفارق في الدخل بنسبة خمسة أضعاف و نصف بمقارنة القدرة الشرائية و ذلك بالرغم من ضعف نسب النمو في أوروبا." [1]

أما معدل نسبة النمو السنوي فقد بلغ 3.7% خلال الفترة 1995-2004[2]، و تعد هذه النسبة ضعيفة جدا و لا يمكنها أن تساهم في تقليص الفارق الاقتصادي بين ضفتي المتوسط، و كذا معدلات البطالة المتزايدة في المنطقة.

---

[1] إيسابيلس برنيبادا و ايبان مارتين "حدث مدني برشلونة +10" ملخص المنتدى النقابي الأورومتوسطي الذي عقد بمالطا أيام 30 سبتمبر و 02/01 من شهر أكتوبر 2005 http://www.eco.uc3m.es/immartin/EmpleolargoArabefinal.doc

[2] ABIS SEBASTIEN « Une décennie de Partenariat euro-méditerranéen : Bilan du Programme MEDA Défis et perspectives géoéconomiques » Mai 2005. page 15.
http://www.geographi.ens.fr/sammarco/cours5/I_pemed_bilandebarcelone_05.pdf

الجدول رقم02: تطور الناتج الداخلي الخام لدول جنوب المتوسط خلال الفترة(1995-2004) بالنسب المئوية.

تطور ن ت خ لدول جنوب المتوسط	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	سوريا	تونس	معدل ميدا
1995	3.8	4.7	6.2	6.5	6.6 -	7	2.2	3.4
1996	4.1	5	2.1	4	12.2	9.8	7.1	6.3
1997	1.1	5.5	3.3	4	2.2 -	5	5.4	3.2
1998	5.1	4.9	3	1.2	7.7	6.8	4.7	4.8
1999	3.2	6.3	3.1	1.6 -	0.1 -	3.6 -	7.4	2.1
2000	2.4	5.1	4.2	0.5 -	1	0.6	3.5	2.3
2001	2.6	3.5	4.3	0.8	6.3	3.4	4.9	3.7
2002	4.1	3	4.9	1.5	3.2	3.2	1.7	3.1
2003	6	1.8	3.2	2.5	5.2	0.6	5.6	3.6
2004	6.1	2.7	5.1	4	4.4	2.3	5.1	4.2
المعدل على طول الفترة	3.85	4.25	3.94	2.24	3.11	3.51	4.76	3.7

Source : ABIS SEBASTIEN « Bilan du programme MEDA » page 15

يتضح لنا من قراءتنا للجدول بأن جل دول جنوب المتوسط حققت معدلات نمو للناتج الداخلي الخام بنسب ضعيفة، و نسجل أيضا تجاوز كل من مصر و تونس لحاجز 4 نقاط ، و تعد هذه النسب ضعيفة بحيث لا يمكنها تقليص الفارق مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ما سبق فإنه في سنة 2006 قدرت نسبة مساهمة دول جنوب المتوسط في الناتج الداخلي الخام العالمي بأقل من 2 % مقابل حوالي 80 % للاتحاد الأوروبي، كما أن مجموع الناتج الداخلي الخام لكل من الجزائر و المغرب و تونس يعادل الناتج الداخلي الخام للبرتغال.[1]

[1] auteur « Intégration euro-méditerrané et l'investissements directs étrangers Elément et Débat »juin 2007 page 3. Euromed Investment Conference La Baule.
http://www.afd.fr/jahia/webdav/site/myjahiasite/users/administrateur/public/communiques/Note%20AFD-.

الجدول رقم 03: المنطقة الاورومتوسطية: فضاء اقتصادي غير متماثل

	الناتج الداخلي الخام بمليار دولار	السكان بالمليون	الناتج الداخلي الخام الفردي بالأسعار الجارية و بالدولار لسنة 2006.
الجزائر	114.3	33.4	3413
مصر	107.3	72.1	1488
اسرائيل	140.1	6.8	20399
الاردن	14.3	5.6	2544
لبنان	22.6	3.7	6109
ليبيا	50.3	5.9	8429
المغرب	57.4	30.4	1886
سوريا	31.5	19.1	1645
فلسطين	4.4	3.6	1222
تونس	30.6	10.2	2982
تركيا	392.4	72.5	5407
المتوسط	965.2	263.3	4816
الاتحاد الأوروبي(27)	14527.1	493.0	27664

Source :sans auteur « Intégration euro-mediterrane et l'investissements directs étrangers Elément et débat »juin 2007 page 3. Euromed Investment Conference La Baule
http://www.afd.fr/jahia/webdav/site/myjahiasite/users/administrateur/public/communiques/Note%20AFD-

نلاحظ من خلال الجدول الاختلاف الكبير في مستويات الناتج الداخلي الخام، حيث قدر ب 965.2 مليار دولار لدول جنوب المتوسط مقابل 14527.1 مليار دولار لصالح الاتحاد الأوروبي(27)، و كذلك الفارق كبير في مستوى الدخل الفردي الذي قدر ب 4816 دولار للفرد بدول جنوب المتوسط مقابل 27664 دولار للفرد في الاتحاد الأوروبي (27).

بناءا على هذه الإحصائيات يتبين لنا بأن المساعي و الجهود التي بذلت في سبيل تقليص فجوة الدخول و التنمية الاقتصادية قد باءت بالفشل، و على العكس فإن الفجوة بين ضفتي المتوسط تزداد اتساعا بمرور الوقت، بالرغم من إتباع دول جنوب المتوسط لسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، و تمكنت من الوصول نسبيا إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، و خلال الفترة (1990–2006) استطاعت هذه الدول خفض مستوى التضخم من 25 % على 5 %،[1] كما أنها حققت فائضا في الحساب الجاري بينما كان فيما

[1] sans auteur « Intégration euro-mediterrane et l'investissements directs étrangers Elément et débat » Euromed Investment Conference La Baule juin 2007 page 11.

مضى يحقق عجزا، إضافة إلى أن نسبة المديونية تقلصت، و بالتالي فإن تأثيرها على ميزانية هذه الدول انخفض بشكل كبير، و مع ذلك فإن الميزانية لا زالت تعاني عجزا.

الفرع الثاني: وضعية المبادلات التجارية بين دول جنوب المتوسط و الاتحاد الأوروبي

يشهد العالم حاليا نموا قويا للمبادلات الدولية، و الدول المتوسطية مجبرة على مسايرة هذا النمو و رفع مساهمتها في المبادلات التجارية على مستوى العالم و لن يكون ذلك ممكنا إلا إذا تمكنت هذه الدول من تحقيق اندماج فعال في الاقتصاد العالمي، و الذي يكون له العديد من الآثار الايجابية، نذكر منها: تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب فيه، تقليص معدلات البطالة، تنويع الصادرات، تطوير القطاعات الإنتاجية بدل الاعتماد على تصدير الموارد في حالتها الطبيعية، و كل هذه الآثار من شأنها تقليل حدة السلبيات الناتجة عن الأزمات الداخلية و الخارجية.

و قد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على مجموعة من الدول تضم عدد من الدول ما بين 98 و 150 دولة، أنه إذا ارتفعت نسبة المبادلات إلى الناتج الداخلي الخام إلى 1 % فإن ذلك يساهم في رفع الناتج الداخلي الفردي ب 0.5 %[1]، و بالتالي فإنه على دول جنوب المتوسط أن تسعى إلى تنويع هيكلها الإنتاجي قصد تنويع صادراتها و رفع مساهمتها في المبادلات الدولية.

غير أن الواقع يعكس الوضعية الصعبة لمبادلات دول جنوب المتوسط، حيث ما بين 2003 و 2004 عرفت هذه الدول ارتفاعا قويا للواردات مقابل الصادرات، كما أن الوضعية التجارية لهذه الدول تتدهور بشكل ملحوظ بعجز إجمالي بلغ 51 مليار دولار للمبادلات خارج المحروقات و 46 مليار دولار فيما يخص المنتجات الصناعية.[2]

الجدول رقم 04: حصة دول جنوب المتوسط في المبادلات العالمية بالنسبة المئوية

	1995	2004
الجزائر	0.3	0.2
مصر	0.1	0.2
إسرائيل	0.4	0.5
الأردن	0.0	0.1
لبنان	0.0	0.1
المغرب	0.1	0.2
سوريا	0.1	0.1
تونس	0.1	0.1
تركيا	0.6	0.9
دول جنوب المتوسط	1.7	2.3
العالم	100	100

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, « RAPPORT FEMISE 2006 SUR LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN » septembre 2006 page 10. http://www.femise.org/PDF/Femise_A2006fr.pdf.

[1] Rapport de femise 2006 page 10.. http://www.femise.org/PDF/Femise_A2006fr.pdf
[2] Ibid.

من خلال الجدول فإن مساهمة دول جنوب المتوسط في المبادلات العالمية ارتفعت من 1.7 % سنة 1995 إلى 2.3 % سنة 2004 لكن ذلك يبقى غير كافي.

أما بخصوص المبادلات التجارية لدول جنوب المتوسط مع الاتحاد الأوروبي فيبقى هذا الأخير يحقق فائضا تجاريا فيما يخص المبادلات خارج المحروقات على عكس دول جنوب المتوسط التي تحقق عجزا في مثل هذا النوع من المبادلات، كما أن حصة الاتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية لهذه الدول بلغ 50 %، في حين أن هذه الدول لا تمثل سوى 6 % من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي.[1]

الجدول رقم 05: العجز التجاري للدول المتوسطية الشريكة بمليون دولار.

	1990	1995	2000	2003
مجموع المبادلات	5971-	24437-	20038-	12076-
خارج البترول	15621-	32508-	36644-	29080-
المنتجات المصنعة مع UE	15352-	29078-	34437-	26392-
مجموع المبادلات	13917-	21850-	23923-	22262-
خارج البترول	13842-	18489-	21147-	16302-
المنتجات المصنعة مع باقي العالم	9804-	10496-	10625-	5353-

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives » février 2005. page32. http://www.femise.org/pdf/femise_T2005fr.pdf.

كما أن دول جنوب المتوسط تحقق عجزا فيما يخص مبادلات المنتجات الصناعية مع الاتحاد الأوروبي، حيث قدر هذا العجز ب80 % سنة 2003 و انخفض إلى 70 % سنة 2004.[2]

كما إن نمو مبادلات دول جنوب المتوسط يبقى مرهونا بارتفاع الطلب على المحروقات و تطور أسعارها و يخص ذلك بالدرجة الأولى البلدان المصدرة للنفط.

الجدول رقم 06: تطور أسعار النفط للبلدان المصدرة (2001=1 أي سنة الأساس)

	2001	2003	2004
الجزائر	100	118	160
مصر	100	131	172
سوريا	100	125	161

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, « RAPPORT FEMISE 2006 SUR LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN » septembre 2006 page 10. http://www.femise.org/PDF/Femise_A2006fr.pdf.

[1] Dix ans du processus de Barcelone bilan et perspectives http://www.iemed.org/documents/dossierprocessus.pdf page 13.
[2] Rapport de femise 2006 page 10

أما بالنسبة للبلدان المتوسطية الغير نفطية، فإن ارتفاع أسعار المواد النفطية تسبب في ارتفاع فاتورة استيراد النفط إلى 30 % ما بين 2003 و 2004.[1]

و بالنسبة للمنطقة ككل أي دول جنوب المتوسط مجتمعة، فإنها تحقق أرصدة تجارية ايجابية فيما يتعلق بمبادلات المحروقات مع الاتحاد الأوروبي و سالبة مع باقي دول العالم، كما أن الدول المستوردة للنفط (إسرائيل، الأردن، المغرب، و تركيا) تعتمد على بلدان غير متوسطية فيما يخص الحصول المنتجات النفطية.[2]

الجدول رقم 07: أرصدة مبادلات المحروقات بمليون دولار

	العجز المحقق مع العالم		العجز المحقق مع الاتحاد الأوروبي		العجز المحقق مع باقي العالم	
	2003	2004	2003	2004	2003	2004
الجزائر	24022	31324	14130	16861	8320	12403
مصر	2090	2316	969	1214	1303	1241
إسرائيل	3621-	4700-	47-	84 -	3574 -	4607 -
الأردن	926 -	1521 -	3 -	3 -	1526 -	1363 -
لبنان	1118 -	1106-	399 -	570 -	524 -	455 -
المغرب	1986 -	2515 -	463 -	498 -	1295 -	1907 -
سوريا	3902	3124	2969	2517	553	388
تونس	59 -	378 -	111	249	138 -	574 -
تركيا	10595-	12623-	262-	52 -	9059 -	11215-
مجموع الدول	11710	13921	17004	19635	5940 -	6090 -

Source : : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, « RAPPORT FEMISE 2006 SUR LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN » septembre 2006 page 10. http://www.femise.org/PDF/Femise_A2006fr.pdf.

أما بخصوص جغرافيا المبادلات الأورومتوسطية، فقد طرأ عليها العديد من التغيرات نوجزها فيما يلي:

* إن الاتحاد الأوروبي يحاول توسيع أسواقه الخارجية، و في هذا الصدد قام بتعزيز علاقاته التجارية مع بلدان الشرق، الصين و أمريكا الشمالية ما بين 1995 و 2004.

* أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط، فقد عمدت هي الأخرى إلى تعزيز العلاقات مع بلدان غير أوروبية، حيث انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي في واردات دول جنوب المتوسط من السلع المصنعة من 60 %

[1] : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, « RAPPORT FEMISE 2006 SUR LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN » septembre 2006 page 10. http://www.femise.org/PDF/Femise_A2006fr.pdf.
[2] Ibid ,page 11

إلى 53 % سنة 2004، أما صادرات دول جنوب المتوسط فهي أكثر استقرارا حوالي 46 %،[1] غير أن نصيب بلدان شرق المتوسط سجل تراجع،ا في حين أن بلدان جنوب المتوسط تعزز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

أما بخصوص حصة الدول المتوسطية في السوق الأوروبي، فإنها لم تشهد تطورا ملحوظا، حيث قدرت ب 5.7 % من مجموع الواردات الأوروبية، و تراجعت إلى حوالي 4.9 % سنة 2003، لكن هذه النسبة تبقى ضعيفة، و في المقابل ارتفاع حصة صادرات دول شرق و وسط أوروبا.

الجدول رقم 08:حصة الدول المتوسطية و دول شرق و وسط أوربا في الواردات خارج المحروقات للاتحاد الأوروبي بالنسب المئوية

	2001	2002	2003
الدول المتوسطية	4.4	4.7	4.9
الدول شرق و وسط أوروبا	11	12	13

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone :acquis et perspectives » février 2005. page34. http://www.femise.org/pdf/femise_T2005fr.pdf.

يتضح لنا من خلال الجدول أن حصة دول جنوب المتوسط في الواردات الأوروبية ضعيفة و لم تعرف تطورا ذو أهمية كبيرة، في حين أن بلدان شرق و وسط أوروبا تجاوزت حصتها ضعفي حصة دول جنوب المتوسط، و مع انضمام دول شرق و وسط أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن حصتها ستزداد و ستنعكس سلبا على حصة دول جنوب المتوسط، خاصة في ظل تماثل المنتجات بين هاتين المجموعتين من الدول، و عليه فإن الاتحاد الأوروبي سيتوجه للاستيراد من دول شرق و وسط أوروبا باعتبارها أحد أعضائه.

الفرع الثالث: مجالات تخصص دول جنوب المتوسط

تتميز الدول المتوسطية بتخصصها في إنتاج المنتجات الصناعية التي تتطلب كثافة في اليد العاملة و تكنولوجيا متوسطة، و هذا ما يميز جل صادرات هذه الدول تجاه الاتحاد الأوروبي، حيث أن أكثر من نصف صادراتها تعتمد على اليد العاملة غير المؤهلة و الموارد الطبيعية.[2]

[1] Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, « RAPPORT FEMISE 2006 SUR LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN » septembre 2006 page 34. http://www.femise.org/PDF/Femise_A2006fr.pdf..

[2] Samir Radwan « Dix ans du processus de Barcelone bilan et perspectives : évaluation du processus de Barcelone depuis la perspective des partenaires méditerranéens » 2005, page81. http://www.iemed.org/documents/dossierprocessus.pdf

الجدول رقم 09: حصة المنتجات المصنعة في صادرات الدول المتوسطية ب%

	1990	1995	2000	2003
مجموع الدول المتوسطية				
الصادرات نحو باقي العالم	60	70	71	69
الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي	38	58	55	62
الصادرات نحو البلدان المتوسطية	53	54	44	53
البلدان المتوسطية بدون إسرائيل				
الصادرات نحو باقي العالم	46	54	50	53
الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي	32	53	49	58
الصادرات نحو البلدان المتوسطية	51	52	40	51

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone :acquis et perspectives » février 2005. page36. http://www.femise.org/pdf/femise_T2005fr.pdf.

من خلال الجدول يتضح لنا أن صادرات دول جنوب المتوسط من المنتجات المصنعة تتم مع باقي دول العالم بنسب أكبر من الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي و لدول جنوب المتوسط نفسها، و ذلك بالرغم من الانخفاض الذي حدث سنة 2003 لتستقر عند حدود 69 %.

أما صادرات دول جنوب المتوسط البينية من المنتجات المصنعة تتأرجح بين الارتفاع و الانخفاض، حيث سجلت أدنى مستوى لها قدر ب 44 % سنة 2000، و لكنها ارتفعت مرة أخرى لتبلغ 53 %، و نلاحظ كذلك الدور الذي تلعبه إسرائيل في رفع قيمة الصادرات من المنتجات المصنعة، فبمقارنة النسب المحصلة لجميع دول جنوب المتوسط مع النسب التي استثنيت منها حصة إسرائيل، يتضح الانخفاض الملحوظ خاصة فيما يتعلق بحصة الصادرات الموجهة لباقي دول العالم، وأما تأثيرها على حصة الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي فهو أقل، في حين أن تأثيرها على حصة الصادرات الموجهة لدول جنوب المتوسط فهي أقل من الأولى و الثانية باستثناء ارتفاع نسبة مساهمة إسرائيل حيث قدرت ب 4 % سنة 2000.

الجدول رقم 10: صادرات دول جنوب المتوسط حسب كثافتها التكنولوجية

		المنتجات كثيفة و متوسطة التكنولوجيا	السلع ضعيفة التكنولوجيا و المبنية على الموارد الطبيعية
الاتحاد الأوروبي	1995	24	76
	2004	37	62
باقي دول العالم	1995	32	68
	2004	36	64

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, « RAPPORT FEMISE 2006 SUR LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN » septembre 2006 page12.

يتبين لنا من خلال الجدول، أنه بالرغم من ارتفاع نسبة المنتجات المتوسطة و عالية الكثافة التكنولوجية من 24 % إلى 37 % في صادرات دول جنوب المتوسط نحو الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تبقى ضئيلة مقرنة بنسبة المنتجات ضعيفة التكنولوجيا و المعتمدة على الموارد الطبيعية بشكل كبير، و التي سجلت انخفاضا من 76 % سنة 1995 إلى 62 % سنة 2004، و نفس الملاحظة تنطبق على الصادرات الموجهة نحو باقي دول العالم.

الجدول رقم 11: توجهات التخصص الإقليمي لدول جنوب المتوسط و دول شرق و وسط أوروبا

	مع الاتحاد الأوروبي	مع باقي العالم	مع الاثنين
النسيج و الملابس	المغرب- تونس- تركيا رومانيا- بلغاريا	الأردن- مصر	/
الإعلام الآلي و الاتصال	تركيا- التشيك- هنغاريا الأردن	رومانيا	/
مركبات الكترونية	تونس- لبنان	المغرب	تركيا-هنغاريا
تجهيزات النقل	الأردن- هنغاريا	/	تركيا- بولونيا التشيك
آلآت غير الكترونية	الأردن- رومانيا-بولونيا التشيك	تونس- التشيك	تركيا- هنغاريا
موارد طبيعية	الأردن- الجزائر	المغرب- تونس	/

Source : Samir Radwan « Dix ans du processus de Barcelone bilan et perspectives : évaluation du processus de Barcelone depuis la perspective des partenaires méditerranéens » 2005, page83.

يوضح لنا الجدول مختلف توجهات التخصص الإقليمي لدول جنوب المتوسط و دول شرق و وسط أوروبا مع الاتحاد الأوروبي و باقي دول العالم، حيث نجد كلا من المغرب و تونس في مجال النسيج و الملابس، في المبادلات مع الاتحاد الأوروبي إلى جانب كل من تركيا و رومانيا و بلغاريا، و تعد هذه الدول منافسا قويا لكل من المغرب و تونس، أما مصر و الأردن يتخصصان في مجال النسيج و الملابس في المبادلات مع باقي العالم، أما ضمن مجال الإعلام الآلي و الاتصالات نجد كلا من الأردن و تركيا مقابل هنغاريا و التشيك أما ما نلاحظه هو تخصص الجزائر في مجال واحد هو: الموارد الطبيعية على عكس دول جنوب المتوسط الأخرى.

الفرع الرابع: وضعية الرسوم الجمركية في المنطقة المتوسطية

أما فيما يتعلق بالتفكيك الجمركي الذي هو أساس مسار برشلونة، فخلال الفترة 1992-2003 عرفت الدول المتوسطية انخفاضا فيما يتعلق بالمعدل العادي للرسوم الجمركية في الصناعة قدر ب11%، و لكن مقارنة بمناطق أخرى كبلدان شرق و وسط أوروبا و منطقة آسيا، فإن البلدان المتوسطية تبقى تطبق مستويات تعريفية عالية.[1]

[1] **Samir Radwan**, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone :acquis et perspectives » février 2005. page34 page16

الشكل رقم03: الفرق بين مستويات التعريفة المطبقة بين مختلف المناطق

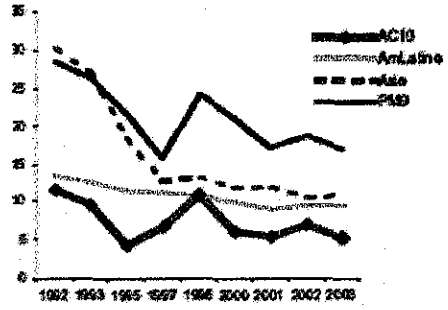

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone :acquis et perspectives » février 2005. page18.

في بداية مسار برشلونة فإن مستويات الرسوم الجمركية عرفت اختلافات كبيرة، حيث بلغت 8 % في إسرائيل إلى أقصى حد سجل ب68% في المغرب، مع رسوم جمركية أعظمية تراوحت بين 38% في تركيا و 160% في مصر، و هناك خمس بلدان صنفت على أنها تطبق أعلى معدلات جمركية و هي: الجزائر، مصر، تونس، المغرب، الأردن،[1] و خلال السنوات العشر الأخيرة فإن البلدان المتوسطية تمكنت من تخفيض رسومها الجمركية وفق فترات زمنية متباينة حيث نلاحظ ثلاث حالات:[2]

- تمكن المغرب خلال الفترة1993-2003 من تخفيض رسومه الجمركية ب 57% و معدل الرسم الأعظم ب65%.
- أما الجزائر و تونس و مصر فقد اختاروا إتباع التدرج في إلغاء الرسوم الجمركية على مدى 10 سنوات، و قد انخفضت الرسوم ب 6% بالنسبة للجزائر و تونس و ب8% لمصر.
- أما الأردن فقد خفضت رسومها الجمركية بأكثر من 9% مابين 2000-2003.

كما أن البلدان الأخرى الممثلة في تركيا و لبنان و إسرائيل فقد خفضت هي الأخرى معدلاتها لتبلغ 4% لإسرائيل و لبنان و 5.2% لتركيا.

بصفة عامة فإن الدول المتوسطية تطبق رسوما جمركية عالية خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية و المشروبات و المنتجات المعتمدة على التبغ و الملابس و الجلد،[3]أما فيما يخص المنتجات الموجهة للاستهلاك فقد عرفت تخفيضا جمركيا في جل الدول المتوسطية باستثناء تونس و الأردن.

و أما أدنى مستوى انخفاض للرسوم الجمركية، فقد سجل بالنسبة للواردات من الوم أ، أما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المطبقة على الواردات البينية بين الدول المتوسطية، فقد سجلت أدنى مستوى تخفيض و قد يكون السبب في ذلك عقد اتفاقيات عديدة، كما هو الحال بالنسبة "لاتفاقية أغادير التي ضمت كل من المغرب و تونس و مصر و الأردن، و التي تلقت دعما من الاتحاد الأوروبي يقدر ب4 مليون يورو في

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] Samir Radwan « Dix ans du processus de Barcelone bilan et perspectives : évaluation du processus de Barcelone depuis la perspective des partenaires méditerranéens » 2005, page83.

إطار تحفيز الدول المتوسطية على تحرير المبادلات التجارية فيما بينها"[1]، غير أن هذه الاتفاقية قد تشكل عائقا كبيرا في وجه مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما أن هذه المبادرة لا تزال في مرحلة مبكرة، و قد يرجع السبب في ذلك إلى غياب الرغبة لدى صناع القرار في البلدان العربية في إقامة تكامل اقتصادي حقيقي، إضافة إلى أن تشابه هياكل الإنتاج بين هذه الدول يشكل عائقا كبيرا في وجه تحرير المبادلات فيما بينها.

تزايد القيود المفروضة على السلع التي تصدرها الدول المتوسطية باتجاه الاتحاد الأوروبي، و ذلك بسبب اعتماد هذا الأخير على الرسوم النوعية و اعتماد المعايير المتعلقة بالصحة و حماية البيئة. كما أن الاتحاد الأوروبي طور ترسانة كبيرة من القيود غير التعريفية التي تعيق بشكل كبير دخول منتجات الدول المتوسطية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، كما أنه استثنى الملف الزراعي من التحرير الجمركي نظرا لتباعه السياسة الزراعية المشتركة.

المطلب الثاني:الدول المتوسطة والسياسة الأوروبية للجوار

إن فشل مسار برشلونة في تحقيق أهدافه، دفع الإتحاد الأوروبي إلى تطوير أساليب جديدة تمكنه من تدارك الأخطاء التي نتجت عن مشروع الشراكة، و لعل المبادرة المسماة "سياسة الجوار الأوروبية" جاءت في إطار توطيد العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية.

فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تغيرات مهمة على مستوى العلاقات الأوروبية التركية، حيث تحولت تركيا من مجرد شريك متوسطي تربطه علاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى قابلية قبوله عضوا في الاتحاد الأوروبي، و تحقق ذلك بعدما قرر المجلس الأوروبي رسميا في عام 1999، قبول بدء التفاوض بشأن طلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على أساس نفس المعايير السياسية و الاقتصادية المفروضة على دول وسط و شرق أوروبا المحددة في قمة كوبنهاجن 1996، تم إصدار وثيقة من قبل المفوضية الأوروبية عام 2004، و التي تضمنت الاستراتيجية المقترحة لعملية انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي[2].

تنبثق سياسة الجوار الأوروبية عن المؤسسات الأوروبية، حيث تندرج في إطار المشروع الأوروبي لسياسة الخارجية و الأمن المشتركة،[3] و ذلك بهدف تعزيز الشراكة على الحدود مع الدول التي انضمت في سنة 2004 إلى الإتحاد الأوروبي، يضاف إلى ذلك الدول المرتبطة مع الإتحاد الأوروبي من خلال عقود الشراكة، كما تشمل هذه الشراكة بلدان القوقاز الجنوبي.

إن الهدف الذي تم إعلانه هو إنشاء منطقة استقرار، أمن و ازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي و التكامل السياسي.[4]

---

[1] Sans auteur « l'éspace économique euro-mediterranéen » dree dossiers mai 2004 page 20.
http://www.commerce-exterieur.gouv.fr/euromed/doc/espace_eco_euromed.pdf .
1- عبير الغندور "الشراكة الأوروبية مع العرب و إسرائيل" ص5.

http://www.institut-arabe.org/add/study2.php?showit=14

[3] جيلين غلاسون ديشوم" سياسة الجوار الأوروبية" وثيقة تحضيرية للمنتدى الأورومتوسطي 2006 ص 1
http://www.euromedplatform.org/spip/IMG/doc/Paquet_II_-Politique_de_voisinage-Ar.doc

[4] جيلين غلاسون ديشوم مرجع سابق ص 1.

إن استراتيجية المبادرة الأوروبية الجديدة تعتمد المعايير، التي تم اعتمادها مع البلدان المرشحة للانضمام للإتحاد الأوروبي قبيل انضمامها، دون التوجه نحو اعتبار البلدان الداخلة ضمن هذه المبادرة في دائرة الترشح لعضوية للإتحاد الأوروبي.

إن سياسة الجوار هي أولا علاقة بين كل دولة شريكة مع الإتحاد الأوروبي، و هي تتطور حتى الآن على مستوى الدول و المفوضية الأوروبية،[1] كما ينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم حدود المناطق التي يدخل "الجيران" في حيزها، و كذلك على بناء علاقة بين الأطراف المختلفة، و بالتالي فإن لسياسة الجوار الأوروبية وظيفة مضاعفة، فصل الحدود(ترسيم الحدود) و العبور(التعاون).

تستهدف سياسة الجوار الأوروبية البلدان المتوسطية المنضوية تحت مظلة الشراكة الأوروبية من خلال اتفاقيات الشراكة الثنائية، باستثناء تركيا باعتبارها عضوا مرشحا للانضمام للإتحاد الأوروبي، لكن ذلك لا يمنع من اعتبارها مؤهلة للمشاركة في البرامج الإقليمية و عابرة الحدود.

كما أن سياسة الجوار تعني بالبلدان التالية: أوكرانيا، مولدافيا باستثناء روسيا البيضاء لأسباب سياسية، بالإضافة إلى بلدان جنوب القوقاز الثلاثة(أرمينيا، أذربيجان، و جورجيا) التي من المحتمل أن تصبح دولا حدودية لأوروبا في حال انضمام تركيا.[2]

و ما يميز هذه الدول هو الفارق في التنمية الاقتصادية التي تفصلها عن دول الإتحاد الأوروبي، و حتى عن الدول المنظمة إليه حديثا.

أطلق الإتحاد الأوروبي هذه المبادرة سعيا منه إلى سد جوانب النقص في مسار الشراكة الأورومتوسطية، كما أن سياسة الجوار الأوروبية ليست إجبارية، لأن الدول المجاورة بامكانها اختيار عدم المشاركة، كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

الفرع الأول: مبادرة أوروبا الموسعة و سياسة الجوار الجغرافي(مارس2003)

يحاول الاتحاد الأوروبي أخذ مكانة استشرافية في منطقة حوض المتوسط، حيث أن مختلف مبادراته تصب كلها في كسر حاجز الهيمنة الأمريكية على منطقة حوض المتوسط، نظرا لكون هذه المنطقة تمثل البيئة الطبيعية التي ينشط فيها الاتحاد الأوروبي، و أن نشوب أي صراعات أو أزمات من شأنها تهديد أمن و سلامة الاتحاد الأوروبي.

و في هذا الصدد عمل الاتحاد الأوروبي على إطلاق مبادرته المسماة ب"أوروبا الموسعة و سياسة الجوار"، و التي تعد ثاني مبادرة يتقدم بها الاتحاد الأوروبي لشركائه من الدول المتوسطية بعد مسار برشلونة التاريخي سنة1995.

و تهدف هذه المبادرة إلى إعادة تحديد العلاقات الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب حوض المتوسط و دول أوروبا الشرقية، فمن جهة يهدف الاتحاد الأوروبي إلى توسيع عضويته لتشمل دول أوروبا الشرقية، و من جهة أخرى تعميق العلاقات مع دول جنوب المتوسط لتشكل طوقا يكون مشابها للاتحاد الأوروبي من حيث تركيبته السياسية، و الاقتصادية، و الاجتماعية، و الثقافية. و تهدف لخلق إطار

[1] المرجع نفسه ص 2.
[2] المرجع نفسه ص3.

السياسي الجديد و هو: العمل من خلال الشراكة لتطوير منطقة تحيا في رخاء و تتمتع بالجوار يتسم بالود "حلقة من الأصدقاء" يتمتع معهم الاتحاد الأوروبي بعلاقات وثيقة تتسم بالسلام و التعاون.[1] و من أهم أهداف هذه المبادرة[2]:

1. دعم و مساندة مختلف عمليات الإصلاح التي تباشرها الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي في المجالين السياسي و الاقتصادي، إضافة إلى التعاون في مجال البحث العلمي.
2. تعزيز عملية الاندماج الاقتصادي و التعاون الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي و الدول المجاورة، و فتح السوق الأوروبية أمام هذه الدول قصد تسهيل انتقال الأفراد و السلع و الخدمات و رؤوس الأموال في إطار أوروبا الموسعة، و إتاحة الفرص أمام هذه الدول للمشاركة في البرامج و السياسات التي يمولها الاتحاد الأوروبي.
3. التعاون بين الاتحاد الأوروبي و دول الجوار في مكافحة الإرهاب، و تلوث البيئة، و الهجرة غير المشروعة، و انتشار أسلحة الدمار الشامل، و نبذ العنف و الصراع في المنطقة.

و يمكن إيجاز المبادئ التي حددتها مبادرة أوروبا الموسعة، حيث أن هذه المبادئ تحكم عملية التعاون و الشراكة مع دول الجوار، و هذه المبادئ هي:

1. تأهيل اقتصاديات دول الجوار من خلال إصلاح الهياكل التشريعية و التنظيمية، بما يحقق لها الاقتراب من مستوى مثيلاتها الأوروبية، و بالتالي القدرة على مواكبة معايير و قواعد السوق الأوروبية الموسعة، و اكتساب القدرة على المنافسة، خاصة إذا تعلق الأمر بوجود دول جنوب و شرق أوروبا، التي تعد منافسا قويا لدول جنوب المتوسط.
2. تحقيق الانفتاح التجاري لدول الجوار، و ذلك من خلال تحرير قطاعي الخدمات و السلع، مما يؤدي إلى تحقيق اندماج اقتصادي فعال مع الاتحاد الأوروبي في إطار تعزيز التعاون بين الشمال و الجنوب، مع ضرورة إقامة اتفاقيات شراكة بين دول الجوار شبيهة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار تعزيز الاندماج الإقليمي جنوب-جنوب.
3. وضع برامج عمل لمكافحة الهجرة غير المشروعة دون الإخلال بقواعد عمل منطقة التبادل الحر، التي ترتكز على حرية تنقل العمالة و السلع و رؤوس الأموال.
4. تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي و دول الجوار سواء على المستوى الثنائي و الإقليمي للتهديدات الأمنية المشتركة كالإرهاب، و تلوث البيئة، و انتشار أسلحة الدمار الشامل.
5. منع اندلاع الصراعات الإقليمية و إدارة الأزمات من خلال تقاسم الأعباء و المسؤوليات مع البلدان المتوسطية، مما يعني أن الاتحاد الأوروبي يطمح لممارسة دور سياسي نشيط لإدارة الأزمات المتولدة عن اندلاع الصراعات الإقليمية كالنزاع حول الصحراء الغربية.[3]
6. حث دول الجوار على إتباع النهج الديمقراطي، و احترام حقوق الإنسان، و الحوار بين الحضارات و الثقافات، في إطار إيجاد نوع من التعايش بين شعوب ضفتي المتوسط.

---

[1]- عبير الغندور مرجع سابق ص7
[2]- المرجع نفسه ص 7
[3] المرجع نفسه ص 7.

7. تحقيق الدمج الكامل لأسواق دول الجوار في أسواق الإتحاد الأوروبي، خاصة في قطاعات النقل و الطاقة و الاتصالات و الأبحاث، و ذلك من خلال استخدام برنامج المعونة المتوسطية، و البرامج البحثية الأوروبية الأخرى لتشجيع إنشاء بنية تحتية داخل دول الجوار على المستوى الإقليمي، و أيضا من أجل تحقيق الاندماج الإقليمي بين دول الجوار نفسها.[1]
8. توفير مختلف العوامل التي من شانها تحسين مناخ الاستثمار في دول جنوب المتوسط، و التمكن من جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأوروبية، و بالتالي إمكانية التقليل من فجوة الدخول التي تفصل بين دول الجوار و الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التنسيق بين رجال الأعمال الأوروبيين و نظرائهم من دول الجوار في شكل ندوات و تظاهرات على المستوى الإقليمي، بهدف التعرف على فرص الاستثمار في مختلف دول الجوار.

و من خلال مبادرة أوروبا الموسعة، فإن الإتحاد الأوروبي طرح إطارا جديدا للمشاركة مع دول الجوار الجغرافي، و هذا الأخير يرتكز على دعامتين أساسيتين هما:[2] التعامل مع مصادر الخطر الناجمة عن التقارب الجغرافي، و من جهة أخرى فإن إنشاء منطقة ازدهار اقتصادي يبقى مرهونا بتغيير العرب لبيئتهم حتى تصير جاذبة للاستثمارات الأوروبية بما يؤهلها للازدهار الاقتصادي.

الفرع الثاني: وثيقة أوروبا و سياسة الجوار ماي 2004

تضمنت هذه الوثيقة المعنى المحدد لسياسة الجوار الجديدة، و مفهوم المشاركة الاستراتيجية مع البلدان العربية المتوسطية، كما أنها كشفت عملية تحويل للتصور الأوروبي للشراكة الاورومتوسطية إلى خطط و برامج سياسية ثنائية، مع التزام الدول العربية المتوسطية بتنفيذها وفق جدول زمني محدد، يعكس الوضعية الخاصة بكل دولة من حيث موقعها الجغرافي، أو مستوى علاقتها مع الإتحاد الأوروبي في إطار علاقة المشاركة،[3] بمعنى أدق مدى تقدمها في تنفيذ مختلف برامج الإصلاح السياسي و الاقتصادي وصولا إلى ما يعرف بالمشاركة الاستراتيجية.

إلا أن هذه المبادرة الجديدة تجعل من الدول العربية فريسة سهلة للإتحاد الأوروبي، نظرا لعدم وجود توازن بين الإتحاد الأوروبي و كل دولة عربية متوسطية منفردة، مما يعني ظهور الفوارق بين هذه الدول نفسها، خاصة في ظل اختلاف درجة و عمق شراكة كل دولة مجاورة مع أوروبا.

و من أبرز أهداف سياسة الجوار الجديدة نذكر ما يلي:[4]

1- احترام القيم المشتركة التي تقوم عليها سياسة الإتحاد الأوروبي، نذكر منها: احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، ترسيخ قواعد الممارسة الديمقراطية، تطبيق دولة القانون، و إرساء دعائم الحكم الجيد، مراعاة حقوق الأقليات، ضمان مشاركة المجتمع المدني و الالتزام بأحكام القانون الدولي، تعزيز علاقات حسن الجوار.

---

[1] عبير القندور مرجع سابق ص 7.
[2] المرجع نفسه ص12.
[3] المرجع نفسه ص12.
[4] المرجع نفسه ص12.

2- تعزيز دعائم الحوار السياسي، خاصة فيما يتعلق بالهجرة غير المشروعة، و إدارة الأزمات و تسوية الصراعات الإقليمية القائمة، و تجنب حدوثها مستقبلا.

3- إزالة مختلف القيود التي تعيق تدفق صادرات دول الجوار إلى السوق الأوروبي وفقا للقواعد التي تقرها منظمة التجارة العالمية، و مساعدة هذه الدول على الاندماج في النظام التجاري العالمي بقيادة منظمة التجارة العالمية.

4- إشراك هذه الدول في عدد من البرامج الأوروبية، نذكر منها: برامج التدريب و التعليم و البحوث و التطوير، و زيادة معدلات اندماجها اقتصاديا مع الإتحاد الأوروبي في المجالات المتعلقة بحرية انتقال المنتجات الصناعية و الزراعية و رؤوس الأموال.

5- تدعيم المشاركة الاستراتيجية في المجالات المتعلقة بتأمين تدفق إمدادات الطاقة و الغاز الطبيعي، و تحديث قطاعي النقل الجوي و البحري، و إدخال تكنولوجيا الاتصال و المعلومات لتقليل الفجوة التكنولوجية القائمة بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار.

كما عمل الإتحاد الأوروبي على إصدار وثيقة المشاركة الاستراتيجية بينه و بين دول الشرق الأوسط في يونيو 2004، و ذلك بهدف توسيع المشاركة المتوسطية لتشمل دول الشرق الأوسط.

و ما يمكن قوله كخلاصة أن الإتحاد الأوروبي يهدف من خلال إصداره لهذه الوثائق بالدرجة الأولى إلى التصدي لمختلف التحديات التي تواجه العلاقات الأورومتوسطية، و التي يشكل العائق الأمني أحد أهم أقطابها، يضاف إلى كل ذلك المشاكل التي يعاني منها الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتبني النمو الديمغرافي و مشكلة تغطية مصاريف التقاعد.

الفرع الثالث: خطط العمل

تشكل اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورومتوسطية حتى الآن الإطار العام لتطبيق خطط العمل لسياسة الجوار، تقدم اللجان الفرعية للمواضيع المتخصصة، و التي تعمل في إطار خطط العمل تقاريرها للجنة اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورومتوسطية(على مستوى كبار الموظفين)، و تقدم تقريرا سنويا حول خطط العمل لمجلس الشراكة الثنائية الأورومتوسطية(على مستوى الوزراء)، و الذي لا يشارك في إعداد خطط العمل.

*** مبادئ تنفيذ خطط العمل:**

تعتمد استراتيجية سياسة الجوار الأوروبي على أن البلدان لا تتطور بنفس السرعة، نظرا لوجود فوارق بين ضفتي المتوسط على جميع المستويات، و ما يميز سياسة الجوار الأوروبية أن البلدان الشريكة تكون لها الحرية في ترسيخ قواعد الشراكة من خلال الإسراع في عمليات الإصلاح، و عليه يمكن استخلاص ثلاث خاصيات أساسية، و هي:

- الخاصية الأولى: توجه مفصل على المقاس بمعنى حسب رغبة البلد في إحكام الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، و مدى تصميمه على السعي في تنفيذ عمليات الإصلاح على اعتبار أن هناك تفاوت بين هذه الدول سواء على مستوى الاقتصادي، السياسي، الثقافي، و الاجتماعي).

- الخاصية الثانية: هي أن علاقة الشراكة مشروطة بالنتائج أو بالأوضاع الخاصة ببلدان الشراكة، ليس من حيث التمويل فقط، وإنما أيضا من حيث المساعدات التقنية (التوأمة، نقل المعرفة،...)، والمشاركة في البرامج الأوروبية.
- الخاصية الثالثة: و تتضمن أهمية البعد التعاقدي، و اعتباره قاعدة أساسية تبنى عليها سياسة الجوار الأوروبية، و يترجم العقد من خلال النقاش و المفاوضات، عبر آليات العمل التي تم وضعها، وصولا إلى مبدأ المسئولية المشتركة.[1]

يتم إعداد خطط العمل، بناءا على دراسة حالة تنفذها المفوضية الأوروبية "تقرير عن كل بلد و تمتد خطة العمل لمدة 5 سنوات، باستثناء إسرائيل، مولدافيا، و أوكرانيا(ثلاث سنوات).[2]

*** الأولويات السياسية لخطط العمل:**

و يمكن إيجاز هذه الأولويات التي عرضتها المفوضية الأوروبية فيما يلي:

1. اعتماد مبدأ الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي و كل دولة من الدول الشريكة، و ذلك من خلال احترام حقوق الإنسان، و الحريات الأساسية، سيادة القانون، الديمقراطية، الحكم الرشيد.
2. صياغة المبادئ التي من شأنها تنظيم اقتصاد السوق، و ذلك بالعمل على توطيد العلاقات التجارية بين شركاء الإتحاد الأوروبي، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات التجارية بين الشركاء و الإتحاد الأوروبي، بحيث يكون " تحقيق منطقة التبادل الحر المتوسطية أحد أولويات خطط العمل، إضافة إلى دراسة مشاركة كل دولة شريكة في السوق الأوروبية الموسعة، و ذلك بناءا على التقارب في التشريعات و القوانين، و على تحسن الاتصالات المتبادلة و الارتباطات المادية مع الاتحاد الأوروبي، كما يجب أيضا اعتماد سياسات فاعلة لمحاربة الفقر و تحقيق المساواة.
3. التركيز على البعد الاجتماعي الذي يعد أساسيا لتطوير اقتصاد السوق ضمن خطط العمل، و ذلك من خلال الترويج للقواعد الأساسية للعمل و الحوار الاجتماعي، المساواة في الخدمات، تحسين ظروف العمل للمهاجرين سواء في الدول الشريكة أو في دول الاتحاد الأوروبي.
4. تحتل إدارة الحدود دورا مركزيا في سياسة الجوار، حيث تقوم المفوضية الأوروبية حاليا و إلى ما وراء سياسة الجوار، بإعداد أطر قطرية للرفع من شأن دور المهاجرين في أوروبا، و تفكر لوسائل لمساعدة الدول الأعضاء، ذوي السيادة في المجال، على تطبيق سياسات "الاندماج الإيجابي"، لكن الاتحاد الأوروبي يضع شروطا على المهاجرين الوافدين منها: أن تكون العمالة المهاجرة حسب ما تتطلبه احتياجات العمل، إضافة إلى تحديد مدة إقامة العاملين المهاجرين وفقا لمدة عقود عملهم.[3]

تسمح سياسة الجوار الأوروبية بوضع نظام إدارة مشتركة للحدود، و الذي يركز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين للاتحاد الأوروبي و على بناء "مناطق انتظار" خارج حدود شينغن، في حال قبول الدولة الشريكة التي بامكانها رفض ذلك.

*** كيفية صياغة خطط العمل:**

---

[1] جسلين غلاسون ديشوم مرجع سابق ص 5.
[2] المرجع نفسه ص5.
[3] المرجع نفسه ص6.

بداية تعمل المفوضية على إعداد تقرير عن كل دولة شريكة، و من تم يتم التوجه إلى إعداد خطط العمل، و التي تتم وفق مبدأ التفاوض مع الدول الشريكة، بشرط أن يكون البلد المعني قد باشر عملية الإصلاح، و عليه فإن خطة العمل ما هي إلا انعكاس لأولويات البلد الشريك.

إن خطط العمل سارية منذ ماي 2005، و بالنسبة لخطط العمل السارية المفعول نذكر السلطة الفلسطينية ماي 2005، إسرائيل و الأردن أفريل 2005، المغرب و تونس جوان 2005.[1]

*** مبادئ تنظيم خطط العمل:**

تم إنشاء 10 لجان فرعية لضمان سير خطط العمل بفاعلية أكبر، و بعض هذه اللجان تم تشكيلها في إطار اتفاقيات الشراكة، و قد كان لأولويات البلدان الشريكة دور كبير في تحديد اللجان الفرعية و كذا مواضيع العمل، و تضم هذه اللجان خبراء مؤهلين في القضايا التي يتم معالجتها، من البلدان الشريكة و المفوضية الأوروبية، و أما الإدارة فتتم في إطار مشترك موظف من كطرف متعاقد، و تعقد هذه اللجان اجتماعها في الدول الشريكة، على أن يتم حضور سفراء الدول 25 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصفة مراقبين.

و تقدم تقارير الدول التي تغطي التقدم في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية، و تعرض المواقف السياسية و المؤسساتية و الاقتصادية و الاجتماعية في الدول نقطة بداية لوضع خطط عمل مشتركة مع الجوار بالكامل، و ستضع خطط العمل أساس إطار العمل الخاص بالتعاون مع كل دولة، مع تحديد الأولويات على أساس اهتمامات الاتحاد الأوروبي و الدولة المعنية، هذا بالإضافة إلى احتياجاتها و قدراتها.[2]

الفرع الرابع:الأداة المالية الجديدة لسياسة الجوار

إن مبادرة الاتحاد الأوروبي الجديدة دفعت بهذا الأخير إلى التخلي عن العمل ببرنامج ميدا في عام 2006 ليتم تعويضه بما يعرف بآلية سياسة الجوار ENPI، حيث سعت المفوضية من خلال هذه الآلية إلى زيادة المساعدات المالية بشكل أساسي، إضافة إلى توفير الدعم اللازم لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبي، و يتم العمل بالأداة الجديدة خلال الفترة(2007-2013)، بغية ضمان السير الحسن لخطط العمل، و لهذا الغرض تم تخصيص ميزانية تقدر ب 13 مليار يورو على مدى 7 سنوات(خارج ميزانية بنك الاستثمار الأوروبي)، أي ما يعادل 32% بشكل فعلي مقارنة بالميزانية السابقة.[3]

تم تقديم الأداة المالية للجوار على أنها أداة سياسية، يقصد منها تشكيل آلية مالية مبسطة مقارنة ببرنامج ميدا، و تتمتع هذه الأداة بصفة المرونة، لأنها تتيح للشركاء إدراج دول غير منتمية لسياسة الجوار ضمن مشاريع التعاون عابرة الحدود مثل تركيا، و تستند هذه الأداة إلى مبدأ التمويل المشترك.

كما أن هذه الأداة تخضع لعملية قرار مشترك بالتعاون بين مجلس أوروبا و البرلمان الأوروبي.[4]

سيتم تنظيم عمل الأداة المالية لسياسة الجوار و الشراكة كالتالي:[5]

---

[1] جسابين غلاسون ديشوم مرجع سابق ص 6.

[2] ماركس فان ديربيلين، إيثر فان دير مير، ماجدولين بيترس، رولاند رودس" تقييم منتصف المدة لبرنامج ميدا الثاني التقرير النهائي" 18 يوليو 2005 . ص31. http://ec.europa.eu/europeaid/reports/meda-evaluation-midterm-report-2005_arab.pdf

[3] بنيتا فيريرو فالدنر" تعزيز السياسة الأوروبية للجوار" www.deldza.ec.europa.eu/ar/presse/presse20.htm

[4] جسابين غلاسون ديشوم مرجع سابق ص7.

[5] المرجع نفسه ص 8.

- برامج إقليمية: سياسة الجوار، منطقة شرق أوروبا، منطقة المتوسط.
- برامج مواضيع متخصصة: حقوق الإنسان- الديمقراطية، الهجرة-اللجوء، البيئة و مكافحة الفقر.
- برامج عابرة للحدود- تعاون عابر للحدود.
- برامج لكل بلد(أكثر من 60% من ميزانية الأداة المالية لسياسة الجوار و الشراكة.
- برنامج الحكم الرشيد(و يزود كذلك بمساعدة إضافية أكبر للبلدان التي وقعت على خطط العمل، و التي تتقدم في المجال) خصص له مبلغ مالي قدره 50 مليون يورو سنويا خلال الفترة(2007-2010).
- احتياطي المشاريع الجديدة و الإجراءات الاستثنائية يقدر ب5%.

و من المفترض أن تتوزع الميزانية بنسبة ثلثين لمنطقة المتوسط و ثلث لمنطقة شرق أوروبا.

أما فيما يخص تسهيل الاستثمار في إطار سياسة الجوار فقد خصص لهذا الغرض مبلغ مالي كمساهمة أولية يقدر حوالي 50 مليون يورو تدعيما للميزانية المشتركة و يتم البدأ في منح قروض لشركاء سياسة الجوار الأوروبية في 2008، اللجنة ستخصص لتسهيل الاستثمار غلاف مالي يقدر ب 250 مليون يورو على امتداد 4 سنوات القادمة و تتوقع تخصيص مبلغ اضافي يقدر ب 450 مليون يورو خلال الفترة(2011-2013)، و بالتالي فالمبلغ الإجمالي هو 700 مليون يورو موزعة على 7 سنوات.[1]

المطلب الثالث : وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة حوض المتوسط

بادرت دول جنوب المتوسط إلى القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، الذي يضمن لها تقليص الفوارق بينها و بين دول الإتحاد الأوروبي، و قد شملت هذه الإصلاحات المنظومة المتعلقة بالاستثمار الخاص و الأجنبي بهدف خلق مناخ استثماري أكثر جاذبية، خاصة و أن دول جنوب المتوسط تعاني من غياب مصادر التمويل اللازمة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية، و إذا أخذنا بعين الاعتبار الامتيازات التي تقدمها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول، و التي نذكر منها:

* الاستفادة من نقل التكنولوجيا، خلق نسيج صناعي أكثر تنوعا، و مواكبة للتطورات الحاصلة في المجالات الصناعية على مستوى العالم.
* اكتساب القدرة على اختراق الأسواق على المستوى الإقليمي و العالمي.
* ترقية الاستثمار الخاص المحلي خاصة من خلال الدخول في شراكة مع المستثمر الأجنبي.

غير أنه رغم المجهودات الكبيرة التي تبذلها دول الجنوب، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها تبقى ضعيفة دون المستوى المطلوب، حيث قدرت ب3% في عام 2005،[2] و يمكن تفسير

[1] « Une politique européenne de voisinage vigoureuse » communication de la comission le 05/12/2007 page 11. http://ec.europa.eu/comm/external_relations/euromed/com07_774_fr.pdf

[2] sans auteur « Intégration euro-mediterrane et l'investissements directs étrangers Elément et débat » Euromed Investment Conference La Baule juin 2007 page 11.

ذلك بمجموعة من العوامل تسببت في التقليل من جاذبية أسواق الدول المتوسطية، و هذه العوامل تتمثل فيما يلي:

1- صغر حجم أسواق الدول المتوسطية في ظل غياب سوق موحد يضم أسواق هذه الدول، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية ممثلة في النقل و الاتصالات على المستوى الإقليمي.

2- الانفتاح الاقتصادي لدول جنوب و شرق أوروبا و انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، و عليه الاستحواذ على أغلب تدفقات لدول الإتحاد الأوروبي الرائدة.

3- غياب سوق مالي إقليمي، و ضعف القطاع المصرفي و تقادمه.

4- عدم وجود نسيج صناعي متنوع، و أغلب النشاطات الصناعية الموجودة تعاني من ارتفاع تكاليف الإنتاج.

5- عدم جاذبية مناخ الأعمال في هذه الدول، و انتشار ظاهرة الفساد، البيروقراطية، و عدو توفير الحماية للمستثمرين فيما يخص الجانب القضائي، عدم فعالية الإدارة.

6- غياب عامل الثقة لدى المستثمرين الأجانب بسبب الصراعات التي تعاني منها المنطقة، و كذلك غياب الاستقرار السياسي.

و بالرغم من وجود كل هذه العوائق، إلا أنه في السنوات الأخيرة ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و خصوصا في سنة 2006، التي عرفت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا بوتيرة متسارعة، فقد حصلت مجموع بلدان الدول المتوسطية على أكثر من 7 مليار دولار سنويا خلال الفترة(1997- 2000)، و أكثر من 14 مليار دولار ما بين 2001 و 2005، و حوالي50 مليار دولار في 2006.[1] و يرجع الخبراء هذا الارتفاع إلى وجود مجموعة من العوامل الخارجية ساهمت في تحقيق هذه القفزة النوعية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و نذكر من بين هذه العوامل:

1- ارتفاع أسعار البترول بشكل ملحوظ بدءا من عام 2003، و الذي انعكس إيجابيا على الدول المتوسطية، خاصة بالسنة للدول النفطية منها، و قد مر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث مستويات:[2]

*تحسين ربحية المشاريع الاستثمارية في قطاع المحروقات(استخراج، استغلال و التكرير).

*مشاريع الاستثمار في الطاقة خصوصا الطاقة المتجددة في البلدان غير النفطية.

*دفع حركية جديدة للاستثمار الأجنبي بتحريض من تجمع دول الخليج، خصوصا: الإمارات، الكويت، السعودية، قطر.

2- تسريع برامج عملية الخوصصة لتشمل معظم المؤسسات العمومية، و استغلال شبكات الاتصال.

3- تحسين ظروف استقبال الاستثمار الأجنبي، خاصة فيما يتعلق بالإطار القضائي لحماية المستثمرين، الضرائب، تنظيم المناطق الصناعية، التكنولوجيا المستعملة.[1]

---

[1] sans auteur « Intégration euro-mediterrane et l'investissements directs étrangers Elément et débat » Euromed Investment Conference La Baule juin 2007 page 11.

[2] Ibid page13.

إضافة لهذه العوامل فإن تبني برامج تنموية واسعة في كل دولة من دول جنوب المتوسط على سبيل المثال: برنامج الإنعاش الذي باشرته الجزائر للفترة(2005-2009)، و خصصت له مبلغ 80 مليار دولار.

و من أهم مميزات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب المتوسط نذكر ما يلي:

* إعادة توزيع المتعاملين على مستوى السوق المتوسطي، ففي سنة 2006 أصبح المستثمرون الخليجيون يحتلون المراتب الأولى في منطقة جنوب المتوسط، و يلاحظ كذلك الإقبال المتزايد للمستثمرين من أمريكا الشمالية(كندا و الو م أ)، في حين تناقص عدد المستثمرين الأوروبيين في المنطقة و إقبال مستثمرين جدد من) جنوب أفريقيا، البرازيل، كوريا الشمالية، الهند، و روسيا).[2]

* تموقع المتعاملين في المنطقة المتوسطية يتم بناءا على الطبيعة الجغرافية و نوعية القطاعات، فمثلا: تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الو م أ، كان نتيجة الحركية التي يشهدها الاستثمار في قطاع الطاقة في كل من: الجزائر، و مصر، و ليبيا، و بدرجة أقل في قطاع الخدمات المالية، في حين أن الاستثمارات الخليجية تتركز في قطاعات: السياحة و العقار السكني و قطاع الاتصالات، أما الاستثمارات الآتية من الدول الصاعدة تتجه نحو النشاطات المرتبطة بالصناعة الثقيلة كالصين التي توجهت إلى الاستثمار في قطاع البناء و الأشغال العمومية.[3]

* ارتفاع حجم الالتزامات و توجه جزء مهم منها إلى الاستغلال في الهياكل القاعدية.

* تركز أغلب تدفقات الاستثمارات في النشاطات سريعة المردودية، فمثلا خلال الفترة(2003-2006)، حوالي ثلاث أرباع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تم امتصاصها من طرف خمس قطاعات(الطاقة، الاتصالات، القطاع المصرفي، السياحة، العقارات.[4]

[1] sans auteur « Intégration euro-mediterrane et l'investissements directs étrangers Elément et débat » Euromed Investment Conference La Baule juin 2007 page 11.
[2] Ibid.
[3] sans auteur « Intégration euro-mediterrane et l'investissements directs étrangers Elément et débat » Euromed Investment Conference La Baule juin 2007 page 16
[4] Ibid

الجدول رقم 12: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط(2003-2006) بالنسب المئوية

	التدفقات	المشاريع
الطاقة	17.3	11.2
التصالات	14.1	4.5
البنوك و التجارة	13.4	11.3
السياحة و المطاعم	12.5	8.9
البناء و الأشغال العمومية، العقارات، اللوجستية	10.7	9.2
البرمجيات	5.0	5.4
المركبات	4.6	2.8
الزجاج، الاسمنت المعادن و الورق	4.4	4.2
الكيمياء، تحويل البلاستيك ، الأسمدة	3.8	4.4
الزراعة الغذائية	2.7	5.5
التوزيع	2.5	3.7
الألات و الصيانة	2.5	1.1
السيارات	1.9	5.7
التجهيزات الالكترونية و الكهربائية	1.4	4.8
الأدوية	0.9	3.0
النسيج	0.8	3.9
الهندسة و الخدمات للمؤسسات	0.5	3.7
معدات النقل	0.4	1.8
التعدين	0.3	1.1
البيوتكنولوجيا	0.1	1.0
تجهيزات المولد	0.1	1.2
الالكترونيات ذات الاستهلاك الواسع	0.0	1.1
أخرى غير محددة	0.0	0.6

Source : sans auteur « Intégration euro-mediterrane et l'investissements directs étrangers Elément et débat » Euromed Investment Conference La Baule juin 2007 page16.

* توجه نسبة ضئيلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو النشاطات الصناعية و الزراعة الغذائية.
* تتميز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأنها غير ناتجة عن الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الرابع: الشراكة و سوق العمل في دول المتوسط

تتميز دول جنوب المتوسط بمعدلات بطالة مرتفعة، خاصة في ظل تخلف الهياكل الإنتاجية و عدم تنوعها، إضافة إلى أن الدول النفطية كالجزائر مثلا، تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير، و من المعروف أن هذا القطاع لا يمكنه استيعاب أعداد كبيرة من العمال، حسب إحصائيات البنك العالمي فإنه يجب على دول جنوب المتوسط خلق 100 مليون منصب شغل خلال العقدين المقبلين،[1] و بالنظر إلى نسب النمو الاقتصادي المحققة في منطقة جنوب المتوسط و المقدرة بأقل من 4% فإن هذه النسبة لا يمكنها تقليص معدلات البطالة المتزايدة.

* يمكن القول بأن مشروع الشراكة الأورومتوسطية لم يكن له دور فعال في خلق مناصب الشغل، حتى أن مسار برشلونة لم يتطرق لمعالجة هذه الظواهر، بل تم التركيز على الانفتاح الاقتصادي، و الإصلاحات الاقتصادية الشاملة.

*إن منطقة التجارة الحرة المزمع إنشاؤها، ستكون لها انعكاسات سلبية عديدة تمس بالدرجة الأولى الجانب الاجتماعي، خصوصا مستوى التشغيل و الدخل الفردي و الميزانية الخاصة بالخدمات الاجتماعية، في حين أنه لم تتخذ أي إجراءات أو تدابير تعويضية، و إن ذلك يتسبب في تزايد معدلات الفقر.

* إن تراجع نسب النمو الديمغرافي في الإتحاد الأوروبي يعني تراجع عدد السكان الناشطين، الذي يهدد استدامة نظام التقاعد، و في هذا الصدد جاءت مبادرة سياسة الجوار التي تهدف إلى تأهيل الدول المتوسطية لتصبح منطقة رفاهية و ازدهار شاملة.

و قد تبنت سياسة الجوار الأوروبية الجديدة منهاجا جديدا في مخططات العمل تشير بكل وضوح إلى سياسة التشغيل و الحرية النقابية و الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتشغيل، غير أنه لا يمكن الحكم على هذه المبادرة إلا بعد تطبيقها ميدانيا و الحصول على نتائج ملموسة.[2]

إن النمو الاقتصادي المقدر ب4% سنويا خلال الفترة(2001-2006) لا يعتبر كافيا لاستيعاب الأعداد الوافدة إلى سوق العمل في دول جنوب المتوسط، كذلك فإنه مع الانفتاح الاقتصادي لدول الجنوب فإن سير سوق العمل تميز بثلاث توجهات:

- تدعيم الازدواجية(العمل المؤهل، العمل غير المؤهل).
- ضرورة تطوير سياسات فاعلة للعمل.
- العرض المتزايد لليد العاملة المتعلمة.

و هناك مجموعة من العوامل المفسرة لعدم استيعاب النمو الاقتصادي للعمالة المتزايدة، نذكر منها:[3]

* عدم كفاية عدد المجموعات الصناعية.

* المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتركز في القطاعات الصناعية التقليدية و ذات قيمة مضافة ضعيفة لا تساهم في خلق عدد مقبول من مناصب الشغل.

---

[1] **sans auteur** « Intégration euro-mediterrane et l'investissements directs étrangers Elément et débat » **Euromed Investment Conference** La Baule juin 2007 page 17.

[2] **Ibid.**

[3] **Ibid.**

* تشجيع الاستثمارات يمس بالدرجة الأولى الاستثمارات ذات كثافة قوية في رأسمال.
* القطاع العام لا يساهم في امتصاص البطالة(حاملي الشهادات).
*ارتفاع معدلات البطالة خاصة فيما يخص الشباب حاملي الشهادات تثير مسألة توافق التكوين، العمل و التواصل بين أنظمة التعليم و الإنتاج.

المبحث الرابع: انعكاسات الشراكة على دول جنوب المتوسط

مقدمة:

لقد أقبلت دول جنوب المتوسط على مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، رغم المخاطر التي يحملها هذا النوع من الاتفاق، خاصة في ظل اختلال موازين القوى بين طرفي الاتفاق وحيث تميل الكفة لصالح الإتحاد الأوروبي المكون من عدد من الدول المتقدمة، مما يجعله في وضع مسيطر، زد على ذلك تميز القطاعات الإنتاجية لدول جنوب المتوسط بالضعف و التخلف، مما يجعلها عرضة لمنافسة قوية من قبل مثيلاتها الأوروبية.

و رغم أن دول جنوب المتوسط تبنت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تحديث قطاعاتها الإنتاجية و تعزيز قدرتها التنافسية حتى تتمكن من مجابهة المنافسة الخارجية سواء الأوروبية أو حتى العالمية، غير أن هذه الدول لا زالت بحاجة لمزيد من الوقت و المساعدات سواء المالية أو التقنية لتحقيق ما تصبو إليه.

و في إطار منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية المزمع إنشاؤها بحلول عام 2010م، ستتمكن البلدان المتوسطية من تحقيق مكاسب مهمة و متنوعة، و التي ستظهر على المدى الطويل، و حسب طبيعة كل دولة في التكيف مع الوضع، غير أن هذه المكاسب تبقى مرهونة بدرجة تحرير التجارة التي ستنعكس إيجابيا على اقتصاديات دول جنوب المتوسط، حيث ستعمل هذه الدول على تركيز قدراتها في القطاعات الإنتاجية التي تمكنها من امتلاك ميزة نسبية، و هكذا تعمل هذه الدول على إعادة تخصيص عوامل الإنتاج لصالح هذه القطاعات، و بالتالي ستتمكن من استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين، مما يتيح لها تحقيق التنمية الاقتصادية، و التقليل من الظواهر السلبية المنتشرة في المجتمع كالفقر و البطالة، غير أنه بالرغم من التفاؤل الكبير بشأن المكاسب التي يمكن جنيها من الدخول في هذا النوع من الاتفاقيات، إلا أنه لا يمكن إغفال الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الدول، و التي ستظهر على الأقل في المدى القصير و المتوسط، و هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المزايا الاقتصادية

إن الدول المتوسطية تواجه تحديات حقيقية في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية، و عليه فإن اعتمادها على الأساليب الحمائية لن يحقق لها اندماجا إيجابيا في الاقتصاد العالمي، و لن يمكنها من أن تكون طرفا فاعلا في التجارة العالمية، و بالتالي فإن توقيع هذه الدول لاتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف إنشاء منطقة التبادل الحر أورومتوسطية، يعطي لهذه الدول العديد من الفرص لتمكينها من تحقيق اندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي، و تمكنها من جني العديد من المكاسب التي نذكر ما يلي:

الفرع الأول: مزايا الانفتاح التجاري

تشهد منطقة حوض المتوسط تكثيفا متزايدا للعلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط، و التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على هذا الأخير فيما يتعلق بتزويدها بالتكنولوجيا و السلع الاستهلاكية، و نظرا للنمو السكاني الذي تشهده دول جنوب المتوسط، ما يعني زيادة حجم وارداتها لتلبية هذا الطلب المتزايد، نظرا لقلة العرض المحلي أو عدم استيعابه لهذا الحجم الكبير، بالرغم من أن واردات الاتحاد الأوروبي من هذه الدول لا تشكل سوى نسبة بسيطة من تجارته إلا أن دول جنوب المتوسط تعتمد في وارداتها بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي.

كما أن معدل الانفتاح المشار إليه في الجدول الموالي، و الذي يعكس درجة انفتاح الدولة على العالم الخارجي، حيث تنقسم دول جنوب حوض المتوسط بين دول منفتحة نسبيا كالأردن مثلا بالرغم من انخفاض معدل الانفتاح الذي بلغ 91% سنة 1990، ثم انخفض سنة 1995، ليعاود الارتفاع مجددا سنة 2003م محققا 89%، أما الجزائر فتحتل موقعا متوسطا حيث بلغ معدل انفتاحها 58%، و حققت بذلك خطوة ايجابية مقارنة بالسنوات الماضية، أما عن أقل الدول انفتاحا فهي مصر، حيث بلغ معدل انفتاحها 21%، و هو أدنى معدل بين دول المنطقة.

الجدول رقم13: معدل الانفتاح لدى الدول المتوسطية ب%

معدل الانفتاح ص+و/ن دخ	الجزائر	مصر	اسرائيل	الأردن	لبنان	المغرب	سوريا	تونس	تركيا	المجموع
1990	35	34	52	91	67	41	30	73	23	35
1995	48	25	52	81	53	40	61	74	34	42
2003	58	21	*60	89	46	50	50	72	49	50

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro- méditerranéen, 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives » février 2005 page100. http://www.femise.org/femise_t2005fr.pdf

الجدول رقم14: واردات الدول المتوسطية بمليون دولار

	الاتحاد الأوروبي			باقي دول العالم		
	1990	1995	2003	1990	1995	2003
الجزائر	2904	3784	4712	5590	6393	7948
مصر	5881	6890	7443	4326	4562	2805
اسرائيل	9562	13045	19237	5762	14669	13955
الأردن	1667	2168	4225	795	1226	1428
لبنان	813	1779	3357	816	3194	3065
المغرب	1990	3433	4773	3794	4788	9353
سوريا	1057	1585	3579	791	1757	972
تونس	2313	1811	2424	3163	5640	7353
تركيا	16469	17582	35237	5832	16861	31696
المجموع	42657	52076	84985	30870	59089	77574

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives » février 2005 page100.

و يمكن من خلال الجدول توضيح حجم واردات دول جنوب المتوسط من الإتحاد الأوروبي، حيث تحتل تركيا المرتبة الأولى فيما يتعلق بحجم الواردات من الإتحاد الأوروبي، و التي عرفت تزايدا مستمرا، كما يرجع هذا الارتفاع كذلك إلى التحرير المتزايد للتجارة في إطار إنشاء منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، كما نلاحظ كذلك ارتفاع حجم الواردات من باقي أنحاء العالم مقارنة بالواردات من الإتحاد الأوروبي، باستثناء بعض الدول التي يفوق حجم وارداتها من الإتحاد الأوروبي وارداتها من باقي العالم كمصر و الأردن و سوريا، و كنتيجة يمكن استخلاصها من دراسة الجدولين، أن الاستقطاب الذي يمارسه الإتحاد الأوروبي عرف تناقصا ملحوظا باستثناء الدول التي تم ذكرها.

الجدول رقم15: صادرات الدول المتوسطية بمليون دولار

	الاتحاد الأوروبي			باقي دول العالم		
	1990	1995	2003	1990	1995	2003
الجزائر	4583	2770	8424	9146	6067	14537
مصر	1572	1390	3561	2766	1577	2023
اسرائيل	8511	12603	22768	3541	6149	8423
الأردن	916	1458	2629	68	142	89
لبنان	175	336	1108	107	135	144
المغرب	1586	1604	1939	3305	2928	6645
سوريا	961	450	1462	945	2257	3270
تونس	1306	838	1196	2193	4323	5878
تركيا	9130	8778	19654	3829	11076	24488
المجموع	28740	30226	62742	24899	34652	65498

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives » février 2005 page100.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تطور حجم صادرات دول جنوب المتوسط سواء نحو الإتحاد الأوروبي أو نحو باقي دول العالم، حيث تحتل إسرائيل المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات الموجهة للإتحاد الأوروبي متبوعة بتركيا، أما من حيث الصادرات الموجهة لباقي العالم نجد تركيا تحتل المرتبة الأولى متبوعة بالجزائر، و عموما يمكن القول بان أغلب دول المتوسط يفوق حجم صادراتها لباقي دول العالم حجم صادراتها تجاه الإتحاد الأوروبي، و هذا ما يعكس تدني المبادلات التجارية، باستثناء بعض الدول التي لا زالت صادرتها تجاه الإتحاد الأوروبي مرتفعة بالمقارنة مع الصادرات الموجهة لباقي دول العالم، و نذكر منها: مصر، الأردن، لبنان، و إسرائيل باعتبارها شريك يتميز بمعاملة خاصة من طرف الإتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: تخصيص عوامل الإنتاج

إن الانفتاح التجاري و ما يصاحبه من تحرير لكل القطاعات الاقتصادية، يفرض على دول جنوب المتوسط إعادة تخصيص عوامل الإنتاج نحو القطاعات المصدرة، بمعنى القطاعات التي يمتلك فيها كل بلد من هذه البلدان ميزة نسبية في الإنتاج و التصدير، و السبب في ذلك يعود إلى" ارتفاع الإنتاجية الناتجة عن انخفاض الأسعار و معدل الصرف".[1]

و بالتالي يتوجب على هذه الدول توفير الهياكل القاعدية الضرورية في عملية الإنتاج، و توفر المواد الأولية، و الإمكانيات المادية و البشرية، يتيح لها إنتاج سلعة معينة، و اكتساب ميزة نسبية، و التخصص في إنتاج و تصدير ذلك النوع من السلع، و تركز كل اهتماماتها في مجال تعزيز القدرة التنافسية في المنتجات التي تعد مصدرا لتخصص هذه الدول، و كلما كان حجم السوق كبيرا فإنه يعطي دافعا كبيرا للتخصص و التصدير و اكتساب حصة مهمة من السوق.

و في هذا الإطار يجب الاهتمام بكل القطاعات التي لها صلة بترقية الإنتاج من حيث الكم و النوع و السعر المنخفض لضمان القدرة على المنافسة على مستوى السوق الموسع في إطار منطقة التبادل الحر، و يتم ذلك من خلال تحسين برامج التعليم و التكوين و تنمية الموارد البشرية و توفير الهياكل الضرورية.

الفرع الثالث: مزايا الإصلاح الاقتصادي

➢ تحرير الاقتصاد و تأهيله على المستوى الداخلي و الخارجي

إن تحقيق اندماج ايجابي في الفضاء الأورومتوسطي لا يمكن أن يتم بنجاح في حال بقاء الأنظمة الحمائية لدول جنوب المتوسط، و إنما يتطلب منها تحرير اقتصادياتها، غير أن ذلك لا يكون ناجحا في حال بقاء الهياكل الإنتاجية ضعيفة و متقادمة و تحقق معدلات إنتاجية سلبية، و في ظل محيط اقتصادي لا يسمح لها بالتطور، و عليه يجب إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية، و خاصة القطاع العمومي الذي يزيد من نفقات الدولة، و يتسبب في عجز ميزانيتها، و تصفية القطاعات التي تشكل عبئا على كاهل التنمية الاقتصادية، و تقليص تدخل الدولة، و فتح المجال للقطاع الخاص و دعمه و تطويره ليصبح أكثر قدرة على المنافسة.

➢ جلب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعرف الدول المتوسطية تزايدا مستمرا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و لكنه يبقى دون المستوى المطلوب، و عليه يجب على الدول المتوسطية تحسين مناخها الاستثماري، و توفير الشروط الضرورية التي تمكنها من جذب مستويات عالية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و في هذا الإطار نشير إلى مجموعة من العوامل الضرورية لجذب المستثمرين:[2]

✓ استقرار الاقتصاد الكلي.

✓ التزام الدولة المضيفة بتطبيق القانون و النظام.

---

[1] زايري بلقاسم" تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس بسطيف العدد 01/2002 ص 14.

[2] جون هارود"حرية التجارة و التنمية الاقتصادية" مجلة الإصلاح المؤسسي الصادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة بواشنطن العدد: جويلية 2000 ص 3.

- ✓ اتساع حجم السوق(خاصة القوة الشرائية للمستهلكين).
- ✓ حرية النشاط في السوق.
- ✓ حد أدنى من القواعد الحكومية في تحديد ربحية القطاع الخاص.
- ✓ بنية أساسية قوية.
- ✓ توفر عناصر الإنتاج مرتفعة الجودة مثل العمالة الماهرة و المواد الخام.
- ✓ عملة محلية قوية.
- ✓ حرية تحويل الأرباح و الفوائد و إيرادات الأسهم.
- ✓ بيئة ضريبية مواتية.
- ✓ حرية التشغيل بين الأسواق.

المطلب الثاني: المزايا المالية

و في البداية نتطرق إلى جانب المساعدات المالية، على اعتبار أنها الأداة التي خصصها الإتحاد الأوروبي لتأهيل اقتصاديات دول جنوب المتوسط، تمهيدا لإنشاء منطقة التبادل الحر.

الفرع الأول: المساعدات المالية

يشمل الجانب المالي أداتين مهمتين هما: برنامج ميدا و القروض الميسرة من قبل بنك الاستثمار الأوروبي المخصصة للدول المتوسطية[1].

- ➢ **برنامج ميدا:** وهو عبارة عن أداة مستحدثة من قبل الاتحاد الأوروبي تعوض البروتوكولات المالية لسنوات (1976-1991)، تم إنشاؤه بموجب القانون96/1488 الصادر سنة 1996،[2] و ذلك في إطار تفعيل الشراكة الأورومتوسطية مع دول جنوب المتوسط، وقد تم تعديله في سنة 2000 بإدراج برنامج ثاني ميدا2.[3]

يمول برنامج ميدا المجالات التالية:

- ✓ دعم الإصلاحات الهيكلية و المالية.
- ✓ التحول الاقتصادي و تنمية القطاع الخاص.
- ✓ دعم التوازن السوسيواقتصادي: كالتعليم و الصحة و تقليص التكاليف المرتبطة بالتحول الاقتصادي.[4]

و ينقسم برنامج ميدا إلى مرحلتين:

* المرحلة الأولى من 1995 إلى 1999 و خصص لها مبلغ 3.435 مليار يورو.

قدر مبلغ الالتزامات في إطار البرامج الثنائية ب 2580 مليار يورو أي بنسبة 84% و 0.480 مليار يورو أي بنسبة 16%، أما مبلغ المدفوعات فقدر ب 0.874 مليار يورو منها 73.8% في إطار البرامج الثنائية و 26.2% في إطار التعاون الإقليمي، و قدرت نسبة المدفوعات إلى الالتزامات ب28.6%.[1]

---

[1] الدول المؤهلة الحصول على المساعدات هي: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب ، سوريا، تونس، تركيا، السلطة الفلسطينية.

[2] Le bilan du programme MEDA les notes d'alerte du cheam N°22-11 décembre 2006. http://news.reseau-concept.net/images/ciheam/clien/nal22.pdf

[3] Ibid.

[4] Ibid.

الجدول رقم 16: ميدا الأول للفترة(1995-1999) بمليار يورو

	التعاون الثنائي	التعاون الاقليمي	المجموع
الالتزامات	2.58	0.48	3.06
المدفوعات	0.646	0.228	0.874

Source : ABIS Sébastien « Une décennie de Partenariat euro-méditerranéen Bilan du Programme MEDA Défis et perspectives géoéconomiques » Mai 2005 page 04.

* المرحلة الثانية من 2000 إلى 2006 و خصص لها مبلغ 5.350 مليار يورو.

قدر مبلغ الالتزامات في إطار البرامج الثنائية ب 3.0807 مليار يورو منه 76 % في إطار التعاون الثنائي و 24 % في إطار التعاون الإقليمي، أما مبلغ المدفوعات فقد قدر ب 3.859 مليار يورو منه 80 % في إطار التعاون الثنائي و 20 % في إطار التعاون الإقليمي. و قدرت نسبة المدفوعات الى الالتزامات ب 77.4 %

الجدول رقم 17 : ميدا الثاني خلال الفترة(2000-2004) بمليار يورو

	التعاون الثنائي	التعاون الاقليمي	المجموع
الالتزامات	2.3553	0.7257	3.0807
المدفوعات	1.9081	0.4778	2.3859

Source : ABIS Sébastien « Une décennie de Partenariat euro-méditerranéen Bilan du Programme MEDA Défis et perspectives géoéconomiques » Mai 2005 page 05.

[1] ABIS Sébastien « Une décennie de Partenariat euro-méditerranéen Bilan du Programme MEDA Défis et perspectives géoéconomiques » Mai 2005 page 04.
http://www.geographi.ens.fr/sammarco/cours5/I_pemed_bilandebarcelone_05.pdf

الجدول رقم 18: توزيع الارتباطات و المدفوعات حسب الدول

	الارتباطات	المدفوعات	النسبة الارتباطات إلى المدفوعات ب %
الجزائر	437	144	32.9
فلسطين	541	480	88.7
مصر	1150	650	56.5
الأردن	516	393	76.2
لبنان	583	132	46.6
المغرب	1472	783	53.2
سوريا	259	64	24.7
تونس	875	568	64.9
مجموع التعاون الثنائي	5533	3214	58.1
مجموع التعاون الاقليمي	1355	829	61.2
المجموع	6888	4043	58.7

Source : Le bilan du programme MEDA les notes d'alerte du cheam N°22-11 décembre 2006.
http://news.reseau-concept.net/images/ciheam/clien/nal22.pdf

اما توزيع الارتباطات و المدفوعات حسب السنوات فهو كالآتي:

الجدول رقم 19: توزيع الارتباطات و المدفوعات (1995-2005)

ميدا التعاون الثنائي و الإقليمي بمليون يورو	الارتباطات	المدفوعات	نسبة المدفوعات على الالتزامات
1995	173	50	28.9
1996	370	155	41.9
1997	911	207.8	2.8
1998	809	222.2	27.5
1999	797	240.3	30.1
2000	568.7	315.3	55.4
2001	603.3	317.8	523.7
2002	611.6	454	74.2
2003	600.3	497.7	82.9
2004	697.6	801.1	115
2005	734	781.6	107

Source : Le bilan du programme MEDA les notes d'alerte du cheam N°22-11 décembre 2006.
http://news.reseau-concept.net/images/ciheam/clien/nal22.pdf

الشكل رقم03: مبالغ الارتباطات و المدفوعات في إطار برنامج ميدا(95-2004) بمليون يورو

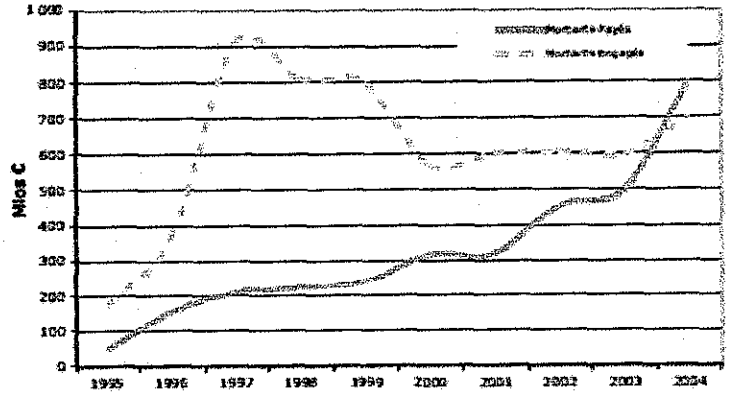

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives » février 2005 page11.

و يمكن من خلال المنحنى ملاحظة الفرق الواسع بين مبالغ الارتباطات و مبالغ المدفوعات، و الذي تزايد بشكل ملحوظ خلال الفترة 1996، و بلغ ذروته في سنة 1998، ثم بدأ ينخفض تدريجيا لتعاود مبالغ المدفوعات ارتفاعها في مقابل مبالغ الارتباطات.

الجدول رقم 20 : توزيع الالتزامات لكل دولة بمليون يورو

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	اجمالي ميدا 1	اجمالي ميدا 2
المغرب	30	0	236	219	176	141	120	122	143	152	600	677
الجزائر	0	0	41	95	29	30	60	50	42	51	165	233
تونس	20	120	138	19	132	76	90	92	49	22	428	328
مصر	0	75	203	397	11	13	0	78	104	159	685	354
الأردن	7	100	10	8	129	15	20	92	43	35	254	205
لبنان	0	10	86	0	86	0	0	12	44	18	182	74
سوريا	0	13	42	0	46	38	8	36	1	53	101	136
مجموعة البنك الدولي	3	20	41	5	42	97	0	100	81	73	111	350
اجمالي البرنامج الثنائي	60	337	797	743	650	409	298	582	505	562	2587	2356
البرنامج الاقليمي	113	33	114	66	145	160	305	29	110	135	471	740
اجمالي	173	369	912	809	802	569	603	611	608	697	3057	3096

المصدر: ماركس فان ديربيلين، ايثر فان دير مير، ماجدولين بيترس، رولاند روس" تقييم منتصف المدة لبرنامج ميدا الثاني التقرير النهائي" 18 يوليو2005 . ص32.

http://ec.europa.eu/europeaid/reports/meda-evaluation-midterm-report-2005_arab.pdf

عند انطلاق البرنامج، أي من خلال برنامج ميدا الأول، بشكل تدريجي بمبلغ 173 مليون يورو في عام 1995، و بلغ أقصى حد له في عام 1997 حيث بلغ 912 مليون يورو، أما الالتزامات السنوية لبرنامج ميدا الثاني فكانت متقاربة بشكل كبير، باستثناء التفاوت المسجل ما بين سنتي 2000 حيث بلغ 569 مليون يورو، و سنة 2004 حيث بلغ 697 مليون يورو، أما من حيث التزامات كل من فلسطين و سوريا و الجزائر و المغرب و الأنشطة الإقليمية فقد عرفت تزايدا ملحوظا بالمقارنة بين برنامجي ميدا الأول و الثاني، بينما سجلت انخفاضا في كل من مصر و الأردن و لبنان و تونس.

الجدول رقم 21: الالتزامات لكل قطاع بمليون يورو

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	إجمالي الالتزامات ميدا 1	إجمالي الالتزامات ميدا 2	عدد البرامج ميدا 1	عدد البرامج ميدا 2
بيئة	0	4	0	26	6	0	30	0	0	20	36	50	4	3
زراعة	2	0	57	1	51	2	2	0	28	0	112	32	8	4
الماء	0	0	40	0	15	2	40	0	4	5	55	51	4	4
بنية تحتية و نقل	7	0	44	10	136	47	28	5	16	70	197	166	15	14
قطاع خاص	60	10	36	3577	97	15	124	26	100	0	530	265	19	12
دعم اقتصادي مؤسسي	5	56	107	56	60	90	52	144	113	294	285	693	24	31
تنمية محلية	12	55	100	28	0	37	0	0	0	30	195	67	4	2
قطاع/ اجتماعي سوق عام	0	0	0	6	11	0	0	100	0	0	17	100	4	2
تعليم و تدريب	0	10	173	46	0	40	70	94	71	129	229	403	6	12
حصة	0	0	7	130	40	50	0	30	0	0	177	80	4	2
اعلام	8	0	0	0	65	5	21	12	0	13	73	51	3	0
مجتمع ملتقى حقوق الإنسان	0	0	0	0	0	0	2	2	25	0	0	29	0	4
ثقافة	12	3	17	0	13	38	0	0	10	0	46	48	10	5

المصدر: ماركس فان ديربيلين، ايثر فان دير مير، ماجدولين بيترس، رولاند رودس" تقييم منتصف المدة لبرنامج ميدا الثاني التقرير النهائي" 18 يوليو2005 . ص 33

خلال فترة برنامج ميدا الثاني، تم إرساء عدد من أولويات السياسة الجديدة(الاستنتاجات أثناء المؤتمرات، و التي تؤلف إعلان برشلونة. فقد كان هناك اهتمام متزايد بشكل خاص بالقضايا الحكومية: تعزيز الديمقراطية و دور القانون و المجتمع المدني. و قد أتضح ذلك من خلال برنامج ميدا،[1] و من خلال الجدول الموضح أعلاه يتبين لنا ظهور بعض القطاعات الجديدة خلال فترة برنامج ميدا الثاني، حيث تشمل المجتمع المدني، حقوق الإنسان، و الهجرة، و العدالة، و الشرطة.

تتضمن القطاعات الأخرى التي حضيت بزيادة كلا من: دعم التعليم و التدريب و الدعم الاقتصادي للمؤسسات، أما فيما يخص المجال الزراعي، فقد تم تقديم أموال لإصلاحات التنمية المحلية و القطاع الخاص من خلال برنامج ميدا الثاني بنسب أقل من برنامج ميدا الأول.

[1] ماركس فان ديربيلين، ايثر فان دير مير، ماجدولين بيترس، رولاند رودس" تقييم منتصف المدة لبرنامج ميدا الثاني التقرير النهائي" 18 يوليو2005. ص33.

الجدول رقم 22: الالتزامات لكل آلية بمليون يورو

الالتزام	دعم المشروع		دعم الميزانية		إقليمي غير BEI		بنك الاستثمار الأوروبي BEI		الإجمالي	
	م يورو	%	م يورو	%	م يورو	%	م يورو	%	م يورو	%
1995	60	46	0	0	58	49	12	9	130	100
1996	118	33	200	56	20	6	20	6	357	100
1997	542	63	175	20	56	7	90	10	863	100
1998	464	61	175	23	23	3	104	14	765	100
1999	334	44	271	35	117	15	43	6	765	100
2000	111	21	232	43	108	20	86	16	537	100
2001	90	17	200	38	178	34	59	11	526	100
2002	377	63	180	30	19	3	25	4	601	100
2003	199	35	299	52	55	9	22	4	575	100
2004	256	37	254	37	94	14	81	12	684	100
إجمالي ميدا 1	1517	53	821	29	273	9	269	9	3880	100
إجمالي ميدا 2	10323	35	1165	40	454	16	273	9	2923	100
الإجمالي	2548	44	1986	34	727	13	542	9	5803	100

المصدر: ماركس فان ديربولين، إيثر فان دير ميره، ماجدولين بيترس، رولاند رودس" تقييم منتصف المدة لبرنامج ميدا الثاني التقرير النهائي" 18 يوليو 2005. ص34.

فيما يخص آليات التسليم، حدث تغير ملحوظ بمرور الوقت، حيث انخفضت حصة التعاون الكامل في البرامج التقليدية الثنائية المعتمدة على دعم المشروعات بما في ذلك المساعدات التقنية من النصف خلال ميدا الأول إلى الثلث تقريبا خلال برنامج ميدا الثاني، أما فيما يخص عمليات دعم الموازنة فقد شهدت ارتفاعا، و كذلك في البرنامج الإقليمي، في حين ظلت عمليات بنك الاستثمار الأوروبي على حالها.

- **البنك الأوروبي للاستثمار**: و هو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوروبي، و يتم تمويله من قبل ميزانية الاتحاد، و يتمتع بالاستقلالية المالية، و تتمثل مهمة البنك في تحقيق الأهداف المالية للاتحاد الأوروبي و المتمثلة في التمويل الطويل الأجل للمشاريع الأوروبية داخل منطقة الشراكة و خصوصا الجهة الجنوبية، و ذلك بإتباع القواعد المالية و قواعد التسيير البنكي الصارم.[1]

و يقدم بنك الاستثمار مجموعة من المنتجات المالية الموزعة حسب استحقاقها و حجمها إلى فئات مختلفة، و من أهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع المخصصة في المنطقة نذكر ما يلي:[2]

* قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر للمشاريع التي لا تتعدى مبلغ 25 مليون يورو.
* تدعيم رأسمال المخاطر.
* قروض مباشرة(القروض الفردية) لتمويل المشاريع الخاصة التي لا تتجاوز مبلغ 25 مليون يورو.
* آليات التمويل الهيكلي.

[1] الياس بن ساسي و يوسف قريشي" المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي متطلبات أساسية لإرساء قواعد الشراكة الأوروبية" ملتقى دولي بعنوان" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية جامعة فرحات عباس بسطيف 8-9 ماي 2004 ص 26.

[2] الياس بن ساسي و يوسف قريشي مرجع سابق ص 27.

أما المبالغ المقدمة من قبل البنك فهي على مرحلتين:[1]

* المرحلة الأولى من 1995 إلى 1999 و خصص لها مبلغ قدره 4.808 مليار يورو.
* المرحلة الثانية من 2000 إلى 2007 خصص لها مبلغ 6.400 مليار يورو.

و من أهم المجالات التي يمولها البنك ما يلي:

- ✓ المنشآت القاعدية.
- ✓ دعم القطاع الخاص.
- ✓ المشاريع الخاصة المحلية.
- ✓ المشاريع المتعلقة بحماية البيئة.

الشكل رقم 04: القروض الممنوحة من قبل البنك لدول المتوسط بمليون يورو

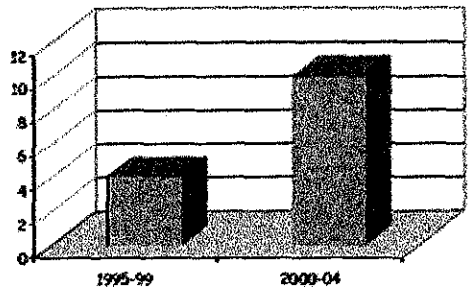

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives » février 2005 page12

الفرع الثاني: مزايا توحيد العملة

- ➢ تنويع سلع العملات فيما يتعلق بالاحتياطات من الصرف الأجنبي بدل الاعتماد على الدولار كعملة أساسية، و تقليص الأزمات الاقتصادية الناتجة عن تقلبات الدولار.
- ➢ بما أن الدول المتوسطية تتعامل بشكل كبير مع الاتحاد الأوروبي في مجال المبادلات التجارية، بالتالي فإن تعاملاها معه على أساس عملة موحدة يقلل من مخاطر التعامل بالعملات المحلية لكل دولة على حدا.
- ➢ إن توحيد العملة الأوروبية من شأنه أن يؤدي إلى تحسن معدلات النمو و الاستثمار و العمالة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات من داخل و خارج الاتحاد الأوروبي.[2] و بالتالي يجب على الدول العربية استغلال هذه الفرصة و تأهيل هياكلها الإنتاجية في مجال المنافسة و الجودة و الأسعار المنخفضة، لأن ذلك يمكنها من اكتساب حصص مهمة في السوق الأوروبي و ذلك في المدى الطويل.

[1] Le bilan du programme MEDA les notes d'alerte du cheam N°22-11 décembre 2006. http://news.reseau-concept.net/images/ciheam/clien/nal22.pdf

[2] شريط عبد" تقييم أثر استخدام اليورو على الاقتصاد الدولي و العربي http://www.ulum.nl/b139.html .

- من الممكن أن تتعمق آثار اليورو على دول منطقة حوض المتوسط و دفعها لتسريع جهود الوحدة النقدية و الجمركية و الاقتصادية بين هذه الدول.[1]
- إذا استمر اليورو كمنافس قوي للدولار على المستوى الدولي فيمكن أن يؤدي ذلك إلى تسعير النفط باليورو بدل الدولار.

المطلب الثاني:الانعكاسات السلبية

إن مشروع الشراكة الأورومتوسطية يعتبر مبادرة أوروبية بالدرجة الأولى لأن الاتحاد الأوروبي كان السباق لعقد اتفاقيات الشراكة مع مل دولة من دول حوض المتوسط على حدا، إذ يهدف من خلال هذا المشروع إلى بسط نفوذه على المنطقة، و حماية حصصه في أسواقها لقطع الطريق على المشروع الأمريكي و المنافسة الآسيوية، غير أن هذا المشروع ستكون له تأثيرات سلبية على دول المنطقة المتوسطية، منها ما يظهر على المدى القصير، و منها ما يظهر على المدى البعيد، و من أهم هذه السلبيات نذكر ما يلي:

الفرع الأول: السلبيات الناتجة عن بعض السياسات

1) السلبيات الناتجة عن انفتاح أوروبا على دول أوروبا الشرقية و الوسطى:

إن توسع الاتحاد الأوروبي ليضم دولا من شرق و وسط أوروبا، سينعكس سلبا على العلاقات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية، خاصة مع توسع التعامل بالعملة الموحدة اليورو، بالتالي فإن صادرات دول شرق و وسط أوروبا ستعرف ارتفاعا كبيرا تجاه باقي دول الاتحاد الأوروبي على حساب صادرات الدول المتوسطية، التي ستنخفض من دون شك، خاصة في ظل تماثل المنتجات الصناعية بين دول أوروبا الشرقية و الوسطى و الدول المتوسطية، فعلى سبيل المثال: وفقا لإحصائيات منظمة التجارة العالمية لسنة 2001 قدرت صادرات قطاع النسيج و الملابس لكل من تركيا ب 6.6 مليار دولار، التشيك ب2.8 مليار دولار، رومانيا ب 2.7 مليار دولار مقابل 2.6 مليار دولار لتونس و 2.3 مليار دولار للمغرب.[2] و هذا من دون شك يشكل تهديدا حقيقيا لكل الشركاء المتوسطيين في مجال النسيج و الملابس ليس على المستوى الأوروبي فحسب، و إنما على المستوى العالمي.

2) سلبيات السياسة الزراعية الموحدة:

تعتبر السياسة الزراعية الموحدة التي تبناها الاتحاد الأوروبي كأداة فعالة لحماية منتجيها من المنافسة الأجنبية، و من هذا المنطلق يبرز التناقض بين ما نصت عليه معاهدة ماستريخت المنشأة الاتحاد الأوروبي بإتباع سياسة حمائية في المجال الزراعي، و ما نص عليه إعلان برشلونة الذي يهدف إلى تحرير التجارة في جميع المجالات، غير أن الاتحاد الأوروبي استثنى الملف الزراعي من عملية التحرير و ذلك يعد خسارة كبيرة للمنتجات الفلاحية للشركاء المتوسطيين خاصة مع توسع الاتحاد الأوروبي ليضم دول شرق و وسط أوروبا، و إذا ما تم تحرير التجارة في المجال الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية فإن الوضع ربما سيعرف تحسنا لصالح الدول المتوسطية.

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة مكتبة الأسرة بمصر طبعة 2003ص61.

[2] FETHI AYACHI stratégies des FMN déterminants des IDE et intégration euromed page 158. http://www.fsegt.rnu.ta/fr/data/publication-collogue -annale /articles publies sur les IDE en 2005.pdf .

3) سلبيات الحد من الهجرة:

من المعروف أن سعي الاتحاد الأوروبي لإقامة مشروع الشراكة الأورومتوسطية يهدف زيادة على تحقيق الأمن و الاستقرار تنمية مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و تقليص معدلات الهجرة المتزايدة التي أصبحت تشكل تهديدا بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا، في حين أن الدول المتوسطية تدعو إلى تحرير حركة تنقل العمالة خاصة و أن أغلب الدول المتوسطية تعتمد بشكل كبير على الموارد الناتجة عن تحويلات العمالة بالخارج.

الشكل رقم06: تدفقات المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي

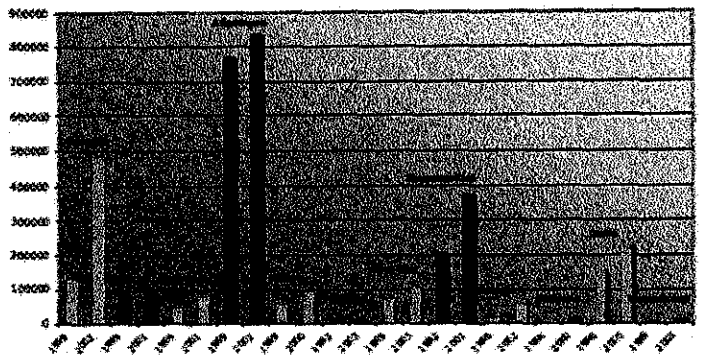

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives » février 2005 page56.

الفرع الثاني: السلبيات الاقتصادية

1) تكاليف المبادلات التجارية:

تتعامل دول جنوب المتوسط بشكل كبير مع الاتحاد الأوروبي في جميع المجالات و بشكل خاص في المجال التجاري، و بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها هذه الدول لتحرير اقتصادياتها إلا أنها عموما تبقى تطبق معدلات حمائية عالية باستثناء تركيا، ففي سنة 2003 قدر معدل الرسوم الجمركية ب 27.33% بالنسبة للمغرب و 22.36% بالنسبة لتونس و التي تعد من أعلى المستويات ضمن مجموعة الدول المتوسطية.[1]

أما بخصوص وضعية الرسوم الجمركية للدول المتوسطية مقارنة بمناطق أخرى كآسيا و أمريكا اللاتينية ودول شرق و وسط أوروبا فهي أكثر حمائية.

[1] Rapport de femise février 2005 page 66.

جدول رقم23: الوضعية الحمائية حسب المناطق الإقليمية سنة 2003.

السوق	نوع المبادلات	معدل عادي	معدل مرجح	الانتشار	الرسم الأعظم
بلدان شرق و وسط أوروبا	الزراعة	12.45	16.66	23.33	230
	الصناعة	5.22	5.55	5.54	38
	المجموع	6.12	6.18	12.19	230
أمريكا اللاتينية	الزراعة	11.38	11.8	8.03	170
	الصناعة	9.46	9.36	6.9	40
	المجموع	9.72	9.59	7.08	170
آسيا	الزراعة	15.78	13.6	19.85	170
	الصناعة	10.78	6.27	15.94	300
	المجموع	11.43	6.63	16.55	300
البلدان المتوسطية	الزراعة	40.68	18.98	50.32	329
	الصناعة	17.01	9.05	17.27	83
	المجموع	20.12	10.03	28.45	329

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives » février 2005 page 105.

أما بخصوص الميزان التجاري فإن الدول المتوسطية التسعة تحقق عجزا فيما يتعلق بالمنتجات خارج المحروقات و كذا المنتجات الصناعية في إطار المبادلات مع الاتحاد الأوروبي و يتفاقم هذا الوضع بالنظر لكثافة المبادلات و التي تشهد تزايدا مستمرا.

جدول رقم24: وضعية الميزان التجاري للبلدان المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي بمليون دولار.

	مبادلات خارج المحروقات			مبادلات المنتجات الصناعية		
	1990	1995	2003	1990	1995	2003
الجزائر	4115-	6115-	7540-	4008-	4644-	6046-
مصر	3433-	3512-	1751-	2589-	2455-	1388-
اسرائيل	2215-	8514-	5485-	2503-	8258-	5500 -
الأردن	724-	1081-	1336-	925-	931-	1094-
لبنان	686-	2828-	2522 -	525-	2349-	2038-
المغرب	493-	1766-	1244-	1439-	1956-	1962-
سوريا	628-	1320-	671-	430 -	1269-	626-
تونس	1215-	1542-	1586-	1206-	1296-	1397-
تركيا	2082-	5831-	6946-	2127-	5919-	6343-
مجموع الدول المتوسطية	15621-	32508-	29080-	15352-	29078-	26392

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives » février 2005 page 105.

2) تكاليف ضعف التدفقات الاستثمارية:

تعد الدول المتوسطية من أقل المناطق جذبا للاستثمارات بالرغم من الإصلاحات و التسهيلات التي تم انجازها في هذه الدول إلا أن هناك عوامل أخرى تشكل عائقا أمام تدفقات الاستثمار كغياب الاستقرار الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي.

الجدول رقم 25: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (UE15) نحو الدول المتوسطية و بلدان شرق و وسط أوروبا بمليون يورو.

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الدول المتوسطية عدا اسرائيل	269	281	895	1066	427	3184	1378	2448	2645
بلدان شرق و وسط اوروبا	5693	5260	6307	9235	12138	15191	18969	5940	5854

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives » février 2005 page 106.

من الجدول نلاحظ الفارق الكبير بين التدفقات المخصصة للدول المتوسطية و تلك المخصصة لدول شرق و وسط أوروبا و بالرغم من انخفاض التدفقات باتجاه هذه الأخيرة إلا أنها تبقى أعلى من تلك المخصصة للدول المتوسطية و هناك فارق حتى بين الدول المتوسطية نفسها من حيث هذه التدفقات فمثلا: في سنة 2003 تحصلت تركيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قدرها 913 مليون يورو مقابل 1393 مليون يورو لدول المغرب العربي مجتمعة و 1252 مليون يورو لدول المشرق العربي.[1]

3) التكاليف الاجتماعية:

إن الشغل الشاغل للدول المتوسطية بعد إتباعها لنهج الإصلاحات و تحرير اقتصادياتها يكمن في كيفية التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن التحرير التجاري و تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و التي تمس بالدرجة الأولى الفئات الأكثر عرضة للضرر ضمن مجتمعات الدول المتوسطية خاصة في ظل إنشاء منطقة التبادل الحر التي تضم دولا تتميز بفوارق كبيرة في مستويات التنمية و التي ستؤثر سلبا على النشاط الإنتاجي و مناصب الشغل في المدى القصير و لذلك وجب على الدول المتوسطية وضع برامج مخصصة للحماية الاجتماعية و إعادة توزيع الدخل بشكل يراعي الفئات المحرومة و التحكم في معدلات البطالة.

جدول رقم26: معدلات البطالة في الدول المتوسطية ب%

	الجزائر	مصر	إسرائيل	الاردن	لبنان	المغرب	سوريا	تونس	تركيا	الدول المتوسطية
2000	29.5	9.0	8.8	13.7	/	21.7	11.2	15.7	6.5	12.5
2005	17.1	9.5	9.0	10.9	/	11.0	/	14.2	10.2	10.9

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, « RAPPORT FEMISE 2006 SUR LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN » septembre 2006 page page07

[1] **Samir Radwan**, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives » février 2005 page106

الفرع الثالث: السلبيات المالية

1) تكاليف إلغاء الحواجز الجمركية:

تعتمد إيرادات دول المتوسط بشكل كبير على التعريفات الجمركية، بالتالي فإن إلغاء التعريفات الجمركية يؤثر سلبا على التوازنات المالية العامة أي(الميزانية العامة)، و عليه يتوجب على هذه الدول البحث عن الأساليب التي تمكنها من تعويض الخسارة الجبائية الناتجة عن إلغاء الرسوم الجمركية، و بالتأكيد فإن ذلك سيشكل تحديا كبيرا لهذه الدول، كما أن التحرير الجمركي سيكون مصحوبا بصعوبات التمويل و ضعف الهيكل الجبائي، و تفاقم عجز الحسابات المالية، إمكانيات محدودة لسياسة سعر الصرف.

جدول رقم27: نسبة الإيرادات الجمركية من مجموع الإيرادات و الناتج المحلي الخام.

	التعريفات الجمركية لسنة 1997		حصة UE من مجموع الواردات لسنة 1997	التعريفات الجمركية على واردات UE سنة 1997	
	مجموع الايرادات	النسبة من الناتج المحلي الخام		نسبة من مجموع الإيرادات	النسبة من الناتج المحلي الخام
الجزائر	23.4	2.7	64.9	15.2	1.8
قبرص	9.5	2.3	47.4	4.5	1.1
مصر	17.1	3.6	39.7	6.8	1.4
اسرائيل	0.5	0.4	51.5	0.3	0.2
الأردن	31.6	5.1	48.1	15.2	2.5
لبنان	56.9	6.8	64.5	36.7	4.4
مالطا	5.1	1.4	73.2	3.7	1.0
المغرب	17.6	3.7	52.0	9.2	1.9
سوريا	13.9	2.4	49.1	6.8	1.2
تونس	29.8	3.5	72.9	21.7	2.6
تركيا	2.3	0.4	51.2	1.2	0.2

المصدر: زايري بلقاسم مرجع سابق ص 11.

2) تكاليف ضعف المساعدات المالية:

تعرف المساعدات الإنمائية بأنها مجموع قيمة المنح و الهبات المالية و الفنية و عنصر المنحة الذي لا تقل عن 25 %، و التي تتضمنها القروض الميسرة كافة المقدمة من قبل المصادر الرسمية(الدول و المنظمات الدولية) للدول النامية.[1]

إلا أن هذه المساعدات لديها العديد من السلبيات نذكر منها على سبيل المثال:[2]

* هيمنة العوامل السياسية على المساعدات الدولية، و سوء توزيعها.
* كما أن جزء مهم منها يوجه لأغراض عسكرية على حساب التنمية البشرية.
* تخلق هذه المساعدات علاقات تبعية بين الدول المانحة و الدول المتلقية.

[1] نوداز عبد الرحمن الهيتي"المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير" ص1. http://www.ulum.nl/b78.html
[2] المرجع نفسه ص 12-13.

الجدول رقم 28: الشراكة في خدمة التنمية للمنطقة المتوسطية و العالم

دول الاتحاد الأوروبي	الناتج المحلي الخام بملايير الدولارات لـ 2001	المخصصات المالية الموجهة للتنمية نسبة الى الناتج المحلي الخام %		المخصصات المالية الموجهة للدول المغاربية نسبة الى الناتج المحلي الخام %	
	2001	1990	2001	1990	2001
ألمانيا	1864.1	0.42	0.27	0.12	0.06
النمسا	188.5	0.25	0.29	0.07	0.05
بلجيكا	229.6	0.46	0.37	0.19	0.12
الدنمارك	161.5	0.94	1.03	0.37	0.33
إسبانيا	581.8	0.20	0.30	0.04	0.03
فنلندا	120.9	0.65	0.32	0.24	0.09
فرنسا	1309.8	0.60	0.32	0.19	0.08
اليونان	117.2	–	0.17	–	0.02
إيطاليا	1088.8	0.31	0.15	0.13	0.04
المملكة المتحدة	1424.1	0.27	0.32	0.09	0.11
هولندا	380.1	0.92	0.82	0.30	0.25
البرتغال	109.8	0.24	0.25	0.17	0.11
السويد	209.8	0.91	0.81	0.35	0.22
المجموع	7786	0.47	0.42	0.17	0.15

المصدر: الياس بن ساسي و قريشي يوسف مرجع سابق ص 30.

تشير الإحصائيات في الجدول إلى تخصيص الدول الأوروبية لجزء من مواردها المالية لتقديمها على شكل مساعدات مالية.

أما بخصوص المبالغ المحصلة من هذه المساعدات نحو دول جنوب المتوسط، و التي تتلقاها من الاتحاد الأوروبي و من مختلف القوى الاقتصادية في العالم.

الجدول رقم 29: تدفق المساعدات الموجهة نحو التنمية و الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول الجنوب

بعض دول جنوب المتوسط	المساعدات العمومية الموجهة نحو التنمية			المدخلات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة الى الناتج المحلي الخام %	
	المجموع بملايين الدولارات الأمريكية	لكل فرد بالدولار الأمريكي	نسبة الى الناتج المحلي الخام %	1990	2001
	2001	2001	2001		
الجزائر	182	5.9	0.3	-	2.2
الأردن	431.5	83.3	4.9	0.9	1.1
لبنان	240.8	68.1	1.4	0.2	1.5
المغرب	516.5	17.5	1.5	0.6	1.1
سوريا	152.9	9	5.6	0.6	2.3
تونس	377.7	39.2	1.9	0.6	2.3
تركيا	166.9	2.4	0.1	0.5	2.2
مصر	1255.2	27.9	0.2	0.3	3
الكائن الإسرائيلي	172.4	27.9	0.8	0.8	1.2
الدول العربية مجتمعة	5049.9	17.9	0.8	0.8	1.2

المصدر: الياس بن ساسي و قريشي يوسف مرجع سابق ص 31.

تعاني الدول المتوسطية من نقص كبير فيما يتعلق بالجانب المالي حيث تعجز هذه الدول عن توفير الموارد المالية اللازمة لتأهيل اقتصادياتها و بالرغم من أهمية المساعدات المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي إلا أنها تبقى غير كافية، و حتى المساعدات التي تمنح في إطار التنمية قد عرفت انخفاضا كبيرا لأنها تقدم بناءا على عوامل سياسية و اقتصادية.

في عام 2003 تم استهلاك المبلغ المخصص كليا و المقدر ب 777 مليون يورو و بلغت نسبة المدفوعات/ الارتباطات 90% في عام 2003 مقارنة ب90% في عام 2002 و 68%في عام 2001.[1]

3) تكاليف ضعف الهياكل المالية:

تتميز البلدان المتوسطية بضعف المؤسسات المالية و رداءة خدماتها و ضعف نظام البورصة و تأخرها، و بالتالي فإن الانفتاح أو التحرير الاقتصادي سيؤثر سلبا على الهياكل المالية في هذه الدول. كما أن هذه الدول تتشابه من حيث هياكل ميزانياتها و أنظمتها الجبائية.

- أثر التحرير على الميزانية العامة:

[1] l'espace économique euro-méditerranéen page18
http://www.commerce-exterieur.gouv.fr/euromed/doc/espace_eco_euromed.pdf.

إن ميزانيات الدول المتوسطية تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن الرسوم الجمركية و بالتالي فإن إلغاؤها يتسبب في عجز في ميزانيات هذه الدول و إن كان هذا العجز يختلف من بلد لآخر.

جدول رقم30: رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الخام

2005	2004-2000	2000-1995	
9.0	5.2	1.6	الجزائر
9.3-	5.5-	1.9-	مصر
1.9-	3.7-	1.8-	اسرائيل
10.8-	11.3-	9.6-	الأردن
8.8-	15.7-	17.6-	لبنان
6.2-	5.6-	3.5-	المغرب
1.7-	0.6-	0.2-	سوريا
3.3-	3.2-	4.5-	تونس
2.0-	11.4-	7.6-	تركيا
3.3-	5.5-	3.5-	الدول المتوسطية

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, « RAPPORT FEMISE 2006 SUR LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN » septembre 2006page07.

من خلال الجدول نلاحظ أن جل الدول المتوسطية تعاني من عجز في الميزانية باستثناء الجزائر و التي يرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط بالتالي ارتفاع إيراداتها المالية.

- أثر الحرير على الهيكل الجبائي:

بالرغم من لجوء الدول المتوسطية إلى تقليص النفقات العامة، إلا أن هذا التخفيض له حدود لا يمكن تجاوزها، كذلك لا يمكن تضخيم المديونية التي تمتص جزءا كبيرا من الناتج المحلي الخام، زد على ذلك التكاليف الناتجة عن آثار خدمة المديونية، في حين أنه يجب المحافظة على استقرار نسب الصرف الحقيقية و ذلك لتسديد الديون.

الجدول رقم31: خدمة المديونية كنسبة مئوية من الصادرات

2005	2004-2000	1995- 2000	
6.	17.4	30.9	الجزائر
5.7	9.7	10.8	مصر
11.3	13.6	17.2	اسرائيل
8.3	11.4	13.8	الأردن
31.2	36.4	14.2	لبنان
14.2	19.2	26.2	المغرب
6.3	4.0	5.4	سوريا
15.6	15.5	16.7	تونس
36.4	38.7	27.4	تركيا
11.3	15.5	16.7	الدول المتوسطية

Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, « RAPPORT FEMISE 2006 SUR LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN » septembre 2006page07.

من خلال الجدول يتضح لنا تطورات خدمة الدين كنسبة من مداخيل الصادرات و نلاحظ انخفاض خدمة المديونية بالنسبة لجل البلدان المتوسطية غير أن تركيا تبقى صاحبة أكبر نسبة و تقدر ب 36.4 متبوعة بلبنان، في حين أن الجزائر تمكنت من تقليص خدمة المديونية و ذلك بفضل ارتفاع إيراداتها النفطية.

و يتضح من خلال الجدول بأن الجزائر تحتل المرتبة الأولى فيما يخص تغطية الواردات و التي تقدر ب 25 شهرا نظرا لارتفاع أسعار النفط متبوعة بلبنان التي تبلغ نسبة التغطية 20.6 شهرا.

خاتمة:

إن مشروع الشراكة الأورومتوسطية يعتبر مشروعا أوروبيا بالدرجة الأولى، و يتضمن تناقضات كبيرة بين طرفيه، فمن جهة مجموعة من الدول المتقدمة ممثلة في الإتحاد الأوروبي، و من جهة أخرى دولة متخلفة على جميع الأصعدة، بمعنى كل دولة من دول جنوب المتوسط على حدا، حيث يحاول الإتحاد الأوروبي من خلال تبنيه لهذا المشروع الإبقاء على علاقات التبعية لهذه الدول نحوه، و كذلك الارتقاء إلى مصاف قطب سياسي ينافس الو م أ التي بدأت أطماعها تتزايد في منطقة حوض المتوسط خاصة بعد ترويجها لمشروع الشرق أوسطية.

أما الدول المتوسطية و منها الدول العربية فلم تتوان عن إبداء موافقتها على هذه المبادرة سعيا منها إلى الحصول على حصص في السوق الأوروبي و التخلص من العوائق الجمركية التي يفرضها الإتحاد الأوروبي، لكن الأمور لم تجري كما كانت دول المتوسطية تأمل بل أن الإتحاد الأوروبي طور مجموعة كبيرة من القيود غير الجمركية كموضوع البيئة و الصحة...الخ، لمنع دخول صادرات دول جنوب المتوسط، التي هي بصدد القيام بتخفيضات جمركية على صادرات السلع من الإتحاد الأوروبي.

إضافة إلى ما سبق، فإن الإتحاد الأوروبي عرض مرة أخرى على دول الجوار مبادرة أخري تمثلت في السياسة الأوروبية للجوار إثر أكبر عملية توسع شهدها الإتحاد الأوروبي لتشمل دول شرق و وسط أوروبا، سعيا منه إلى تأهيلها و جعلها مشابهة له من حيث التركيبة الاقتصادية و الاجتماعية، بسبب تراجع معدلات النمو الديمغرافي في دول الاتحاد الأوروبي و تفاقم إشكالية التقاعد.

الفصل الثالث:

الجزائر و مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

مقدمة:

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا هاما في منطقة حوض المتوسط جعلها محل اهتمام دول الاتحاد الأوروبي منذ الستينات، حيث كانت تتمتع بمزايا تفضيلية طبقا لمضمون معاهدة روما سنة 1957م دون غيرها من الدول المتوسطية، ثم وقعت فيما بعد اتفاق تعاون مع الجماعة الأوروبية خلال سنوات السبعينات على غرار باقي الدول المتوسطية، في إطار السياسة الأوروبية الشاملة التي اتبعتها الجماعة.

إن الإعلان عن قيام الاتحاد الأوروبي سنة 1992، و فيظل معطيات دولية جديدة بعد انهيار المعسكر الشيوعي و هيمنة الوم أ على الساحة الدولية، برزت رغبة الاتحاد الأوروبي في كسر الهيمنة الأمريكية على العالم، حيث سارع الاتحاد الأوروبي إلى عرض اتفاقيات شراكة على الدول المتوسطية من بينها الجزائر التي انتهجت مبدأ المفاوضات بشكل فردي مع الاتحاد الأوروبي.

إن الدخول في اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يضم كتلة من الدول المتقدمة يتضمن الكثير من المخاطر على اقتصاديات صغيرة الحجم كالجزائر مثلا، خاصة في مجال ضعف للقدرة التفاوضية و عدم اكتساب الجزائر لميزة تنافسية في إنتاج المنتجات و ضعف مؤسساتها الاقتصادية و تقادم هياكلها الإنتاجية مما يجعلها عرضة لمنافسة حادة من قبل المؤسسات الأوروبية خاصة بعد إلغاء الرسوم الجمركية.

و من خلال هذا الفصل سنتطرق لوضعية الاقتصاد الجزائري قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ثم نتطرق لمختلف الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بدءا من سنوات السبعينات حتى التوقيع الرسمي على اتفاق الشراكة في 2002، ثم نتطرق لواقع التجارة الخارجية الجزائرية مرورا بتطور وضعية الرسوم الجمركية و التفكيك الجمركي في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و نقدم حوصلة عن تطور وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و في المبحث الأخير نتطرق إلى سلبيات و ايجابيات الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، و السبل التي تمكن الاقتصاد الجزائري من تقليص السلبيات الناتجة عن هذا الشراكة بدءا بتأهيل دور الدولة على المستوى المحلي و المغاربي و الدولي و كذلك سبل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لتقليص التبعية لقطاع المحروقات و ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري و الحصول على مزايا تنافسية تمكنه من اكتساب حصص في السوق الأوروبي و العالمي.

المبحث الأول: اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

مقدمة

إن منطقة التبادل الحر المرتقبة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بعد مرور 12 عاما تكتسي الخصائص التالية:

- ✓ هي منطقة للتبادل الحر بين بلد من جهة و مجموعة من البلدان من جهة أخرى.
- ✓ هي منطقة للتبادل الحر بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة.
- ✓ هي منطقة للتبادل الحر بين دولة صغرى تمتاز باقتصاد منعزل، غير تنافسي وغير منوع و مجموعة من البلدان تكاد تكون في أرقى درجة من التكامل الاقتصادي.
- ✓ هي منطقة بين طرفين يطبقان سياسة جبائية بينية متفاوتة.[1]
- ✓ هي منطقة تضم بلد لا يمتلك استراتيجية واضحة في إطار التكامل العربي و حتى المغاربي و مجموعة من البلدان المتطورة و المتكاملة على جميع المستويات.
- ✓ هي منطقة تضم بلدا تابعا في تجارته الخارجية بأكثر من 56% للاتحاد الأوروبي الذي لا تشكل تجارته مع الجزائر أكثر من 5%.[2]
- ✓ منطقة تضم بين بلد تابع في مجال المواد الغذائية و لا يمتلك قطاعا فلاحيا قوي و مجموعة من البلدان تتمتع بقدرات كبيرة في مجال إنتاج المحاصيل الزراعية و تطبق سياسة زراعية مشتركة ذات طابع حمائي.

---

[1] زايري بلقاسم" تأثير الشراكة على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس بسطيف العدد 2002/01 ص 17.

[2] زعباط عبد الحميد" الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف العدد الأول ماي 2004 ص 62.

المطلب الأول:الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(1986-1998)

إن الأزمة الاقتصادية التي ميزت سنة 1986م إثر الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط أثرت بشكل خطير على اقتصاديات معظم الدول النامية، حيث شهدت هذه الدول تفجر أزمة المديونية، مما أدى إلى ظهور اختلالات في اقتصادياتها اتخذت منحا خطيرا.

و الجزائر باعتبارها بلدا ناميا لم تسلم هي الأخرى من تأثيرات هذه الأزمة، نظرا للاعتماد الكبير على صادرات قطاع المحروقات، فقد حققت الجزائر خلال الفترة خسائر كبيرة بحيث أن "كل انخفاض في أسعار النفط بمقدار 1 دولار، كلف الجزائر خسارة تقدر ب500 مليون دولار من إيراداتها النفطية، و بالتأكيد فإن تغطية هذا النقص يتطلب تقليص الواردات"[1]، كل هذه المعطيات أدت اختلال كبير في توازن الاقتصاد الوطني، و قد بين ذلك ضعف السياسة المنتهجة خلال المرحلة الماضية، و عجزها عن تفادي تأثيرات الأزمة البترولية، ذلك أن ما حدث لم يكن مرحلة مؤقتة سرعان ما يتم تداركها، و إنما ستمتد تأثيراتها لسنوات طويلة لترتفع معها المديونية و خدمتها، كل هذه السلبيات التي أفرزها النظام الاقتصادي الموجه أجبرت الدولة على القيام بتغيير جذري في نظامها الاقتصادي.

و قد تميز الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة السابقة بالعديد من الخصائص، التي تعتبر نقاط ضعف أثرت بشكل كبير على الوضعية الاقتصادية، و زادت من تفاقم الأزمة، و نوجز هذه الخصائص في النقط التالية:

- ✓ التبعية للخارج من حيث الغذاء و الدواء، نظرا لإهمال القطاع الفلاحي و مساهمته في التنمية الاقتصادية.
- ✓ النمو الديمغرافي الذي تجاوز النمو الاقتصادي.
- ✓ الاعتماد المطلق على منتوج واحد استراتيجي و هو النفط.[2]

يعتبر دستور 23 فبراير 1989م النواة الأولى للتخلص من النظام الاشتراكي، و ذلك بإلغاء جميع النصوص و المواد الخاصة به من الدستور الجزائري، كما تم إدخال العديد من التغييرات على علاقة الدولة بالاقتصاد.

و فيما يلي نتطرق لمختلف سياسات التحرير الاقتصادي المتبعة في الجزائر:

الفرع الأول: السياسة النقدية

شهدت مرحلة ما قبل الإصلاحات عجزا كبيرا في ميزانية الدولة تم تداركه عن طريق الإصدار النقدي، مما أدى إلى ارتفاع حاد في معدل التضخم، إضافة إلى"عدم توازن الحساب الخارجي، ظهور اختلالات في تدفقات الائتمان و الاستثمار، و بالتالي تشجيع هروب رؤوس الأموال".[3]

و ظهور هذه المشاكل راجع بالدرجة الأولى إلى ازدواجية التدخل من جانب الخزينة العامة و البنك المركزي إضافة إلى ضعف الوساطة المالية و حتى غيابها أحيانا، و هذا ما دفع الدولة إلى تطبيق

---

[1] كتاب الجغرافيا السنة الرابعة من التعليم المتوسط مطبوعات الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية الطبعة الأولى 2006-2007 ص 95 / نقلا عن كتاب الأزمة الاقتصادية العالمية لضياء مجيد الموسوي.

[2] خالدي خديجة" أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف العدد 02 ماي 2005 ص75.

[3] بطاهر علي" سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي العدد الأول 2004 ص 186.

إصلاحات واسعة مست سياسة سعر الفائدة و سياسة منح الائتمان، و قد نتج عن ذلك عنصرين هامين أولهما دعم السياسة المالية و ثانيهما ضبط التوسع النقدي داخل الاقتصاد و التحكم في معدلات نموه، بهدف رفع احتياطات الصرف الأجنبي لتحسين وضعية الدينار المتدهورة.

إلى جانب هذه الإجراءات النقدية تم إتباع إجراءات أخرى حتى تعطي عملية الإصلاح ثمارها، و قد تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

1. إتباع تسيير مالي صارم يضبط المالية العامة خلال فترة التسوية.[1]
2. توسيع الضريبة على القيمة المضافة.
3. مكافحة الغش و التهرب الضريبي و تقليص النفقات.[2]

و اتخذت هذه الإجراءات للحد من تمويل عجز ميزانية الدولة عن طريق الإصدار النقدي، و يمكن ذلك من رفع معدلات الفائدة الذي يعد حافزا لجلب المدخرات و تعبئتها لأغراض الاستثمار.

و دائما في إطار الإصلاحات النقدية عمدت الدولة إلى إدخال مجموعة من أدوات السياسة النقدية تمثلت فيما يلي:

- نظام الاحتياط القانوني الإجباري سنة 1994م،[3] حيث تعطي هذه الأداة مجالا واسعا لمراقبة السيولة النقدية، و إمكانية الاستعانة بها للرقابة على السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة.
- إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدي بهدف التحكم في كمية النقود المعروضة.
- مراجعة إجراء المزايدات للسندات للحساب الجاري و العمل على تسهيل عمليات السوق المفتوحة في عام 1996.

الفرع الثاني: إصلاحات الصرف الأجنبي

تميزت مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية بتحديد قيمة الدينار إداريا، حيث كان ذلك يتناقض تماما مع قيمة الدينار المتدهورة على المستوى الداخلي، و قد نتج عن ذلك وجود عجز كبير في الحساب الخارجي للدولة، و ظهور سوق موازي للعملات الأجنبية.

و من خلال برامج التثبيت المتبناة بإشراف من صندوق النقد الدولي فإن قيمة الدينار أصبحت تتحدد وفقا لآليات العرض و الطلب، مما يعطي ثقة أكبر لدى العاملين بالخارج للقيام بتحويلاتهم النقدية عن طريق القنوات الرسمية، بالإضافة إلى "تطهير المبادلات الخارجية، و زيادة شفافية نظام الصرف".[4]

و قد مرت عملية إصلاح سوق الصرف بمرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى:(مرحلة تحضيرية) و تمثلت في إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة.
- المرحلة الثانية: و تمثلت في تخفيض القيمة الخارجية للدينار.

و يمكن من خلال الجدول التالي توضيح الانخفاضات التي حدثت في قيمة الدينار بداية من سنة 1994م و هي السنة الأولى التي تم فيها مباشرة التعديل الهيكلي.

---

[1] بطاهر علي مرجع سابق ص 187.
[2] حلكمي بوحفص "مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي" العدد 32 يناير 2007 من الانترنيت: http://www.ulum.nl/c11.html
[3] المرجع نفسه ص187.
[4] المرجع نفسه ص 188.

الجدول رقم01: تطور معدل صرف الدولار مقابل الدينار

الفترة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
دولار مقابل دينار	24.1	42.9	52.2	56.2	58.4	60.6

المصدر: بطاهر علي مرجع سابق ص 190.

قد شهدت سنة 1994 لوحدها انخفاضات متتالية، حيث حدث الأول في شهر أفريل بنسبة 50% من قيمة الدينار مقابل الدولار، أما الانخفاض الثاني حدث في سبتمبر من نفس السنة و قدر ب70% من قيمة العملة الوطنية.

و هكذا فإن نظام الصرف انتقل من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه و بدءا من جانفي 1996 أصبح نظاما حقيقا لسعر صرف ما بين البنوك.[1] و قد ساهم ذلك بشكل كبير في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي تسوده الثقة و المصداقية.

الفرع الثالث: سياسة الميزانية

تعتبر سياسة الإصلاح المالي جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الاقتصادي بهدف التحكم في عجز ميزانية الدولة، و في هذا الإطار بادرت الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف تقليص النفقات و زيادة الإيرادات، و ذلك لا يكون ممكنا إلا بتطوير قطاعات الإنتاجية و تحسين مستوى إنتاجيتها و من أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال ما يلي:

1. إصلاح النظام الضريبي لتحقيق الإنعاش الاقتصادي من خلال إدخال الرسم على القيمة المضافة.
2. إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي وفق جدل متصاعد.
3. إدخال الضريبة على أرباح الشركات بمعدل عادي 42%، و تم تخفيضه إلى 33%، و معدل مخفض 5% للأرباح المعاد استثمارها، ثم رفعه إلى 33% نتيجة التهرب الضريبي ثم تخفيضه إلى 15% نظرا لانعكاساته السلبية.[2]

و قد ساهمت هذه الإصلاحات بشكل كبير في تحقيق موارد مالية إضافية من خلال الرسوم المفروضة على السلع، إضافة إلى الموارد المحققة من الرسوم الجمركية خاصة تعد التحسن الذي طرأ على المبادلات التجارية مع العالم الخارجي. بالإضافة إلى إلغاء التمييز لصالح القطاع العام على حساب القطاع الخاص، و تم تخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى 45% عام 1997 طبقا للاتفاقيات الدولية، كما تم دعم عمليات تحرير التجارة على الصعيد الداخلي و الخارجي.

أما بخصوص تطور النفقات العمومية:

- انخفاض نفقات التسيير من 33.6% من الناتج المحلي الخام إلى سنة 1993 إلى 31.5% من الناتج المحلي الخام، في حين أن الانخفاض الفعلي لنفقات التسيير قدر ب 10.5% خلال (1993-1998).

[1] بطاهر علي مرجع سابق ص 191.
[2] المرجع نفسه ص 192.

- تم تقليص رواتب عمال الوظيف العمومي من 42% من الميزانية عام 1993 إلى 40% من الميزانية عام 1998.
- تخفيض نفقات التحويلات الجارية من 32% من ميزانية التسيير لعام 1993م إلى 30% من الميزانية لعام 1998 نتيجة تقليص الدعم المقدم للسلع الأساسية.
- تخفيض نفقات التجهيز من 8.7% من الناتج المحلي الخام لعام 1993 إلى 7.6% من الناتج المحلي الخام لعام 1998، في حين أن الانخفاض الفعلي قدر ب16% لعام 1998.
- أما بخصوص العجز في الميزانية فقد قدر 8.7% من الناتج المحلي الخام إلى فائض قدره 2.4 % من الناتج المحلي الخام

الجدول رقم02: تطور الرصيد الاجمالي للخزينة بمليار دينار

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الرصيد الاجمالي للخزينة	100.6 -	65.4-	28.4-	74.9	66.2	108.1-

المصدر: بطاهر علي مرجع سابق ص194.

من خلال الجدول يتبين لنا أنه عدا سنتي 1996و 1997 التي تحقق فيهما فائض في الميزانية، فقد شهدت السنوات الأخرى عجزا بشكل متباين، فبعدما كان يقدر ب 100.6 مليار دينار انخفض ليبلغ 28.4 مليار دينار عام 1995، و في عام 1998 عاد مجددا للارتفاع بشكل خطير و ذلك لانخفاض سعر البترول، و نظرا للاعتماد الكبير على الجباية البترولية باعتبارها مورد مهم للخزينة العمومية، و يجعلها مرهونة بتغيرات أسعار البترول في الأسواق الدولية، إضافة إلى تقلبات في قيمة الدولار باعتبارها العملة التي يتم بها التعامل دوليا.

و قد كان الهدف من الإصلاحات الاقتصادية المتبناة خلال الفترة 94-98 تقليل الارتباط المتعلق بالجباية النفطية.

الفرع الرابع: تحرير التجارة الخارجية

في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي قامت الدولة بتحرير التجارة الخارجية بشكل واسع النطاق، بالرغم من بقاء القيود غير التعريفية، و ركزت الدولة اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية، و تمكين المتعاملين الخواص من الحصول على القروض المخصصة للاستيراد،[1] و من أهم الإجراءات المتبعة لتطوير التجارة الخارجية:

- إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء المواد الأثرية.
- إلغاء كل قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في عام 1994.
- تخفيض المعدل الأعضمي للرسوم الجمركية من 60 % إلى 50 % ثم 45 % عام 1997.[2]

[1] مدني بن شهرة. "سياسات و آثار التعديل الهيكلي في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية العدد: 18 فبراير2005 من الانترنيت http://www.uium.nl/c12.html

[2] بطاهر علي مرجع سابق ص 196.

الفرع الخامس: تحرير الأسعار

كان لزاما على الدولة القيام بتحرير الأسعار لاستكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي، و ذلك من خلال مراجعة قانون 89-12 و الذي يفرق بين نوعين من الأسعار:

1. الأسعار الإدارية: بهدف دعم القدرة الشرائية للأفراد من جهة و النشاط الإنتاجي من جهة أخرى، حيث تتدخل الدولة لتحديد السعر و معدل أو هامش الربح.
2. الأسعار الحرة: نظام التصريح بالأسعار من قبل الأعوان الاقتصاديين لدى المصالح التجارية بحيث لا يمكن للأعوان البيع بأعلى من تلك الأسعار.[1] و في إطار تحرير الأسعار في عام 1995 صدر الأمر 95-06 بهدف تحرير أسعار السلع و الخدمات، كما تم إلغاء الدعم المقدم للسلع الاستهلاكية في عام 1997، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، و قد اعتمدت الدولة نظام تعويضات لحماية الفئات المتضررة.[2]

الفرع السادس: ميزان المدفوعات

رغم أن الدولة اتخذت برنامجا للإصلاح الاقتصادي بعد الأزمة سنة 1986، إلا أنها لم تنجح في بلوغ أهدافها المسطرة المتمثلة في التخفيف من حدة المديونية و معدل خدمة الدين، إلا أنها فشلت في ذلك، ثم في عام 1994 تم مباشرة الإصلاحات الاقتصادية من جديد بهدف تدارك الأخطاء السابقة و القضاء على مشكل المديونية، إلا أن الأوضاع لم تشهد تحسنا في مجال تقليص المديونية، و في عام 1998 حقق الميزان التجاري فائضا و معدل نمو ايجابي قدره 3.8 % إضافة إلى انخفاض معدل التضخم ليصل إلى 5 % و زيادة احتياطات الصرف.[3]

1- خدمة الدين الخارجي: و يمكن من خلال الجدول التالي تتبع تطور المديونية الخارجية خلال الفترة(94-98)

الجدول رقم03: تطور المديونية الخارجية خلال الفترة(94-98) بمليار دولار

	1994	1995	1996	1997	1998
المديونية الخارجية	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5
خدمة الدين	4.5	4.2	4.3	4.5	5.2
نسبة خدمة الدين/الصادرات	47.2	38.8	30.7	31.7	47.5

المصدر: بطاهر علي مرجع سابق ص 202.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول، أن سنة 1995 هي السنة الوحيدة التي سجلت انخفاضا في خدمة الدين، فبعدما عرف معدل خدمة الدين ارتفاعا في سنة ،1994 انخفض خلال سنوات 95 و 97 ليعاود الاستقرار عند النسبة المحققة في عام 1994.

[1] بطاهر علي مرجع سابق ص197.
[2] المرجع نفسه ص 198.
[3] حاكمي بوحفص مرجع سابق ص09.

2- الاحتياطات الدولية: حيث تمكنت الدولة من رفع احتياطاتها من الصرف الأجنبي نتيجة ارتفاع سعر البترول لأكثر من 19 دولار للبرميل خلال 97/69، حيث كانت الاحتياطات في حدود 2 مليار دولار طوال 8 سنوات(86-93)، و يمكن من خلال الجدول التالي ملاحظة الارتفاعات التي شهدتها احتياطات الصرف.

الجدول رقم04: تطور وضعية احتياطات الصرف الأجنبي بمليار دولار

	1994	1995	1996	1997	1998
احتياطات الصرف الأجنبي	2.7	2.0	4.4	8.0	6.8
الاحتياطات بالشهر/ صادرات	3.0	2.0	4.7	9.4	7.6

المصدر: بطاهر علي مرجع سابق ص 203.

أما بخصوص الميزان التجاري، فيمكن ملاحظة وضعيته من خلال الجدول التالي الذي يظهر عجزا في سنة 1994، 1995، حيث أن الواردات كانت أكبر من الصادرات، في حين أنه حقق فائضا خلال سنوات 1996-1997-1998 نظرا للارتفاع المسجل في الصادرات مقارنة بالواردات

جدول رقم05: تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة(1994-1998) بمليار دولار

	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان التجاري	0.2-	0.152	4.08	5.690	1.510
الصادرات	8.889	10.248	13.174	13.820	13.820
الواردات(فوب)	9.158	10.4	9.09	8.13	8.63

المصدر: بطاهر علي مرجع سابق ص 205.

الفرع السابع: الخوصصة و إصلاح القطاع العام

بالنظر إلى الصعوبات التي واجهت الدولة خلال المراحل السابقة أي قبل سنة 1994، و نتيجة للعبء الكبير الذي كانت تحمله الدولة على عاتقها، فقد بادرت هذه الأخيرة إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية و الصناعية بهدف:

- تخلص الدولة من الثقل المالي الناتج عن الخسائر الدائمة للقطاع العمومي.
- إعادة التوازن للقطاعات القادرة على تحقيق التنمية و امتصاص معدلات البطالة المتزايدة.
- تكثيف النسيج الصناعي.

الجدول رقم 06:تصنيف المؤسسات المقترحة للخوصصة(مؤسسات إنتاجية، تجارية أو مؤسسات الخدمات).

الوضع الاقتصادي و المالي للمؤسسة ال	طبيعة نشاط المؤسسة	
	استراتيجي	غير استراتيجي
مؤسسات صحية(قادرة على الاستمرار)	الابقاء على التمويل	تخصيص
مؤسسات يمكن مساعدتها على الاستمرار	الابقاء على التمويل	تخصيص
مؤسسات تواجه صعوبات	اعادة هيكلتها و الابقاء على التمويل	اعادة هيكلتها و تخصيصها
مؤسسات لا تستند إلى هياكل	اعادة هيكلتها و الابقاء على التمويل	اعادة هيكلتها و تخصيصها

المصدر بن دحمان بن سيدي محمد استراتيجية التخصيص في الجزائر تقرير صادر عن صندوق النقد العربي بأبوظبي سنة 1999 ص 233

و تصنف عبارة استراتيجية للمؤسسات التي تعتبر ضرورية للأمن القومي أو تلك التي يمثل نقلها عملية حساسة.[1]

و من خلال المرحلة الممتدة بين(94-98) تم تحديد حد أعلى للائتمان المصرفي ل23 مؤسسة كبيرة عاجزة، تمثل مساهمتها 15 % من القيمة المضافة للقطاع الصناعي و قطاع البناء، و قد تم في عام 1995 وضع برنامج التعديل الهيكلي كان الهدف منه الإبقاء على المؤسسات العمومية القابلة للتأهيل و التصفية التي لا يمكنها تأهيلها.[2]

و أول عملية خوصصة تم تطبيقها عام 1996 و التي كانت تستهدف 1300 مؤسسة، فمن بين 274 مؤسسة عامة تم خوصصة أو تصفية 827 مؤسسة عامة. و قد نتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال حيث قدر عددهم في السداسي الأول لسنة 1998 212960 عامل و التسريح الإداري 50700 عامل، و قدر عدد العمال المسرحين ب 5 % من السكان العاملين(4.7 مليون عامل).[3]

أما بخصوص مبالغ التطهير المالي للمؤسسة العمومية فقد تم تقسيمها على النحو التالي:

جدول رقم07: عمليات التطهير المالي بمليار دينار

طبيعة التطهير	المبلغ
دفع الأجور و الرواتب	35
تنازل الخزينة عن ديون لها تمثل قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف البنك الوطني للتنمية	126
عمليات تصفية المؤسسات(مؤسسات عمومية اقتصادية تم حلها، مؤسسات غير مستقلة و نفقات اجتماعية للمؤسسات المستقلة)	239
أموال منفقة دفعت للبنوك	384
مديونية الخزينة اتجاه البنوك(مع أخذ بعين الاعتبار أقساط الدين فقط دون الفوائد	542
فوائد على المديونية التي أعيد شراؤها	69
المجموع	1395

المصدر: بطاهر علي مرجع سابق ص 207.

[1] بن دحمان بن سيدي محمد مرجع سابق ص 233.
[2] بطاهر علي مرجع سابق ص 206-207
[3] مدني بن شهرة مرجع سابق 10.

و قدرت مختلف عمليات التطهير المالي ب 50% من الناتج المحلي الخام لعام 1998.[1]

المطلب الثاني: اتفاقية التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية

عرفت مرحلة الستينات توقيع اتفاقيات شراكة بين دول المجموعة الأوروبية و عدد من البلدان المتوسطية، حيث وقع كل من تونس و المغرب في أواخر الستينات اتفاق شراكة يقتصر على الجانب التجاري فقط و لا يتضمن تقديم أن نوع من المساعدات، بينما الجزائر نظرا لخصوصية حالتها فقد استمرت في الحصول على تفضيلات جمركية دون اللجوء إلى توقيع اتفاق شراكة مع بلدان المجموعة الأوروبية، رغم أن حصة المواد الزراعية تقلصت بشكل كبير لصالح المواد النفطية نتيجة انتهاج الجزائر لسياسة التصنيع على حساب القطاع الفلاحي الذي عان من التهميش.

و في إطار تجديد اتفاقيات الشراكة، عمد الاتحاد الأوروبي لتطبيق سياسة شاملة مع مطلع السبعينات تهدف إلى توقيع اتفاقيات شراكة جديدة مع دول جنوب و شرق المتوسط، حيث وقعت الجزائر هي الأخرى في 29 أفريل 1976م اتفاق شراكة مع المجموعة الأوروبية، تميز هذا الاتفاق بمدة غير محدودة من خلال تنفيذ أربع بروتوكولات مالية متتالية في 1978-1981، 1981-1986، 1986-1991، 1991-1996.

الجدول رقم 08: حصيلة تنفيذ بروتوكولات التعاون المالية(1976-1996) موقوفة بتاريخ 31-12-1993م

البروتوكولات المالية	المجموع(مليون إيكو)	الارتباط		الدفع	
		القيمة	%	القيمة	%
الأول:1978-1981	114	108	95	97	83
الثاني: 1981-1986	151	141	94	92	65
الثالث: 1986-1991	239	239	100	38	16
الرابع: 1991-1996	350	145	41	15	10
مجموع البروتوكولات المالية	858	633	74	242	38

المصدر: بومدين لحسن مرجع سابق ص 128.

و ما ميز هذه الاتفاقية أن المجال المالي ظهر ضعيفا بالنظر لقيمة البروتوكولات المالية، غير أنها شملت إلى جانب المجال التجاري مجالات أخرى منها: المجال الاجتماعي، التعاون التقني، هجرة الأيدي العاملة. و عموما فقد كان من بين أهداف هذا الاتفاق ما يلي:

- تعديل شروط دخول المنتجات الجزائرية للسوق الأوروبية.
- زيادة نسبة التجارة الجزائرية أي الصادرات إلى المجموعة الأوروبية.
- التعاون من أجل تحسين مستوى المبادلات بين الجانبين.

[1] بطاهر علي مرجع سابق ص 208.

في هذه المرحلة فإن الجزائر كانت تحتل إزاء المجموعة الأوروبية مركزا خصوصيا، على اعتبار أن الجزائر بلد مصدر للنفط بدلا من المواد الفلاحية، و يظهر ذلك جليا من خلال المبادلات الجزائرية الأوروبية خلال فترة السبعينات و الثمانينات، حيث قدرت نسبة المحروقات بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات نحو المجموعة الأوروبية.

أما بخصوص الواردات فقد اشتملت على تجهيزات التموين الصناعي بأكثر من 40%، آلات و مواد تجهيزية بحوالي 20% و 20% عبارة عن مواد غذائية.[1]

و قدرت حصيلة المساعدات المالية المقدمة للجزائر خلال الفترة(1978-1996) ب 949 مليون يورو، منها 309 مليون يورو من ميزانية المجموعة و 640 مليون يورو مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، و قدر معدل الدفع ب47%.[2]

أما خلال فترة التسعينات، فقد تزايد حجم المبادلات الجزائرية مع المجموعة الأوروبية و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 09: حصة المجموعة الأوروبية في صادرات الدول المغاربية ب% سنة 1993م

	المواد الغذائية	المواد الصناعية	الطاقة	المعادن	المجموع ب%
الجزائر	34.9	44.6	69.2	35.6	68.2
المغرب	65.2	74.6	68.1	48.8	69.2
تونس	72.0	78.6	81.6	34.9	77.3

Source : ISABELLE BENSIDOUN- AGNES CHEVALLIER « Euro-mediterranée la pari de l'ouverture » ECONOMICA- la documentation française 1994 page 140.

من خلال الجدول يتبين لنا أن صادرات الجزائر من الفلاحة تناقصت لصالح القطاعات الأخرى، أما بالنسبة للبلدان المغاربية الأخرى أي تونس و المغرب فنلاحظ الوزن الكبير الذي تحتله الصادرات من المواد الغذائية و التي تفوق بشكل كبير مثيلاتها لدى الجزائر.

[1] بومدين لحسن مرجع سابق ص 134.

[2] Document de Stratgie 2002-2006 page 15.
ec.europa.eu/comm/external_relations/algeria/csp/02_06_fr.pdf Algrie:

الجدول رقم 10: التوزيع الجغرافي لمبادلات البلدان المغاربية لسنة 1993م

	الجزائر		المغرب		تونس	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
المجموعة الأوروبية	68.2	64.4	70.0	62.7	79.4	76.6
أمريكا الشمالية	17.3	14.5	4.4	9.0	1.1	4.4
الخليج	0.0	0.2	4.7	9.9	6.5	1.5
أوربا الشرقية	1.7	1.1	0.8	2.6	1.1	3.1
المتوسط	2.1	4.4	3.9	2.6	6.3	4.3
بلدان آسيا المصنعة حديثا	1.5	1.1	0.3	1.6	0.1	1.1
بلدان أخرى غرب أوروبا	3.4	4.5	3.0	3.2	1.8	3.8
اليابان	0.7	3.3	4.3	1.1	0.3	1.5
الصين	0.0	1.6	0.5	1.5	0.3	0.8
بلدان آسيوية أخرى	0.2	1.1	3.6	0.6	1.8	0.4
أمريكا اللاتينية	4.4	1.9	1.9	3.0	0.5	1.7
إفريقيا السوداء	0.2	0.2	2.1	1.9	0.7	0.8
أستراليا و نيوزيلندا و جنوب إفريقيا	0.1	1.5	0.4	0.4	0.0	0.8
العالم	100	100	100	100	100	100

Source : ISABELLE BENSIDOUN- AGNES CHEVALLIER page 139.

و من خلال الجدول نلاحظ بأن مبادلات البلدان المغاربية عموما و الجزائر بشكل خاص تتركز مع المجموعة الأوروبية، فمثلا تقدر حصيلة صادرات الجزائر تجاه المجموعة الأوروبية بأكثر من 68.2%، في حين أن وارداتها تقدر بأكثر من 64%.

إلا أن ما ميز اتفاق سنة 1976 أنه تميز بمحدودية المبالغ المقدمة في إطار التعاون المالي، و في حالة الجزائر كان السبب في ذلك: توقف أغلب المشاريع الممولة بواسطة البروتوكولات المالية في سنوات التسعينات بسبب سوء الأوضاع الأمنية.[1]

المطلب الثالث: الاندماج الجزائري في الفضاء الأورومتوسطي

تميزت سنوات التسعينات بتسريع عجلة الإصلاحات الاقتصادية في إطار تعزيز دعائم اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، و قبل نهاية الفترة المخصصة لآخر بروتوكول مالي من خلال الاتفاقيات المبرمة في سنوات السبعينات، بادرت المجموعة الأوروبية إلى عرض اتفاقيات شراكة على البلدان المغاربية في عام 1993م، و ذلك تصديا للمشروع الأمريكي في إطار الشرق أوسطية، و بذلك سارعت كل من تونس و المغرب إلى الدخول في مفاوضات مع الجانب الأوروبي، و تم توقيع اتفاقيات الشراكة في 1995/07/17م مع تونس و في 1995/11/15م مع المغرب.[2]

أما بالنسبة للجزائر فنظرا لوضعيتها الاقتصادية الحساسة، خاصة في ظل تبعيتها المطلقة للصادرات النفطية، و تعرضها بصفة دورية لأزمات ناتجة عن الهبوط المفاجئ في أسعار النفط، فقد أبدت تخوفا كبيرا نابع من عدم مقدرتها على تنويع صادراتها، إضافة إلى ضعف نسيجها الصناعي

[1] Document de Stratégies 2002-2006 page 16.

[2] عمورة جمال اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي العدد33/2007 www.ulum.nl/c41htm

و ضعف قدرته على منافسة المنتجات الأجنبية، و تبعيتها في ما يتعلق بالمواد الغذائية، حيث طالب الجزائر الاتحاد الأوروبي بمنحها معاملة خاصة تتماشى مع خصوصيتها الاقتصادية و السياسية.

و هكذا دخلت الجزائر في مفاوضات مع الجانب الأوروبي، إلا أنه في عام 1996م ظهرت العديد من نقاط الاختلاف بين الجانبين أهمها إصرار الجانب الجزائري على تأجيل مسألة التفكيك الجمركي، خاصة و أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في المراحل الأولى لتأهيله، و تم معاودة المفاوضات في 1997م، و هكذا و بعد خوض 17 جولة تفاوضية، تم أخيرا التوصل إلى اتفاق بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، و لعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق ما يلي:

- التنازلات بخصوص الجانب ألفلاحي و الحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال و المنافسة.
- الجانب الأمني و القضاء على الإرهاب و الجريمة المنظمة.
- طلب الحصول على المساعدات المالية لتحديث و عصرنة القطاع المالي و المصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج و لا يقتصر على جانب التبادل فقط.
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، و بدلالة الحصص المالية(المخصصات) التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.
- المطالبة بالتحرير التدريجي.[1]

و هكذا تم العودة إلى طاولة المفاوضات في عام 2001م، ليتم التوقيع على اتفاقية الانتساب بشكل نهائي في 22 أفريل من عام 2002م، كان ذلك خلال الاجتماع الأورومتوسطي بمدينة فالونس الأسبانية ليحل محل الاتفاق المبرم في سنة 1976م،[2] و دخل حيز التنفيذ في مارس 2005م.

و تعتبر اتفاقية الانتساب التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي شبيهة بالاتفاقيات الموقعة مع جل الدول المتوسطية الأخرى، و تتمحور حول ثلاث مجالات هي: المجال الاقتصادي و المالي، و المجال السياسي و الأمني و المجال الاجتماعي و الثقافي.

و الجديد في هذه الاتفاقية مقارنة باتفاقيات سنة 1976 أن الاتحاد الأوروبي استحدث أداة مالية جديدة تختلف عن بروتوكولات التعاون المالي السابقة، و تهدف إلى دعم التحول الاقتصادي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996– 1999م، و في إطار برنامج ميدا الأول حصلت الجزائر على مبلغ 164 مليون يورو، و في عام 2000 تم إضافة مبلغ آخر قدر ب 30 مليون يورو، و بذلك بلغ نصيب الجزائر من برنامج MEDA للفترة الممتدة من 1996–2000 ما يعادل 194 مليون يورو.[3]

و من أهم المشاريع الممولة في إطار برنامج MEDA و التي تندرج ضمن التعاون الاقتصادي و التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى الدعم المؤسساتي:

- ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: 57 مليون يورو.

---

[1] عمورة جمال مرجع سابق ص 2.

[2] Taous Hamdaoui « accord d'association euro méditerranéen : quel impact sur la pme/pmi en Algérie »économie et management n°04 mars 2005.

[3] Document de Stratégies 2002-2006 page 16.

- عصرنة القطاع المالي: 23 مليون يورو.
- دعم إصلاح الاتصالات السلكية و اللاسلكية و مصالح البريد: 27 مليون يورو.
- دعم الصحافة و وسائل الإعلام الجزائرية: 5 مليون يورو.
- دعم عصرنة الشرطة: 8 مليون يورو.
- دعم إصلاح التكوين المهني: 60 مليون يورو.[1]

إلا أن الجزائر لم تتمكن من امتصاص هذه المبالغ كلها ضمن الفترة المحددة نظرا للصعوبات التي كانت تعاني منها خاصة في المجال الأمني.

كما منح البنك الأوروبي للاستثمار مبلغ 620 مليون يورو كقروض منذ سنة 1996م حيث تخصص هذه القروض لدعم ثلاث محاور هي:

- دعم و تطوير الهياكل و البنى القاعدية بقروض طويلة المدى.
- حماية البيئة.
- دعم و تطوير القطاع الخاص.[2]

كما تم تخصيص برنامج آخر MEDA الثاني، و ذلك لمواصلة نهج الإصلاحات الاقتصادية و تأهيل القطاعات الاقتصادية الجزائرية، و ذلك للفترة الممتدة من 2000-2006، فقد قدر المبلغ المخصص للجزائر ب 90.2 مليون يورو و يهدف إلى:[3]

- التحكم في النمو الاقتصادي.
- تحقيق الاستقلالية عن قطاع المحروقات.
- معالجة البطالة و الأوضاع الاجتماعية.
- تحقيق الأمن و الاستقرار.

[1] Document de Stratégies 2002-2006 page 16.
[2] Daous Hamdaoui déjà cite page 264.
[3] Document de Stratégies 2002-2006 page 16.

الجدول رقم 11: حصيلة برنامجي ميدا الأول و الثاني للفترة 1995-2003 بمليون يورو

	الالتزامات	الدفع	الدفع/الالتزام ب%
التعاون الثنائي			
الجزائر	345.8	62.8	18.17
المغرب	1181.3	412.9	34.95
تونس	734.6	411.7	56.04
التعاون الثنائي	4373.8	1927.3	44.06
الاقليمي	1070.1	532.8	49.79
المجموع	5443.9	2460.1	45.19

Source : Zine M Barka « Reflexion sur les incidences fiscales et douanieres de l'accord d'association algerie union europeenne » économie et management n°04 mars 2005 page178.

المطلب الثالث: محاور الشراكة الأوروجزائرية

اشتمل اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على ثمانية محاور، و هي كالآتي:

المحور الأول: و يمكن تلخيص ما احتوته المواد 3،4،5 من الاتفاقية فيما يلي:

تم الاتفاق بين الجانبين على توطيد دعائم الحوار السياسي و التعاون لتحقيق الأمن و الاستقرار و الرفاهية في المنطقة و ذلك من خلال:

- انتهاج مبدأ الحرية في اختيار الأنظمة السياسية و إقامة دولة القانون.
- التأكيد على الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و نبذ العنصرية.
- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة.
- الحد من انتشار الأسلحة و بالخصوص أسلحة الدمار الشامل.

المحور الثاني: حرية انتقال السلع

و يمس بالدرجة الأولى حرية تنقل البضائع، و ذلك من خلال التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية وصولا إلى إقامة منطقة التبادل الحر بمرور 12 عاما، حيث تصبح التعريفة منعدمة.

أما بخصوص المنتجات الفلاحية و الصيد البحري، فقد تم التمسك بالاتفاق التفضيلي المبرم في سنة 1976م، و ذلك بمراعاة المبادئ الآتية:[1]

- الالتزام بعدم فرض رسوم جديدة على الواردات الأثر المماثل.
- إلغاء القيود الكمية و الإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.
- اتخاذ إجراءات حمائية في حالة ممارسة الإغراق من أحد الطرفين.

المحور الثالث: تحرير الخدمات

[1] عمورة جمال مرجع سابق ص2.

فيما يتعلق بالخدمات فقد اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء مؤسسات في إقليم كلا الطرفين، إضافة إلى تحرير الخدمات(المالية، البنكية، المواصلات و الاتصالات....إلخ).[1]

المحور الرابع: التجارة و حركة رؤوس الأموال

فقد التزم الجانبان بضرورة توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار، و توفير كل الإمكانيات التي من شأنها تسهيل حركة رؤوس الأموال، بحيث أنه باستطاعة أي بلد في حال التعرض لخلل في ميزان المدفوعات اللجوء إلى تعديلات تمس العمليات الجارية أو المالية لتصحيح الخلل، و لكن بشرط إعلام الطرف الآخر و يكون ذلك وفق جدول زمني محدد، و في هذا المجال لابد من القيام بإصلاحات تمس قوانين الاستثمار و الضرائب و مكافحة التهرب الضريبي، و توفير المعلومات الكاملة للمتعاملين لتوفير قدر من الشفافية و المصداقية تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة.

المحور الخامس: التعاون في المجال الاقتصادي

و يتضمن تعاون الطرفان بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية بما يخدم المصلحة المشتركة، و حسب ما جاء في المادة 48 من الاتفاقية، فإن التعاون يتعلق بالقطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية، أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، و كذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب الاقتصادي بين الجانبين، و خاصة القطاعات التي من شأنها تنويع الصادرات الجزائرية.[2]

أما بخصوص التعاون الجهوي، فقد نصت المواد(50-53) في هذا الجانب على ما يلي:

- ✓ دعم التكامل و الاندماج الاقتصاديين(لاسيما التعاون المغاربي).
- ✓ تطوير البنية التحتية.
- ✓ التعاون في مجال البيئة و مقاومة التلوث.
- ✓ التعاون في مجال البحث العلمي و التكنولوجي، التربية، و التعليم و التكوين المهني.
- ✓ تشجيع الإبداع التكنولوجي، تحويل التكنولوجيا، و تثمين نتائج البحث العلمي.
- ✓ التعاون في المجال الجمركي، خاصة فيما يتعلق بوضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين.
- ✓ دعم و تشجيع الاستثمار المباشر و الشراكة الصناعية.
- ✓ تشجيع عمليات التحديث و إعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية- الغذائية.
- ✓ إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية و التصديرية.
- ✓ وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي حسب المادة 54.

[1] عمورة جمال مرجع سابق ص2.
[2] المرجع نفسه ص3.

- ✓ التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية و إعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية، الرقابة المالية حسب المواد(56-57).
- ✓ التعاون في مجال توحيد و تقييم مطابقة النوعية و الملكية الثقافية و التجارية(المادة 55).
- ✓ إعادة هيكلة و تطوير القطاعات التالية: النقل، الإعلام، الاتصال، الطاقة والمناجم، السياحة الحرف التقليدية، التعاون في مجال الإحصاء و حماية المستهلك.[1]

المحور السادس: التعاون الاجتماعي و الثقافي

و يتضمن هذا المحور نبذ مختلف أنواع التمييز، خاصة فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالعمال و شروط العمل، إضافة إلى الحق في الحصول على المكافآت و الضمان الاجتماعي.

أما بخصوص التعاون الثقافي فيتضمن انتهاج مبدأ الحوار بين الثقافات، و ذلك بالاعتماد على مختلف الوسائل كالإعلام و الصحافة و تنظيم التظاهرات الثقافية.

المحور السابع: التعاون المالي

و من خلال هذا المحور يتم التركيز على النقاط التالية:

- ✓ تقديم الدعم المالي اللازم لتطوير الاقتصاد و تنميته من خلال الإصلاحات الاقتصادية بدعم من الاتحاد الأوروبي دون إهمال التنمية الريفية.
- ✓ إعادة تأهيل مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ✓ النهوض بالاستثمارات خاصة في مجال توفير مناصب شغل جديدة.
- ✓ عدم إهمال التأثيرات التي تفرزها منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري.

المحور الثامن: التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية.

و يمس هذا المحور المجالات التالية:

- ✓ تقوية مؤسسات الدولة و القانون.
- ✓ التعاون في مجال تنقل الأشخاص.
- ✓ التعاون في مجال الرقابة على الهجرة غير الشرعية.
- ✓ التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة، و مكافحة تبييض الأموال عن طريق الأنظمة المالية لكلا الجانبين.
- ✓ التعاون في مجال محاربة الإرهاب و الفساد و الرشوة.[2]

المطلب الرابع: السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

إن نجاح منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يقتصر فقط على حجم التنازلات المقدمة من جانب الاتحاد الأوروبي في شكل إعفاءات جمركية لصالح السلع الجزائرية الموجهة للسوق الأوروبي، و إنما يعتمد أساسا على تبني الجزائر لمجموعة من السياسات و الإجراءات بهدف

[1] عمورة جمال مرجع سابق ص3.
[2] المرجع نفسه ص 5.

تقليص الفوارق بين الطرفين، و في هذا الصدد تبنت الجزائر مجموعة من السياسات و التدابير على المستوى الداخلي كما على المستوى الخارجي بمساعدة من الاتحاد الأوروبي لضمان اندماج إيجابي في منطقة التبادل الحر و تقليل السلبيات المرتبطة بها.

الفرع الأول: السياسات المرافقة الداخلية

✧ **إعادة التأهيل الصناعي:**

إن اندماج الجزائر في الفضاء الأورومتوسطي يتطلب جهودا كبيرة في مجال إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية، حتى تتمكن من مجابهة المنتوجات الأجنبية من حيث: الجودة و النوعية و السعر، و مواكبة التطورات التكنولوجية لتطوير هياكل الإنتاج، و يتحقق ذلك من خلال:

* الإصلاحات على مستوى المؤسسة: و تشمل ثلاثة محاور للتأهيل:

I. الاستثمارات غير المادية: و التي تهدف في معظمها إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، و هذه الاستثمارات تشمل ما يلي:

- أعمال المساعد الفنية الخاصة بطرق الإنتاج و المراقبة و التخطيط.
- أعمال المساعد الفنية الخاصة بتنظيم المؤسسة و دراسة وظائف و إنشاء مكتب تنظيم.
- أعمال المساعد الفنية الخاصة بتحسين الجودة للمنتجات و الحصول على شهادة الجودة.
- تحويل التكنولوجيا و اقتناء رخص الاختراعات.
- اقتناء و إعداد برامج إعلامية لها تأثير مباشر على القدرة التنافسية للمؤسسة.
- الدراسات التحضيرية للاستثمارات المادية.
- التكوين و تأهيل الموارد البشرية.
- الدراسات المتعلقة بتنظيم المؤسسة.
- الإجراءات المتعلقة بالبحث عن الشركاء.[1]

II. الاستثمارات المادية: و من أهمها

- ✓ تجديد التقنيات و مواكبة التطورات المتعلقة بها.
- ✓ ضرورة الحصول على وسائل إنتاج حديثة من شأنها تحسين الإنتاج كما و نوعا، و تقليص التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج.
- ✓ ضرورة تجهيز المؤسسات بأحدث الوسائل الإعلامية و المخبرية.

III. إعادة الهيكلة المالية: قد يمتد تأهيل المؤسسة أحيانا ليشمل إعادة هيكلتها المالية، و يتم ذلك من خلال:

- ✓ دعم الامكانات الذاتية من خلال إدراج أموال جديدة.
- ✓ تثبيت التوازن للهيكلة المالية عن طريق إدراج الأموال المتداولة.
- ✓ الحد من حجم المخزونات بالنظر إلى النشاط.

[1] زايري بلقاسم " السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف العدد 03 ماي 2004 ص 49.

- ✓ التحكم في حجم و نوعية الديون.
- ✓ تمويل الاستثمارات برؤوس أموال مناسبة و ترشيد استعمال القروض البنكية.[1]

4. تأهيل المحيط: و يشمل مختلف المتعاملين الموجودين حول المؤسسة:

1/ المحيط المادي: و يشمل ما يلي:

- ✓ تنمية المناطق الصناعية و المناطق الحرة و توفير البنية التحتية لجعل المؤسسة أكثر فاعلية.
- ✓ تحرير قطاع النقل و تحسين البنية التحتية المرتبطة به كالموانئ و المطارات.
- ✓ تحسين شبكة المواصلات و ما ينتج عنها من رفع لمستوى الخدمات و ربطها بالعالم الخارجي.
- ✓ الاهتمام بالبنية التحتية و تطويرها و تقديم الدعم اللازم لها.

2/ المحيط القانوني و الهيكلي: و يشمل العناصر التالية:

2) جعل القوانين أكثر مرونة قصد تحفيز المبادرة الخاصة و إصلاح القطاع التجاري داخليا و خارجيا بما يتماشى مع متطلبات الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

3) إصلاح النظام الإداري عن طريق خلق إطارات كفأة، و توفير برامج تكوين واسعة و فعالة، و تبسيط الإجراءات الإدارية و تطويرها.

4) تطوير أنظمة التعليم و التكوين المهني من خلال التنسيق بين المؤسسات بهدف تطوير الكفاءات و المهارات العمال.

5) تكوين إطارات مختصة في مجال الجودة و تحسين أداء المؤسسات بهدف حصولها على شهادة الجودة العالمية.

6) الاهتمام بتوفير المعلومات الكافية عن الاقتصاد من خلال تطوير جهاز الإحصاء.

7) وجود مراكز لتثبيت الملكية الفكرية.

8) تقريب الإطارات التشريعية و التنظيمية من التشريعات المعمول بها دوليا.

3/ تكوين إطارات كفوءة من خلال التعاون مع مثيلاتها من دول الاتحاد الأوروبي،و ذلك للاستفادة من خبرة الشركاء الأوروبيين من خلال برامج التكوين و الرسكلة.

و يهدف برنامج إعادة التأهيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على ثلاث مستويات:

1) على المستوى الكلي:

و تتلخص أهداف البرنامج على هذا المستوى فيما يلي:

- ➢ إعداد سياسة اقتصادية قصد ترقية المستوى التأهيلي للمؤسسات.
- ➢ وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية القيام بإجراءات على المستوى القطاعي و الجزئي.
- ➢ إعداد برامج التأهيل للمؤسسة و محيطها.

2) على المستوى القطاعي:

[1] زايري بلقاسم مرجع سابق ص 49.

و من أهم أهداف هذا البرنامج تحديث الجهات المتعاملة مع المؤسسة و من أهمها:

- جمعيات أرباب العمل.
- الهيئات العمومية.
- هيئات التكوين.
- البنوك و المؤسسات المالية.[1]

3) على المستوى الجزئي:

و يهدف إلى التنبؤ بأهم النقائص و العراقيل التي تعرقل نشط المؤسسة، و لابد من القيام بتشخيص استراتيجي لجوانب القوة و الضعف لأن ذلك يساعد على اتخاذ القرارات و الإجراءات، التي من شأنها ترقية أداء المؤسسة و تطويره.

كما أن عملية التأهيل زيادة على التأهيل المالي تتطلب أيضا: الاستراتيجية الصناعية و الموارد البشرية و التحكم التكنولوجي.[2]

✧ السياسة الصناعية الجديدة:

إن مختلف الدول تحاول اكتساب وضعيات تنافسية على مستوى الأسواق الدولية و الحفاظ عليها أطول مدة ممكنة، و الجزائر بدورها لا تخرج عن هذه القاعدة، فقد سمح المحيط التنافسي الذي يواجه المؤسسات بالتعرف على النقائص و عوامل القوة، بالتالي العمل على تطوير القطاعات التي بإمكانها أن تكسب الجزائر ميزة تنافسية في الإنتاج و التصدير، و يبرز ذلك من خلال التجمعات(grappes) فهي عبارة عن مجموعات قطاعية مندمجة أي متكونة من مؤسسات و صناعات تتدعم ثنائيا بفعل التعاون التكنولوجي.[3]

و عليه فإن منطقة التبادل الحر تلعب دورا هاما من حيث خلق مجال جديد للسياسات القطاعية الوطنية و ذلك من خلال:

- ✓ تدعيم الهياكل القاعدية و إعادة التأهيل.
- ✓ تطوير الهياكل القاعدية الأساسية و التكنولوجية(مخابر، مراكز تقنية صناعية).
- ✓ سياسات التنميط(ترقية المعايير، المواصفات...إلخ).
- ✓ عصرنة الإدارة(دور الدولة) و إصلاح النظام التربوي و الهياكل القاعدية و هياكل الاتصال.[4]

✧ توحيد المواصفات:

إن أوروبا تمتلك تشكيلة واسعة من التشريعات التي تم وضعها تدريجيا منها تلك المتعلقة بمجال حماية البيئة، النوعية الشاملة للسلع المعروضة، الخطر على الصحة و المقاييس الاجتماعية.

---

[1] زايري بلقاسم مرجع سابق ص 53-54.
[2] المرجع نفسه ص 55.
[3] المرجع نفسه ص 59.
[4] المرجع نفسه ص 59.

و هي تمثل عنصرا إيجابيا للدول الأقل نموا في حوض المتوسط التي لا تتواجد فيها مثل هذه المعايير و المواصفات، و في هذا الإطار هناك ثلاث مجالات يمكن أن تكون محل اهتمام خاص كالبيئة و الإجراءات الصحية و المواصفات الاجتماعية.

الفرع الثاني: السياسات المرافقة الخارجية

و تشمل ما يلي:

1) الإعانات المالية:

و تضم المبالغ المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي، إما في شكل هبات أو قروض بفوائد بسيطة مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار.

غير أن هذه الإعانات تتميز بمحدوديتها و ضعف قدرة الامتصاص لدى اقتصاديات المنطقة، بناءا على ما أشار إليه البنك الأوروبي للاستثمار رغم تجديد حجم القروض الممنوحة في سنة 2000.

و بالنظر إلى الضعف الذي تعاني منه القطاعات المعنية بهذه المبالغ المخصصة، و تفاوت تطبيق برامج الخوصصة و إعادة التأهيل بين دول منطقة حوض المتوسط، و ينتج عن ذلك عدم بلوغ الأهداف المسطرة من تفعيل لأداء الاقتصاديات و خفض معدلات الفقر و البطالة، خاصة مع ضعف قطاع الصادرات خارج المحروقات نتيجة ضعف القطاعات الخاصة، و محدودية قدرتها التمويلية إضافة إلى ضعف قدرة امتصاص البطالة لدى قطاع المحروقات.

إن مشكلة اقتصاديات دول جنوب المتوسط ستتضاعف خاصة في ظل الانفتاح التجاري،و لذلك يتوجب على الاتحاد الأوروبي مضاعفة التعبئة المالية المقدمة لهذه الدول في المدى القصير لمساعدتها على مواجهة الصعوبات التي تعترض طريقها للتحول إلى اقتصاد السوق و الانفتاح على السوق العالمي.

2) الاستثمارات الأجنبية المرافقة للتوقيع على اتفاق إنشاء منطقة التبادل الحر،و التي تكون أحد العوامل الهامة التي يتوقف عليها نجاح مثل هذه الاتفاقيات.[1] و التي تكون كنوع من التعويض عن الخسائر الناجمة في ميزان المدفوعات، و النهوض بالقطاعات التصديرية، و الاستفادة من التحويلات التكنولوجية، و التقليص من حجم الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية.

[1] زايري بلقاسم المرجع نفسه ص 65.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

مقدمة:

يتميز الاقتصاد الجزائري باعتماده الكبير على صادرات النفط و الغاز، خاصة و أن الجزائر تمتلك خامس احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي و تعد ثاني أكبر مصدر له، في حين أنها تحتل المركز 14 عالميا فيما يخص احتياط النفط، حيث يحتكر هذين العنصرين على قسم كبير من صادرات الجزائر، و هذا ما يعني تعرض الاقتصاد الجزائري لأزمات ناتجة عن تقلبات أسعار هذين العنصرين على مستوى السوق العالمي.

وبالرغم من سلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للتقليل من التبعية المطلقة لصادرات النفط، و ذلك من خلال دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تنويع الصادرات خارج المحروقات، إلا أنه لا يزال أمام الاقتصاد الجزائري الكثير من الصعوبات التي ينبغي تداركها خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ و قرب موعد انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، مما يشكل محيطا جديدا للمؤسسات الجزائرية مبني على أساس المنافسة و الجودة و الأسعار المنخفضة، و خاصة مع إلغاء الرسوم الجمركية التي كانت توفر الحماية للمنتجات المحلية، مما يعني تدفق المزيد من السلع المختلفة و المتنوعة و التي تمتاز بالنوعية و الجيدة و الأسعار المنخفضة و بالتالي تدفع المستهلك إلى اختيار المنتج الأجنبي بدل المنتج المحلي مما يعني تعرض المؤسسات الجزائرية للإفلاس و ارتفاع معدلات البطالة، لكن الجزائر في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي أصرت على إتباع التدرج في تحرير تجارتها و ذلك بهدف منح المزيد من الوقت للمؤسسات الجزائرية حتى تتمكن من التصدي للمنافسة الأجنبية.

و من خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم المراحل التي اعتمدتها الجزائر في تحرير تجارتها الخارجية، كما سنتطرق أيضا إلى دراسة هيكل التجارة الخارجية الجزائرية، بمعنى أهم الواردات و الصادرات، كما سنتطرق كذلك إلى دراسة تطور التفكيك الجمركي من اعتماد أول رسم جمركي سنة 1963م إلى غاية التحرير الجمركي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و في الأخير نشير إلى وضعية مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر و تطور تدفقاته، نظرا لما له من أهمية في تطوير المؤسسات الجزائرية من خلال الشراكة مع المؤسسات الأجنبية و الاستفادة من خبراتها و كفاءاتها في مجال التسيير و الإدارة و الإنتاج، و بالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الجزائرية و توجهها للتصدير و قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية.

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية:

و بداية سنتطرق إلى دراسة التطورات التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية:

إن تبعية الاقتصاد الجزائري المفرطة لقطاع المحروقات جعلته عرضة لأزمات مصدرها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، و يمتد مفعول هذا التأثير إلى مستويات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث أن السنوات التي عرفت ارتفاعا في أسعار النفط، ساهمت في تحقيق فائض في الميزان التجاري تراوح ما بين 2 إلى 8 مليار دولار.

الجدول رقم12: تطور الصادرات و الواردات بمليار دولار

الفترة	2003-1977	1981-1977	1986-1982	1994-1987	1998-1995	2003-1999
الناتج المحلي الخام %	4.5	20.6	7.5	4.9-	2.7	6.9
الصادرات	5.5	23.8	10.6-	1.2	3.3	19.3
الواردات	3.0	12.9	4.8-	1.9	1.5-	9.1

Source : FatihaTalahite, Abdelouahab Keramane, Mouloud Mokrane « profil pays du femise : Algérie » janvier 2006. page 124.http://www.femise.org/pdf/ao22/cp-algerie-0601.pdf

و خلال السنوات التي عرفت انخفاضا في أسعار النفط، و الذي قدر ب 40%[1] خلال سنة 1986 تسبب في أزمة اقتصادية كبيرة، و أثبتت فشل النظام الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي من طرف الدولة.

و بخصوص الواردات فقد بقيت عند مستويات أدنى مقارنة بالصادرات، و خلال الأزمة البترولية اضطرت الجزائر إلى إتباع حظر الاستيراد، و ذلك من خلال وضع قائمة من المواد بهدف التحكم في العجز المسجل في ميزان المدفوعات، و رغم أن الجزائر باشرت إصلاحات واسعة مست القطاع الفلاحي خلال سنوات الثمانينات، إلا أنها لم تكن ذات فائدة، لأن حجم الواردات استمر في الارتفاع، مما يعني ارتفاع سعر فاتورة المواد الغذائية، حتى أنها تجاوزت حجم الصادرات خلال الفترة(1987-1994)، مما أدى إلى حدوث عجز الميزان التجاري.

الشكل رقم01: نمو الواردات و الصادرات خلال الفترة(1977-2004) بمليون دولار

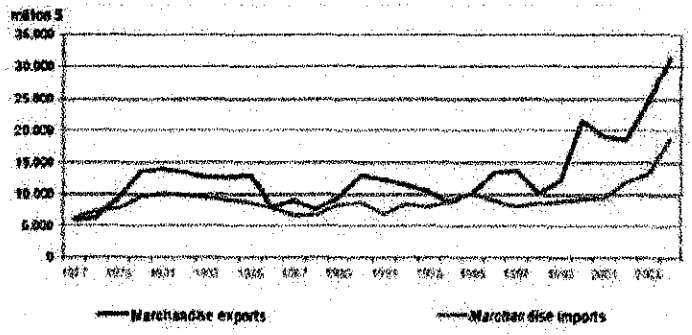

Source : FatihaTalahite, Abdelouahab Keramane, Mouloud Mokrane « profil pays du femise : Algérie » page 124.

[1] FatihaTalahite, Abdelouahab Keramane, Mouloud Mokrane « profil pays du femise : Algérie » avril 2005 page 124.

و في سنة 1994 كانت وضعية الجزائر متردية، مما تطلب ضرورة تدخل صندوق النقد الدولي، و عليه تبنت الجزائر الإصلاحات الهيكلية تحت رعاية الصندوق، و ذلك بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، حيث تم تقليص حجم الواردات لتجنب حدوث عجز في الميزان التجاري.

أما بخصوص الفترة 1996-1997 فقد عرفت استقرار الفارق بين الصادرات و الواردات بقيمة ايجابية بلغت 2 بليون دولار[1]، أما الصادرات خارج المحروقات فقد عرفت مستويات متدنية بسبب ضعف المؤسسات العمومية و هشاشة القطاع الخاص و انعدام القدرة على المنافسة، و ذلك بالرغم من تخفيض قيمة الدينار الجزائري، أما سنة 1999 شهدت ارتفاع أسعار النفط مما ساهم في تحسن الإيرادات النفطية حيث بلغت 21 بليون دولار في عام 2000، و 24 بليون دولار في عام 2003، و بذلك حقق الميزان التجاري فوائض مالية مستمرة، و تمكنت الصادرات من تغطية القيمة المتزايدة للواردات.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، كان الهدف منها تأهيل الاقتصاد الجزائري تمهيدا لتحريره و انفتاحه على الاقتصاد العالمي، فبعد فشل برنامج إعادة الهيكلة الذي تبنته الجزائر خلال سنوات الثمانينات، تسبب ذلك في تزايد عبأ المؤسسات العمومية على التنمية الاقتصادية بسبب المشاكل التي كانت تتخبط فيها هذه المؤسسات، و حسب التقديرات فقد كلفت عملية التطهير المالي لهذه المؤسسات الخزينة العمومية ما قيمته 28 مليار دولار[2].

جدول رقم13: إعادة تأهيل المؤسسات لسنة 2004

	المجموع	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة
الطلبات المحصلة	293	186	107
الطلبات	191	115	76

Source : Youcef Benabdallah « ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : Un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation » avril 2005 page17. http://www.femise.org/pdf/ao22/2237.pdf

أما فيما يتعلق بتطبيق برامج الخوصصة فقد تم معالجة 111 ملف خوصصة بشكل نهائي، حيث قدر عدد المؤسسات التي تم خوصصتها بشكل كلي 51% و 21 % تم خوصصتها بشكل جزئي و 18% دخلت في عملية الشراكة، و لكن بشرط ضمان العمالة، حيث استفادت الخزينة العمومية من موارد مالية هامة نتيجة عملية الخوصصة قدرت ب 18 مليار دينار، في حين قدر عدد المؤسسات التي هي بحاجة للخوصصة ب 1200 مؤسسة.[3]

فيما تم الاعتماد على البورصة لتطبيق برامج الخوصصة، لكنها تعاني من العديد من الصعوبات مقارنة بجيرانها تونس و المغرب، غير أن كلا من هذه البرامج يحتاج بذل الكثير من الجهود و توفير

[1] FatihaTalahite, Abdelouahab Keramane, Mouloud Mokrane « profil pays du femise : Algérie » avril 2005 page 124.

[2] . : Youcef Benabdallah « ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : Un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation » avril 2005 page14

[3] ibid.

الإمكانيات اللازمة لها و الإسراع بتنفيذها تمهيدا لمواجهة المنافسة الأجنبية خاصة مع اكتمال التحرير التجاري.

أما وضعية الاقتصاد الجزائري عموما تبقى مرهونة بصادرات النفط و الغاز، خاصة في السنوات الأخيرة التي تشهد ارتفاعا ملحوظا لأسعار النفط، حيث بلغ مؤشر(صادرات +واردات/الناتج المحلي الخام)57% و يعد بذلك من أعلى المعدلات في المنطقة.

الاتجاهات الحديثة للتجارة الجزائرية:

تشهد السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط، و قد تمكنت الجزائر من تحقيق فوائض مالية متتالية في الميزان التجاري و قد سمح ذلك للدولة بتبني مشروع الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) و ذلك بهدف إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي و قد ركز هذا المشروع على المحاور التالية:

- تدعيم القطاعات المنتجة و الخدمات العمومية.
- تحقيق التنمية المحلية و البشرية و تعبئة المدخرات الوطنية.

و الهدف من برنامج الإنعاش الاقتصادي تحقيق ما يلي:[1]

- إعادة تنشيط الطلب الكلي.
- تدعيم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة.
- تقليص معدلات البطالة المرتفعة.

أما وضعية التجارة الخارجية فقد عرفت التطورات التالية:

جدول رقم14: تطور وضعية التجارة الخارجية الوحدة: بليون دولار

	2001	2002	2003	2004
الصادرات	19.1	18.7	24.5	32.2
الواردات	9.5	12.0	13.3	14.8
الميزان التجاري	9.6	6.7	11.1	17.4
ميزان الحسابات الجارية	7.1	4.4	8.9	13.2
احتياطي الصرف(*)	17.96	23.10	32.94	43
مؤشر خدمة الدين(%)	22.8	22.84	18.17	/

SOURCE : FatihaTalahite, Abdelouahab Keramane, Mouloud Mokrane « profil pays du femise : Algérie » avril 2005. page126.

(*) Rapport annuel de CIHEAM « l'économie algérienne en 2005 » page 3.
http://www.medobs.org/panorama/rapport2005/Algerie/Algerie.05.pdf

نلاحظ من الجدول التحسن الواضح في الميزان التجاري، و الذي حقق فوائض مالية معتبرة بالرغم من أنه عرف انخفاضا واضحا في سنة 2002، حيث بلغ 6.7 بليون دولار، و قد بلغ أعلى مستوى له في سنة 2004 ب 17.4 بليون دولار، بالرغم من الارتفاع الذي عرفته الواردات و التي بلغت أقصى حد في سنة 2004 ب 14.8 بليون دولار، و لكن تمكنت الصادرات من تغطيتها بفضل

[1] حاكمي بوحفص مرجع سابق ص 6.

ارتفاع أسعار البترول، كما أن احتياطات الصرف هي الأخرى سجلت ارتفاعا بلغ 32.94 بليون دولار في سنة 2003، إلا أنه حقق ارتفاعا أخر معتبر في 2004 قدر ب 43 مليار دولار.

و نظرا للانتعاش الذي عرفه الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة، فقد تم تقليص الحماية إلى 24 % في عام 2004، و تم إلغاء 2.4% من الرسوم على الواردات التي سجلت ارتفاعا.[1]

و في السنوات الأخيرة عرفت الجزائر استقرارا سياسيا و أمنيا مكنها من إبرام عقود مع العديد من الشركات في مجال المحروقات و الغاز الطبيعي، كما أن معدل خدمة الدين انخفض ليبلغ 18.17% في عام 2003، و ذلك بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية، و التمكن من تسديد الأقساط المستحقة.

و من المؤكد أن هذه المبالغ ستساعد الجزائر على النهوض بالقطاعات الصناعية خارج المحروقات، و تمكنها من تقليص التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، حيث تم تبني برنامج آخر للإنعاش الاقتصادي، و ذلك خلال الفترة(2004-2008) بهدف دعم المؤسسات الاقتصادية و تقليص معدلات البطالة التي بلغت 23.7% في عام 2003.

الفرع الثاني: هيكل التجارة الخارجية الجزائرية

تتميز الجزائر بصغر حجم اقتصادها و تبعيتها لأسعار البترول بالنظر إلى أن غالبية صادرتها عبارة عن محروقات.

1) هيكل الواردات:

تتكون الواردات في معظمها من المواد الغذائية، الطاقة، المواد الأولية، منتجات نصف مصنعة، العتاد الفلاحي و العتاد الصناعي و السلع الموجهة للاستهلاك.

جدول رقم15: هيكل الوردات الجزائرية ب %.

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	*2005	*2006
المواد الغذائية	29.3	26.90	27.21	25.30	24.70	22.70	19.91	17.62	17.71
الطاقة	1.52	1.36	1.34	1.12	1.02	1.16	0.31	1.04	1.14
المواد الأولية	5.73	5.75	5.49	5.30	4.69	4.33	4.80	3.69	3.93
منتجات نصف مصنعة	18.00	18.32	17.38	18.08	18.42	19.32	21.84	20.08	23.00
التجهيزات الزراعية	0.25	0.45	0.86	0.90	1.62	1.22	0.96	0.79	0.45
التجهيزات الصناعية	32.6	33.20	32.9	29.70	34.75	36.70	36.72	41.52	39.75
السلع الاستهلاكية	12.6	14.02	14.81	19.70	14.80	14.57	15.54	15.26	14.03
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : Youcef Benabdallah « ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : Un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation » avril 2005 page14
*Rapport du commerce de l'Algérie en 2005. http://www.douane.gov.dz/cnis/stat/def05.pdf.

*Rapport du commerce de l'Algérie en 2006. http://www.douane.gov.dz/cnis/stat/rap06.pdf.

من خلال الجدول يتبين لنا بأن هيكل الواردات عرف استقرارا طوال الفترة(1997-2006)، حيث نلاحظ أنه يغلب عليه السلع التجهيزية الصناعية، و في أغلب الأحيان تتراوح قيمتها بين 29-42%، ثم المنتجات النصف مصنعة التي تتراوح قيمتها بين 18% و 23%، كما أن المواد الغذائية هي

[1] Fatiha Talahite, Abdelouahab Keramane, Mouloud Mokrane « profil pays du femise : Algérie » avril 2005page 127.

الأخرى تحتل قسما مهما من الواردات، بالرغم من أنها عرفت انخفاضا ملحوظا من 29.3% سنة 1997 إلى 17% خلال سنتي 2005 و 2006.

2)* هيكل الصادرات:

أن مكونات هيكل الصادرات هي نفسها مكونات هيكل الواردات.

الجدول رقم16: هيكل الصادرات بمليون دولار

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	*2005	*2006
المواد الغذائية	47	33	22	30	30	35	47	67	73
الطاقة	13181	9774	11902	21061	18531	18109	23988	45094	53429
منتجات نصف مصنعة	486	255	272	447	413	403	316	656	828
عتاد فلاحي	1	4	24	12	22	20	1	/	1
عتاد صناعي	29	14	34	44	42	50	29	36	44
سلع استهلاك	29	18	18	15	14	27	35	14	43
المواد الأولية	51	46	44	42	39	56	49	134	195
المجموع	13824	10144	12316	21651	19091	18700	24465	46001	54613
صادرات خارج المحروقات%	4.6	3.6	3.4	2.7	2.9	3.2	1.9	1.97	2.17

Source : Youcef Benabdallah « ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : Un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation » avril 2005 page15.

* Rapport du commerce de l'Algérie en 2005. http://www.douane.gov.dz/cnis/stat/def05.pdf.

*Rapport du commerce de l'Algérie en 2006. .http://www.douane.gov.dz/cnis/stat/rap06.pdf

من خلال الجدول نلاحظ بأن قيمة الصادرات خارج المحروقات تساهم بنسبة ضئيلة في هيكل الصادرات و أن قيمتها في انخفاض مستمر حيث قدرت قيمتها ب 907 مليون دولار في عام 2005 و 1.18 مليار دولار في عام 2006، كما يغلب على هيكل الصادرات المواد الطاقوية متبوعة بالمنتجات النصف مصنعة أما أخفض قيمة مسجلة على مستوى صادرات العتاد الفلاحي.

جدول رقم 17: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية ب% و بمليون دولار(1995-2003)

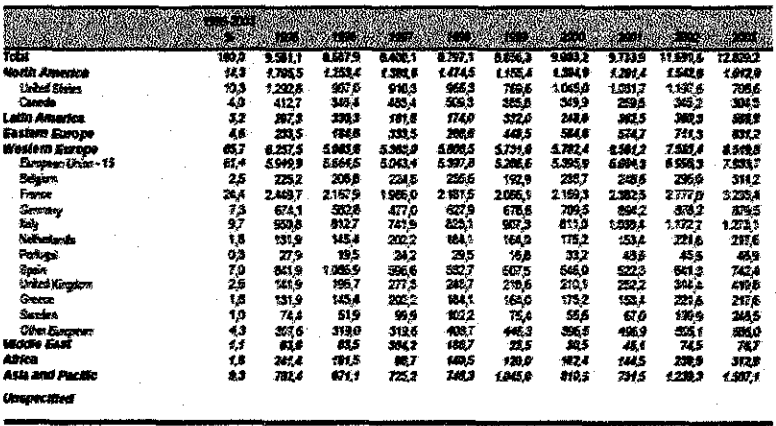

Source : FatihaTalahite, Abdelouahab Keramane, Mouloud Mokrane « profil pays du femise : Algérie » avril 2005page181.

من خلال الجدول يتبين لنا السيطرة المفروضة من الاتحاد الأوروبي الذي يحتكر على أعلى نسبة ب 61.4% و تأتي فرنسا على رأس قائمة دول الاتحاد الأوروبي ب24.4% من حيث الدول المصدرة للجزائر أما المركز الثاني فهو من نصيب الو م أ ب 10.3% متبوعة بايطاليا بنسبة 9.7%.

الجدول رقم18: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية ب% و بمليون دولار

	1999-2003 %	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
Total	100,0	9.523,5	13.145,2	13.518,6	9.838,3	12.262,5	21.387,7	18.522,7	18.327,0	24.139,2
North America	19,6	1.812,9	2.591,8	2.628,2	1.826,5	2.178,9	4.204,5	3.338,1	3.518,2	6.293,2
United States	15,9	1.587,7	2.021,5	2.157,5	1.479,3	1.775,0	3.424,8	2.672,7	2.991,5	4.999,6
Canada	3,8	225,2	480,2	458,7	349,0	404,9	779,7	665,4	527,6	1.293,6
Latin America	5,9	230,9	672,2	728,4	815,3	1.585,2	1.940,9	1.181,8	1.604,9	1.193,5
Eastern Europe	1,1	251,2	700,9	91,7	71,3	19,5	24,2	1,6	5,8	6,1
Western Europe	68,5	6.652,3	8.681,1	8.491,9	7.051,2	8.818,6	15.088,7	13.215,1	12.978,3	15.550,7
European Union - 15	64,0	6.201,4	7.910,0	8.001,8	6.465,6	7.956,1	13.639,1	12.264,2	12.009,8	14.423,1
Belgium	3,2	374,9	383,3	491,7	409,2	327,4	659,0	535,3	499,5	706,5
France	14,4	1.350,5	1.731,7	2.135,6	1.627,4	1.719,1	2.919,9	2.912,3	2.556,1	3.107,9
Germany	2,0	175,1	327,7	301,9	161,6	198,4	732,7	215,7	426,2	275,6
Italy	21,5	2.141,6	2.625,9	2.796,2	2.142,9	2.942,1	4.425,0	4.314,6	3.911,0	4.717,6
Netherlands	8,3	993,2	1.147,1	1.141,6	767,9	1.021,2	1.657,7	1.365,4	1.525,9	1.993,5
Portugal	1,3	145,4	159,8	72,6	59,8	154,0	249,5	208,6	335,9	541,4
Spain	10,2	635,7	1.005,2	1.216,7	933,7	1.529,0	2.329,1	2.391,6	2.247,3	2.993,0
United Kingdom	2,1	203,4	306,6	246,3	251,0	233,2	647,7	309,2	362,7	362,7
Greece	0,3	36,4	25,6	8,0	20,6	52,1	117,1	78,8	64,1	66,1
Sweden	0,1	4,6	6,5	5,5	0,0	15,8	32,5	11,2	13,7	15,1
Other European	5,5	450,8	771,7	910,1	585,6	564,7	1.450,6	951,0	968,5	1.121,6
Middle East	0,3	19,8	13,2	12,1	11,1	25,8	19,8	31,9	182,4	308,4
Africa	1,3	163,5	218,3	152,9	100,8	154,1	243,6	262,4	228,8	248,0
Asia and Pacific	2,3	387,2	347,7	497,8	152,4	178,4	85,3	534,1	428,9	548,9
Unspecified										

Source : FatihaTalahite, Abdelouahab Keramane, Mouloud Mokrane « profil pays du femise : Algérie » avril 2005page182.

من خلال الجدول يتضح لنا أن أكبر نسبة من الصادرات الجزائرية موجهة للاتحاد الأوروبي حيث تقدر ب64%، حيث تحتل إيطاليا المركز الأول بنسبة 21.5% متبوعة بفرنسا بنسبة 14.4% ثم أسبانيا بنسبة 10.2%، و تحتل الوم ا المركز الثاني بعد الاتحاد الأوروبي بنسبة تقدر ب15.8%.

المطلب الثاني: واقع الرسم الجمركي في الجزائر

تميزت فترة ما قبل الإصلاح بفرض قيود تعريفية مرتفعة تماشيا مع الاحتكار المفروض من قبل الدولة في تلك الفترة، حيث كانت الدولة محتكر لأغلب العمليات التجارية من خلال المؤسسات العمومية، و في ظل هذه الحماية، فقد تميزت المؤسسات العمومية بإنتاجها الرديء كما و نوعا و ارتفاع تكاليف الإنتاج، و تحقيقها لعجز مستمر كانت الدولة تضطر لتغطيته، و فيما يلي نعرض الوضعية الحمائية التي كانت تفرضها الدولة، من جهة لحماية المؤسسات العمومية من المنافسة الخارجية، و من جهة أخرى تحصيل موارد مالية مهمة للخزينة العمومية.

الفرع الأول: تطور الرسم الجمركي

غداة استقلال الجزائر سنة 1962م ، فقد تم إصدار أول رسم جمركي في أكتوبر عام 1963م[1] حيث تضمن رسوما جمركية تفضيلية لصالح بلدان الجماعة الأوروبية و في المقابل حصول الجزائر على ميزات أو تفضيلات متبادلة، و أن أهم ما ميز هذا الرسم الجمركي أنه لا يتضمن سوى نظام واحد، أي الرسوم الجمركية و الرسم النوعي في إطار المبادلات التجارية للجزائر، و بالخصوص مع جيرانها، و قد تم إلغاء هذا الرسم في سنة 1972م.[2]

[1] Zine M. BARKA « réflexion sur les incidences fiscales et dounieres de l'accord d'association algérie union européenne » revue économie et management N° 04 mars 2005 page 182.
[2] Ibid.

و قد تم إصلاح النظام الجمركي من خلال رفع عدد معدلات الرسوم المطبقة و أقصى حد بلغ 100%، في حين أ الهيكل الرسوم الجمركية كان كالآتي:[1]

- إعفاء 0 %
- معدل مخفض نوعي 3%.
- معدل مخفض10 %
- معدل عادي 25 %.
- معدل أعظم 40 %.
- معدل أعظم نوعي 70 %.
- معدل عالي 100 %.

و يفسر ذلك بتوقيع الجزائر اتفاق التعاون مع الجماعة الأوروبية سنة 1976م حيث منحت هذه الأخيرة امتيازت جمركية لبلدان المغرب العربي.

و في سنة 1992[2] تم إصلاح هيكل التعريفة الجمركية وذلك لتقريب النظام الجمركي الوطني من النظام الدولي، حيث تم تخفيض عدد المعدلات من 18 إلى 7 معدلات(0 %،3%، 7%، 15%، 25 %، 40%، 60%)، و تم تقليص المعدل الأعظم من 120 إلى 60% فقط.

و قد خففت الجزائر نوعا ما من الحماية المفروضة، و رفضت تطبيق البرنامج الإصلاحي المقترح من قبل صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1991/1990.

و خلال سنوات التسعينات فقد كانت كل من تونس و المغرب سباقين لتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث كانت هذه الدول تتمتع بمستويات حمائية متقاربة 25% للجزائر و المغرب و 30% لتونس، كما أن الجهود المبذولة للتخفيف من القيود الجمركية كانت متقاربة بين هذه البلدان الثلاثة، لكن الجزائر تأخرت نوعا ما بسبب تدهور الأوضاع الأمنية التي تسببت في تأخير برنامج الإصلاح الاقتصادي بهدف التحول إلى اقتصاد السوق.

الفرع الثاني: الإصلاح الجمركي لسنة 2001

في عام 2001 تم تخفيض عدد معدلات الرسوم الجمركية إلى ثلاث معدلات حسب تصنيف المنتجات إلى ثلاث أصناف أو مجموعات بحيث يمكن تعديل المعدلات تبعا لتغيرات درجة الانفتاح:[3]

- المواد الأولية.
- المنتجات الوسيطة.
- المنتجات النهائية.

[1] Zine M. BARKA « réflexion sur les incidences fiscales et dounieres de l'accord d'association Algérie union européenne » revue économie et management N° 04 mars 2005 page 182.
[2] Ibid
[3] Ibid
183

➢ و قد تم تخفيض المعدل الأعلى من 45% إلى 40% ثم 30% عند الاستعداد لتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و حسب تقرير لصندوق النقد الدولي فقد انتقلت الجزائر من وضعية حمائية إلى وضعية أكثر انفتاحا حيث انخفض مؤشر الحماية من 10إلى 7 في عام 2001.[1]

جدول رقم19:الرسم المتوسط

البلد	الرسم الجمركي (المعدل المتوسط)	مؤشر الحماية لـFMI
الجزائر	24	7
مصر	26	8
المغرب	26	8
تونس	25	8
التشيك	7	1
استونيا	0	1
هانغاريا	14	5
لاتيفيا	12	2
لتوانيا	8	1
بولونيا	12	2

Source : Youcef Benabdallah « ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : Un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation » avril 2005page20.

كما أن المعدل الأكثر انخفاضا يخص المواد الأولية، أما المعدل المتوسط فيخص المنتجات النصف مصنعة و الوسيطة ، و المعدل الأعلى متعلق بمعدات التجهيز المصنعة محليا و منتجات الاستهلاك النهائي، و حددت المعدلات كالآتي:

1- المعدل المخفض5% يخص المواد الأولية، عدة منتجات الاستهلاك الأساسية(الطبية، الحبوب مثلا) و مواد التجهيز.

2- معدل 15% مخصص للمواد النصف مصنعة و السلع الوسطية المخصصة لإنتاج سلع أخرى.

3- المعدل الأعلى % مخصص لكل منتجات الاستهلاك النهائي.

4- المعدل 0% مخصص لعدة منتجات كالحبوب المخصصة للزراعة و عدة منتجات صيدلانية كاللقاحات مثلا.[2]

كما تم تصنيف رسم إضافي مؤقت(DAP) بهدف حماية المنتجات المصنعة محليا، بلغ 60% في نهاية سنة 2001 ليتم تخفيضه بمعدل 5 % سنويا حتى إلغائه كليا في عام 2006[3]، غير أنه بالرغم من التخفيضات التي تم تطبيقها على معدلات الرسوم الجمركية، إلا أن هناك قيودا غير تعريفية كنوع من الحماية مثل: الإجراءات الإدارية التعسفية، و طول مدة العبور لدى مصلحة الجمارك و الحظر...الخ.

أما بخصوص الخسائر الميزانية من جراء هذه التخفيضات فقد قدرت ب 6 مليار دينار.

[1] Youcef Benabdallah « ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : Un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation » avril 2005 page 20.
[2] Zine M. BARKA « réflexion sur les incidences fiscales et dounieres de l'accord d'association Algérie union européenne » revue economie et management N° 04 mars 2005 page183.
[3] Youcef Benabdallah « ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : Un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation » avril 2005page 20.

الفرع الثالث: رزنامة التفكيك الجمركي في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يندرج اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في إطار إقامة منطقة التبادل الحر خلال فترة انتقالية قدرها 12 عاما، بهدف فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية، و الذي يعد أصلا تدميرا جمركيا من جانب الجزائر، لأن الاتحاد الأوروبي لا يفرض رسوما على السلع الصناعية باستثناء السلع الزراعية، و يتم تحرير التجارة في المنطقة التجارة الحرة وفق المبادئ المعلنة في إطار منظمة التجارة العالمية، و من أهم العناصر التي يتضمنها هذا الاتفاق ما يلي:[1]

- يتم إلغاء القيود الكمية ذات الأثر المكافئ على صادرات كلا الجانبين تجاه الأخر عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ، و لا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء سريان الاتفاق.
- استحالة فرض قيود جمركية جديدة بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- في حالة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يطبق على وارداتها من الاتحاد الأوروبي المعدل المخفض.
- يتم إلغاء الرسوم الجمركية من طرف الجزائر بشكل تدريجي حتى مرور 12 عاما بعد سريان الاتفاق.

و يخص التفكيك الجمركي في إطار الشراكة المنتجات من أصل زراعي و منتجات الصيد و المنتجات الزراعية المحولة و المنتجات الصناعية، و هذه الأخيرة تحتكر بشكل واسع عدد الوضعيات التعريفية ب83.3% من هيكل التعريفة الجمركية، تم يأتي الصنف "الأخرى" ب10.5%، في حين تتقاسم الباقي المنتجات الزراعية ،المحولة و منتجات الصيد.[2]

الجدول رقم 20: يوضح قوائم السلع و المنتجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي(حالة الجزائر)

القائمة	وتيرة الالغاء	نوع المنتج	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
1)	الغاء فوري	المواد الأولية(معدل الحماية الجمركية يتراوح بين 5و 15% و تمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	%23
2)	سنتين بعد توقيع الاتفاقية و دخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 5 سنوات أي بنسبة 20%	المنتجات النصف مصنعة و التجهيزات الصناعية تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار	35%
3)	يتم الغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية، تمتد إلى 10 سنوات أي 10% سنويا	المنتجات التامة الصنع تمثل 40% من واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي أي 2.3 مليار دولار.	%40

المصدر: عمورة جمال مرجع سابق ص 5.

[1] زعباط عبد الحميد مرجع سابق ص 56.

[2] Youcef Benabdallah « ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : Un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation » avril 2005page21.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

هناك تفاؤل كبير للجزائر بشأن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار مشروع منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، نظرا للمزايا التي يمنحها الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعويض الاختلال في ميزان المدفوعات و تعزيز قدرة القطاعات التصديرية و الحصول على التكنولوجيا، غير أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بتوفر مجموعة من العوامل ذات الأهمية البالغة و هي:

- ✧ قوى عاملة ومتعلمة و ماهرة.
- ✧ نظام قانوني يتم بالكفاءة و العدالة.
- ✧ شبكات نقل كفؤة و متطورة.
- ✧ سياسة فعالة لمكافحة كل أنواع الاحتكار.
- ✧ سياسة سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي و ثقافة مولدة للثروة.[1]

الفرع الأول: الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار الجزائري

سعت الجزائر جاهدة و بالخصوص خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، حيث عملت على استحداث العديد من القوانين بهدف تحسين مناخ الاستثمار و تهيئته لجلب أكبر قدر من الاستثمارات، نظرا للامتيازات التي ترافق الاستثمارات الأجنبية خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا و تحويلها، و كذلك دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و تقليص معدلات البطالة، و بحسب ما نصت عليه القوانين المستحدثة، تم إنشاء وكالات ترقية الاستثمارات و دعمها و تطويرها، منها: وكالة ترقية و دعم الاستثمارات، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، و من أهم الامتيازات الممنوحة للمستثمرين نذكر ما يلي:

- حرية الاستثمار: حيث يحق لكل شخص طبيعي أو معنوي، مقيم أو غير مقيم، القيام بمشروع استثماري وفقا للطرق التالية:

1) إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي، خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من الرأسمال المقيم أو غير المقيم.
2) الدخول في شراكة مع أشخاص، طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري.
3) المساهمة في رأسمال مؤسسة قائمة في شكل مساهمة نقدية أو عينية، استعادة نشاط مؤسسة في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

- القيود الإدارية: بحسب دراسة للبنك الدولي فإنه في تقديرهم لمناخ الاستثمار في الجزائر، فإن الفترة الزمنية اللازمة لبعث مشروع استثماري في الجزائر قد انخفضت من 120 يوما إلى 27 يوما فقط.[2] و قد حدد البنك بأن العقار الصناعي يشكل أهم العقبات للمشاريع الاستثمارية، كما أن البنية التحتية

[1] -دوارد م. جراهام "العمل معا: الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة" مجلة الإصلاح الاقتصادي الصادرة عن مركز المشروعات الخاصة . العدد: 03 جويلية 2000 ص: 5.

[2] منصوري زين" عرض و تقييم لسياسة الاستثمار في الجزائر بعد الإصلاحات" ص 5. http://www.ulum.nl/c40.html

تؤثر بشكل كبير في وضعية مناخ الأعمال، يضاف إلى ذلك السياسة النقدية و المالية للبلد و غيرها من العوامل التي تساهم في تحسين وضعية مناخ الاستثمار.

و قد أشار وزير المساهمة و ترقية الاستثمارات عبد الحميد تمار في ندوة دولية عقدت في بروكسل في 15 جوان 2006، بأن الجزائر شرعت في تقديم تسهيلات، و مزايا لاستقطاب المستثمرين الأجانب ، من بينها الحصول على العقارات الصناعية ، و تخفيض الضرائب على الفوائد ، و تقليص مهلة الحصول على الاستثمار. كما اعترف الوزير الجزائري بوجود عراقيـل و نقائص في النظام الجزائري تعود بالدرجة الأولى إلى عدم تأقلم العقليات مع عملية تحرير السوق، و غياب استراتيجية إشهارية مثلي للتعريف بمؤهلات الجزائر في المجال الاقتصادي.[1]

- الضمانات الممنوحة: و هي تخص ما يلي:[2]

* الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وذلك بدون تمييز بين الجزائري و الأجنبي من حيث الحقوق و الواجبات المتعلقة بالاستثمار، و فيما يخص الأجانب يتم مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية.

* لا تطبق المراجعات و الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

* لا يمكن أن يكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

* يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالمصالحة و التحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص.

- حرية تحويل رأس المال و العوائد الناتجة عنه و التحكيم الدولي:

يتضمن قانون الاستثمار الجزائري إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و العائدات الناتجة عنها، كما يتضمن حماية من خلال الاتفاقيات الدولية الثنائية و المتعددة الأطراف لتشجيع و حماية الاستثمارات، و يمنح إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين.

---

[1] منصوري زين مرجع سابق ص 5.
[2] المرجع نفسه ص 6.

الفرع الثاني:عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

و بخصوص الجزائر فإنها تعاني العديد من العوائق في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فبالرغم من التسهيلات التي منحها قانون النقد و القرض الذي صدر عام 1990، و قانون الاستثمار سنة 1993، و التي فتحت الباب أمام العديد من الشركات الأجنبية لتجسيد نيتها في الاستثمار في الجزائر، غير أن الواقع معاكس تماما، و ذلك نظرا للحواجز التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

1. إن تردد المستثمرين الأجانب مرتبط بالدرجة الأولى بالمناخ السياسي والمؤسسي و التشريعي خلال فترة (1990-1993)[1]. هناك تخوفات كبيرة مالية مرتبطة بهشاشة النظام البنكي الجزائري، و ضعف الهياكل الصناعية إضافة إلى عدم ثقة المستثمرين بشأن نجاح الجزائر في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق.

2. أما بخصوص العوائق التي ظهرت بعد دخول قانون الاستثمار (1993-2000) حيز التنفيذ و تتلخص في الآتي:

✓ العائق القانوني الإداري: فتعدد النصوص و حدة البيروقراطية التي صرح بشأنها مسؤول قائلا:"...كل عائق بيروقراطي مع عولمة الاقتصاد، يجعل رؤوس الأموال تهرب نحو مناطق أخرى أكثر ملائمة" و أضاف "بأن وجود نص قانوني جيد ليس شرطا كافيا"[2]

✓ عائق العقار: حيث أن عقود الملكية المقدمة للمستثمرين ليست سوى مجرد عقود إدارية ترفض قبولها كضمان لمنح القروض.

✓ العائق المالي: بحيث أن المشكل غياب التمويلات و ارتفاع تكاليف المشروعات الاستثمارية تشكل عائقا حقيقيا بالنسبة للمستثمرين إضافة إلى عدم فعالية النظام المالي.

✓ غياب الاستقرار السياسي بسبب تردي الأوضاع الأمنية في الجزائر خلال سنوات التسعينات.

✓ صعوبة السوق الجزائرية: ضعف القدرة الشرائية، و انعدام فعالية البورصة، و إهمال دورها في الاقتصاد.

✓ انخفاض أو ضعف قيمة الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى قيمتها 600 مليون دولار سنة 2001. كما أن المؤسسات العمومية الصناعية تصل إنتاجيتها إلى أقل من50% [3].

✓ غياب سياسة و برامج خوصصة واضحة و مستمرة.

و من الممكن إذا تم معالجة هذه العوائق بشكل نهائي يمكنها أن تتحول إلى وسائل جذب، و نظرا لوجود كل هذه العراقيل، فقد تم مراجعة بعض القوانين للتغلب على الصعاب المذكورة، و بذلك تم تعديل قانون الاستثمار في شهر أوت 2001.

---

[1]- لعلي هماك لقليمة حفيظ " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " ص363. مجلة الاقتصاد و المناجمنت العدد 4: مارس 2005.
[2]- المرجع نفسه ص: 385.
[3]- المرجع نفسه ص 388.

غير أنه رغم النتائج الإيجابية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي بقيت ضعيفة مع تسجيل نسب بطالة عالية حوالي 30% .[1]

الفرع الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

1-التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

نحاول تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي بالاستعانة بعدة مؤشرات كما يلي:

- مؤشر المركب المكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار: تم وضع هذه المؤشرات من طرف المؤسسات العربية لضمان الاستثمار في سنة 1996. و يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار و التي تخلو من وجود عجز في الميزانية، و معدلات متدنية للتضخم و سعر صرف معقول و بنية سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافية.[2]

جدول رقم21 : المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر.

نوع المؤشر	سنة 2001	سنة 2002	التغيير في المؤشر	درجة المؤشر
مؤشر السياسة المالية: عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1.6	2.4	4.0 -	3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.2	10.1	9.9 -	3
مؤشر السياسة النقدية: يتم التعبير عليه من خلال معدل التضخم	4.2	4.8	0.6	0

المصدر: ناجي بن حسين" تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر" 24 سبتمبر 2005.ص 3. http://www.ulum.nl/b19.html

- أما مؤشر المركب مكون السياسات الاقتصادية في الجزائر فهو متوسط المؤشرات المرصوفة في الجدول أي(3+3+0/3)=2.

و تقييم المؤشر يكون كما يلي:

- ✧ أقل من 1 تحسن مناخ الاستثمار.
- ✧ من 1 إلى 2 تحسن مناخ الاستثمار.
- ✧ من 2 إلى 3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار، و ضمن هذا المجال يقع المؤشر الخاص بالجزائر و هذا ما يعني تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى البيئة الاقتصادية المستقرة. غير أنه بالرغم من ذلك فإن الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول الأقل جذبا للاستثمار رغم ما تتوفر عليه من مقومات.

2) مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

نحاول التعرف على مكانة الجزائر و نوعية المناخ الاستثماري فيها سنعتمد على بعض المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية.

---

[1]- ناجي بن حسين مرجع سابق ص3.
[2]- المرجع نفسه ص 4.

الجدول رقم 22: ترتيب الجزائر– تونس– المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة لسنة 2002.

	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر الاستدامة البيئية	مؤشر التنمية البشرية 162دولة			المؤشر المركب للمخاطر القطرية	المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم الناهضة 70 دولة	مؤشر الشفافية
الجزائر	94	70	106	111	96	87	54	–
تونس	68	61	97	67	74	56	35	36
المغرب	68	73	123	101	90	53	49	–

المصدر: ناجي حسين مرجع سابق ص 4.

- من حيث مؤشر الحرية الاقتصادية: فإنه يعكس ضعف الحرية الاقتصادية في الجزائر مقارنة بكل من تونس و المغرب.
- من حيث مؤشر الاستدامة البيئية: فقد احتلت الجزائر المرتبة 70 و بذلك فهي تحتل موقعا متوسطا.
- مؤشر الشفافية: فبالنسبة لهذا المؤشر فإن الجزائر تعتبر متأخرة جدا في هذا المجال. و حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2002 وضع الجزائر في المرتبة 32 في حين أن تونس و المغرب احتلتا مرتبتين أحسن 79 و 70 على التوالي.[1]
- مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد.

و من خلال الجدول نلاحظ عموما بأن الجزائر متأخرة عن جيرانها حيث أن كلا من تونس و المغرب تعتبران من الدول ذات المخاطر المنخفضة علة عكس الجزائر و هناك مؤشرات نوعية أخرى تضع الجزائر ضمن المراتب الأخيرة.

الجدول رقم 23: المؤشرات النوعية للحكم الصالح في عدد من البلدان.

	فعالية نظام الحكم	نوعية الضبط	دولة القانون	السناد	درجة المخاطرة
الجزائر	23	16	14	32	54
المغرب	54	71	68	70	67
تونس	88	82	68	70	63
مصر	62	50	61	53	50
إسرائيل	81	74	80	84	–
الأردن	67	80	73	59	72
تركيا	49	43	52	39	–
فرنسا	77	75	87	84	–

المصدر: ناجي حسين مرجع سابق ص5.

و حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول الحكم الجيد في العالم، و التي شملت 175 دولة، فالجزائر تحتل المراتب الأخيرة من حيث دولة القانون و ثقل الإجراءات الإدارية، و كذالك انتشار الفساد.

[1]- ناجي بن حسين مرجع سابق4.

و قد أشار أحد خبراء البنك الدولي إلى أن الكثير من العراقيل تعترض المستثمرين في الجزائر من بين عينة ضمن 525 مؤسسة عامة و خاصة فإن 70% من مسيري هذه المؤسسات طالت مدة حصولهم على العقار (5سنوات) و 70% من هذه المؤسسات مقصاة من الانتصار، كما أن مسيري المؤسسات في الجزائر يخصصون حوالي 90 يوما للتكفل بالوثائق و هي مدة طويلة و تعكس ثقل الإجراءات الإدارية، أما بخصوص جمركة السلع تتراوح مدتها بين 12 و 44 يوما في حين أنه في المغرب لا تتجاوز 3 أيام.[1]

أما فيما يخص تواقد المستثمرين الأوربيين للجزائر، فحسب التقرير الذي أعده الاتحاد الأوروبي حول مناخ الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر المستثمرين الأجانب(ضمت عملية صبر الآراء 250 شركة و مجموعة غربية خارج نطاق المحروقات) أشار المستثمرون المستجوبون إلى أن الوصول إلى السوق يعد أهم عامل بنسبة67% تليه 42% الاستقرار الاقتصادي، الإطار التشريعي والقانوني 34%.[2] وتغير التردد الذي أبداه المستثمرون الأوروبيون بصورة الجزائر التي لم تتغير في نظرهم لحد الآن و زيادة على العوائق المذكورة، يضاف إليها نقص المعلومات، و بالرغم من تحسين صورة الجزائر إلا أن ذلك لم يغير شيئا من إقبال المستثمرين.[3]

و كما تم الإشارة إليه من خلال احتلال الجزائر مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات التي تم الإشارة إليها فقد أثر ذلك سلبا على وضعية الجزائر حيث أنه في نظر المستثمرين الأجانب فإن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لم ترقى إلى المستوى المطلوب و اتسامها بالبطء و لذلك يتوجب القيام بحملة ترويج للاستثمار أو ما سمي "ببيع صورة البلد" للمستثمرين و تتطلب هذه الحملة توفر أربعة عناصر أساسية:

- بناء صورة جديدة للبلد: و ذلك من خلال عقد ندوات و مؤتمرات و إقامة معارض دولية لتبيان الفرص الاستثمارية المربحة و شروط تحقيقها و ذلك بمشاركة المستثمرين الأجانب و انتهاج سياسة الإشهار عبر مختلف وسائل الإعلام.
- توفير مختلف الخدمات للمستثمرين الأجانب قصد تقليص نفقات الدراسة و البحث، و بالدرجة الأولى توفير المعلومات الدقيقة عن الفرص الاستثمارية المتاحة في البلد، ومن تم تنظيم زيارات ميدانية للمستثمرين للأماكن المعينة للاستثمارات[4]، و إضافة إلى التعاون بين الشركاء الأجانب و المحليين، و تقديم المساعدات اللازمة خلال المراحل الأولى للمشاريع الاستثمارية.

و من المهم أيضا أنه يجب إقناع المستثمر الأجنبي بالمزايا الاستثمارية المتوفرة في البلد ستمكنه من مضاعفة قدراته التنافسية و زيادة أرباحه[5]بدلا من إغرائه بتقديم مختلف أنواع الإعانات و مساعداته.

---

[1] ناجي بن حسين مرجع سابق ص 6
[2] - المرجع نفسه ص6.
[3] - المرجع نفسه ص6.
[4] - المرجع نفسه ص 7.
[5] - المرجع نفسه ص 7.

- استهداف بعض المستثمرين من خلال تقديم المعلومات الدقيقة و الفرص المتاحة وتحديد القطاعات الاقتصادية المعنية و البلدان التي من الممكن أن تقوم الاستثمار و من تم يتم الاتصال بهم بشكل مباشر.

- تقديم مختلف الحوافز المالية للمستثمرين الأجانب ذلك لأنه رغم أهمية هذا العنصر إلا أنه لا ينبغي المبالغة في تقديم الحوافز المالية لأن ما يهم المستثمر الحقيقي وجود بيئة اقتصادية و سياسية مستقرة و إمكانية و وجود استثمارات ذات ربحية عالية.

المبحث الثالث: سبل تعزيز كفاءة الاقتصاد الجزائري

مقدمة:

إن الجزائر بامكانها أن تحقق اندماجا ايجابيا في الفضاء الأورومتوسطي نظرا للإمكانيات المعتبرة المتوفرة لديها في جميع المجالات: المجال الصناعي و المجال الزراعي..إلخ، إلا أنه ينبغي الاهتمام بهذه القطاعات و تطويرها و دعمها و تطوير وسائل الإنتاج المستخدمة فيها و اعتماد التكنولوجيات الحديثة في عملية الإنتاج، ذلك أن دخول هذه القطاعات في منافسة مع القطاعات الأجنبية لأن الرسوم الجمركية سوف تلغى بانقضاء 12 عاما لدخول منطقة التبادل الحر حيز التنفيذ، بالإضافة إلى قرب موعد انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، بالتالي يجب دعم القطاعات الإنتاجية و تحسين كفاءاتها لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، إلا أنه لا يمكن إخفاء الآثار السلبية لهذا المشروع و ذلك نظرا لوجود فارق كبير في مستويات التنمية بين ضفتي المتوسط، و يتوجب على الدولة ترقية الدور الخاص بها في مجال النهوض بالقطاعات التصديرية و زيادة تنافسية الاقتصاد الجزائري.

و من خلال هذا المبحث سنتعرف على مختلف الانعكاسات الناتجة عن اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، ثم ننطرق للتعرف على تنافسية الاقتصاد الجزائري، وكذلك نستعرض وضعية قطاع الصادرات خارج المحروقات، و كذلك أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية و التقليص من حدة البطالة، و أخيرا نستعرض أهم الخطوات المطلوبة لتحقيق اندماج فعال في الفضاء الأورومتوسطي و العالمي.

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:

بعد ما قامت الجزائر بتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فلم يبقى سوى سنوات قليلة لبلوغ منطقة التبادل الحر، و بموجب المعطيات التي توفرت لنا عن وضعية الاقتصاد الجزائري، فإنه يمكن القول بأن الجزائر لديها فرصة كبيرة لتحقيق اندماج ايجابي في الاقتصاد العالمي، و قد يكون ذلك ناجح من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية، خاصة بعد الضعف الذي عرفته مظاهر التكامل على المستوى المغاربي كما على المستوى العربي.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

من النقاط الإيجابية التي ينتظر تحقيقها في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ما يلي:

- أنه سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر، إذ يعد ذلك بمثابة تأمين و ضمان يقلص من خطر الدولة، و يشكل ضمانا للاستقرار و الأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما و الأوروبيون بشكل خاص،[1] و ما يرافقه من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر التي ستساهم في تمويل المشاريع التنموية و توفير مناصب الشغل و تحويل التكنولوجيا.
- إن اعتماد التحرير التجاري من شأنه حث المنتجين المحليين على تطوير كفاءاتهم و قدراتهم لمواجهة المنافسة الأجنبية عموما و الأوروبية خاصة.
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث و التطوير.[2]
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية و دورها في ترسيخ مبادئ الميزة التنافسية.
- الالتزام بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية بشكل واسع في إطار الشراكة و ذلك في المديين المتوسط و الطويل.
- دفع المؤسسات لتطوير قدراتها و الحصول على شهادة الجودة العالمية و بالتالي للقدرة على منافسة مؤسسات أخرى.
- تطبيق برامج الخوصصة بالنسبة للقطاعات الغير منتجة، دون استثناء القطاع المصرفي و تحديث برامج الإدارة و التسيير وفق المعايير الدولية.
- الدخول في شراكة مع مؤسسات أجنبية للاستفادة من تحويل التكنولوجيا و الخبرات المتعلقة بالإدارة و التسيير.
- توفير مناخ استثماري ملائم من شأنه جذب المتعاملين داخليا و خارجيا و القضاء على الإجراءات التعسفية و البيروقراطية و الرشوة و تطوير قوانين الاستثمار و المنافسة بما يتماشى مع القوانين المعمول بها دوليا.

و كل ذلك سيؤدي إلى:

- ✓ توفير مناصب الشغل و تقليص معدلات البطالة و تحسين المستوى المعيشي.

---

[1] زعباط عبد الحميد مرجع سابق ص64
[2] المرجع نفسه ص64.

- ✓ تحرير القطاعات الاقتصادية من قطاع المصرفي و النقل و غيرها و تحفيزها على أن تكون أكثر فعالية و كفاءة.
- ✓ بناء نسيج صناعي متكامل بالاعتماد على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ اكتساب الخبرة في مجال الإدارة و التكنولوجيا و التسويق و اكتساب المزايا التنافسية و إمكانية النفاذ للأسواق العالمية.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

بالرغم من أن اتفاق الشراكة يحمل في طياته العديد من المزايا الإيجابية، إلا أنه لا يمكن إغفال السلبيات الناتجة عن هذا الاتفاق، و التي نشير إليها في النقاط التالية:

- ➢ يتميز اتفاق الشراكة بفوارق كبيرة في المستوى الاقتصادي فمن جهة الاتحاد الأوروبي متطور في جميع المجالات و يضم دولا متطورة و يعد أحد أكبر القوى الاقتصادية في العالم و من جهة أخرى الجزائر بلد نامي و ذو حجم اقتصادي صغير و معرض لأزمات اقتصادية ناتجة عن التقلبات في أسعار النفط، إضافة إلى اعتماد خزينة الدولة بشكل مفرط على الإيرادات الناتجة عن الرسوم الجمركية.
- ➢ آثار تحرير تجارة السلع على الاقتصاد الجزائري:

و نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث يستحوذ على أكثر من 95% من الصادرات و يشكل مصدرا هاما لتحصيل الإيرادات، و هذا ما يعكس وضعية الاقتصاد الحرجة خاصة في ظل غياب استراتيجية واضحة لتنويع الصادرات خارج المحروقات، و في ظل هذه الأوضاع فإن الجزائر لن تكسب أي ميزة من تحريرها لتجارتها على مستوى المنطقة الأورومتوسطية، أو على المستوى الدولي بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- ✓ إن فتح السوق الجزائري على مصرعيه أمام المنتج الأوروبي بشكل خاص و الأجنبي بشكل عام، سيضع المستهلك الجزائري أمام تشكيلة متنوعة من السلع ذات النوعية العالية و الأسعار المنخفضة، و عليه فسيتم اقتناء هذه السلع على حساب السلع المنتجة محليا، نظرا لضعف هذه الأخيرة على مواجهة المنافسة الحادة، و سيؤدي ذلك إلى إفلاس العديد من المؤسسات المحلية و ارتفاع التكاليف الاجتماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة و معدلات الفقر، إضافة إلى التكاليف الاقتصادية و حتى السياسية، كما سترتفع عدد الشركات المستوردة مما يزيد من صعوبة وضعية المؤسسات الوطنية، و بالتالي تكون المنافسة غير متوازنة بين الشركات الوطنية و الأجنبية، و سيدفع ذلك إلى التوجه نحو الإنتاج في الأنشطة الهامشية غير المنتجة، و ذلك لتجنب الضغوط الناتجة عن المنافسة المتزايدة.
- ✓ إن الجزائر كباقي الدول العربية تعاني من التبعية الغذائية، حيث تشكل السلع الغذائية نسبة هامة من الواردات الجزائرية تصل إلى حوالي ثلث أي ما يعادل 3 مليار دولار،[1] و في إطار تحرير المنتجات

[1] خالدي خديجة"أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري" مجلة اقتصاد شمال أفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي العدد 2 ماي 2005 ص89.

الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية سيضطر الاتحاد الأوروبي إلى التخلي عن سياسة الدعم التي يقدمها المنتجين الفلاحيين، و يساهم ذلك في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق، و ستتحمل معظم الدول المستوردة للمنتجات الغذائية خسائر سنوية قدرت بالنسبة للبلدان العربية بحوالي 5 مليار دولار، و لا يقل نصيب الجزائر منها عن 300 إلى 400 مليون دولار.[1]

- يتميز الاقتصاد الجزائري بكونه اقتصادا ريعيا يعتمد على تصدير منتج استراتيجي واحد، و غياب استراتيجية الصادرات خارج المحروقات، لأن القطاعات المعدمة حاليا يلزمها وقت طويل حتى تصبح قادرة على اكتساب ميزة تنافسية و مواجهة المنافسة الأجنبية في السوق، و حسب إحصائية لعام 2001 فقد وصلت حصة المحروقات إلى أكثر من 98% من إجمالي الصادرات السلعية، في حين أن الصادرات خارج المحروقات قدرت بأقل من 2%.[2]
- إن إلغاء الرسوم الجمركية تسبب في ارتفاع حجم الواردات الجزائرية، حيث ارتفع عدد الشركات المستوردة إلى أكثر من 45 ألف شركة، و سيؤثر ذلك سلبا على المؤسسات المحلية، و يتسبب في توقف العديد منها.[3]
- إن إلغاء الرسوم الجمركية سينعكس سلبا على إيرادات الدولة و ذلك بسبب:

* الخسائر الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية و التي تقدر ب1 إلى 1.5 مليار دولار
* الخسائر الناتجة عن إلغاء القيود الكمية على الواردات، و ذلك يسبب ارتفاع الواردات، و يؤثر سلبا على المؤسسات المحلية.
* الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية.
* التكاليف الناتجة عن زيادة الدعم و التحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة، و زيادة معدلات الفقر.[4]

- الآثار المتوقعة في مجال تحرير تجارة الخدمات:

يضم قطاع الخدمات عدة مجالات نذكر منها(الخدمات المالية، خدمات التوزيع، خدمات النقل، خدمات الاتصال....الخ)، و تحتل التجارة في الخدمات قسما مهما من التجارة العالمية، كما أنها تعرف نموا سريعا، فقد بلغ حجم التجارة العالمية من الخدمات في سنة 2000 ما يفوق 1415 مليار دولار أي خمس التجارة العالمية، و تستحوذ كل من الوم أ و الاتحاد الأوروبي و اليابان و كندا على ثلثي صادرت العالم من الخدمات.[5]

و رغم هذه الأهمية التي تحتلها صادرات الخدمات، إلا أن الدول النامية عموما و الجزائر بشكل خاص لا تولي اهتماما كبيرا بهذا المجال، و تعاني من ضعف كبير القطاعات الخدماتية التي يعد توفرها مهما لجلب المستثمرين الأجانب، كما أن القطاعات الخدماتية الضعيفة ستعاني في ظل تزايد المنافسة الأجنبية.

- الانعكاسات على سوق العمل:

---

[1] خالدي خديجة مرجع سابق ص 89.
[2] المرجع نفسه ص 89.
[3] المرجع نفسه ص 91.
[4] المرجع نفسه ص 91.
[5] عياش قويدر و ابراهيم عبد الله" أثار انضمام الجزائر إلى OMC بين التفاؤل و التشاؤم" مجلة اقتصاد شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف العدد 2 ماي 2005.

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي سينجم عنه ارتفاع معدلات البطالة، خاصة و أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، في حين أن الصادرات خارج المحروقات لا تتجاوز 2% من مجمل الصادرات، و بالنظر إلى المكانة الهامة التي يحتلها قطاع الصادرات خارج المحروقات و اكتساب المزايا التنافسية و اختراق الأسواق العالمية، فإنه يساهم بشكل كبير في تقليص معدلات البطالة المرتفعة، و بامكانه أيضا أن يعمل على توفير مناصب شغل للوافدين الجدد إلى سوق العمل، كما أن نسيج قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتميز بكونه ينشط ضمن مجالات تقليدية لا يساهم في امتصاص معدلات البطالة السائدة و لا حتى أعداد الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

المطلب الثاني: دور الشراكة في ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: مفاهيم حول التنافس

***مفهوم الميزة التنافسية:**

تعرف الميزة التنافسية للدولة قدرتها على إنتاج السلع و تصديرها لتنافس في الأسواق العالمية دون أن تتوفر لها المزايا النسبية التي تسعدها على إنتاج هذه السلع مثل الظروف الطبيعية و المناخية و المواد الأولية، و ذلك نتيجة التفوق التكنولوجي، حيث يمكنها استيراد المواد الأولية من الخارج و تصنيعها بدرجة عالية من الجودة و بتكلفة أقل لتنافس في السوق العالمي، و أن ذلك من شأنه زيادة القيمة الفكرية بفضل استخدام أجهزة الكمبيوتر و أجهزة الاتصالات، و في المقابل تناقص قيمة المادة في السلع.[1]

تعرف القدرة التنافسية بناءا على تقرير التنافسية العالمي بأنها" قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي".[2] أي قدرة البلد على إنتاج السلع و الخدمات التي تتمكن بها من المنافسة في الأسواق الدولية، فالتنافسية أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية و توجيه قرارات الاستثمار و التصدير.[3]

مؤشرات التنافسية العالمية:[4]

يتكون مؤشر التنافسية العالمية من مؤشرين أساسيين هما:-

1. مؤشر النمو للتنافسية .
2. مؤشر الأعمال للتنافسية.

---

[1] موسى حمانى " التكامل العربي بين خيار التخصص و الاندماج" " المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي متطلبات اساسية لارساء قواعد الشراكة الأوروبية" ملتقى دولي بعنوان" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية جامعة فرحات عباس بسطيف 8-9 ماي 2004 ص44

[2] عبد الله قلش" أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري" www.ulum.nl/b150.htm

[3] التيجاني عبد الله" التنافسية العالمية" http://www.sudanspirit.com/tanafs.htm

[4] المرجع نفسه.

والتنافسية في مجملها تتكون من تسع بنود أساسية تم اختيارها لما فيها من نتائج أكيدة في رفع الإنتاجية والتنافسية معاً وهي :-

1. حاكمية المؤسسات	2. البنية التحتية
3. أداء الإقتصاد الكلي	4. مستوى الرعاية الصحية والتعليم الإلزامي
5. التعليم العالي والتدريب	6. فعالية السوق وتخصصه
7. البنية التحتية التكنولوجيه	8. تعقيدات بيئة الأعمال
9. الإبتكار والإبداع	

المصدر: التيجاني عبد الله مرجع سابق

الفرع الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

إن توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، جاء في إطار تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، و ذلك من خلال الاستفادة من خبرة الدول الأوروبية في مجال اكتساب الميزات التنافسية.

جدول رقم24: مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري

المؤشرات	القيمة لسنة		الشرح
	2002	2003	
معدل نمو الناتج المحلي الفردي	0.3	0.6	يحسب كنسبة مئوية منذ 1990
الناتج المحلي الاجمالي	55.9	66.5	بملايين الدولارات
صادرات المواد الأولية	98	98	كنسبة مئوية من الصادرات السلعية
العمر المتوقع عند الولادة	69.5	71.1	بالسنوات
مقياس التنمية البشرية	0.704	0.722	مقياس مركب
الناتج المحلي الفردي	5760	6107	الناتج المحلي الحقيقي الفردي بالدولار
تدفق الاستثمارات الأجنبية	/	1	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة(نسبة من الناتج المحلي)
واردات السلع و الخدمات	/	24	نسبة من الناج المحلي الاجمالي
صادرات السلع و الخدمات	/	39	نسبة من الناج المحلي الاجمالي
صادرات المواد الأولية	/	98	نسبة من الصادرات السلعية
الصادرات المصنعة	/	1	نسبة من الصادرات السلعية
معدل البطالة	27.3	/	نسبة مئوية
متوسط تغير الرقم القياسي	14	12.7	التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك منذ 1990

المصدر: عبد الله قلش" أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري" www.ulum.nl/b150.htm

يتضح من خلال الجدول بأن تنافسية الاقتصاد الجزائري تحقق تحسنا بنسبة جد متواضعة بالمقارنة بين سنتي 2002 و 2003، فعلى سبيل المثال نجد أن معدل نمو الناتج المحلي للفرد عرف ارتفاعا من 0.3 سنة 2002 إلى 0.6 سنة 2003، و يعكس هذا المؤشر تحسن الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري، لكن يجب الاعتماد على مؤشرات أكثر دقة للتعرف بشكل دقيق على **الوضعية**

التنافسية للاقتصاد الجزائري، و في هذا الصدد يتم الاعتماد على مؤشر القدرة التنافسية للنمو[1]، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر سنة 2003 حوالي 3.39 ليرتفع سنة 2004 إلى 3.67، في حين أنه انخفض سنة 2005 ليبلغ 3.46،[2] و يعكس هذا المؤشر بوضوح عدم استقرار القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

أما فيما يخص قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على مؤشر التنمية البشرية، فقد احتلت الجزائر الرتبة 108 في الترتيب العالمي لسنة 2002 في حين احتلت المرتبة 103 سنة 2003،[3] و هذا يعكس تحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على مؤشر قياس التنمية البشرية، أما ترتيب الجزائر حسب مؤشر القدرة التنافسية للنمو فقد احتلت المرتبة 74 سنة 2003 ثم انتقلت إلى المرتبة 71 سنة 2004 و عرفت تراجعا إلى المرتبة 78 سنة 2005.[4]

ينص اتفاق الشراكة على رفع الدعم المقدم للواردات من السلع الأساسية، والتي لا تتناسب مع القدرة الشرائية للفرد، وذلك من شأنه تقليص الدخل الحقيقي للفرد، وعليه تنخفض منافسة الاقتصاد الجزائري عند الأخذ بمؤشر الدخل الفردي[5].

و لتفادي انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين لابد من تطوير هياكل الإنتاج المحلية و دعمها، و ذلك من خلال الدخول في شراكة مع مؤسسات أجنبية لاكتساب المعرفة في مجال التكنولوجيا، و تحسين نوعية و كفاءة الإنتاج و التسويق، و يسمح ذلك بامتصاص معدل البطالة.

المطلب الثاني: ترقية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و دورها في القضاء على مشكلة البطالة

و في البداية سنلقي نظرة على وضعية سوق العمل في الجزائر و تطوراته.

الفرع الأول: وضعية سوق العمل في الجزائر

إن مشكلة ارتفاع معدلات البطالة أصبحت مصدر قلق لجميع دول العالم، خاصة في ظل التوجه المتزايد لتحرير التجارة سواء على مستوى التكتلات الاقتصادية أو على المستوى العالمي في إطار منظمة التجارة العالمية، غير أن الدول النامية تعد أكبر متضرر نظرا للارتفاع الكبير لمعدلات البطالة لديها مقارنة بالدول المتقدمة، لذلك نجد أن أغلب سياسات دول العالم تركز أساسا على حل مشكلة البطالة، و لهذا فقد تبنت أغلب الدول النامية اقتصاد السوق و الدخول في اتفاقيات التبادل الحر في محاولة منها لتقليص معدلات البطالة.

إن الأزمة الاقتصادية التي حدثت سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار البترول كانت لها انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول النامية عامة و الجزائر بشكل خاص، حيث لازالت هذه الأخيرة تعاني من تبعاتها إلى حد اليوم، و تعد أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم مشكلة البطالة، و مع انخفاض أزمة الديون في الجزائر فإن السلطات العمومية تحاول جاهدة تقليص معدلات البطالة، خاصة مع تبني نهج الإصلاحات

---

[1] يعتبر هذا المؤشر محصلة ثلاث مؤشرات مجمعة تحلل عملية النمو الاقتصادي و هي:- مؤشر التقنية و مؤشر المؤسسات العامة و مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي.
[2] عبد الله قلش مرجع سابق.
[3] المرجع نفسه.
[4] المرجع نفسه.
[5] المرجع نفسه.

الاقتصادية و تعرض أغلب المؤسسات العمومية لعملية الخوصصة، حيث أطلقت الجزائر برنامج الانعاش الاقتصادي الأول خلال الفترة(2001-2004)، و الثاني خلال الفترة(2004-2009) بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية التي من شأنها توفير مناصب الشغل، و بالتالي التخفيف من حدة البطالة.

***عوامل ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر**

تعاني الجزائر من ارتفاع معدل البطالة بالرغم من انخفاضه في السنوات الأخيرة، و ذلك راجع لمجموعة من العوامل نوجز أهمها فيما يلي:

1) تشهد الجزائر ارتفاعا مذهلا في فئة السكان العاملين و التي تفوق معدل نمو الانتاج[1]، في حين أشار صندوق النقد الدولي في دراسة لوضعية الاقتصاد الجزائري بأن ارتفاع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ب 1% يساهم في ارتفاع ب 0.9% من مجموع مناصب الشغل، و ذلك إذا استثنينا العمل المنزلي، أما فيما يخص القطاعات ذات الكثافة الأقوى في اليد العامة فيأتي في المرتبة الأولى الخدمات غير الحكومية، متبوعا بقطاع البناء و الأشغال العمومية[2] ، و تزداد نسبة البطالة بشكل ملحوظ لدى فئة السكان الصغيرة السن، و التي لا يمكنها الحصول على مناصب عمل دائمة، حيث يقدر السن المتوسط للدخول في منصب الشغل الأول ب 23 سنة، و أما وقت الانتظار للحصول على عمل فيقدر ب 3 سنوات.[3]

و حسب صندوق النقد الدولي فإنه بامكان الجزائر تخفيض معدل البطالة تحت حاجز 10% في المدى المتوسط و ذلك بشرط تنفيذ برنامج طموح للإصلاحات الاقتصاد الكلي و الهيكلي.[4]

---

[1] Jean-Paul Barbier « L'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb :Etude comparative entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie » édition 2006

http://www.ilo.org/public/french/region/afpro/algiers/download/intmtmaghreb.pdf

[2] http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/fra/cr0761f.pdf Rapport de FMI Algérie : Questions choisies en juin 2007 page 18

[3] Flexibilité du travail et concurrence sur le marché des biens et services : impact sur les conditions de travail et le développement du secteur informel en Algérie, au Maroc et en Tunisie novembre 2005 page07 http://www.femise.org/PDF/ao22/FEM2220.pdf

[4] http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/fra/cr0761f.pdf Rapport de FMI Algérie : Questions choisies en juin 2007 page 19

الشكل رقم 03: معدل البطالة الكلي ما بين (1995-2005)

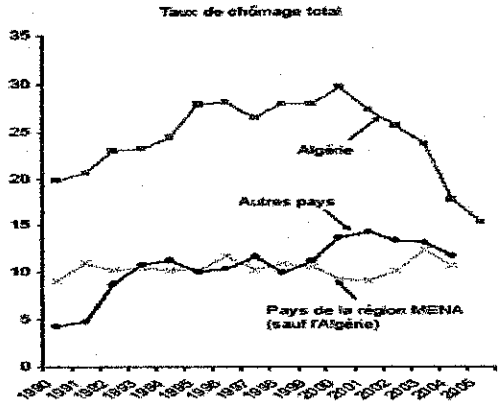

Source : http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/fra/cr0761f.pdf Rapport de FMI Algérie : Questions choisies en juin 2007 page 20

الشكل رقم 04: معدل البطالة لدى الشباب ما بين (15-24)سنة

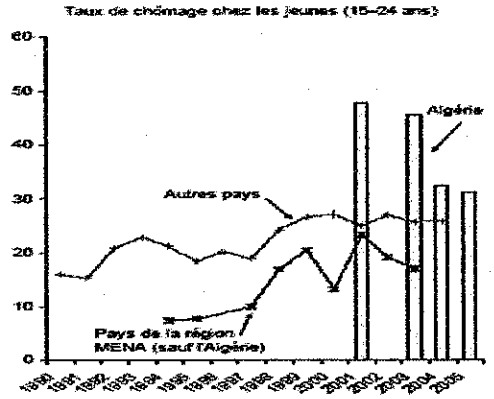

Source : http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/fra/cr0761f.pdf Rapport de FMI Algérie : Questions choisies en juin 2007 page 20

الشكل رقم 05: البطالة و النمو بالنسب المئوية(1995-2005)

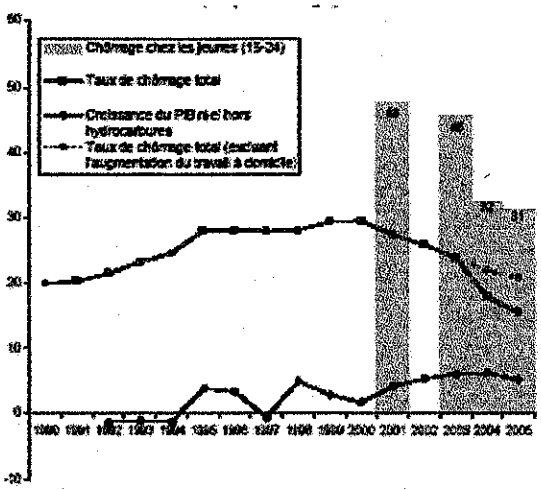

Source : http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/fra/cr0761f.pdf Rapport de FMI Algérie : Questions choisies en juin 2007 page 20

2) انخفاض إنتاجية العمل في الجزائر، حيث تسجل أدنى معدل في منطقة حوض المتوسط، و لذلك لابد من بذل مزيد من الجهود لدعم القطاع الخاص و الاستثمار لأنهما يشكلان الأساس في خلق مناصب الشغل، ذلك أن الاعتماد على قطاع المحروقات لا يساهم في رفع معدلات التشغيل.

كما أن ارتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى تقليص التكاليف الوحدوية لليد العاملة التي تنعش بدورها خلق مناصب الشغل في القطاع الخاص.[1]

الشكل رقم 06: بلدان منطقة حوض المتوسط : إنتاجية اليد العاملة (1995-2004)

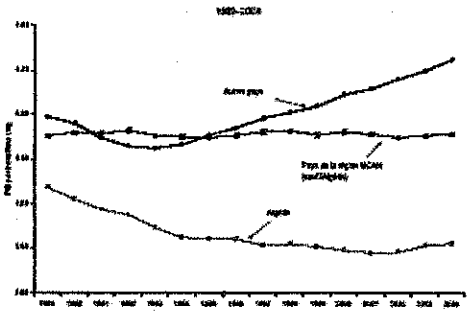

Source : http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/fra/cr0761f.pdf Rapport de FMI Algérie : Questions choisies en juin 2007 page 23

سجلت إنتاجية العمل انخفاضا محسوسا في السنوات الأخيرة حسب الشكل الموضح، كما أن إنتاجية العمل للعامل مقاسة بالإنتاج خارج المحروقات تراجعت إلى 2.3% خلال الفترة(1995-

[1] http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/fra/cr0761f.pdf Rapport de FMI Algérie : Questions choisies en juin 2007 page 20

2004)، كما أن الأجر الحقيقي ارتفع بسرعة كبيرة مقارنة بالإنتاجية،أما إنتاجية العمل الخاصة بالقطاع الصناعي و الوظيف العمومي ارتفعت تحت تأثير معدل التشغيل الضعيف.

3) وضعية مناخ الأعمال في الجزائر تؤثر بشكل كبير في ارتفاع معدلات البطالة، فبالرغم من سلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتحسين مناخ الأعمال إلا أنها لا تزال تحتل مراتب متأخرة مقارنة بباقي دول منطقة حوض المتوسط.

الجدول رقم 25: ترتيب دول منطقة حوض المتوسط حسب مؤشر مناخ الأعمال خلال سنة 2006.

لبلد	الترتيب بين 155 بلد
اسرائيل	29
تونس	58
الاردن	74
تركيا	93
لبنان	95
المغرب	102
سوريا	121
فلسطين	125
الجزائر	128
مصر	141

Source : sans auteur « Intégration euromediterane et l'investissement direct étranger »juin 2007 page 21 http://www.afd.fr/jahia/webdav/site/myjahiasite/users/administrateur/public/communiques/Note%20AFD-

4) الوضعية المسيطرة للقطاع العمومي: رغم خوصصة مجموعة كبيرة من المؤسسات العمومية، إلا أن القطاع العمومي لا يزال يحتكر أغلب النشاطات الإنتاجية، و هذا الأمر يشكل عائقا كبيرا في وجه تنمية القطاع الخاص، كما أن نسبة مهمة من الصادرات خارج المحروقات من نصيب القطاع العام، رغم تقليص نشاطات الدولة فيما يخص قطاع البناء، الصناعة و النقل، و قد بلغت حصة القطاع العام في القيمة المضافة خارج المحروقات 63% سنة 2004 إذا استثنينا الخدمات العمومية، و يمثل القطاع العمومي 18% من اليد العاملة و 50% من كتلة الأجور.[1]

الفرع الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعد خطوة جريئة في مسارها التنموي، خاصة مع هشاشة و ضعف الهيكل الإنتاجي الجزائري، و الاعتماد الشبه كلي على صادرات النفط، و في إطار تحضير الاقتصاد الجزائري للاندماج في الفضاء الأورومتوسطي، عمدت السلطات العمومية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات من شأنها تأهيل المؤسسات الجزائرية لتصبح أكثر قدرة على مواجهة المنافسة المرتقبة مع المؤسسات الأوروبية، كما لا يستثنى من عملية التأهيل المحيط الذي تنشأ فيه المؤسسات كونه البيئة الطبيعية التي تنشط فيها المؤسسة.

[1] http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/fra/cr0761f.pdf Rapport de FMI Algérie : Questions choisies en juin 2007 page .31

و بغية خلق نسيج مؤسساتي يحقق الأهداف التنموية للجزائر و يقلل من المخاطر الناجمة عن الاقتصاد الريعي، سارت الجزائر على خطى مثيلاتها من الدول النامية، من خلال الاهتمام بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيته لبناء هيكل إنتاجي قوي، كخطوة هامة لترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات.

1) خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

و من أهم سمات هذا النوع من المؤسسات التي جعلتها محط اهتمام الدول المتقدمة و النامية على حد السواء نذكر ما يلي:

1. سهولة التمويل: ذلك أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تتطلب توفر رؤوس أموال ضخمة، نظرا لاعتمادها على كثافة عنصر العمل عكس المؤسسات الكبرى، التي تعتمد على كثافة عنصر رأس المال.
2. قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الابتكار و التجديد، و ذلك بهدف ضمان استمراريتها، فكثير من براءات الاختراع مصدرها المؤسسات الفردية.[1]
3. تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة فعالة في تعبئة المدخرات المحلية و تنمية المهارات البشرية، و بذلك تشكل مصدرا هاما للتكوين الرأسمالي و للمهارات التنظيمية و مختبرا لنشاطات و صناعات جديدة.[2]
4. تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية المناطق الريفية، و بالتالي التقليل من الهجرة نحو المدن، و بذلك تحقق التنمية المتوازنة للمجتمع، كما أنها تعتمد في عمليتها الإنتاجية على مواد متوفرة محليا و أساليب إنتاجية بسيطة.
5. إمكانية الوصول إلى تحقيق جودة و نوعية عالية للمنتج، و ذلك بفضل التخصص الذي يساعدها على تطوير المنتج ليصبح مطابقا لمقاييس الجودة العالمية.
6. سهولة الدخول و الخروج من السوق نظرا لقلة أصولها الثابتة إلى مجموع ممتلكاتها و أصولها، فضلا عن قلة ديونها.[3]
7. نقص التكاليف الضرورية للتدريب و التكوين نظرا لاعتمادها أسلوب التدريب أثناء العمل، و اعتمادها على أساليب إنتاجية مبسطة.
8. توفر هذه المؤسسات سلعا و خدمات بأسعار تناسب فئات المجتمع ذات الدخل المحدود(و إن كان الأمر يضر نوعا ما باعتبارات الجودة).
9. تنمية قطاع الصادرات خارج المحروقات نظرا لتخصصها في إنتاج و تطوير منتج معينه، و بالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج تمكنها من تغطية حاجيات السوق المحلي و حتى غزو الأسواق الأجنبية.

---

[1] عمورة جمال" ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات العالمية" ص 3.
http://www.ulum.nl/b107.html

[2] حسين عبد المطلب الأسرج "تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية" ص 5.
http://www.ulum.nl/c57.html

[3] عمورة جمال مرجع سابق ص 3.

10. تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير احتياجات المؤسسات الكبرى، و ذلك من خلال عقود المناولة أو التعاقد الباطني مع هذه المؤسسات، فتلعب دور المورد و الموزع و تقدم خدمات ما بعد البيع للزبائن،[1] و بذلك تساهم هذه المؤسسات في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.[2]

2) الإجراءات المتخذة من قبل الدولة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

في ظل التحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و الذي أصبح يفرض على الدول التفكير في تبني استراتيجيات تمكنها من التقليل من الآثار السلبية الناجمة عن الاندماج ضمن هذا الفضاء الاقتصادي الكبير، و الذي لا مكان فيه للدول الصغيرة و الضعيفة، و من هنا برز الدور الرائد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت تشكل طوق نجاة و ركيزة أساسية لتوطيد دعائم التنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي، نظرا لمساهمتها الفعالة في خلق الثروات و فرص العمل، و بالتالي فهي"وسيلة اقتصادية و غاية اجتماعية، تأخذ على عاتقها الأعباء الناتجة عن البحث عن موقع جديد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي الجديد".

أما بخصوص الجزائر، فكان الاهتمام بهذا القطاع بالتوازي مع انطلاق برنامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث حملت السلطات العمومية على عاتقها مسئولية تطوير هذا القطاع و تنميته، حتى أنه تم إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع في عام 1994، و نظرا للاضطرابات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري، فقد كانت هناك الكثير من المشاكل التي شكلت عائقا حقيقيا تسبب في كبح تنمية هذا القطاع، و في إطار إزالة هذه المشاكل تم " صياغة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الذي يشكل الإطار المرجعي لوضع أي استراتيجية جديدة وفق ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول: يهتم بتشخيص الوضعية الحالية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التعرف على مختلف العوائق التي تكبح تنمية هذا القطاع مهما كانت طبيعتها.
- المحور الثاني: و الذي تم من خلاله تحديد الخيارات و الأهداف المراد بلوغها من خلال تبني الاستراتيجية الجديدة، و ما مدى نجاعتها في خلق مناصب الشغل و التقليل من حدة البطالة.
- المحور الثالث: و الذي يهتم بصياغة و إنشاء مختلف الوسائل التي من شأنها تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على جميع المستويات.

إن من أبرز المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل، و قد خففت السلطات العمومية من وطأة هذه المشكلة من خلال إنشاء صندوق ضمان القروض.

تم إنشاء هذا الصندوق في مارس 2004م، و ذلك بموجب المرسوم رقم02-373 المؤرخ في 2002/11/11 برأسمال قدره 1.1 مليار دينار.

إن هذا الإنجاز يعتبر انطلاقة حقيقية للنهوض بهذا القطاع لعدة اعتبارات نلخصها فيما يلي:

---

[1] عمورة جمال مرجع سابق ص3.
[2] حسين عبد المطلب سراج مرجع سابق ص6.

- كونه أول مرسوم تنفيذي يصدر لهذا القطاع في ظرف أقل من سنة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- يعتبر أول أداة مالية متخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- يعالج أهم مشكل تعاني منه هذه المؤسسات، و المتمثل في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية.
- يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية و الاستخدام الأمثل للموارد العمومية، و ذلك بتحويل دور الدولة المانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لهذا النوع من المؤسسات.

حسب هذا المرسوم فإن صندوق الضمان هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.[1]

و من أهم عوامل نجاح هذا الصندوق نذكر ما يلي:

1. مدى تجاوب البنوك مع هذه الهيئة الجديدة بمنح قروض إضافية، و مدى جدية و موضوعية دراستها لملف طلب القروض و متابعتها لعملية الإقراض.
2. أثبتت التجارب أن استمرارية هذا الصندوق تكون أطول كلما كان خاضعا لوصاية محايدة و وحيدة، لتفادي أي نفوذ أو اعتبارات شخصية عند منح الضمان و هدر الأموال العامة تحت مسميات الإعانات الممنوحة من طرف الدولة.
3. أن تتوفر لدى المؤسسات المستفيدة شروط نجاح المشروع(الرأسمال البشري الكفء، الرأسمال المادي و التقني)، و من الضروري كذلك الإحاطة بالشروط المتعلقة بطلب القرض البنكي.

*** صندوق رأسمال المخاطر:**

تم إنشاء هذا الصندوق في سنة 2004 برأسمال قدره 3.5 مليار دينار حسب ما جاء في البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، حيث من المتوقع إنشاء 100.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة، و هذا يتطلب تأسيس 2880 صندوق استثمار إذا لجأت المؤسسات للتمويل من رأسمال الاستثمار بنسبة 40% من رأس المال الاجتماعي، هنا يكون التعهد الأدنى من صناديق الاستثمار بقيمة 500 مليون دينار، و عليه يجب تعبئة موارد رأسمال 1440 مليار.[2]

*** التمويل بالقرض الايجاري:**

و يقصد بالقرض الايجاري: عملية إيجار القيم المنقولة و غير المنقولة، و هي تحل محل القرض البنكي، و ذلك لمدة محددة.

و في الجزائر تم تأسيس شركة القرض الايجاري لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مؤسسة مغرب قرض إيجار الجزائر و هي مؤسسة بأسمال مشترك تونسي-أوروبي، و تم اعتمادها من قبل

---

[1] يوسف العشاب"ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: آلية لتدعيم التمويل" مجلة فضاءات صادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العدد الثاني مارس 2003 ص 10.

[2] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام" الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة" ملتقى بعنوان"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"أيام 18/17 أفريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ص 357.

مجلس النقد و القرض في أكتوبر 2005، برأسمال قدره 1مليار دينار محدد بنسبة 5%، و تتكون من مجموعة من المساهمين:

- بنك تونسي خاص"أمان بنك" 25%.
- مؤسسة تونسية أخرى "تونس قرض إيجار" 36%.
- صندوق الاستثمار الأوروبي 20%.
- فرع الوكالة الفرنسية للتنمية 10%.
- صندوق رأسمال المخاطر 5%.
- مجموعة CFAO 4%.

و قد باشر نشاطه في بداية عام 2006.

5) سبل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

1) حماية المنتج الوطني في ظل اقتصاد السوق و ذلك دون الإخلال بآليات السوق، خاصة مع انضمام الجزائر المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية، و ذلك من خلال:
   * إتباع أساليب حمائية من شأنها ضمان توازن ميزان المدفوعات.
   * العمل مع الشريك الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة بمنح مدة زمنية يتم من خلالها تحضير المؤسسات الجزائرية لتصبح أكثر قدرة على المنافسة.
2) السعي قدما لتحسين المحيط الذي تتواجد فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغية تمكينها من العمل بكفاءة عالية، و تحقيق الأهداف المرجوة خاصة على ثلاثة مستويات:[1]
   * إنتاج السلع و الخدمات لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
   * توفير مناصب الشغل لاسيما في القطاع الخاص.
   * تحسين جودة المنتجات كما و نوعا و التحكم في التكنولوجيا.
3) تدعيم الفضاءات الوسيطة التي من شأنها الربط بين المتعاملين الاقتصاديين و السلطات العمومية، إضافة إلى توفير هياكل الدعم مثل هياكل الدعم الوطنية و الجهوية.[2]
4) ترقية دور الغرف التجارية و الصناعية في توفير الإطار الملائم للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و ترقية الاستثمار و التبادلات التجارية و الإعلام الصناعي و التعاون ما بين المؤسسات و المناولة.[3]
5) أهمية بورصات المناولة و الشراكة في تنشيط التنمية الاقتصادية عن طريق رفع الإنتاجية و تحسين النوعية.

---

[1] عبد الرحمن عنتر" واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة و آفاقها المستقبلية" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس بسطيف العدد الأول 2002 ص 25

[2] المرجع نفسه ص 25.

[3] المرجع نفسه ص 25.

إن بورصات المناولة و الشراكة تعتبر من الأدوات الأكثر نجاعة لتنظيم علاقات المناولة بين مختلف المؤسسات المنتجة التي كثيرا ما يتم تجاهل عامل التكامل فيما بينها.[1]

6) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و قد عوضت هذه المؤسسة وكالة دعم و ترقية الاستثمار APSI ، هذه الأخيرة فشلت في تحقيق الأهداف التي أنشأت لأجلها، خصوصا و أنها كانت متواجدة على مستوى العاصمة فقط.

و تظهر أهمية هذه الوكالة في دعمها لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المهام الموكلة لها و المتمثلة فيما يلي:[2]

- ضمان ترقية و تطوير و متابعة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية.
- استقبال، إعلام، مساعدة المستثمرين المقيمين و غير المقيمين، في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات، و تحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- ضمان احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء.
- تحديد فرص الاستثمار و تشكيل بنك معلومات اقتصادية، و وضعها تحت تصرف المتعاملين تحت تصرف المتعاملين.
- جمع و معالجة و الإعلان عن كل المعلومات الضرورية المتعلقة بفرص الاستثمار و الاستفادة من خبرات و تجارب الدول الأخرى.
- تحديد العراقيل و العقبات التي تواجه تنفيذ الاستثمارات، و اقتراح التدابير التنظيمية و القانونية الملائمة لمعالجتها على السلطات العمومية.
- وضع و إنشاء الشباك الوحيد.

7) جمعيات أرباب العمل و الجمعيات المهنية:

إن أهم المتعاملين الاقتصاديين كأطراف رئيسية في تنمية الاقتصاد بشكل عام، و في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص تحتم دعم و تشجيع بروز تنظيمات مهنية حسب الفروع لتوجيه و حصر الأعمال الرامية إلى تدعيم مختلف قطاعات الأنشطة، كما تشكل هذه المنظمات إطارا

---

[1] عبد الرحمن عنتر مرجع سابق ص 25

[2] عمورة جمال" دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة دراسة حالة الجزائر- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)ص 6. http://www.ulum.nl/b161.html

تشاوري يرمي إلى تعزيز انضمام المتعاملين للأهداف المسطرة من قبل الحكومة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.[1]

5) دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكل البطالة:

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوسيلة الأكثر نجاعة لتقليص معدلات البطالة، و ذلك يتناسب مع وضعية الجزائر نظرا للمزايا التي تتمتع بها هذه المؤسسات، و يتزامن ذلك مع مراعاة العناصر التالية:

1. تقديم التسهيلات المالية للعاطلين عن العمل، و ذلك بتوفير قروض ميسرة لتشجيعهم على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في إطار تكاملي، و ترسيخ استراتيجية التصنيع، مع تشجيع التخصص و تقسيم العمل،[2] و في مجال تقديم التسهيلات المالية نذكر على سبيل المثال:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM التي أنشأت في سنة 2004 و التي من مهامها:[3]

* دعم و تقديم النصائح و مرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم.
* منح القروض.
* متابعة النشاطات المنجزة من قبل المستفيدين.

2. تقديم مختلف التحفيزات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي بإمكانها تحقيق عائد إنتاجي أكبر، و توفر فرص عمل أوسع.
3. ربط هذه المؤسسات بأنشطة أخرى، أو بمراكز إنتاج قائمة أو بمراكز تسويق، كتوفير قنوات توزيع و تصدير مستمرة و مرنة، و تشجيع المؤسسات الكبيرة على مساندة و دعم و بناء جسور تعاقدية مع هذه المؤسسات، حتى تساهم في استغلال كل الإمكانيات المتاحة ها أحسن استغلال.
4. تشجيع قيام الصناديق الاجتماعية، التي تشجع بدورها هذا النوع من المؤسسات من منظور أهميتها كجزء من استراتيجية التنمية المستقبلية، و القائمة على أساس الكفاءة و القدرة التنافسية.

و من خلال الجداول التالية نبين الأهمية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما يلي:

---

[1] عبد الرحمن عنتر" واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة و آفاقها المستقبلية" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس بسطيف العدد الأول 2002 ص 25

[2] بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام مرجع سابق ص363.

[3] Jean-Paul Barbier « L'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb :Etude comparative entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie » édition 2006 page 99. http://www.ilo.org/public/french/region/afpro/algiers/download/intmtmaghreb.pdf

الجدول رقم 26 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2004-2005)

نوعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات خلال سنة 2004	عدد المؤسسات خلال سنة 2005	الزيادة ب %	عدد المؤسسات خلال السداسي الأول 2006 *
المؤسسات العامة	225.449	245.842	9.04	259.282
المؤسسات الخاصة	778	874	12.33	874
الصناعة التقليدية	86.732	96.072	10.76	101.981
المجموع	312.959	342.788	9.53	362.112

المصدر:

نشرة المعلومات الاقتصادية لعام 2005 ص5. http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2005_ar.pdf

* نشرة المعلومات الاقتصادية لعام 2006 ص 4 http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2006_ar.pdf

نلاحظ من خلال الجدول الزيادة المعتبرة التي يعرفها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة و الصناعة التقليدية، التي أصبحت هي الأخرى تساهم بشكل ملحوظ في الناتج الداخلي الخام، و التشغيل، و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

الجدول رقم 27: تطور الشغل حسب نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عدد الأجراء حسب نوعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عام 2004	عام 2005	الزيادة ب%	خلال السداسي الأول من سنة 2006
المؤسسات الخاصة	592.758	642.987	8	665.464
المؤسسات العامة	71.826	76.283	6.21	70.241
الصناعة التقليدية	173.920	192.744	10.82	204.562
المجموع	838.504	976.301	38.09	940.267

يوضح الجدول أعلاه المساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في توفير مناصب الشغل و التي تعرف تطورا ملحوظا حيث تأتي في المرتبة الأولى متبوعة بالصناعة التقليدية، أما مساهمة المؤسسات العامة فهي ضئيلة جدا و يرجع ذلك إلى تقلص مناصب الشغل التي يتم استحداثها في القطاع العام.

الجدول رقم 28: حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني

	2003	2004
المؤسسات الخاصة	550.386	592.758
المؤسسات العامة	74.764	71.826
الصناعة التقليدية	79.850	173.920
مجموع العمالة م ص م (1)	705.000	838.504
مجموع العمالة الوطنية(2)	6.684.056	7.798.412
(1)/(2)=(3)	%10.75	%10.55

المصدر: بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام مرجع سابق ص 362.

يبين لنا الجدول مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل و لكن تبقي متواضعة بالنسبة إلى مجموع العمالة الوطنية.

5) مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية:

إن الاندماج الايجابي في الفضاء الأورومتوسطي و الاقتصاد العالمي يتطلب من الجزائر توفير المحيط الملائم الذي يسمح بتنامي دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية و ترقية الصادرات خارج المحروقات، و في هذا الإطار فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل قاعدة أساسية لنمو و تطور القطاع الخاص على المستوى الوطني و الدولي.

و بالتالي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تتعلم تقدير الوجه المشرق للعولمة، و هو أن الاقتصاد العالمي الناشئ يمكن أن يفيد المنتجين الصغار و المتوسطي الحجم بطرق مختلفة، فهو يفتح أمامهم فرص نمو كبيرة، لم تكن لتتاح لهم في أسواقهم المحلية.

الجدول رقم 29: الاستراتيجيات المقترحة لاندماج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الفضاء الأورومتوسطي.

من أجل تقوية التجديد في م ص م	من أجل إرشاد و دعم م ص م	من أجل حل مشكل التمويل
-إنشاء أنظمة إنتاج محددة، و ترقية التعاضد المشترك بين شركات من نفس القطاع الاقتصادي و المحيط الأقرب منها كالجماعات المحلية و الموردين و الزبائن، و ذلك بهدف التعاون في مجال التكوين. - إنشاء وكالة لتثمين البحث و التعاون في هذا المجال مع المؤسسات. الاستراتيجيات من الممكن تحقيقها في الجزائر بكل سهولة و أهميتها معلومة و بامكانها التأقلم مع المحيط الجديد للمؤسسة التي يتم إنشاؤها و تموقعها على مستوى السوق.	- مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصح من خلال الشراكة بين: 1- بين المؤسسة و البنك و ذلك من أجل اكتساب الخبرة الاقتصادية و المالية، متبوعة بدراسة مستقبلية حتى 3 سنوات و الاستفادة من تمويل المجلس العام، و تساعد هذه الأداة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أخذ القرارات المناسبة. 2- المؤسسة و غرفة التجارة والصناعة التي تهدف إلى مساعدة المؤسسات الحاملة للمشروع تكييف جهاز الإنتاج و تدعيم قدراته الإنتاجية. هذه التجارب قد حققت نتائج ايجابية في الدول المجاورة أي المغرب و تونس	المساعدات المختلفة: - المساعدة في الاستثمارات: 1- المساعدة على إنشاء أو اقتناء مبنى لصالح المؤسسات، و يتغير مبلغ المساعدة من منطقة لأخرى. 2- المساعدات المالية للحصول على التجهيزات التعاونيات المشتركة للإنتاج. 3- تقديم التسهيلات للحصول على القروض: المساعدات في رأس المال الخاص: المساهمة في شركة رأس مال المخاطر و التي تم إنشاؤها مؤخرا في الجزائر

Source :MELBOUCI Leila « Impact du nouvel environnement sur les PME/PMI Algériennes » revue ECONOMIE et MANAGEMENT publié par faculté des sciences Economiques et de Gestion n° MARS 2005 page337.

المطلب الثالث: ترقية الصادرات خارج المحروقات

يعاني الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات الذي يستحوذ على أكثر من 98 % من الصادرات، في حين أنها خارج المحروقات تكاد تكون شبه معدومة، و رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال الإصلاحات الاقتصادية و خلق نسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بهدف التقليل من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات فلا تزال هناك الكثير من العراقيل التي تجب إزالتها حتى تتمكن المؤسسات الجزائرية من تحسين كفاءتها و تطوير هياكلها الإنتاجية و تحسين الإنتاج كما و نوعا.

الفرع الأول:هيكل حوافز التصدير في الجزائر

تحاول الجزائر جاهدة القيام بتنويع الصادرات خارج المحروقات من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى جانب توفير الظروف الملائمة لتحفيز هذه المؤسسات، و من أهم الإجراءات المتبعة في إطار استراتيجية تنمية الصادرات ما يلي:

1) إن تبني الجزائر لسياسة سعر الصرف في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتبناة تحت رعاية المؤسسات الدولية حيث تم إلغاء تحديد قيمة العملة الوطنية إداريا و تركها تتحدد وفق أسعار السوق يساهم في زيادة الطلب الخارجي على المنتوجات الوطنية.

2) تم إنشاء نظام جديد لتأمين و ضمان الصادرات مع بداية سنة 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) و يهدف هذا النظام إلى تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية. إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية و استكشاف أسواق جديدة.

3) توفير الموارد اللازمة لتمويل الصادرات وذلك من خلال:

✧ تسهيل الحصول على القروض بالنسبة للمؤسسات التي تستورد المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج الموجهة للتصدير. أو خلال عملية التصدير نفسها.

✧ تم إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات و ذلك بموجب قانون المالية لسنة 1996 ويختص هذا الصندوق بتقديم الدعم المالي اللازم للمصدرين، وتتنوع الإعانات المقدمة من قبل الصندوق كما يلي:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع الموجهة للتصدير بالموانئ الجزائرية.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.[1]

4) كما عملت الدولة على إنجاز العديد من المشروعات و ذلك لمساعدة المنتجين المحليين على عرض منتجاتهم و الاحتكاك بالمنتوجات الأجنبية و في هذا الإطار تم إنشاء ما يلي:

- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة(CACI)
- الشركة الجزائرية للأسواق و المعارض(SAFEX) .
- المرصد الوطني للأسواق الخارجية و المركز الوطني للوثائق الاقتصادية و تم تحويلهما إلى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية(PROMEX)، الذي أنشأ في سنة 1996 بهدف دعم المتعاملين الجزائريين على استكشاف الأسواق الخارجية و تثمين صفقات التصدير(وفق المرسوم التنفيذي رقم 327/96 الصادر في 1996/10/01).

[1]- الصندوق الخاص بترقية الصادرات مرسوم صادر عن وزارة التجارة الجزائرية.

5) إلى جانب ما تم ذكره اتخذت الدولة مجموعة أخرى من الإجراءات بهدف تنمية الصادرات و هي كالآتي:

- إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات (الجريدة الرسمية رقم 32 ليوم 1999/05/02 و ذلك في إطار الحرص على تقديم المنتج الجزائري في أحسن صورة و حمايته من الغش و التلاعب.
- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات من مهامه رسم الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، و متابعة تنفيذها.
- إنشاء ملف وطني للمصدرين (FINADEX)على مستوى الديوان الوطني لتنمية التجارة الخارجية و من مهامه إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين (شرط أن يكون مقيم بالجزائر و أنه صدر ما يعادل 1مليون دينار على الأقل خلال ثلاث سنوات) حتى يتمكنوا من الاستفادة من المزايا الممنوحة من طرف الدولة.
- إنشاء مستودعات للتصدير على مستوى المصالح الجمارك.
- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى عدد من السفارات الجزائرية في الخارج بهدف ترويج المنتج الوطني.
- تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الجنوب من الدول المجاورة.
- تطوير الإدارة الجمركية و تبسيط الإجراءات الجمركية المتعلقة بالشركات المصدرة.
- إصدار قانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون مرجعا لبرامج و تدابير المساعدة و الدعم لصالح هذه المؤسسات.[1]

الفرع الثاني: مشاكل التصدير في الجزائر

يعاني قطاع التصدير في الجزائر العديد من المشاكل و التي من أهمها:

1) المشاكل على المستوى الجزئي:[2]

- إن الهياكل الإنتاجية الجزائرية تعاني من التخلف و عدم مسايرة التطورات على مستوى العالم، و قد دفع بالعديد من المنتجين المحليين للتوجه إلى الأنشطة غير المنتجة بهدف الحصول على الربح السريع.
- يعاني المنتج الجزائري من رداءة النوعية و الجودة و التكاليف المرتفعة.
- عدم توفير المعلومات اللازمة للمنتجين خاصة فيما يتعلق بدراسة متطلبات السوق.
- عدم اعتماد المؤسسات الوطنية لنظام الحوافز المادية الذي يدعم مجال الابتكار و التطوير و ينعكس إيجابيا على نوعية و جودة المنتج.
- خلف الهياكل الإنتاجية و عدم مسايرتها للتطورات التكنولوجية و ضعف الكفاءات البشرية و غياب جهاز إعلامي فعال للترويج للمنتجات الوطنية.

---

[1]- وصاف سعيدي"تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات" مجلة الباحث العدد 2002/01. ص: 9.

[2] المرجع نفسه ص 12

- و بالنتيجة أدت المشاكل المذكورة سابقا إلى ضعف المؤسسات الجزائرية و عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية و عدم قدرتها على تغطية الطلب المحلي المتزايد و في المقابل ارتفاع الواردات من السلع الأجنبية التي تؤثر على المنتجات المحلية.
- غياب أجهزة خاصة لرسم الإستراتيجية التسويقية داخل الجزائر سواء على مستوى السوق المحلي أو الأجنبي، إضافة إلى غياب مصلحة خدمات ما بعد البيع خاصة بالنسبة للسلع الصناعية.

2) المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:[1]

- عدم تبني استراتيجية واضحة المعالم سواء فيما يتعلق بتغطية متطلبات السوق المحلي أو التصدير، و التي تساهم في تنمية و تنويع الصادرات.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الجزائريين، والتوجه بشكل مفرط نحو عمليات الاستيراد حيث على سبيل المثال بلغ عدد الشركات المستورد 45000 شركة سنة2000.
- نقص الخبرة والتجربة لدى المنتجين المحليين يعيق تقدمهم في المحافظة على حصصهم في الأسواق الأجنبية.
- عدم الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والتوجه نحو الأنشطة الإنتاجية ذات الكثافة في استخدام اليد العاملة وعدم مطابقة المنتجات المحلية لمعايير الجودة المعمول بها دوليا سواء من حيث الكم أو النوع.

3) المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي و التشريعي:[2]

- التشابك و التداخل في المهام الموكلة للهيئات و الهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات مما أدى إلى غياب التنسيق و التضارب في الإحصاءات المقدمة عن وضعية المؤسسات مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق الأهداف المسطرة.
- تواجد عشوائي للمنتج الجزائري في الأسواق الخارجية.
- وجود تنظيم و تنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين على مستوى السوق المحلي و الأجنبي.
- سوء استخدام و توجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي و عجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك.
- صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية و عدم الاهتمام بمجال التسويق الدولي.
- ضعف قدرات المؤسسة الجزائرية في مجال التصدير بسبب نقص الموارد المالية و عدم توفر المعلومات عن الأسواق الخارجية.

---

[1] وصاف سعيدي مرجع سابق ص 13
[2] المرجع نفسه ص 14

و في إطار توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي فإنه يتوجب على المؤسسات الجزائرية أن تكون قادرة على مواجهة المنافسة الحادة من قبل المؤسسات الأوروبية لأنه مستقبلا بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ستصبح المسألة أكثر تعقيدا كما أنه لابد أيضا من تحسين المحيط الذي تنشأ فيه هذه المؤسسات لتمكينها من تحسين كفاءتها و إنتاجها كما و نوعا.

المطلب الرابع: دعائم الاندماج الإيجابي في الفضاء الأورومتوسطي و العالمي:

إن التحولات الاقتصادية التي فرضتها العولمة على الدول النامية بشكل عام، و دول جنوب المتوسط بشكل خاص، أجبرتها على بذل مجهوذات كبيرة من خلال تبني برامج التأهيل و الإصلاح الاقتصادي، و إذا أخذنا بشكل خاص الدول جنوب المتوسط، فإنها تحاول الاستفادة إلى أقصى درجة من المبادرة الأوروبية المتمثلة في الشراكة الأورومتوسطية، حيث تبنت هذه الدول مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف الاتحاد الأوروبي الذي يخصص لها مساعدات مالية و أخرى تقنية بهدف تأهيل اقتصادياتها، و كما تأمل دول جنوب المتوسط في تقليص الفوارق الاقتصادية التي تفصلها عن بلدان الشمال، إضافة إلى رغبتها في الحصول على حصص في السوق الأوروبي.

إن الاندماج الإيجابي في الفضاء الأورومتوسطي، يتطلب بأن تشتمل عملية التأهيل على ثلاثة مستويات متكاملة: أولها تفعيل دور الدولة على المستوى المحلي، و الثاني الدخول في تكتلات اقتصادية كإقامة الاتحاد المغاربي و التكتل الاقتصادي العربي، و الثالث التأهيل الاقتصادي على المستوى الدولي.

الفرع الأول: تفعيل دور الدولة على المستوى المحلي

إن الانفتاح التجاري الذي يشهده العالم اليوم، فرض على الدولة التخلي عن مهامها التقليدية، و في المقابل برزت مهام أخرى أكثر حداثة بحيث توسع دور الدولة ليكون المحرك لعملية التنمية الاقتصادية، و يبرز دور الدولة التصحيحي من خلال ثلاثة محاور نوجزها فيما يلي:[1]

- الانفتاح الاقتصادي و دعم القطاع الخاص و تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- إعادة هيكلة القطاع العام و خوصصته.
- تبني سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

و تتطلب عملية التأهيل الاقتصادي قيام الدولة بسلسلة من الإجراءات التي من شأنها تحسين كفاءة الاقتصاد المحلي و التي نشير إليها في النقاط التالية:

1) إعادة هيكلة القطاع العام و التخلي عن دعم المؤسسات العامة التي تحقق عجزا، و تشكل عبئا ثقيلا على التنمية الاقتصادية، و ذلك لا يعني الاستغناء بشكل نهائي عن القطاع العام، و إنما يجب دعم المبادرة الخاصة من خلال دعم القطاع الخاص، و ذلك عن طريق دعم الاستثمار، و لجعل القطاع العام أكثر فعالية، يجب على الدولة" إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و القطاع الخاص"[2]،

---

[1] علي توفيق الصادق مداخلة بعنوان"المنافسة في ظل العولمة: القضايا و المضامين" ندوة دراسية بعنوان" القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية" التي عقدت بأبوظبي أكتوبر 1999. ص 60.

[2] محمد قويدري"انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية" مجلة الباحث التي تصدرها جامعة ورقلة العدد 2002/01 ص 12.

و يجب كذلك فسح المجال للتعاون بين القطاعين العام و الخاص من خلال الشراكة في إنجاز المشاريع.

2) توفير البنية التحتية بمختلف أنواعها نظرا لأهميتها القصوى في تنشيط حركية القطاعات الاقتصادية.

3) تغيير إدارة الاقتصاد بمعنى التشديد على بناء أنظمة قوية و مرنة لخلق اقتصاد قابل للتكيف مع الأزمات.[1]

4) تحسين المناخ الاستثماري و ذلك وفقا للمعايير المتعارف عليها دوليا و استحداث منظومة من القوانين التي من شأنها تنظيم الاستثمارات و حماية المستثمرين الأجانب، و القضاء على الإجراءات العنصرية تجاههم، إضافة إلى تقديم مجموعة من الحوافز كالحافز الضريبي، و ذلك بهدف دعم الاستثمارات و زيادة حجمها نظرا لأهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

5) تغيير البنية البيروقراطية: و يقصد بذلك تأهيل الإدارة من خلال تبني الأساليب الحديثة في مجال الإدارة و ترقيتها لتصبح قادرة على التأقلم مع الظروف المستجدة، و التشديد على الفعالية و الاستحقاق و الخبرة و المسئولية و الشفافية،[2] كما لا يستثنى كذلك تأهيل المؤسسة الاقتصادية سواء من حيث اختيار الأنشطة إضافة إلى اكتسابها القدرة على العمل بكفاءة و فعالية في مجال التسيير و التسويق و خلق الثروة و التمويل الذاتي.

6) تغيير موازين القوى بين القطاع العام و المجتمع المدني: التشديد على موازنة و تعزيز المؤسسات التي تلعب دور الوسطي بين الدولة و المواطنين، و تقوية الممارسات الديمقراطية التي تسمح للبلدان الصناعية بتحقيق استفادتها و تقدمها.[3]

7) توفير إطار قانوني و تجاري يتسم بالشفافية، و العمل على تبسيط إجراءات التقاضي لفض المنازعات، من خلال نظام قضائي متخصص في المعاملات التجارية و المالية.[4]

8) بناء رأس المال البشري المؤهل و ذلك يتطلب القيام بما يلي:

* اجبارية التعليم الأساسي و محاربة الأمية لدي جميع فئات المجتمع.

* ترقية نوعية التعليم وصولا إلى خلق المهارات الابداعية و الابتكار بالتالي التمكن من امتلاك التكنولوجيا.

* الاهتمام بأنظمة التكوين المهني نظرا لدورها الكبير في تكوين الرأسمال البشري، و يمكن في هذا الصدد ذكر المبادئ الأساسية لسياسة منسجمة و طويلة المدى للتكوين المهني:[5]

✓ ضرورة توطيد علاقة التكوين المهني بنظام التعليم و النظام الاقتصادي.

---

[1] نوزاد عبد الرحمن" مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغيرات العالمية المعاصرة" ص2. http://www.ulum.nl/c71.html

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] محمد قويدري مرجع سابق ص 12.

[5] واقع و آفاق التكوين و التعليم المهني و احتياجات سوق العمل في الجزائر دراسة صادرة عن وزارة التكوين و التعليم المهنيين جوان 2005 http://www.alolabor.org/narablabor/images/stories/tanmeya/1416062005/18.doc

- ✓ ضرورة اعتبار دور التكوين المهني على إنه أساسي للتحكم في الإنتاج و في تحسين تسييره من خلال تثمين الموارد البشرية.
- ✓ اتسام مهام التكوين المهني بالمرونة و قابلية التكيف.
- ✓ ضرورة تكريس الحق في التكوين المستمر ضمانا للتكييف مع منصب العمل و حركية العامل أو انتقاله إلى قطاع نشاط آخر.
- ✓ انفتاح نظام التكوين المهني على محيطه الداخلي و الخارجي.

9) تطوير النواحي الإجرائية في سوق المال، و توفير عنصري الشفافية و الإفصاح في البيانات مع ضرورة إتباع القواعد المالية المحلية و الدولية التي تكون أكثر استجابة لمتغيرات السوق.[1]

10) تنمية أسواق تكنولوجيا المعلومات الاتصالات: و ذلك تبني مجموعة من السياسات نوجزها فيما يلي:

- ✧ تبني السلطات العليا لبرنامج واضح و شامل لتطوير تكنولوجيا المعلومات.
- ✧ إنشاء منظومة من القوانين تعمل على تنظيم قطاع الاتصالات و تحريره و خصخصته و ذلك بهدف تدعيم أسس المنافسة.
- ✧ تأهيل رأس المال البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.
- ✧ تقليص الفجوة الرقمية من خلال تحفيز أفراد المجتمع على الإقبال على خدمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.
- ✧ تضمين مناهج التعليم المعرفة و المهارات المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات و الاتصالات.

11) تقوية و تفعيل منظومة البحث و التطوير، و ذلك من خلال تبني الإجراءات التالية:

- توفير البيئة الملائمة للابتكار و الإبداع من خلال التفاعل المباشر بين الدولة و القطاع الإنتاجي و المراكز البحثية.
- إعادة هيكلة نظام التطوير التكنولوجي الوطني بحيث يأخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية للتطوير كافة.
- رفع مستوى التمويل المخصص للبحث و التطوير.[2]
- فتح المجال للمبادرة الخاصة في مجال البحث و التطوير و تقديم الدعم اللازم لها.
- دعم و تطوير مجالات التعامل بين مراكز البحث و التطوير و الجهات المستفيدة، و ذلك بهدف تنشيط حركة البحث العلمي.
- إعطاء الأولوية للمشاكل التي تواجه البلد، و تتطلب معالجتها بسرعة كبير كتدهور الغابات و نقص المياه و الفقر... الخ.

---

[1] نوزاد عبد الرحمن مرجع سابق ص2.
[2] المرجع نفسه ص3.

12) توسيع قاعدة الصادرات و ذلك من خلال إيجاد بدائل تحل محل صادرات المحروقات و في هذا الصدد تملك الجزائر موارد اقتصادية معتبرة تمكنها من تحقيق ذلك مثل القطاع الزراعي و قطاع الخدمات كالسياحة مثلا.

الفرع الثاني: التأهيل الاقتصادي من خلال التعاون المغربي و العربي

إن الانفتاح التجاري الذي يشهده العالم اليوم يفرض على جميع الدول سواء كانت دولا نامية أو متقدمة، البحث عن فضاءات للتعاون تمكنها من التصدي للسلبيات التي يحملها النظام التجاري العالمي الجديد، و بالتالي لا يمكن لأي دولة منفردة تحقيق اندماج ايجابي في سواء في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو حتى في الاقتصاد العالمي، و في هذا الصدد أصبح للعمل الاقتصادي المشترك دور فعال في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدا العلاقات الاقتصادية الدولية، و عليه وجب على الدول المغاربية إعادة تأهيل اقتصادياتها و بناء علاقات اقتصادية بينية متينة.

و حسب بول شابرييه(مدير دائرة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي) فإن ما تحتاجه الدول المغاربية هو إتباع استراتيجية للإصلاح هدفها تخصيص الموارد بشكل أفضل بين القطاعات الاقتصادية من جهة، و إنشاء مؤسسات تتماشى مع النمو السريع الذي تبحث عنه هذه الدول.[1]

كما أشار إلى أن هذه الاستراتيجية تتم بالاعتماد على أربع أسس نوجزها فيما يلي:

1- تحسين سياسة الاقتصاد الكلي و المحافظة عليها من أجل الوصول إلى التحكم في معدلات التضخم و توازن ميزان المدفوعات، و هذا ما تحاول البلدان المغاربية القيام به، كما لابد من جعل سياسة سعر الصرف أكثر مرونة و إن كان التحكم فيها بدرجات متفاوتة بين هذه الدول.

2- تحرير الأسواق المحلية و زيادة الانفتاح على العالم، و عليه فإن الأسواق المحلية ما زالت بحاجة إلى العديد من الإصلاحات،كما لا يستثنى من ذلك خلق القطاعات الموجهة للتصدير و تطويرها بغية تأهيلها لتكون أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، كما يجب تحرير قطاع الخدمات نظرا للتأثير الكبير الذي تمارسه على تكلفة الإنتاج في باقي القطاعات.

3- عقد اتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوروبي و التي تشكل دافعا قويا للمضي قدما في الإصلاحات الاقتصادية و تحرير التجارة.

4- التأكيد على ضرورة التوجه نحو إقامة التعاون الإقليمي بين دول المغرب العربي، ذلك أن اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي دون وجود تعاون بين هذه الدول من شأنه التأثير سلبا عليها، نظرا لصغر حجم اقتصادياتها، الأمر الذي ينجم عنه إحجام المستثمرين عن الاستثمار في هذه الدول، في حين يفضل المستثمر إقامة مشروعه في الإتحاد الأوروبي، و منه يصدر لهذه الدول كل واحدة على حدى، أما تعميق التعاون الاقتصادي بين البلدان المغاربية و حتى إقامة تكتل اقتصادي مغاربي يمنكها من تعزيز قدرتها التفاوضية في مواجهة الاتحاد الأوروبي و يمنكها من تحقيق مكاسب من الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي على أنها كتلة واحدة، و عليه بامكان البلدان المغاربية القيام بما يلي:[2]

---

[1] بول شابرييه"استراتيجية النمو لمنطقة شمال افريقيا: نهج اقليمي" مجلة التمويل و التنمية العدد ديسمبر 2001 ص27.

[2] المرجع نفسه ص28.

* تبادل وجهات النظر فيما يخص الإصلاحات التنظيمية مثل: الإعفاءات الضريبية و الحوافز الأخرى في التشريعات الخاصة بالاستثمار بها.
* التنسيق في تنظيم الخدمات مثل: الاتصالات السلكية و اللاسلكية، للحد من تجزئة السوق، و يمتد ذلك إلى التعاون في مجال قطاع النقل الإقليمي و الاتصالات السلكية و اللاسلكية الإقليمية و القطاع المالي، و الربط بين بورصات الأوراق المالية لهذه الدول و تنسيق حقوق الملكية و قانون الاستثمار و اكتساب القدرة على التفاوض كما يحقق المصالح المشتركة للبلدان المغاربية و كل ذلك يشكل حافزا لجذب الاستثمارات و رؤوس الأموال اللازمة لتطوير البنية الأساسية.

كما يتوجب على دول المغرب العربي التفكير في توسيع التعاون ليشمل باقي الدول العربية، و ذلك وصولا إلى تحقيق تكتل اقتصادي حقيقي يضم جميع الدول العربية، و بالتالي يجب تجاوز الخلافات الشخصية مهما كانت أسبابها و التنازل عن المصالح الشخصية لصالح الجماعة المتكاملة، و ذلك قصد تعزيز القدرة التفاوضية للدول العربية، و حتى تعزيز العلاقات الاقتصادية البينية، و استثمار الأموال العربية في الوطن العربي بدل وضعها في بنوك أوروبية أو أمريكية.

إن فشل الدول العربية في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق التكتل والاندماج وتكوين مناطق حرة وسوق مشتركة، جعلها عرضة إلى ضغوط مكثفة ومتصاعدة للإسراع في عملية اندماج اقتصادياتها ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي، مما جعلها هدفا لأطماع القوى الاحتكارية تتنافس حولها مشاريع أوروبية وأمريكية لاستحواذها والسيطرة عليها، بحجة رسم ملامح مستقبلها وتحديد موقعها وإيجاد مكانة لها ضمن العالم الجديد، في ظل غياب إستراتيجية عربية موحدة تستجيب للتحديات المطروحة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

و إزاء ذلك تبدو الحاجة ماسة لإعادة صياغة النظام الإقليمي العربي بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة التي فرضتها المعادلات الجيو-استراتيجية في المنطقة والعالم كله، وتبدوا أهمية ذلك إذا عرفنا أن النظام العربي القائم منذ العام 1945 تقاومه المصالح وتعطله الامتيازات والعادات والمجاملات، وتحبطه ثقافة سياسة التزييف والخداع.[1]

وبالتالي لم يعد التكامل الاقتصادي العربي مجرد خيار يمكن الاستغناء عنه و إنما أصبح ضرورة قصوى يجب الإسراع في تنفيذه لمواجهة شتى التحديات التي تفرضها العولمة بقيادة الدول المتقدمة.

الفرع الثالث: التأهيل الاقتصادي على المستوى الدولي

إن تحقيق مكاسب من الاندماج في الاقتصاد العالمي، يتطلب قيام الدولة بتبني مجموعة من الاستراتيجيات نوجزها فيما يلي:

---

[1] شريط عابد"التحولات الاقتصادية الراهنة و مستقبل التكامل الاقتصادي العربي" http://www.ulum.nl/b168.html

1) إن الاقتصاد الجزائري لا يمكنه البقاء بمعزل عن التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بالتالي بات من الضروري التخلي عن إتباع السياسات الحمائية التي من شأنها إضعاف قدرة الإنتاج الوطني على المنافسة، و تدني نوعيته و جودته، و في المقابل يجب تكريس مبادئ الانفتاح الاقتصادي على الخارج و ذلك من خلال احتكاك المنتج الوطني بالمنتج الأجنبي، لأن ذلك من شأنه رفع جودة ونوعية الإنتاج الوطني، و في هذا الصدد لابد من تنمية البيئة الوطنية التي تشكل المحيط الأول الذي ينشأ فيه المنتج الوطني و يتطور، لأنه تم إنتاجه وفقا لرغبات و احتياجات السكان المحليين، مما يسمح بتحسين نوعيته ليصبح أكثر قدرة على المنافسة.

الشكل رقم 07: ميزة المنافسة النسبية للأمم

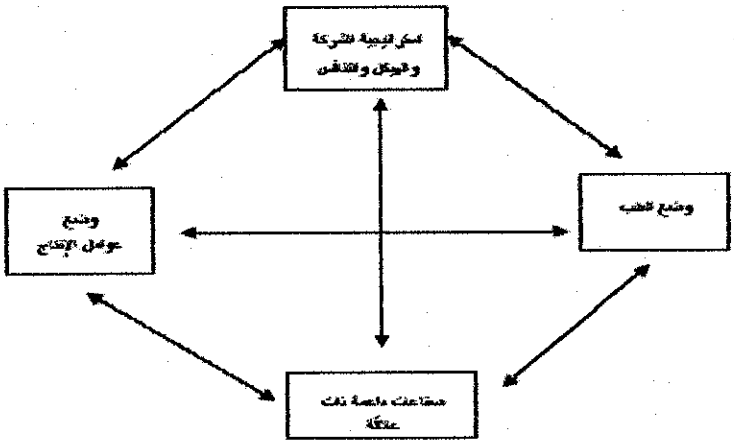

المصدر: علي توفيق الصادق مرجع سابق ص 58.

يبين الشكل بأن ماسة الميزة التنافسية للأمم تتكون مما يلي:

1) أوضاع عوامل الإنتاج: و يقصد بها العمالة الكفئة، البنية التحتية، و كل الظروف و العوامل التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية في صناعة معينة.

2) وضع الطلب: طبيعة الطلب المحلي لمنتجات الصناعة أو للخدمات.

3) صناعات داعمة و ذات علاقة: وجود أو غياب صناعات الموردين في البلد، و صناعات أخرى ذات علاقة تتسم بالتنافسية الدولية.

4) استراتيجية الشراكة، الهيكل و التنافس: الأوضاع في البلد التي تبين كيفية إنشاء و تنظيم إدارة الشركات، و طبيعة التنافس المحلي.[1]

[1] علي توفيق الصادق مرجع سابق ص 59.

خاتمة:

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يمكن أن يساهم في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري و لكن لابد من توفير المتطلبات التالية:

- ✓ تطوير و تحديث المنظومة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر لجلب أكبر قدر ممكن من المستثمرين و التدفقات المالية و استغلالها في مجال دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري.
- ✓ تحقيق الاستقرار المرتبط بالاقتصاد الكلي و الأنظمة القانونية
- ✓ اصلاح الادارة و تسهيل الإجراءات الادارية للمستثمرين و القضاء على كل أنواع الفساد كالرشوة و البيروقراطية.
- ✓ العمل على خلق الطلب الفعال من أجل تشجيع الإنتاج و رفع الإنتاجية و جلب المستثمرين.
- ✓ توجيه الإصلاحات الاقتصادية بما يخدم تقليص التكاليف الاجتماعية(نسبة الفقر و البطالة) و محاربة السوق الموازي.
- ✓ الاهتمام بمنظومة التعليم و التكوين المهني وفق ما يتماشى مع متطلبات سوق العمل.
- ✓ الاهتمام بمجال البحث العلمي و التكنولوجي.

الخاتمة العامة

أصبحت ظاهرة العولمة واقعا مفروضا في عالم اليوم، و لم يعد هناك مجال للنقاش حول تقبلها أو رفضها، و إنما من الواجب معرفة كيفية التعامل مع هذه الظاهرة قصد تعظيم المكاسب و تقليل حجم الخسائر إلى أقصى حد ممكن و استغلال الجانب المشرق للعولمة، و قد تمخض عن هذه الظاهرة ظهور العديد من المتغيرات التي تسارعت بوتيرة متزايد خلال السنوات القليلة الماضية، و شكلت بذلك ضغطا متزايدا على كاهل الدول النامية التي أصبحت مجبرة على إعادة النظر في مسارها التنموي.

و في ظل الأوضاع الجديدة التي يشهدها عالم اليوم، أصبح من المستحيل على دولة صغيرة منفردة تحقيق متطلباتها التنموية بدون التعاون مع دولة أو دول أخرى، لأن المتغيرات المتسارعة تمحل بين طياتها العديد من المخاطر التي تستوجب بل و تفرض على الدول مهما كانت طبيعتها البحث عن إقامة علاقات تعاون مع دول أخرى للتقليل من تبعات هذه المخاطر.

و بذلك داع صيت الإقليمية و التوجه نحو التحرير التجاري، و سرعان ما بدأت التكتلات الاقتصادية و اتفاقيات التجارة الحرة بالظهور، و تزايدت بشكل ملفت للنظر خصوصا مع أوائل التسعينيات، و تعد الدول المتقدمة المنبع الرئيسي لرواج مشاريع التكتلات الاقتصادية، و لعل أبرز نموذج يحتذي به في هذا المجال: الإتحاد الأوروبي الذي حقق نجاحا كبيرا، و استطاع التقدم نحو مراحل جد متطورة من عملية التكامل الاقتصادي، و قد شكل ذلك دافعا لدى الدول النامية على إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، في محاولة منها للتصدي للانعكاسات السلبية الناتجة عن تحرير التجارة الدولية تحت رعاية منظمة التجارة العالمية.

كما ظهر نوع جديد من الاتفاقيات الإقليمية يضم دولا مختلفة من حيث المستوى الاقتصادي، بمعنى آخر أنها تضم دولا متقدمة رائدة في جميع المجالات، و دولا متخلفة تتميز بضعف هياكلها الإنتاجية و تخلفها، و لعل أبرز مثال نصوغه في هذا المجال: اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية التي انضمت إليها ثمانية دول عربية.

و إذا ما تتبعنا تاريخ العلاقات الأوروبية العربية، نجدها تعود لسنوات الستينات و السبعينات، حيث تم عقد اتفاقيات تفضيلية محدودة، و بعد توسع المجموعة الأوروبية، و بلوغها مراحل متقدمة من عملية التكامل الاقتصادي لتتحول إلى الاتحاد الأوروبي، تغيرت نظرة هذه الأخيرة لمنطقة حوض المتوسط باعتبارها البيئة الطبيعية التي تنشط فيها، فقد تقدم الاتحاد الأوروبي بمبادرة الشراكة مع دول جنوب و شرق المتوسط، و التي تم الإعلان عنها خلال مسار برشلونة إثر القمة التي تم عقدها بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية، و هكذا سارعت هذه الدول إلى توقيع اتفاقيات الشراكة أملا منها في الاستفادة من خبرة الدول الأوروبية في مجال نقل التكنولوجيا، و الحصول على المساعدات المالية و التقنية للنهوض باقتصادياتها، كما تجد فيها منفذا لولوج السوق الأوروبي.

و من خلال تتبعنا لدراسة مسار التكامل الاقتصادي الذي عرفته دول جنوب المتوسط- ونقصد بذلك الدول العربية- سواء التكامل الاقتصادي ذو طابع شمولي يضم جميع الدول العربية، أو التجمعات الفرعية على غرار التكامل الاقتصادي المغاربي، حيث أنه رغم امتلاك الدول العربية للعديد من المقومات التي تمكنها من إقامة تكامل اقتصادي حقيقي يقوي قدرتها التفاوضية في مواجهة التحديات التي تفرضها

العولمة، إلا أنه منذ تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945م، ظل مشروع التكامل الاقتصادي العربي يراوح مكانه.

أما على الصعيد المغاربي، فقد تم إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989م، و تم تشكيل مختلف هياكله، و مع مطلع سنة 1990 تم وضع أولى دعائم تكامل حقيقي بين الدول المغاربية، حيث تم الاتفاق على بداية إنشاء منطقة للتجارة الحرة ثم التوجه نحو اقامة اتحاد جمركي، و أخيرا إقامة التكامل الاقتصادي المغاربي إلا أنه تم تجميد عمل الاتحاد المغاربي سنة 1995م بسبب تجميد المغرب لعضويته.

و هكذا فإن المتتبع لتاريخ محاولات التكامل الاقتصادي العربي، بإمكانه أن يميز التنوع في المحاولات التي تم تبنيها، إلا أن معظمها باء بالفشل بسبب وجود الصراعات الإقليمية و الخلافات السياسية، و عدم وجود رغبة حقيقية لدى صناع القرار العرب في إقامة تكامل اقتصادي، و عزوفهم عن التخلي عن جزء من صلاحياتهم، و مصالحهم الشخصية لصالح الجماعة المتكاملة، غير أن السبب الأخطر في فشل و تعثر مسار التكامل العربي في كل مرة هو تراخي الإرادة السياسية، و تشبثها بذريعة السيادة، غير أن زحف العولمة الذي طال العالم بأسره و ظهور منظمة التجارة العالمية من شأنهما القضاء على هذه الحجج الواهية، خاصة بعد فسح المجال من قبل الجات أمام الدول الأعضاء في حرية إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية شريطة أن لا تتعارض مع النظام التجاري العالمي.

و هكذا فإن فترة التسعينات تميزت بتوجه عدد من الدول العربية للانضمام لمشاريع اقليمية أخرى و كل ذلك كان على حساب التكامل الاقتصادي العربي على المستوى العربي عامة، كما تم تجميد إقامة اتحاد المغرب العربي بسبب اهتمام أعضائه بالمشاريع الإقليمية التي برزت في المنطقة المتوسطية على غرار مشروع الشرق أوسطية المعرف ب"مبادرة ايزنشتات" برعاية الوم أ، و قد تراجع هذا المشروع و انحسر على خلفية التطورات التي عرفتها عملية السلام العربية الإسرائيلية، و عليه تم توجه أنظار الدول العربية المطلة على حوض المتوسط إلى اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، أملا في الحصول على المساعدات المالية و التقنية لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن الإتحاد الأوروبي لم يكن عادلا في توزيع المساعدات المالية، حيث حضيت بلدان أوروبا الشرقية بحصة الأسد من هذه المساعدات، في حين أن الدول المغاربية لم تتلقى سوى مبالغ متواضعة، كما أن فرض الاتحاد الأوروبي لسياسة حمائية عالية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية، يشكل عائقا كبيرا في وجه صادرات المغرب العربي و بالخصوص تونس و المغرب ، حيث تستحوذ المنتجات الزراعية على نصيب كبير من الصادرات، أما بخصوص الجزائر، فإن أغلب صادراتها عبارة عن محروقات و غاز طبيعي، مما يقلص حظوظها في الاستفادة من الدخول في هذه الاتفاقية، و يجعلها أكبر خاسر في المنطقة، نظرا لهشاشة قطاعها الخاص و حداثته.

كما أن الجزائر تعد أكبر مستورد للقمح في العالم، مما يجعلها تعاني من التبعية الغذائية، و إذا ما تم تحرير السلع الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن الإتحاد الأوروبي سيرفع الدعم المخصص للقطاع الفلاحي، و ذلك يعني بطبيعة الحال ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، و سيكون لذلك انعكاس سلبي على الدول المستوردة للغذاء و منها الجزائر.

كما أن التوسع الذي عرفه الإتحاد الأوروبي في سنة 2004 ليضم دول شرق أوروبا يقلص كثيرا من مكاسب بلدان جنوب المتوسط، خاصة و أن هذه البلدان تصدر منتجات مماثلة للمنتجات التي تصدرها دول جنوب المتوسط، و بفعل عامل القرب الجغرافي، فإن صادرات دول شرق أوروبا ستكون الأكثر قبولا مما يسبب تقلص صادرات دول جنوب المتوسط، كما أن الاستثمارات هي الأخرى ستتحول لصالح دول شرق أوروبا بفعل اتساع حجم السوق على حساب دول جنوب المتوسط التي تعاني من تدني نسب التبادل فيما بينها و التي تعد الأضعف على مستوى العالم.

إن دول جنوب المتوسط تخلت عن إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، و في المقابل سارعت إلى الدخول في اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، و يعكس ذلك اختلال موازين القوى بين جانبي الاتفاق، فمن جهة الإتحاد الأوروبي يضم مجموعة من الدول المتقدمة، و من جهة أخرى كل دولة من دول جنوب المتوسط على حدا تتميز بضعف هياكلها الإنتاجية و تخلفها.

إن خيار دول جنوب المتوسط يعد خيارا ارتجاليا و متسرعا، لأنه في الوقت الذي تتصاعد فيه حدة التكتلات الاقتصادية لمواجهة أخطار تحرير التجارة، حيث من الصعب على دولة صغيرة الحجم و ضيقة السوق أن تستمر دون تخبطها في الكثير من المشاكل، و في الوقت الذي تسعى فيه الدول جاهدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للمزايا التي يحملها، فإن غياب التكامل بين دول جنوب المتوسط سيكون سببا رئيسيا في عدم إقبال المستثمرين على الاستثمار في هذه الدول، و بدلا من ذلك سيفضل المستثمرون تنفيذ مشاريعهم في الاتحاد الأوروبي و تصديرها لهذه الدول.

مضى على مسار برشلونة سنوات عديدة، و لم يبقى لنا سوى سنوات قليلة للإعلان رسميا عن إنشاء منطقة التبادل الحر، إلا أنه يمكن القول بأن مشروع الشراكة الأورومتوسطية فشل في تحقيق أهدافه الرئيسية، حيث أن الجهود المبذولة لتقليص فوارق التنمية بين ضفتي المتوسط قد حققت فشلا ذريعا ، حيث لا زالت فجوة الدخول واسعة بالرغم من تقلصها الطفيف، حيث يعادل مستوى دخل الاتحاد الأوروبي 12 مرة نظيره في دول جنوب المتوسط، أما دخل الفرد فيعادل 6 أضعاف دخل الفرد في بلدان جنب المتوسط، و هذا رغم تسجيل معدلات نمو مرتفعة قدرت ب4% بين الفترة 2000-2006، و رغم تباطؤ معدلات النمو في أوروبا و التي لم تتجاوز 2%، و قد أشار بعض الاقتصاديين إلى أن الدول جنوب المتوسط بحاجة ل157 سنة لبلوغ مستويات الاقتصاد الأوروبي.

كما أن برامج المساعدة المقدمة في إطار برنامج ميدا، تميزت بفرض شروط قاسية على الدول الشريكة للاستفادة منها، و بذلك فإن النتائج كانت مخيبة للآمال، و يعاب على الدول الشريكة سيطرة القطاعات التقليدية على هياكلها الإنتاجية مثل النسيج و الطاقة و المواد الأولية و السياحة...الخ.، غياب الشفافية و ضعف بنية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حداثتها و ضعف التكامل على مستوى هذه الدول و الذي انعكس سلبا على العلاقات بين الشمال و الجنوب.

و قد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى حالة الجزائر بشكل خاص، حيث تتميز الجزائر باعتمادها بشكل كبير على صادرات النفط و الغاز، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، كما أن الجهود المبذولة لتنويع الصادرات خارج المحروقات لا تزال متواضعة حتى أ الصادرات خارج

المحروقات لم تتجاوز 2% من مجموع الصادرات، و إذا ما ظلت الأوضاع على حالها فإن الجزائر ستكون أكبر خاسر بين دول منطقة حوض المتوسط، و لن تجني أية مكاسب، و لن تتمكن من تحقيق اندماج إيجابي لا على المستوى الأورومتوسطي و لا على المستوى العالمي، خصوصا و أن جزء كبير من الاستثمارات التي تلقتها الجزائر توجهت معظمها للاستثمار في قطاع المحروقات الذي لا يمكنه تقليص نسبة البطالة نظرا لاعتماده الكبير على كثافة عنصر رأس المال، أما قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلا يزال حديث العهد و بحاجة للمزيد من الدعم، كما لا نستثني ضرورة تحسين المحيط الذي تتواجد به هذه المؤسسات حتى تتمكن من العمل بفعالية، لتصبح أكثر قدرة على مجابهة المنافسة المحتملة مع المؤسسات الأوروبية.

***النتائج:**

من خلال هذه الدراسة التي قمت بها توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. تتميز دول جنوب المتوسط بهياكل اقتصادية ضعيفة و متقادمة، و في ظل هذه الأوضاع لا يمكنها الصمود في وجه المنافسة الأوروبية.
2. غياب التنوع في الهياكل الإنتاجية لهذه الدول يضاعف من مخاطر وقوعها في أزمات اقتصادية هذا من ناحية، و من ناحية أخرى يجعلها تابعة لدول أخرى في تموينها بالمواد الغير متوفرة لديها و التي يمكن أن تتمكن من إنتاجها.
3. ضعف المبادلات التجارية بين هذه الدول و تركز مبادلاتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي، و إن عرفت تراجعا مؤخرا، و بذلك يعد الإتحاد الأوروبي الشريك الأكبر لهذه الدول في حين أنها لا تمثل سوى نسبة ضعيفة في مبادلات الاتحاد الأوروبي التجارية.
4. ضعف التكامل جنوب-جنوب، انعكس سلبا على التكامل شمال-جنوب.
5. لا يمكن لهذه الدول جني مكاسب موازية للمكاسب التي سيجنيها الإتحاد الأوروبي من خلال منطقة التجارة الحرة المرتقبة، و ذلك يعود للأسباب التالية:

- أن الطرف الأوروبي سيكون المستفيد الأكبر من تحرير التجارة كونه الطرف القوي، خاصة و أنه يضم مجموعة من الدول المتقدمة، إضافة إلى أن اتفاقية الشراكة هي مبادرة أوروبية الهدف منها كسر القيود الجمركية المفروضة على السلع الصناعية في هذه الدول.
- إن تحقيق التنمية الاقتصادية و التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يتم من الجانب التجاري وحده بل لابد من استغلال المساعدة الأوروبية في مجال تحويل التكنولوجيا و نقلها للقطاعات الصناعية لدول جنوب المتوسط لتكون في مستوى يسمح لها بمنافسة الصناعة الأوروبية، و هذا ما تجاهلته اتفاقيات الشراكة بين دول جنوب المتوسط و الإتحاد الأوروبي.
- توجيه دفة الإصلاحات الاقتصادية في دول جنوب المتوسط من قبل الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى حدوث تغيير جذري في المؤسسات المسئولة عن العمل الاقتصادي في القطاعات الحكومية و الخاصة، و يتطلب الأمر تحديث البنية التحتية و المنظومة التعليمية و المؤسسات الاجتماعية، و هذا من شأنه إثقال كاهل هذه الدول.

- الواقع المزري الذي تعيشه البلدان العربية و التي لم تحاول أن تقيم حوار بناءا فيما بينها قبيل التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و دخلت في بشكل فردي في مفاوضات مع الجانب الأوروبي، بل أن هناك من سارعت لتوقيع اتفاق الشراكة بمجرد ما تم الإعلان عنه كتونس و المغرب، و ذلك فرض عليها الرضوخ للشروط التي تمليها الجانب الأوروبي.
- إن منطقة التبادل الحر الأورمتوسطية ستؤدي إلى تحويل التجارة لصالح الاتحاد الأوروبي، و سينعكس ذلك سلبا على العلاقات مع الشركاء التجاريين كالوم أ و اليابان، و يقل فرصتها في الاستفادة من المعونات المقدمة من طرف هذه الدول، و قد تكون لها انعكاسات سياسية و اقتصادية خطيرة.

*** التوصيات:**

1) تطوير دور الدولة المفروض من قبل العولمة، و المتمثل أساسا في توجيه الاقتصاد بقطاعيه العام و الخاص في بيئة اقتصادية معقدة تتصف بحدة المنافسة و التغير التكنولوجي و السلعي المتزايد و التحدي المتزايد، بمعنى أنه يتوجب على الدولة أن تلعب دور المرشد دون الإخلال بحرية السوق.
2) تأهيل العنصر البشري و ذلك من خلال الاهتمام بتطوير برامج التكوين و تحديث منظومة التعليم بهدف خلق العمالة المؤهلة و يدعم ذلك بالتنسيق بين الجامعات و مركز التكوين و أرباب المؤسسات.
3) توفير البنية التحتية و تطويرها لتواكب التطورات التكنولوجية على مستوى العالم.
4) تحديث الأجهزة الإدارية و محاربة الرشوة و البيروقراطية و تبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشاء الاستثمارات.
5) تدعيم القطاع الخاص و تطويره و ذلك بتوفير مجموعة من العوامل، من أهمها:

- برنامج إصلاح اقتصادي معلن و واضح، يحدد دور كل من الدولة و القطاعات الإنتاجية في العملية الاقتصادية، و ذلك حتى تكون الحلول جذرية و تؤتي ثمارها.
- العمل المشترك بين السلطات العمومية و القطاع الخاص من أجل جعل المواصفات القياسية المطلوبة ثقافة إنتاجية بين كافة المنتجين سواء كان المنتج موجها للاستهلاك المحلي و التصدير.
- إنشاء مؤسسات وطنية يدم من السلطات العمومية و يكون مجال اختصاصها تسويق الإنتاج الجزائري الموجه للتصدير، و إعداد دراسة للأسواق المستهدفة و حاجات و أذواق المستهلكين، ويمكن الاستعانة بالمهاجرين الجزائريين في مختلف الدول، بمعنى تقديم المعلومات الدقيقة عن مختلف الأسواق.
- صياغة قانون عمل متوازي يحمي حقوق طرفي العقد أي العامل و صاحب العمل.
- فرض معدلات ضريبية معقولة دون إثقال كاهل الكلفين.
- توفير مختلف وسائل النقل برا و جوا و تقديم مساعدات مالية في هذا المجال.
- تحفيز الاستثمار المحلي ذو التوجه التصديري خصوصا المعتمد على شراكات أجنبية و عقود تصنيعية مباشرة.

- إنشاء مؤسسات جديدة تحتاجها عملية التطوير الاقتصادي للقطاع الخاص و خاصة منها مراكز البحث و التطوير و مراكز مكلفة بجمع المعومات و إدارتها و مراكز للتدريب و التأهيل و غيرها.

و بالرغم مما ذكرناه سابقا، إلا أنه لتحقيق الاندماج الإيجابي على المستوى الأورمتوسطي و العالمي لابد من إعادة الاعتبار للعمل العربي المشترك، و العمل على تحرير المبادلات التجارية العربية البينية و زيادتها، و التوجه نحو إقامة التكامل الاقتصادي العربي، نظرا للمزايا التي يتيحها التكامل، و التي تقلل من التأثيرات السلبية الناتجة عن تحرير التجارة العالمية، خاصة في مجال إقامة المشاريع الإقليمية التي تتطلب كثافة في الموارد المالية تفوق قدرات بلد صغير الحجم، كما أن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي، و في ظل تصاعد حدة التكتلات الاقتصادية، لابد من الإسراع في لإقامة تكامل اقتصادي عربي، و تجنب الخلافات السياسية، و عقدة السيادة، و العمل بشكل مشترك لتعظيم مكاسب التكامل، و مجابهة الطرف الأوروبي.

قائمة المراجع و المصادر

الكتب بالعربية:

1) مجدي محمود شهاب" الاقتصاد الدولي المعاصر" دار الجامعة الجديدة مصر إصدار 2007م.

2) عبد الرحمن يسري "الاقتصاديات الدولية الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع بمصر طبعة 2001م.

3) عادل أحمد حشيش أساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي بيروت طبعة 2003م.

4) مصطفى رشدي شيحة الأسواق المالية- المفاهيم و النظريات الأساسية درا الجامعية الجديدة مصر بدون سنة إصدار.

5) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان التبادل التجاري درا الحامد للنشر و التوزيع عمان الأردن طبعة 2004.

6) عادل مهدي عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية الدار المصرية اللبنانية للنشر طبعة 2003.

7) عبد المطلب عبد الحميد-اتجات و آليات منظمة التجارة العالمية- الدار الجامعية الجديدة مصر 2005.

8) حسان الأخضر- منظمة التجارة العالمية الآليات و القواعد العامة و الاتفاقيات- صادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت أبريل 2005.

9) إكرام عبد الرحيم -التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي- درا عربية للنشر و التوزيع بمصر اصدار سنة 2002.

10) عمر حسين- التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر دار الفكر العربي القاهرة طبعة 1998.

11) عبد المطلب عبد الحميد-السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة- مجموعة النيل العربية للطباعة بمصر الطبعة الأولى سنة 2003.

12) أسامة المخذوب العولمة و الإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية الطبعة الأولى 2000 الدار المصرية اللبنانية.

13) سليمان المنذري- السوق العربية المشتركة في عصر العولمة- مكتبة المدبولي للنشر بمصر الطبعة الأولى عام 1999م.

14) فريد راغب النجار- اليورو: الحقائق- الآثار التجارية و المصرفية- التوقعات.مؤسسة شباب الجامعة بمصر إصدار 1999.

15) كتاب الجغرافيا السنة الرابعة من التعليم المتوسط مطبوعات الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية الطبعة الأولى 2006-2007 ص 95 / نقلا عن كتاب الأزمة الاقتصادية العالمية لضياء مجيد الموسوي.

16)بن دحمان بن سيدي محمد استراتيجية التخصيص في الجزائر تقرير صادر عن صندوق النقد العربي بأبوظبي سنة 1999.

17) صلاح حسن السيسي-الاتحاد الاروبي و العملة الأوروبية الموحدة- مكتبة الأسرة بمصر طبعة 2003.

18) محمد السيد عابد " التجارة الدولية" مكتبة و مطابع الإشعاع الفنية بمصر سنة الإصدار 1999م.

الكتب بالفرنسية:

1) ALAIN SAMUELSON Economie internationale contemporaine OPU ALGER 1993 .

2) DENIS PEGUIN l'intégration régionale une nouvelle voie pour l'organisation de l'économie mondiale DE BOECK ET LACIER 2001.

3) CHRISTIAN DEBLOCK « Régionalisme économique et mondialisation -que nous apprennent les théories » cahier de recherche n 05-07 CEIM CANADA.

4) PAVEAU-FDUPHIL « *Pratique* du commerce international » Edition foucher /UBI France 2005.

5) GELBERT BENHAYOUN NATHALIE GAUSSIER «ECONOMIE DES REGIONS MEDITERRANEENES ET EVELOPPEMENT DURABLE »L'HARMATTAN 1999

6) ISABELLE BENSIDOUN- AGNES CHEVALLIER « Euro-mediterranée la pari de l'ouverture » ECONOMICA-la documentation française 1994

المجلات :

1) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا صادرة عن جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر العدد 02/ماي 2004.

2) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا صادرة عن جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر العدد 02/ماي 2005.

3) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا صادرة عن جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر العدد03/ديسمبر 2005.

4)مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير صادرة عن جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر العدد 2002/03.

5) مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير صادرة عن جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر العدد2003/02.

6) مجلة الاقتصاد و المناجمنت صادرة عن جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر العدد04/مارس 2005.

7) مجلة التمويل و التنمية عدد خاص عن الاتحاد الأوروبي العدد يونيو 2004.

8) مجلة الاصلاح المؤسسي صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة بواشنطن بالوم ا العدد جويلية 2000.

9) مجلة التمويل و التنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي العدد: مارس 2003

10) مجلة التمويل و التنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي العدد: ديسمبر 2001 .

11) مجلة فضاءات صادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العدد2: مارس 2003.

12) مجلة الباحث الصادرة عن جامعة ورقة العدد01 سنة 2002.

الملتقيات:

1) ملتقى بعنوان" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الاوروبية" بجامعة فرحات عباس بسطيف 8-9 ماي 2004.

2) ملتقى بعنوان"التكامل الاقتصادي العربي التحديات و الآفاق" معهد الدراسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي فبراير 2005 أبو ظبي.

3) ملتقي بعنوان" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية" أيام 18/17 أفريل 2006.

الرسائل:

1) خليفة موارد – التكامل الاقتصادي العربي تجارب و تحديات- رسالة ماجستير تحت إشراف: عمار رزيق جامعة باتنة 2005-2006.

2) بومدين لحسن آفاق التعاون في ظل الشراكة الأورومتوسطية رسالة ماجستير 2002-2003 جامعة تلمسان.

مقالات بالعربية على شبكة الانترنيت:

1) حاكمي بوحفص"مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي" يناير 2007

http://www.ulum.nl/c11.htm

2) شريط عابد" تقييم أثر استخدام اليورو على الاقتصاد الدولي" جويلية 2006

http://www.ulum.nl/b139.htm

3) عبد الله قلش"أثر الشراكة على تنافسية الاقتصاد الجزائري" يوليو 2006

http://www.ulum.nl/b150.htm

4) عمورة جمال"منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورومتوسطية" يناير 2006.

http://www.ulum.nl/b12.htm

5) شريط عابد "التحولات الاقتصـــادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي"

http://www.ulum.nl/b168.htm

6) ناجي بن حسين" تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر"

http://www.ulum.nl/b19.htm

7) مدني بن شهرة" سياسات و آثار التعديل الهيكلي في الجزائر" فبراير 2005

http://www.ulum.nl/c12.htm

8) عمورة جمال"اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاروبي"

http://www.ulum.nl/c41.htm

9) توزاد عبد الرحمن الهيتي" مستقبل التنمية في الوطن العربي" نوفمبر 2006 .

http://www.ulum.nl/c71.html

10) عمورة جمال" اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي" جانفي 2007.

http://www.ulum.nl/c41htm

11) عمورة جمال" ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات العالمية" ماي 2006.

http://www.ulum.nl/b107.html

12) طوسون محمد نبيل" أثار اتفاقيات الاتجارة التفضيلية بين أوروبا و دول البحر المتوسط على الشرق الأوسط" جوان 2007 .

http://www.ulum.nl/C50.html .

13) عمورة جمال" دور تطوير و تشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة دراسة حالة: الجزائر" مارس 2005.

http://www.ulum.nl/b161.html .

14) سعيدوني محمد" السياسات النقدية المشتركة في الاتحاد النقدي و الاقتصادي الأوروبي" يناير 2006.

http://www.ulum.nl/c169.html

15) حسين عبد المطلب الأسرج"تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية" جويلية 2007.

http://www.ulum.nl/c57.html

16) نوزاد عبد الرحمن الهيتي" المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير" مارس 2006.

http://www.ulum.nl/b78.html

17) منصوري زين" عرض و تقييم لسياسة الاستثمار في الجزائر بعد الإصلاحات" ص 5

http://www.ulum.nl/c40.html.

18) محمد يعقوبي- لخضر عزي" الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على المؤسسة الاقتصادية"

http://www.ulum.nl/c13.htm.

19) واقع و آفاق التكوين و التعليم المهني و احتياجات سوق العمل في الجزائر دراسة صادرة عن وزارة التكوين و التعليم المهنيين جوان 2005

http://www.alolabor.org/narablabor/images/stories/tanmeya/1416062005/18.doc

20) نشرة المعلومات الاقتصادية لعام 2005.

http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2005_ar.pdf

21) نشرة للمعلومات الاقتصادية لعام 2006 ص 4

http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2006_ar.pdf

22) عبير الغندور"الشراكة الأوروبية مع العرب و إسرائيل" .

http://www.institut-arabe.org/add/study2.php?showit=14

23) جسلين غلاسون ديشوم" سياسة الجوار الأوروبية" وثيقة تحضيرية للمنتدى الأورومتوسطي 2006.

http://www.euromedplatform.org/spip/IMG/doc/Paquet_II_-Politique_de _voisinage-Ar.doc

24) بنيتا فيريرو فالدنر" تعزيز السياسة الأوروبية للجوار"

http://www.deldza.ec.europa.eu/ar/presse/presse20.htm

25) ماركس فان ديربيلين، إيثر فان دير مير، ماجدولين بيترس، رولاند رودس" تقييم منتصف المدة لبرنامج ميدا الثاني التقرير النهائي" 18 يوليو2005 .

http://ec.europa.eu/europeaid/reports/meda-evaluation-midterm-report-2005_arab.pdf

26) إيسابياس برنيادا و ايان مارتين "حدث مدني برشلونة +10" ملخص المنتدى النقابي الأورومتوسطي الذي عقد بمالطا أيام 30 سبتمبر و 02/01 من شهر أكتوبر 2005

http://www.eco.uc3m.es/immartin/EmpleolargoArabefinal.doc

27) التيجاني عبد الله " التنافسية العالمية"

http://www.sudanspirit.com/tanafs.htm

مقالات و بحوث بالفرنسية على شبكة الأنترنيت:

1) Jean-Paul Barbier « L'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb :Etude comparative entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie » édition 2006

http://www.ilo.org/public/french/region/afpro/algiers/download/intmtmaghreb.pdf

2) Rapport de FMI Algérie : Questions choisies en juin 2007 .
http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/fra/cr0761f.pdf

3) Flexibilité du travail et concurrence sur le marché des biens et services : impact sur les conditions de travail et le développement du secteur informel en Algérie, au Maroc et en Tunisie novembre 2005 .

http://www.femise.org/PDF/ao22/FEM2220.pdf

4) Rapport du commerce de l'Algérie en 2005.
http://www.douane.gov.dz/cnis/stat/def05.pdf.

5) Rapport du commerce de l'Algérie en 2006.
http://www.douane.gov.dz/cnis/stat/rap06.pdf.

6) Rapport annuel de CIHEAM « l'économie algérienne en 2005 » page 3.
http://www.medobs.org/panorama/rapport2005/Algerie/Algerie.05.pdf

7) FatihaTalahite, Abdelouahab Keramane, Mouloud Mokrane « profil pays du femise : Algérie » janvier 2006.
http://www.femise.org/pdf/ao22/cp-algerie-0601.pdf

8) Youcef Benabdallah « ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : Un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation
» avril 2005.
http://www.femise.org/pdf/ao22/2237.pdf

9) Document de Stratgie 2002-2006.
ec.europa.eu/comm/external_relations/algeria/csp/02_06_fr.pdf

10) Sans auteur « l'éspace économique euro-mediterranéen » dree dossiers mai 2004

http://www.commerce-exterieur.gouv.fr/euromed/doc/espace_eco_euromed.pdf .
11) Le bilan du programme MEDA les notes d'alerte du cheam N°22-11 décembre 2006.
http://news.reseau-concept.net/images/ciheam/clien/nal22.pdf
12) « Une politique européenne de voisinage vigoureuse » communication de la comission le 05/12/2007.
http://ec.europa.eu/comm/external_relations/euromed/com07_774_fr.pdf
13) Samir Radwan « Dix ans du processus de Barcelone bilan et perspectives : évaluation du processus de Barcelone depuis la perspective des partenaires méditerranéens » 2005.
http://www.iemed.org/documents/dossierprocessus.pdf
14) Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers « Le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives » février 2005. page32.
http://www.femise.org/pdf/femise_T2005fr.pdf.
15) Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, « RAPPORT FEMISE 2006 SUR LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN » septembre 2006 page 10. http://www.femise.org/PDF/Femise_A2006fr.pdf
16) auteur « Intégration euro-méditerrané et l'investissements directs étrangers Elément et Débat »juin 2007 page 3. Euromed Investment Conference La Baule. .
http://www.afd.fr/jahia/webdav/site/myjahiasite/users/administrateur/public/communiques/Note%20AFD-
17) ABIS SEBASTIEN « Une décennie de Partenariat euro-méditerranéen : Bilan du Programme MEDA Défis et perspectives géoéconomiques » Mai 2005.
http://www.geographi.ens.fr/sammarco/cours5/I_pemed_bilandebarcelone_05.pdf
18) FETHI AYACHI stratégies des FMN déterminants des IDE et intégration euromed.
http://www.fsegt.rnu.ta/fr/data/publication-collogue -annale /articles publies sur les IDE en 2005.pdf
19) Mohamed BOUSSETTA « Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb » rapport de FEMISE August 2004. Page 53. http://www.femise.org/PDF/a021/fem2143-ces-rabat.pdf
20) Le régionalisme et le système commercial multilatéral synthèse : décembre 2003.
http://www.oecd.org/dataoecd/55/34/36932901.pdf
21) « Dispositions relatives a la concurrence contenues dans les accords commerciaux régionaux » synthèse de OCDE décembre 2006. http://webdomino1.oecd.org/olis/2005doc.nsf/jt03206069.pdf
22) Jean- Mark Siroen « l'évolution récente des accords régionaux »
http://www.dauphine.fr/siroen/acr.pdf
23) LUIS MARTINEZ « l'Algerie ,l'Union du maghreb arabe et l'integration regionale » octobre 2006 page 5.
http://www.ceri_sciences_po.org/archive/mai07/art_lin.pdf

الفهرس

المحتوى | الصفحة

إهـــــــــــداء /
تشكـــــــــرات /
المقدمة العامة /

الفصل التمهيدي: تطور النظام التجاري الدولي

مقدمة..... 01
المبحث الأول: نظريات التجارة الدولية..... 02
مقدمة..... 02
المطلب الأول: النظرية التقليدية..... 03
الفرع الأول: نظرية كمية النقود..... 03
الفرع الثاني: نظرية الميزة المطلقة..... 04
الفرع الثالث: نظرية الميزة النسبية..... 05
الفرع الرابع: نظرية الطلب المتبادل..... 05
الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة للنظرية التقليدية..... 06
المطلب الثاني: النظرية الحديثة في التجارة الدولية 07
الفرع الأول: فروض النظرية..... 07
الفرع الثاني: نظرية هبات عناصر الإنتاج..... 07
الفرع الثالث: نظرية تساوي عوائد عناصر الإنتاج..... 08
الفرع الرابع: لغز ليونتييف..... 08
الفرع الخامس: تقييم النظرية السويدية..... 09
المطلب الثالث: التجارة الدولية القائمة على مستوى التكنولوجيا..... 09
الفرع الأول: نموذج الفجوة التكنولوجية..... 09
الفرع الثاني: نموذج دورة حياة المنتج..... 10
المطلب الرابع: نظرية لينـدر..... 11
المبحث الثاني: السياسات التجارية و أهدافها..... 13
مقدمة..... 13
المطلب الأول: مذهب تقييد التجارة..... 14
المطلب الثاني: مذهب تحرير التجارة..... 16
المطلب الثالث: أدوات تقييد التجارة الخارجية..... 16
الفرع الأول: نظام الحصص..... 17
الفرع الثاني: قيود التصدير..... 17
الفرع الثالث: الإعانات..... 17
الفرع الرابع:نظام الضرائب الجمركية..... 18
المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية و النظام التجاري العالمي..... 19

مقدمة:..... 19
المطلب الأول: النظام التجاري الدولي..... 20
الفرع الأول: مفهوم النظام التجاري الدولي..... 20
الفرع الثاني: الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة..... 21
الفرع الثالث: التحولات التي عجلت بتأسيس منظمة التجارة العالمية..... 23
المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية وظائفها و مبادئها..... 24
الفرع الأول: مهام المنظمة..... 24
الفرع الثاني: مبادئ المنظمة..... 25
الفرع الثالث: المؤسسات الدولية التي تتعاون معها المنظمة..... 26
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة و إتفاقياتها..... 28
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة..... 28
الفرع الثاني: أهم إتفاقيات المنظمة..... 30
المطلب الرابع: المؤتمرات الوزارية الأخيرة للمنظمة..... 31
الفرع الأول: مؤتمر سانغفورة..... 31
الفرع الثاني: مؤتمر جنيف..... 32
الفرع الثالث: مؤتمر سياتل..... 32
الفرع الرابع: مؤتمر الدوحة..... 32
خاتمة الفصل..... 33

الفصل الأول: دول جنوب المتوسط و خيار التكامل

مقدمة:..... 34
المبحث الأول: عموميات عن التكامل الاقتصادي و مختلف أشكاله..... 36
مقدمة:..... 36
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي و أسبابه..... 37
الفرع الأول: مفهوم التكامل..... 37
الفرع الثاني: أسباب التكامل..... 39
المطلب الثاني: شروط نجاح التكامل و مزاياه..... 41
الفرع الأول: شروط نجاح التكامل..... 41
الفرع الثاني: مزايا التكامل..... 44
المطلب الثالث: مناهج التكامل الاقتصادي..... 46
الفرع الأول:المنهج التقليدي للتكامل..... 46
الفرع الثاني: المنهج البديل للتكامل..... 46
المطلب الرابع: أشكال التكامل الاقتصادي..... 49
الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة..... 49
الفرع الثاني: الاتحاد الجمركي..... 50

الفرع الثالث: السوق المشتركة..... 50
الفرع الرابع: الاتحاد الاقتصادي..... 51
الفرع الخامس: التكامل الاقتصادي التام..... 51
المبحث الثاني: تطور مسار التكامل الاقتصادي العربي..... 52
مقدمة:..... 52
المطلب الأول: المحاولات الأولى للتكامل الاقتصادي العربي..... 53
الفرع الأول: معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي..... 53
الفرع الثاني: مشروع الوحدة الاقتصادية العربية..... 53
الفرع الثالث: السوق العربية المشتركة..... 54
الفرع الرابع: اتفاقية تيسير التجارة و منطقة التجارة الحرة..... 55
المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 56
الفرع الأول: الإعلان الخاص بإنشائها..... 56
الفرع الثاني: العضوية و التزاماتها..... 57
الفرع الثالث: العوامل المساعدة على قيامها..... 58
المطلب الثالث: معوقات و مقومات التكامل الاقتصادي العربي..... 59
الفرع الأول: معوقاته..... 59
الفرع الثاني: مقوماته..... 66
المبحث الثالث: واقع التكامل الاقتصادي المغاربي..... 67
مقدمة..... 67
المطلب الأول: التطور التاريخي لمحاولات التكامل المغاربي..... 68
المطلب الثاني: عوامل و عوائق التكامل المغاربي..... 71
الفرع الأول: عوامل التكامل الاقتصادي المغاربي..... 71
الفرع الثاني: عوائق التكامل الاقتصادي المغاربي..... 72
المطلب الثالث: وضعية المبادلات التجارية المغاربية..... 75
المبحث الرابع: الاتحاد الأوروبي النموذج الرائد في التكامل..... 80
مقدمة:..... 80
المطلب الأول: دوافع أوروبا للتكامل..... 81
المطلب الثاني: مراحل تشكل الاتحاد الأوروبي و أهم أجهزته و مؤسساته..... 82
الفرع الأول: التطور التاريخي لنشأة الاتحاد الأوروبي..... 82
الفرع الثاني: أجهزة و مؤسسات الاتحاد الأوروبي..... 85
المطلب الثالث: الدروس المستقاة من تجربة الاتحاد الأوروبي..... 86

الفصل الثاني: مسار الشراكة الأورومتوسطية

مقدمة..... 89
المبحث الأول: امتداد العلاقات الاقتصادية الأوروبية..... 90

المطلب الأول: اتفاقيات التعاون الأولى خلال الستينات..... 91
المطلب الثاني: اتفاقية التعاون خلال السبعينات..... 92
المطلب الثالث: دوافع تغيير السياسة الأورومتوسطية..... 94
الفرع الأول: المتغيرات على المستوى العالمي..... 94
الفرع الثاني: المتغيرات على المستوى الأوروبي..... 95
الفرع الثالث: المتغيرات على مستوى دول جنوب المتوسط..... 96
المبحث الثاني: السياسة الأورومتوسطية المتجددة..... 98
المطلب الأول: مجالات الشراكة..... 99
الفرع الأول: الشراكة السياسية و الأمنية..... 99
الفرع الثاني: الشراكة في الشؤون الاجتماعية و الثقافية..... 100
الفرع الثالث: الشراكة الاقتصادية و المالية..... 101
المطلب الثاني: أهداف و عوائق الشراكة..... 103
الفرع الأول: أهداف الشراكة..... 103
الفرع الثاني: عوائق الشراكة..... 105
المطلب الثالث: مقومات نجاح منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية..... 105
الفرع الأول: الاستقرار الاقتصادي و السياسي..... 105
الفرع الثاني: الحوافز المادية..... 106
الفرع الثالث: التحفيزات الجبائية و المالية..... 107
الفرع الرابع: جلب رؤوس الأموال الأجنبية..... 107
المبحث الثالث: تطورات الشراكة منذ إعلان برشلونة..... 109
المطلب الأول: وضعية النمو الاقتصادي و المبادلات التجارية في جنوب المتوسط... 110
الفرع الأول: وضعية النمو الاقتصادي..... 110
الفرع الثاني: وضعية المبادلات التجارية..... 113
الفرع الثالث: مجالات تخصص دول جنوب المتوسط..... 116
الفرع الرابع: وضعية الرسوم الجمركية في المنطقة..... 118
المطلب الثاني: الدول المتوسطية و سياسة الجوار الأوروبية..... 120
الفرع الأول: مبادرة أوروبا الموسعة مارس 2003..... 121
الفرع الثاني: وثيقة أوروبا و سياسة الجوار ماي 2004..... 123
الفرع الثالث: خطط العمل..... 124
الفرع الرابع: الأداة المالية الجديدة لسياسة الجوار..... 126
المطلب الثالث: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة..... 127
المطلب الرابع: الشراكة و سوق العمل في المنطقة المتوسطية..... 131
المبحث الرابع: انعكاسات الشراكة على دول جنب المتوسط..... 133
المطلب الأول: المزايا الاقتصادية..... 134

الفرع الأول: مزايا الانفتاح التجاري..... 134
الفرع الثاني: تخصيص عوامل الإنتاج..... 137
الفرع الثالث: مزايا الإصلاح الاقتصادي..... 137
المطلب الثاني: المزايا المالية..... 138
الفرع الأول: المساعدات المالية..... 138
الفرع الثاني: مزايا توحيد العملة..... 144
المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية..... 145
الفرع الأول: السلبيات الناتجة عن بعض السياسات..... 145
الفرع الثاني: السلبيات الاقتصادية..... 146
الفرع الثالث: السلبيات المالية..... 149

الفصل الثالث: الجزائر و مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

مقدمة..... 155
المبحث الأول: اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي..... 156
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية قبيل توقيع اتفاق الشراكة..... 157
الفرع الأول: السياسة النقدية..... 157
الفرع الثاني: اصلاحات الصرف الأجنبي..... 158
الفرع الثالث: سياسة الميزانية..... 159
الفرع الرابع: تحرير التجارة الخارجية..... 160
الفرع الخامس: تحرير الأسعار..... 161
الفرع السادس: ميزان المدفوعات..... 161
الفرع السابع: الخوصصة و اصلاح القطاع العام..... 162
المطلب الثاني: اتفاقية التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية..... 166
المطلب الثالث: الاندماج الجزائري في الفضاء الأورومتوسطي..... 169
المطلب الرابع: محاور الشراكة الأوروجزائرية..... 171
المطلب الخامس: السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية..... 172
الفرع الأول: السياسات المرافقة الداخلية..... 172
الفرع الثاني: السياسات المرافقة الخارجية..... 175
المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية..... 176
مقدمة:..... 177
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية..... 177
الفرع الأول: تطور التجارة الخارجي الجزائرية..... 180
الفرع الثاني:هيكل التجارة الخارجية الجزائرية..... 182
المطلب الثاني: واقع الرسم الجمركي في الجزائر..... 182
الفرع الأول: تطور الرسم الجمركي..... 182

الفرع الثاني: الاصلاح الجمركي سنة 2001..... 183
الفرع الثالث: رزنامة التفكيك الجمركي في إطار إتفاق الشراكة..... 186
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 186
الفرع الأول: الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار الجزائري..... 186
الفرع الثاني: عوائق الاستثمار..... 188
الفرع الثالث: تقييم مناخ الاستثمار..... 189
المبحث الثالث: سبل تعزيز كفاءة الاقتصاد الجزائري..... 193
المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية لاتفاق الشراكة..... 194
الفرع الأول: الآثار الإيجابية..... 194
الفرع الثاني: الآثار السلبية..... 195
المطلب الثاني: دور الشراكة في ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري..... 197
الفرع الأول: مفاهيم حول التنافس..... 197
الفرع الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء الشراكة الأورومتوسطية..... 198
المطلب الثالث: ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في معالجة البطالة... 199
الفرع الأول: وضعية سوق العمل في الجزائر..... 199
الفرع الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 203
المطلب الرابع: ترقية الصادرات خارج المحروقات..... 211
الفرع الأول: هيكل الحوافز..... 212
الفرع الثاني: مشاكل التصدير في الجزائر..... 213
المطلب الخامس: دعائم الإندماج الإيجابي في الفضاء الأورومتوسطي و العالمي..... 215
الفرع الأول: تفعيل دور الدولة على المستوى المحلي..... 215
الفرع الثاني: التأهيل على المستوى المغاربي و العربي..... 215
الفرع الثالث:التأهيل على المستوى الدولي..... 219
الخاتمة:..... 222
الخاتمة العامة:..... 223
قائمة المراجع..... 228
الفهرس العام..... 232